

دارن بارني

ترجمان

# المجتمع الشبكي

ترجمة: أنور الجمعاوي



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies



دارن بارني

ترجمان

# المجتمع الشبكي

ترجمة: أنور الجمعاوي



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies



المجتمع الشبكي  
دارن بارني

ترجمة  
أنور الجمعاوي

مراجعة  
ثائر ديب

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies



## هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الآمنة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديدة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
بارني، دارن، 1966

المجتمع الشبكي/ دارن بارني؛ ترجمة أنور الجمعاوي.

268 ص. ؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على بيليوغرافية (ص. 247-259) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-019-2

1. مجتمع المعلومات. 2. تكنولوجيا المعلومات. 3. الإنترنت - الجوانب

الاجتماعية. أ. الجمعاوي، أنور. ب. العنوان. ج. السلسلة.

303.4833

هذه ترجمة مأذون بها حصرياً من الناشر لكتاب

The Network Society

by Barney Darin

Copyright © Barney Darin 2004

عن دار النشر

Polity Press Ltd.

This edition is published by Polity Press Ltd. with arrangement  
Cambridge

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن  
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies



شارع رقم: 826 - منطقة 66

المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب: 10277 - الدوحة - قطر

هاتف: 44199777 - 00974 فاكس: 44831651 - 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب - شارع سليم تقلا - بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 - 11 - رياض الصلح - بيروت 2180 1107 - لبنان

هاتف: 8 - 991837 1 - 00961 فاكس: 1991839 - 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org



الموقع الإلكتروني: [www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/فبراير 2015

جميع الحقوق الرقمية محفوظة عملاً بشروط الإستخدام لدى .

.HelloBooks

[www.hellobooks.com](http://www.hellobooks.com)

## المحتويات :

الفصل الأول : المجتمع الشبكي

الفصل الثاني : التقانة الشبكية

الفصل الثالث : الاقتصاد الشبكي

الفصل الرابع : السياسات الشبكية

الفصل الخامس : الهوية الشبكية

## شكر وتقدير

أُعرب عن امتناني لكثير من الزملاء والأصدقاء الذين ساهموا بنقاشاتهم المتبصرة في فهمي الأسئلة التي تدفع هذا الكتاب. وأخص بالذكر ماري ستون (M. Stone) ولزلي شايد (L. Shade) وبيتر هودغنز (P. Hodgins) وتوم غاود (T. Goud). ومن المهم أن أتوجه بالشكر إلى فريق عمل دار النشر «بوليتي بريس» (Press Polity)، خصوصاً أندريا دروغان (A. Drugan) وأن بون (A. Bone) وكليز كريفيلد (C. Creffield) لقاء صبرهم وحكمتهم. كما ينبغي أن أشكر مجموعة المراجعين المجهولين الذين راجعوا المسودة وساهموا باقتراحاتهم البناءة في الارتقاء بالقيمة النوعية للكتاب. أخيراً، أود أن أشكر الطلبة الذين حظيت بمشاركتهم في المساقات التي قدّمتها في كل من جامعة نيو برونزويك (University Brunswick New) في سانت جون (John Saint) وجامعة أوتاوا (Ottawa) وكلية هارفي مد (College Mudd Harvey). فكل ما تطرحه وتوضّحه صفحات هذا الكتاب تم بفضل عطشهم إلى الوضوح. لذلك، أهدي إليهم هذا الكتاب.



## الفصل الأول المجتمع الشبكي

كما تهرع العث إلى النار ولهيبها، يسارع أصحاب العقول الطامحة إلى سبر أغوار عصرهم ليميطوا اللثام عن روحه. والروح مبدأ مفعم بالحياة: إذا تفحصنا مفردات الديانات القديمة المأخوذة بالروحانيات، ألفينا الروح رديفًا للنفس وذات طبيعة خالدة؛ وإذا تفحصنا المفردات المستنيرة للعلم الحديث، فإن مصطلح الروح يشير إلى القوة الدافعة ذات الأثر في الزمان والمكان. لذلك، عندما سعى عالم الاقتصاد السياسي ماكس فيبر إلى كشف ماهية «روح الرأسمالية» في عام 1904، عمّد إلى توظيف مفردات اللغة الحديثة في شرحها، معرفًا إياها بأنها «فرد تاريخي، أي تركيبة من العناصر المترابطة، في واقع تاريخي، ونوحدها في كل مفهومٍ انطلاقيًا من أهميتها الثقافية» (1). وتفطن فيبر إلى الأبعاد الدينية والديوية للروح، لكنّه انكب، باعتباره عالم اجتماع، على جمع خصائص وضعه التاريخي؛ ليستنبط منها مفهومًا يعبر عن المبدأ الذي يبعث الحياة في الممارسات والعلاقات الإنسانية في تلك اللحظة. ومن بين المواقف التي تشهد على أن فيبر كان على بصيرة، وصفه الحداثّة بأنها «قفص حديد» مأهول بـ «متخصصين بلا روح، وشهوانيين بلا قلب» (2). وكان أكثر ما يميز روح الرأسمالية الصناعية، في تقديره، افتقارها إلى الروح أصلًا: تبلغ الحداثّة بهذا المعنى أوجها عندما يتحول الحرص النسكي على تحقيق الربح باعتباره غاية في حد ذاته، شيئًا فشيئًا، إلى مادية تقانية مبتذلة متنامية. ويتكشف المبدأ الذي يبعث الحياة في العالم الحديث من خلال كسوف الإيمان بإمكان قيام مبدأ باعث للحياة متعالٍ. والمفارقة، أن الروح التي تنفث الحياة في المجتمع الصناعي الحديث تنزع الروح أيضًا من النفس البشرية.

قلّة من العث هي التي تقترب أشدّ الاقتراب من اللهب، أو تلتقط روح عصرها بدقّة، مثلما فعل فيبر. ومع ذلك، كانت هناك محاولات ومثّل واحدٌ من أكثر الجهود جديةً وطموحًا لوضع تصوّر لروح الحقبة المعاصرة في ما تم تجميعه في عبارة «المجتمع الشبكي»، باعتبارها أطروحةً تؤكد بعبارات بسيطة أن روح عصرنا هي روح الشبكة؛ إذ إن المبادئ التأسيسية للشبكات أصبحت قوة محرّكة للحياة الفردية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا ما يميّز فترتنا تاريخيًا. وقارب مانويل كاستلز، عالم الاجتماع الكاتالوني (الذي مثّلت مجلداته الثلاثة في دراسة الاقتصاد والمجتمع والثقافة في عصر

المعلومات لحظةً فريدةً في صوغ هذه الأطروحة) (3)، هذه المسألة على النحو التالي: «ثمة نزعة تاريخية تنتظم بمقتضاها الوظائف والعمليات الأساسية حول الشبكات على نحو متزايد. وتكوّن هذه الشبكات الوجه الاجتماعي لمجتمعاتنا، ويعمل انتشار منطق التشبيك على تعديل العمل وثماره تعديلاً جوهرياً في نواحي الإنتاج والتجربة والقوة والثقافة» (4).

أمّا المقصود بـ «الشبكة» فحالة الترابط البنيوي بين نقاط متباينة (يُطلق عليها عادة اسم عقد) متصلة إجمالاً بوساطة روابط متعددة ومتداخلة ومتكررة. وبهذا المعنى لا يمكن الحديث عن الشبكة إلا إذا كنا أمام كم هائل من العقد (أكانت أشخاصاً أم شركات أم حواسيب) المتصلة بعدد كبير من العقد الأخرى، ويجري تأمين هذا الاتصال عبر كثير من الروابط التي تتقاطع مع روابط العقد الأخرى. وتم توليد الكثير من المصطلحات لوصف هذا النوع من العلاقات وسماتها، استناداً إلى قاعدة التوليد بالاستعارة (في الواقع تم توليد مصطلح «شبكة» ذاته من طريق الاستعارة). ومن بين تلك المصطلحات نجد «الشبيكة» (Lattice) و«الويب» و«المصفوفة» (Matrix) التي كان الغرض من توليدها التشديد على منطق الترابط اللامركزي والمتشعب الذي يعكس جوهر الشبكة. ومثل توليد كلمة Matrix في اللغة الإنكليزية اختياراً موقفاً نظراً إلى ما تنطوي عليه هذه الكلمة من دلالات دقيقة تعكس التصور الذي تحمله أطروحة المجتمع الشبكي. ذلك أن كلمة Matrix مستمدة من الأصل اللاتيني mater الذي يعني «الأم» أو «الرحم». ويمكن هنا أن نستنتج أن سبب هذه التسمية هو المقارنة التي عقدت بين الشبكة والرحم. فالشبكات هي بمنزلة أرحام تهبنا ضرباً جديداً من المجتمعات، هي مجتمعات تنتظم فيها الهوية والسياسة والاقتصاد وتعمل في شكل شبكات، وهذه هي تحديداً النقطة المحورية في مفهوم المجتمع الشبكي. وما يسعى إليه هذا الكتاب هو إجراء بحث معمّق في ماهية هذا المفهوم بمختلف أبعاده.

سنخصص لاحقاً في هذا الفصل قسماً لتحليل معمّق لطبيعة الشكل الشبكي، ولعرض العناصر الرئيسة لأطروحة المجتمع الشبكي، فضلاً عن عرض موجز للكيفية التي تتفرع بها تلك العناصر في الهوية والاقتصاد والسياسة، وذلك في إطار مقارنة شمولية للمجتمع المعاصر. لكنني أعتقد أنه سيكون من المفيد، قبل ذلك، تحديد موقع أطروحة المجتمع الشبكي في علاقته بعدد من المقاربات والنظريات التي برزت على الساحة في العقود الأخيرة من القرن العشرين (لا شيء إلا لتبته وتتشلى في بعض الحالات)، ذلك

أن النظريين حاولوا فهم الديناميات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتقلبة لهذه الفترة التاريخية.

أولاً: الاسم وما فيه؟

إن القدرة المرتبطة بتسمية الأشياء مهمة جداً؛ ففي الرواية المسيحية الخاصة بموضوع الخلق، أعطى الله آدم القدرة على تسمية المخلوقات الأخرى، ما يشكل جانباً مهماً من سلطانه عليها (5). كما أكد توماس هوبز (T. Hobbes) في القرن السابع عشر في رائعته اللفيathan (Leviathan) أن الأسماء هي ما يعمّم الخصوصيات وما يشكل الحقيقة عندما تنتظم في توكيدات بشرية (6). وهكذا، فإن تسمية شيء ما هي تعبير عن السيادة عليه، وجعله حقيقة عامة، وهو بالتأكيد أمر جلل وليس بالهين. ومن المؤكد أن من يقوم بإسناد اسم إلى عصر ما إنما هو يسعى إلى توحيد عناصر ذلك العصر المخصصة بغرض الإخبار عن حقيقة ذلك العصر وفرض شيء من السيطرة على قواه الدينامية من خلال فهم تلك القوى إلى الحد الذي يسمح بإسناد اسم لها على نحو جامع مانع. وعلى الرغم مما بذل من جهد، فإن ذلك لا يحجب أن ذلك الجهد أفرز تسميات متباينة تبايناً هائلاً. ففي بعض الحالات، تكون الأسماء المطلقة على هذه العصور ذات خلفية أيديولوجية بحتة، من حيث إنها تصف العالم كما يرغب أولئك الذين سمّوها في أن يروها. وتدخل ضمن هذه الفئة أسماء على غرار «التنوير» أو «مجتمع المعرفة». أما في حالات أخرى فتكون التسمية أكثر موضوعية، وتسعى إلى تقديم وصف نزيه كما هو دأب التقاليد الأرفع في علم الاجتماع. وفي بعض الأحيان تنتج الأسماء من تأمل واسع وشامل لفترات تاريخية مرت منذ فترة طويلة، وفي بعضها الآخر يربط الساعون إلى تسمية عصر ما أنفسهم بالحاضر أو بالتنقيب، على نحو خطر، في المستقبل. أخيراً، نجد أن الأسماء المتنوعة المرتبطة بالفترات التاريخية تركز على متغيرات تختلف من حيث النوع، فبعضها يتعلق بتنظيم الإنتاج والعلاقات الاقتصادية (العصر الصناعي)، وبعضها بالنشاط السياسي (عصر الثورة)، في حين يتعلق بعضها الثالث بالبنية الاجتماعية (المجتمع الجماهيري).

شهدت الفترة السابقة لمطلع الألفية كثيراً من محاولات إسناد تسميات إلى ذلك العصر. وعدّد جيمس بنيجير (J. Beniger) في كتابه ثورة السيطرة (Revolution Control The) ما لا يقل عن خمس وسبعين تسمية مختلفة متداولة أكاديمياً وشعبياً بين عامي 1950 و1985، حاولت كل واحدة منها تحديد الخصائص الحاسمة والمغيّرة لملامح الفترة. وتخمة التسميات هذه

تجعل الواحد منا يتساءل هل سينظر التاريخ بمكره، إلى الوراء ويخلص إلى أن يسمي عصرنا عصر التسمية؟ تمثل أطروحة المجتمع الشبكي جانبًا صغيرًا من مجرّة هذه المحاولات الحديثة الرامية إلى فهم ما نحن في خضمّه فهمًا دقيقًا. وإن فهمنا له، باعتباره مفهومًا مميّزًا، لا بد أن يفيد من النظر في الكم الهائل من الخطابات المرتبطة به بشكل وثيق، من الناحيتين المفهومية والتاريخية على حد سواء. وأود في هذا القسم التركيز على التسميات التالية: عصر ما بعد الصناعة، ومجتمع المعلومات، وعصر ما بعد الفورية، إضافة إلى عصر ما بعد الحداثة، والعولمة.

ما ينبغي التشديد عليه في البداية هو أن هذه العبارات كلها، بما في ذلك عبارة «المجتمع الشبكي»، هي تجميع لجهد متعدد للتعبير عن الروح المميّزة لكل ما يلي تحقيق المشروع الحديث في الغرب أو استنفاده. ففي العالم الغربي كان عصر الحداثة، من بين أشياء أخرى، عصرًا للتقانة التصنيعية وللانقسامات الطبقية والمجتمعات الجماهيرية والأسواق، إضافة إلى الصراع الأيديولوجي وتنظيم السلطة السياسية على مستوى الرقعة الترابية للدولة القومية ذات السيادة. وتقرير إذا كانت هذه الحقبة قد انحسرت في الهزيع الأخير أو تمّ تخطّيها سيظل محل نظر وتمحيص وخلاف، لكن المؤكد هو حصول تقلبات وانحرافات لوحظت في مختلف جوانب هذا المسار، وجرت تسمية كل اكتشاف منها باسم خاص به.

#### ثانيًا: ما بعد الصناعية

ظهرت النزعة الصناعية في القرن الثامن عشر، ونضجت خلال القرن التاسع عشر، وبلغت ذروتها في القرن العشرين. وكانت في جوهرها مجموعة من الممارسات الإنتاجية التي جلبت معها حزمة من الترتيبات الاجتماعية واعتمدت عليها: امتازت النزعة الصناعية بالمناجم والمصانع والمدن الحضرية، إضافة إلى الانقسامات الطبقية والأسواق الاستهلاكية الضخمة. واعتُبرت النزعة الصناعية الوجه الاقتصادي للحداثة، إذ كانت مدفوعة بشهوات الطبقات البرجوازية المتحررة من قيود علاقات الملكية الإقطاعية (في النموذج الرأسمالي) أو بالمساواة العقلانية لدى نخبة طليعية لم يمسها فساد المصلحة الشخصية (في النموذج الاشتراكي)، إضافة إلى الروح التي بثّها فيها عمل طبقة عاملة تحولت من فلاحين ريفيين إلى بروليتاريا مدنية. ومبدأ النزعة الصناعية، باعتبارها نموذجًا اقتصاديًا هو مبدأ بسيط جدًّا: استغلال اليد العاملة البشرية (بشكل مباشر أو تقنيًا) لتحويل المواد الأولية إلى منتجات يمكن توزيعها واستهلاكها، على نحوٍ ربحيٍّ باعتبارها سلعةً تسويقية في

النموذج الرأسمالي أو على نحوٍ مساوٍ بتوزيعها المركزي باعتبارها ثروة جماعية في النموذج الاشتراكي. وكان ديدن النزعة الصناعية تحقيق الكمال على محاور عدة، بما في ذلك الممكنة، ومعايرة الإنتاج وترشيده؛ وزيادة توليد الطاقة؛ والاستغلال الفاعل للموارد الطبيعية المتزايدة؛ وتنظيم الأسواق الوطنية لضمان ترويج منتجاتها (7). وحمل الإنتاج الصناعي ملامح الغرب الحديث، واعتُبر المحرك الذي ولّد ثروة اقتصادية هائلة، وهي ثروة لم تكن توزّع بشكل عادل على الرغم من أنها وجدت في المجتمعات الرأسمالية والشيوعية على السواء.

حاولت نظريات ما بعد النزعة الصناعية التعبير عن انتقال الاقتصادات والمجتمعات الصناعية إلى ما كان يُعدّ في ذلك الوقت مستقبلاً مجهولاً. وبعدها أفسحت فترة الستينيات المجال للسبعينيات، وتسارع تطوّل دولة الرفاه في بلدان رأسمالية كثيرة، سعى بعض الكتاب، مثل آلان تورين (8)، ودانيال بل (9)، للتعبير عمّا عدّوه تحوّلاً حاسماً في النموذج الصناعي. ورأى هؤلاء المنظرون أن ديناميات عدة حاسمة قد اجتمعت لتشير إلى هذا التحوّل. واشتمل ذلك على تحويل طاقات المجتمعات ما بعد الصناعية بعيداً عن التصنيع المادي باتجاه تقديم الخدمات باعتباره نشاطها الاقتصادي الرئيس ومصدر ثروتها. وترافق ذلك مع تركيز، بالحدّة نفسها، على استثمار المعلومات والمعارف واعتمادها كمصادر اقتصادية رئيسة، بعد أن كان التركيز منصباً على العمل ورأس المال. وكما قال بل: «... يقوم المجتمع ما بعد الصناعي على الخدمات... ما يهم ليس القوة العضلية الخام والطاقة بل المعلومات» (10). وترافق هذا التوجّه الجديد نحو الصناعة الخدماتية (التجارة والمال والنقل والبيع بالتجزئة والصحة والترفيه والبحث والتعليم والحكم) مع نموّ في عدد الموظّفين (ذوي الياقات البيضاء) في الوظائف الخدمية، في مقابل تدنّي عدد العمال المشتغلين بقوة سواعدهم (ذوي الياقات الزرقاء) في التصنيع. وهكذا؛ فإنّ أساس التقسيم الطبقي الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع ما بعد الصناعي ما عادت له علاقة بملكية وسائل الإنتاج؛ بل بالسيطرة على النظم المعلوماتية والمعرفية؛ وبذلك حلّت طبقة جديدة من التكنوقراط والمديرين والمهندسين والعلماء محلّ أصحاب المصانع والمناجم في أعلى السلّم الاجتماعي والسياسي، بينما حلّ أولئك الذين يضطلعون بأعمال خدمية بسيطة محلّ الطبقة العاملة الصناعية في أسفل السلم. وكما سنرى، فإنّ نسخة محدّثة من هذا الجزء من الأطروحة ما بعد الصناعية ذات دور مركزي في مقاربة المجتمع الشبكي.

رأى بعض منظري النزعة ما بعد الصناعية، مثل بل، في هذا التحول إمكان التغلب على الجوانب الأكثر مهانة وظلمًا في الحقبة الصناعية. وأُشِيعَت صور المستقبل ما بعد الصناعي بالتفاؤل؛ فجرى تخيل المجتمع ما بعد الصناعي على أنه سيجلب معه مواطنين أحسن تعلّمًا، أشدّ رفاهيّةً ومشاركةً، وحدًا من عدم المساواة، واقتصادًا عالميًا مزدهرًا، وتقدمًا علميًا في منأى عن الأيديولوجيا، وإدارة عقلانية للشؤون العامة. مع ذلك، كان هناك مجموعة أخرى من المنظّرين، بينهم تورين وهربرت ماركيز (11) وجاك إلول (12)، رأوا في النزعة ما بعد الصناعية بشير مجتمعٍ «مبرمج» أو «أحادي البعد» من شأنه تعميق استلاب الرأسمالية، حيث تصبح حياة الإنسان معرّضة للهيمنة والاستغلال غير العقلاني تحت قناع تقنية عقلانية موضوعية. وهكذا، فإن الاختلافات بين المجتمعين الصناعي وما بعد الصناعي هي اختلافات في درجات إحكام السيطرة وتعميق الاستلاب، وليست اختلافات نوعية. غير أنّ مجموعة أخرى من الآراء تحدّت النظرية ما بعد الصناعية، على مستوى أكثر تجريبية؛ إذ اعتبر ستيفن كوهن وجون زيسمان في كتابهما مسائل التصنيع (13) (Matters Manufacturing) أن «لا وجود لشيء يُدعى الاقتصاد ما بعد الصناعي». وبحسب ما يرى المؤلفان وغيرهما (14)، فإن تسمية ما بعد الصناعية تشير إلى أيديولوجيا لا إلى واقع اقتصادي. وفي حين أنه لا يمكن إنكار ما لتقانة الإلكترونيات الدقيقة من آثار كبيرة في الممارسات الإنتاجية، إلّا أن التحول من الممارسة الصناعية نحو الخدمات كان، من هذا المنطلق، مبالغًا فيه على نحو غريب، شأنه شأن المزايم المتعلقة بـ «ثورة» في الممارسات الأساسية للرأسمالية الصناعية. وباختصار، وفقًا لهؤلاء النقاد، كان هناك تحول اجتماعي واقتصادي يجري، لكنه لم يكن تحولًا من الصناعة إلى الخدمات أو المعرفة، بل كان ببساطة انتقالًا من صنف من المجتمعات الصناعية إلى صنف آخر (15).

ثالثًا: مجتمع المعلومات

تقررت مصائر ما بعد الصناعية عند أزمة الطاقة وما تلاها من ركود في الاقتصادات الأطلسية في سبعينيات القرن العشرين. وفي الوقت ذاته تقريبًا، أخذ العلماء وصانعو السياسات اليابانيون يرسمون ملامح أنموذج للمجتمع والاقتصاد يتمحور تحديدًا حول الاشتغال المرن للحواسيب الدقيقة. كانت التسمية التي اختيرت لهذا الأنموذج هي «جوهو شاكاي» (Shakai Joho)، وهي ما يمكن ترجمتها تقريبًا بـ «مجتمع المعلومات». ويمثّل أنموذج مجتمع المعلومات، في نواح كثيرة منه، صدى للنظرية ما بعد الصناعية، على الرغم

من كونه أشدّ إفصاحًا عن دور تقانة الحوسبة والمعلومات في إرساء الشكل المجرد للمعلومات. وكما تصور المستقبليّ الياباني يونيغي ماسودا (16)، فإن «جوهو شاكاي» سوف تستبدل بإنتاج «القيم المادية» إنتاجًا وتوزيعًا جماهريين

لـ «القيم المعلوماتية». وسيكون الحاسوب في صميم مجتمع المعلومات، وتتمثّل وظيفته الاقتصادية الأساس في زيادة العمل الذهني واستبداله، ما ستتمخض عنه زيادة الترفيه والصناعات الجديدة القائمة على المعلومات. أمّا من الناحية الاجتماعية والسياسية، فينبغي أن تشتمل مجتمعات المعلومات على جماعات طوعية وديمقراطية تشاركية، وتعميم الثراء، والمساواة والراحة النفسية، وسوف يكون مجتمع المعلومات، بحسب رؤية ماسودا، «مدينة الحواسيب الفاضلة» (Computopia)، حيث يمكن لأي شخص «رسم تصميمه الخاص على رقعته الخاصة ثم الشروع في تنفيذه» (17). وكما سنرى في الفصل الخامس، فإنّ هذه الموضوعات تبقى ذات أهمية في مناقشات الهوية في المجتمع الشبكي.

مع تواصل التراجع الاقتصادي خلال السبعينيات، ومع أواخر هذا العقد، راح المثقفون في أوروبا وأميركا الشمالية ينظرون بجديّة إلى المقاربة اليابانية الجديدة المتعلقة بالحفاظ على الإنتاجية والنمو. ففي الولايات المتحدة، على سبيل الذكر لا الحصر، نشر مارك بورات دراسةً بعنوان اقتصاد المعلومات (18) (The Economy Information)، حاول فيها تحديد الخطوط العريضة لقطاع المعلومات وقياسها، بما في ذلك طبيعة اليد العاملة فيه وتركيبته المهنية وأنشطته الداعمة. وأشارت نتائج بورات إلى أن «الأنشطة المعلوماتية» شكّلت، بحلول عام 1967، 46 في المئة من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة، في حين شكّلت اليد العاملة في هذا المجال 40 في المئة من إجمالي العمال في الولايات المتحدة (19). وظهر جدل واسع في شأن سلامة المقولات التي قدّمها بورات ودقّتها، لكن هناك أيضًا أدلة تجريبية مقنعة تشي بأن أميركا كانت بالفعل مجتمعًا قائمًا على المعلومات في سبعينيات القرن العشرين. ومن هذا المنطلق شرع بعض المنظرين البارزين لما بعد الصناعية، مثل بل (1979)، في إعادة إحكام تحليلاتهم، بلغة الحوسبة والمعلومات. وفي عام 1978 نشر الكاتبان الفرنسيان سيمون نورا وآلان منك كتاب مجتمع المعلوماتية وترجم إلى الإنكليزية على النحو حوسبة المجتمع (20)، وهو عبارة عن تقرير قدّم إلى الحكومة، افترض فيه أن «الترباط المتزايد بين أجهزة الحاسوب والاتصالات، السلوكية واللاسلكية» سوف «يغيّر



الجهاز العصبي للتنظيم الاجتماعي بأكمله... ويفتح آفاقًا جذرية جديدة... و[يحوّل] نمط ثقافتنا... ويؤثر في التوازن الاقتصادي، ويعدّل موازين القوى، ويزيد المخاطر التي تتعرّض لها السيادة» (21). وأوضح التقرير في جملة توصياته ضرورة قيام الدولة بـ «توحيد الشبكات وإطلاق أقمار الاتصالات وإنشاء بنوك للمعلومات»، وإرادة إرساء اللامركزية «عندما تتطلب التغييرات اللازمة من جماعات أخرى أخذ زمام المبادرة» (22).

تخطّت هذه الأفكار التي أحاطت بـ «مجتمع المعلومات» بسرعة جذورها الضاربة في المثالية الطوباوية، وما عادت تبالي بالعلوم الاجتماعية، وبحلول الثمانينيات اتخذت هيئة مذهب ثوري مميز. ولهذا المذهب سبعة عناصر مميزة حددها نيك داير وذفور (23)، وهي: أولاً أن العالم يشهد حالة من التحول أو الاضطرابات الجذرية الشبيهة نوعاً ما بتلك التي شهدتها عند التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي في القرن التاسع عشر؛ ثانياً أن المورد الأساس للمجتمع الجديد هو المعرفة والمعلومات؛ ثالثاً أن القوة الدينامية الأساس في هذه الثورة أو في هذا المجتمع هي تطوير التقنية ونشرها؛ رابعاً أن توليد الثروات في اقتصاد المعلومات حجب الثروات المرتبطة باقتصاد التصنيع والمواد المصنعة؛ خامساً أن التحول الاجتماعي المرافق لهذه التغييرات التقنية والاقتصادية هو إيجابيٌّ أساساً؛ سادساً أن ثورة المعلومات بجوانبها التقنية والاقتصادية والاجتماعية ذات حجم كبير جداً؛ سابعاً وأخيراً أن ثورة المعلومات ليست مرحلة جديدة في الحضارة الإنسانية فحسب، بل هي أيضاً خطوة إلى الأمام نحو تطور الحياة نفسها. ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة، عن اقتناع راسخ، أن ثورة المعلومات لا يمكن مقاومتها ولا رجعة فيها. والحاسوب الشخصي هو، من دون أدنى شك، المحرّك التقني الرئيس لمجتمع المعلومات (وبلاغته) وكان هذا الحاسوب نادراً، لكنه أصبح مستعملاً على نطاق واسع بداية ثمانينيات القرن العشرين.

تعدّ نظريات مجتمع المعلومات، بهذا المعنى، امتداداً لنظريات ما بعد الصناعة وتعديلاً لها بحيث تعكس الدور المتنامي للحوسبة والمعلومات الرقمية في الوساطة بين مجموعات متزايدة من أشكال النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وكما كانت الحال مع نظرية ما بعد الصناعة، لم تسلم النظريات المبشرة بمجتمع المعلومات من النقد (24)، وشكك كثيرٌ من هذه الانتقادات في دقة وصف «الثورية»، إذ يُطْلَق على سلسلة من الديناميات المدفوعة بالتقانة التي لم تترك المنطق التأسيسي والممارسات والعلاقات في النظام الليبرالي الرأسمالي الديمقراطي على حالها فحسب، بل

زادت في ترسيخها. وعدّ بعض النقاد أن من الخطأ التمييز بين اقتصاد المعلومات والاقتصاد الصناعي، وفضّلوا بدلاً من ذلك اعتبار الحوسبة جزءاً (أو في أحسن الأحوال مرحلة انتقالية) من أنظمة الإنتاج الصناعي القائمة أصلاً. بينما أشار آخرون إلى فشل هذه الثورة في إعادة توزيع السلطة السياسية والمعرفة، أو في إعادة تشكيل احتمالات المشاركة على نحو جوهري، أكان داخل المجتمع أم بين المجتمعات (25). وبشكل أساس، كان من الجلي لكثير من المراقبين أن تطوير تقانات المعلومات الجديدة وممارستها يجري وفقاً لمنطق السوق، وكان لهذا التطوير، ببساطة، دور فاعل في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية بشكل عام، وتمكين النخب القائمة وخلقها تمكين الطبقة العاملة (26). وأدّى أثر هذه الانتقادات مجتمعةً إلى نمو حساسية تجاه الطابع الأيديولوجي والميثولوجي للخطاب المحيط بمجتمع المعلومات.

رابعاً: ما بعد الفوردية

ترتبط أطروحة المجتمع الشبكي ارتباطاً وثيقاً بكوكبة من النظريات والتحليلات التي نشأت في ثمانينيات القرن العشرين تحت شعار «ما بعد الفوردية» (27). وتمتد جذور هذا الخطاب الاقتصادي السياسي في ما يعرف بـ «مدرسة التنظيم» (\*)، وتحديدًا من خلال أعمال مايكل أغليتا (28) وآلان ليبيتز (29) اللذين سعيا إلى تقديم نموذج لفهم المرونة التاريخية لنمط الإنتاج الرأسمالي. ورفض هذان المفكران المعتقدات القديمة التي تنص على أن الرأسمالية ظاهرة ساكنة مُقدَّر لها أن تنهار، تحت وطأة تناقضاتها الخاصة. وتصورًا، عوضًا عن ذلك، الرأسمالية باعتبارها تعاقب «أنظمة من التراكمات» تتألف من إنتاج الكماليات والاستهلاك والمكونات التنظيمية؛ أي نظام للتراكم يجمع في طياته بين أسلوب معيّن لإنتاج السلع، وإنشاء نوع معيّن من الأسواق الاستهلاكية لهذه السلع، ودور خاص لقوانين الدولة المنظمة لاقتصاد السوق.

تحمل الفوردية، هذا النظام التراكمي الذي كان سائدًا من أواخر القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، اسم هنري فورد، الصناعي الرأسمالي الأمريكي النموذجي الذي تجلّى هذا النظام في مصانعه للسيارات بإنتاجها الضخم، وفي المجتمعات المحيطة بها. ويُعرف النموذج الفوردي، من حيث عمليات الإنتاج، بمجموعة من السمات هي الإنتاج الضخم (الذي يكون ممكنًا غالبًا)، وإنتاج سلع رفيعة المواصفات في عملية صارمة ومجزأة للغاية، وقصر الدور البشري فيها على التنفيذ المتكرر والروتيني لجزء بسيط

من العملية الإنتاجية يمثل مجال تخصص العامل، ولا يترك له سوى أقل المجالات لإدخال تغييرات، إضافةً إلى استبدال حكم الفرد وتقديره وحرفيته بمبادئ تشغيلية موحدة تنو إلى تحقيق أكبر قدر من الفاعلية (أي تطبيق مبادئ تايلور للإدارة القائمة على طرائق علمية). وتميزت العلاقات الإنتاجية الفورية بوجود أعداد كبيرة من العمال المؤجرين المُجمَّعين في كتل حضرية تُحيط بمواقع الإنتاج، والمنضبطين بدرجات متفاوتة نتيجة الإجراءات التأديبية المُتخذة من المديرين المنتميين إلى الطبقة الوسطى، إضافةً إلى وجود شبخ البطالة والاتفاقات الجماعية المتفاوَض عليها بين الرأسمالين والنقابات العمالية. واللافت، أنَّ إضفاء الطابع المؤسسي على العمل النقابي والمفاوضات الجماعية خلال هذه الفترة، وهي في كثير من الحالات أهم الخصائص التي مكَّنت النقابات من تحقيق قدر من الأمن للعاملين، كان أيضًا يكمل المنطق التنظيمي لنظام التراكم الفوري: تسلسل تراتبي صارم وبيروقراطية، وتصنيف العمل بحسب التخصصات، وفصل بين مصالح العاملين والعاطلين من العمل، ورفض الراديكالية (30).

تزامن ظهور أنموذج النظام الفوري للإنتاج الضخم مع إحداث أسواق واسعة ومحاولة الحفاظ على توازنها، لتكون قادرة على استيعاب فائض السلع الاستهلاكية التي حققتها تقنيات التصنيع التي تعرف إنتاجيتها وفعاليتها تطورًا متصلًا. اعتمدت شركات فورد استراتيجية ذكية في تحويل مواردها الأولية إلى كميات ضخمة من السلع الموحدة، وبتكلفة مخففة نسبيًا، وتطلَّب تحويل هذه الفاعلية إلى أرباح توليدًا متواصلًا للطلب على هذه السلع. فالنظام الفوري لا يقتصر على تصنيع السلع، بل يولي اهتمامًا خاصًا أيضًا بتوليد الشهية والإقبال على منتجاته. لذلك أضاف إلى كل من الإدارة العلمية لسير العمل وعملية الإنتاج الضخم المعتمدة جهدًا مكملًا لإدارة الرغبة في ثقافة الاستهلاك الضخم. وتقدم تقانة الاتصال والصناعات الحديثة (من ذلك البث الإذاعي والتلفزيوني) تغطية إعلامية تمكِّن من الترويج لثقافة استهلاكية جماهيرية، وتقدِّم الدراسات شبه العلمية الخاصة باستطلاعات الرأي ودراسة السوق والإعلان، إجراءات للسيطرة على السوق وعلى عدد المستهلكين الضخم (31).

يمكن للمعلنين ولهوليوود إقناع أعداد كبيرة من الأفراد بحاجتهم إلى اقتناء نوعية السجائر والسيارات نفسها، لكن الربحية، في ظل النظام الفوري، تتطلب كذلك أن يكون المستهلكون قادرين فعليًا على شراء السلع التي رُغِبوا في اقتنائها. ويحتاج تحقيق ذلك توزيعًا متوازنًا للأرباح، وذلك بخفض

تكاليف العمل (بخفض الأجور وإدخال الممكنة)، مع ضرورة الحفاظ على مستويات معقولة للمقدرة الشرائية بين المستهلكين. ويتطلب ضمان فاعلية إدارة الطلب، في ظل النظام الفوردي، استعداد الدولة الرأسمالية للتدخل من أجل تجاوز إخفاقات السوق الدورية وإعادة التوازن. وتستوفي دولة الرفاه الكينزية الفاعلة (The State Welfare Keynesian Activist) التي تمثل الشكل النهائي لدولة نظام التراكم الفوردي، هذه الشروط بطرائق عدة، من بينها إعادة توزيع الدخل، وتعويضات البطالة، وتنظيم العمل والسوق، والتعليم الجماعي، وتكاليف الرعاية الصحية، والإنفاق العام لمكافحة التقلبات الدورية ودعم الطلب في أوقات الركود. وتكمل الدولة المركزية النظام الفوردي، وذلك بتوفير أوضاع مستقرة لتحقيق إنتاج ضخم واستهلاك جماهيري داخل وحدات وطنية محدّدة جغرافيًا.

عندما نعود بالزمن القهقري، نكتشف أن العلامات الأولى لعدم استقرار النظام الفوردي كانت الحركات الاجتماعية الثقافية المضادة في أواخر الستينيات التي رفض عدد كبير منها، صراحة أو ضمناً، فكرة المجتمع الجماهيري. في منتصف السبعينيات، خضعت أسس النظام الفوردي الاقتصادية والسياسية لضغط مماثل، إذ بلغت الأسواق في الاقتصادات المتقدمة حدّ الإشباع، ما أدّى في بعض الأحيان إلى اختراق قسري عنيف للأسواق الخارجية، بحثاً عن مستهلكين جدد لفائض الإنتاج. كما أدّى الخفض المتواصل في نسب التشغيل والأجور إلى ارتفاع احتجاجات العمّال وتزايد إضراباتهم، ما دفع كثيراً من المصنّعين إلى تحويل عمليات الإنتاج إلى مقاطعات يكون العمل فيها أقلّ تنظيمًا وتكلفة، وتكون إدارته أسهل. ومنع الارتفاع المستمرّ لمعدّلات البطالة والتضخم المالي أغلب دول الرفاه من تقديم التعويضات وضمان استقرار الطلب. والأهم من ذلك أنه أصبح عسيراً عليها إعادة توزيع أرباح نجاح النظام الاقتصادي الفوردي أو توفير مستويات الرفاه العام (مثل السكن والرعاية الصحيّة والتعليم) التي تقوم عليها شرعية العقد الاجتماعي الكينزي.

يمكن تلخيص ردات أفعال كلّ من النّخب والدول الرأسمالية على هذه الأزمة في عبارة واحدة: «مبدأ المرونة»، وهي العبارة الأكثر ارتباطاً بنظام التراكم ما بعد الفوردي والتي لا تزال تحتل مكانة متميزة في الخطاب الاقتصادي لمجتمع المعلومات (32). هكذا، اتّبعَت اقتصادات أميركا الشمالية وأوروبا المنهج الناجح لدول شمال آسيا (خصوصاً المثال الياباني) في مواجهة عاصفة السبعينيات الاقتصادية، فبدأت بإعادة هيكلتها بغية اعتماد مبدأ

المرونة في العناصر الثلاثة المكوّنة لنظام التراكم.

هكذا حلّت، في ميدان الإنتاج، مرونات النظام الذي يعرف بـ «التويوتية» (Toyotism) محلّ صرامة النظام الفوردي للتّصنيع المكثّف، فتمت بالتدرّج الاستعاضة عن اقتصادات الحجم باقتصادات النطاق (نذكر على سبيل المثال التخلي عن المخزون الضخم والاكتفاء بنظام التسليم الفوري للطلبات الخاصة)، وحلّ نظام دفعات الإنتاج الصغيرة لأنواع عدة من المنتجات محلّ الإنتاج الضخم لمنتجات منمّطة، وحلّ تكامل الإنتاج من البداية حتى الختام وتعدد مهمّات العامل الواحد محلّ تجزئ المهمة؛ وأعيدت الأهمية للحكم الفردي، والحرفة، والمهارة؛ كما عدّلت الهياكل الإدارية التراتبية التaylorية وأساليب التشغيل المنمّطة بنظام التوزيع الأفقي للعمل، وبشيء من لامركزية اتّخاذ القرار من «فريق العمل»، ورفع سقف حرّية التصرف، وضمان معرفة أفضل بأهداف المؤسسة، وتحسين جودة المنتجات النهائية. واستلزمت إعادة هيكلة عملية الإنتاج هيكلة موازية لعلاقات الإنتاج بالقوى الصناعية العاملة الفوردية، فجرى تحويل البروليتاريا الضخمة المستخدمة إلى مجموعة صغيرة ومتناقصة تتكوّن من عمّال ذوي مهارات عالية ومن مجموعة أخرى أكثر عددًا وفي تزايد متواصل وتتكوّن من فئات عمّالية غير تقليدية (المقاولون العاملون لحسابهم الخاص والعاملون بعقود إنشاء قصيرة المدى والعمّال الموقتون والموظفون المستقلّون العاملون لحسابهم الخاص والموظفون الموقتون والمضاربون في البورصة والعاملون عن بُعد). وتسبّبت هذه التحوّلات في تغيّر تصنيفات الوظائف التي كانت راسخة ومحدودة، وفي شروط العمل والتعويض وترتيباتها، وبتنا أمام درجة عالية من التقلّب، وانعدام الأمن والسيولة في سوق العمل. إضافة إلى ذلك، مكّنت التعديلات التي أدخلت على الحرف الثابتة ومهارات المجموعات من تنظيم دورات تدريبية مستمرة مجارية لذلك التجديد التقني الذي يشهده نظام العمل. ومكّنت هذه الإجراءات مجتمعة من إحداث زيادة دراماتيكية في مرونة حشد العمل وتعبئته وفقًا لتقلّبات السوق وأحوالها. وغنيّ عن القول إنّ إعادة هيكلة السوق المهنية والعمالية رافقها انخفاض في عدد النقابات وحدّ من قوة العمال المنظمين وممثليهم قياسًا بما كانوا يتمتعون به في ظلّ النظام الفوردي، على الرغم من التمكين الضخم الذي حازه الأفراد وفرق العمل ممن لحقوا بهذه التغيرات.

كما أكمل الاستهلاك الجماهيري الإنتاج الجماهيري للنظام الفوردي، كذلك اكتمل التخصص المرن في ما بعد الفوردية بأخلاق استهلاك في ما وُصف

بالسلوك الاستهلاكي الجماعي أو الفردي. وغالبًا ما يوصف هذا المفهوم الاستهلاكي الجديد، بصورة متناقضة، بكونه «نظام التخصص الشامل»، وهذا ما يظهر من واقع اقتصادات المجال التي تطبّق داخل الاقتصادات المتقدّمة، على الرغم من أفول نجم الفوردية، ومن المكر الخطابي في حلّ الفوردية مشكلة تشبّع السوق واستنفادها. تواصل الشركات المصنّعة في الاقتصادات الكبرى إنتاج كميات ضخمة من السلع والخدمات الاستهلاكية الموحّدة معيارياً أكثر من إنتاجها سلعاً متخصصة. ومع ذلك، ثبت أن إدراج بعض التغيرات في خصائص هذه السلع، خصوصاً في حالة الاستجابة لأذواق مجموعة معيّنة من المستهلكين، يحقق فاعلية هذا الأسلوب في تجديد الطلب وإدارته. وكما اعتمد النظام الفوردي على إنتاج ثقافة الاستهلاك الجماهيري، اعتمد النظام ما بعد الفوردي على إنتاج ثقافة يُدرك فيها الاستهلاك على أنه مفصل، ومتعدد ومتخصص. وعلى سبيل المثال، فإنه بدلاً من نمط واحد من الحاسوب له مواصفات عالمية ثابتة ومحددة وتسويقه لدى مجموعة استهلاكية واحدة من خلال توليد طلب متماثل لدى تلك المجموعة، بات من الحكمة الآن إنتاج حواسيب يمكن لمستهلكين متعددين أن يختاروا خصائصها من ضمن مجال محدّد. وإذا ما كانت عمليات الإنتاج مرنة بما يكفي لتلبية هذه الدرجة من التخصص، فإن السلوك الاستهلاكي الذي يشجعه النظام ما بعد الفوردي يوفّر للشركات إمكان قيام سوق لا تكف عن إعادة إنتاج ذاتها بمجرد التعبير عن التفضيلات السطحية.

يتمثّل دور الدولة الأساس في النظام ما بعد الفوردي في توفير الشروط اللازمة للمرونة والتجديد والمنافسة. ولا تبدي الدولة ما بعد الفوردية التي طبقتها حكومة تاتشر في المملكة المتحدة، وإدارة ريغان في الولايات المتحدة، وحكومة ملروني في كندا، إلّا نقاطاً شبه قليلة مع سالفها الكنزوية. وقد أمكن تفسير مواقف كثيرة وشملت هذه الدول على أنّها تراجع لدور الدولة العام في الشؤون الاقتصادية. ومن بين ذلك الخصخصة السريعة لمشاريع الدولة، وتحرير السوق، ولا مركزية سلطة الدولة، وتقليص الحواجز التي تحول دون تنقّل رأس المال ودون تنقّل العمّال، وخفض قيمة الضرائب وتوزيع عادل للثروة وانتشار الأمن. من ناحية أخرى، أدت الدول ما بعد الفوردية دوراً مهماً في صوغ سياسة مكافحة التضخّم النقدي والضرائبي، وفي دعم الأبحاث وتطوير الابتكار، وتمويل البنية التحتية للمشاريع، إضافة إلى تهيئة أوضاع تنظيمية مرنة للعمل، وخلق بيئة استثمارية ملائمة لتعويض هروب رؤوس الأموال الكثيرة التنقل. ويبدو أن المجموعة الأخيرة من السياسات

التي اتخذت في ظل الأوضاع الاقتصادية الجديدة قوّضت، على نحو ما، ذاك الاختلاق الأيديولوجي الذي مفاده أنّ الدولة ما بعد الفوردية أقلّ نشاطاً في ظل الظروف الاقتصادية، وأشارت بالأحرى إلى أنّ الدولة تواصل العمل، لكنها تستخدم أساليب جديدة تفضي إلى غايات تم تعديلها بعض الشيء.

يمكن اختصار التحوّلات التي حقّقها نظام التراكم ما بعد الفوردي في النقاط الآتية: الانتقال من التaylorية والإنتاج الضخم إلى نظام التخصص المرن، ومن سوق عمل تعتمد على البروليتاريا الضخمة إلى سوق أكثر مرونة، ومن الاستهلاك الجماهيري الموحد إلى التخصص المتعدد، ومن مثال دولة الرفاه الكينزية إلى مثال الدولة الليبرالية التنافسية الجديدة. وكانت النظريات ما بعد الفوردية محلّ انتقادات عديدة، من بينها تهم بأنها تفرط في التركيز على تفاصيل التطور الرأسمالي أكثر من تركيزها على تواصلاته، وأنها تقبل من دون نقد دعاية النخبة الرأسمالية بصدد إعادة هيكلة المشروع كدليل على تحول جوهري في تنظيم العمل، وأنها تقول بالاحتمية التقنية، إضافة إلى تركيزها على التنظير لضمان استقرار النظام الرأسمالي بدلاً من السعي إلى كشف النقاب عن الطابع اللاعقلاني للرأسمالية والظلم المتأصل فيها (33). مع ذلك، تبقى الديناميات التي رسم ملامحها التحليل ما بعد الفوردي أساسية في أطروحة المجتمع الشبكي.

خامساً: ما بعد الحداثة

خطاب ما بعد الحداثة هو الخطاب الرابع الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأطروحة المجتمع الشبكي، وهو مجموعة من المواقف النظرية الزلزلة والغامضة غالباً التي ظهرت في مؤلّفات المثقّفين اليساريين في فرنسا غداة انتفاضات الطّلبة والعمال في ربيع 1968، وامتدّت في ما بعد لتشمل مجموعة واسعة من المجالات مثل الفنون والعلوم الاجتماعية والإنسانيات (34). واهتم عدد من المفكرين، على غرار ميشال فوكو وجاك دريدا وجان فرانسوا ليوتار وجان بودريار وجيل دولوز وفليكس غواتاري بتعمّق التغيرات السريعة في الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي يشهدها العصر (35)، وكانوا وراء أحد أهم التحديات التي واجهت المقولات الأساسية في الفكر الاجتماعي والسياسي الغربي.

تأتي مرحلة ما بعد الحداثة في إثر مرحلة التفكير السياسي الحديث، كما تشير إلى ذلك تسميتها، لكن هذا لا يعني أنها نقيض الحداثة كما يُعتقد أحياناً. وفي الحقيقة، التوصيف الدقيق لهذا التيار هو أنه مفرط الحداثة.



ويعتمد هوبز في توكيده جوهر الفكر السياسي الحديث على اعتبار الحقيقة والزيف مجرد تسميتين لا شيئين في الطبيعة، وأن القوة، لا العدالة، هي مركز اهتمام الحياة السياسية. وأكّد فريديريك نيتشه الذي بلغت الفلسفة السياسية الحديثة مع أفكاره أوجها، أن المجتمع الغربي بلغ مرحلة بات فيها «ما وراء الخير والشر»، وفهم أن مثل هذه المبادئ الأخلاقية، فضلاً عن الحقيقة ذاتها هي جملة من النتائج التاريخية المتصلة باشتغال إرادة القوة لدى بني البشر. اعتمد مفكرو ما بعد الحداثة على هذه العناصر من النظرية السياسية الحديثة كي يقوّضوا بصورة جذرية المبادئ الفكرية التقليدية في بناء الحقيقة والواقع؛ فالحقيقة في فكر ما بعد الحداثة ليست نسقاً ميتافيزيقياً أو مطابقة للعالم المادي الملحوظ، بل هي بكلّ بساطة نتاج منظّم ومؤسّس للخطاب الإنساني الذي يُعدّ هو ذاته حصيلة عمل القوة في ميدان العلاقات الإنسانية. هكذا، لا تكون الحقيقة معياراً مستقرّاً عابراً للتاريخ يمكن في ضوئه الحكم على الممارسات حكماً متسقاً، بل هي بالأحرى الثمرة التاريخية العميقة والمتنازع عليها لتلك الممارسات ذاتها: أي أنها انعكاس للقوة لا مصدرًا لها.

تؤدّي هذه الرؤية لطبيعة الحقيقة، أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم إبستيمولوجيا ما بعد الحداثة أو البعد المعرفي، إلى سلسلة كاملة من الاهتمامات والمواقف التي تميّز البرنامج الأشمل لفكر ما بعد الحداثة. ويشترك أغلب تيارات فكر ما بعد الحداثة في دراسة الظواهر الاجتماعية، بوعيتها المتزايدة بالوظيفة البنائية للغة والطريقة التي ترمّز بها علاقات معيّنة في سياق تاريخي محدّد وتؤمّن شرعيّتها. ووفق هذه الرؤية؛ فإنّ الصراعات السياسية هي، في جوهرها، صراعات نصّية على اللغة والخطاب. وتتمثّل مهمّة الفكر في تفكيك التظاهرات الخطابية المهيمنة لبيان الحدث الأساس في ثنايا تلك التظاهرات (36). وسعى فكر ما بعد الحداثة، بصفة خاصة، إلى تفكيك ما يسمّى سرديات التاريخ الكبرى، أو على الأقل العمل على خلخلتها. وهي السرديات التي تعبّر عن تصوّر موحد للواقع الإنساني (من ذلك سرديات التقدم، والعقل، والتنوير، والحرية، والصراع الطبقي... إلخ)، لكنها في الواقع تسلّط نوعاً من العنف على خصوصية الوجود الإنساني التي لا تقبل الاختزال بإقصائها السرديات الصغرى المهمّشة بالنسبة إلى السردية الكبرى التي يصادف أن تكون شغالةً في زمنٍ ما. هكذا يضع ما بعد الحداثيين أنفسهم في موقع الأبطال المدافعين عن السرديات الصغرى، المكتومة والمهمّشة في وجه السرديات الكبرى وميولها الشمولية الهيمنية (37)

جری إحكام التأكيد ما بعد الحدائي على الخاصة الخطابية والسردية للحقيقة في مجموعة من الدعاوى تتعلق بمكانة الواقع ذاته. وفي ضوء هذه الرؤية، اللغة لا تضطلع بوظيفة بنائية فحسب، بل تُحيل بشكل كبير إلى ذاتها أيضًا، خلافًا للوظيفة التمثيلية في المستوى التطبيقي. وتبعًا لذلك، يمكننا القول إن اللغة تحيل في أغلب الأحيان إلى ذاتها أكثر مما تحيل إلى أي واقع موضوعي ملموس موجود في العالم؛ وهي لا تكتفي بتمثيل العالم أو ترميزه، بل تقيم شيفرة معقدة تترابط فيها عناصر معينة من دون أن ترتبط بأي واقع خارجي موضوعي. واعتمد التيار الراديكالي لما بعد الحداثة على هذا المفهوم، ليبين أن ما يُسمّى الواقع يبقى أمرًا غير ثابت، ولا يمكن التواصل معه إلا من خلال تطبيقات ذاتية للشفيرات الرمزية التي تتناقص إشارتها إلى أي أرضية قارة موجودة خارج اللغة. هكذا، باتت الحياة الاجتماعية والسياسية تمارس الآن في مجال الواقع المفرد، وهو مجال محاكاة أو تماثل كثيفين لم يعد فيه التبادل الرمزي يشير إلى واقع موضوعي خارج هذا التبادل، بل هو عالم نُسخٍ للنُسخ من دون مراجع أصلية، حيث كفت اللغة عن محاكاة الواقع وباتت تشير إلى غيابه التام كمقولة دالة (38). والحال، إن فكرة الواقع المفرد - أي عالم الخطاب الذي يعوم أبعد من الواقع ولا يمكن تمييزه منه - لها تسويق شديد في الثقافات المترعة بالإعلام في الغرب الموسر.

لعل أقرب علاقة تربط بين نظريات ما بعد الحداثة وأطروحة المجتمع الشبكي هي تلك التي تنشأ في سياق التصورات المناهضة للأسس في ما يتعلق بالهوية الإنسانية.

وكما يرفض ما بعد الحداثيين أسس الحقيقة الثابتة والأسس الموضوعية الثابتة التي يمكن أن تقوم عليها الدعاوى في شأن الواقع، كذلك يشككون في المنطلق الذي مفاده وجود مركز متماسك وموحد ومستقر نسبيًا - سواء كان روحياً أم بيولوجياً - يشكل جوهر الذات وتنبثق منه الهوية الإنسانية مباشرة. فالهويات، شأنها شأن الحقيقة والواقع، تُبنى من خلال الخطاب. وهي لذلك تقوم على علاقات متحولة وشبكات من القوة، تعبّر عنها الممارسات اللغوية باستخدام مواد تقدّمها، وتتملّكها، هيئات أو تكوينات اجتماعية وثقافية وسياسية مميزة. وبذلك تكون الهوية الإنسانية سياقية، ومحلّ نزاع، ومتعددة، ومتشظية وانتقالية، ذلك أن البشر يبنون ذواتًا متعددة تبدو في بعض الأحيان غير متماسكة ومتناقضة، تبعًا للسياقات التي

غالبًا ما تكون هي ذاتها متداخلة أو غير قابلة للمقايضة. والشخص ما بعد الحداثي المرن لا يسأل: ما أنا؟ بل يسأل: أي تركيبة من ذواتي أنا اليوم، هنا، في هذا السياق، وما الذي يجعلني على هذا النحو دون سواه؟ ومن هذا المنطلق، فإنّ الذات أو الهوية هي السطح الخطابي الذي تقوم عليه شبكة معقّدة من العلاقات والرموز والإشارات التي تتقارب لتفصح عن ذاتها، فهي ليست ثابتة، أو غير قابلة للتغير. والسؤال الذي يواجه التحليل الاجتماعي والسياسي يتعلّق بتحديد الهويات التي تمّ الاعتراف بها، على نحو خاص وفي سياقات خاصة، وتلك التي همّشت، وعلى أي اقتضاءات سلطوية وقناعات خطابية اتّخذت تلك المكانة.

#### سادسًا: العولمة

المجموعة الأخيرة من الأفكار ذات الصلة كمقدمة لنقاشنا المجتمع الشبكي هي تلك التي تجتمع حول فكرة العولمة التي شاعت في تسعينيات القرن العشرين. وفي قلب نظريات العولمة جميعًا ثمة زعم مفاده أن الدولة القومية تواجه تحديًا في قدرتها على تنظيم العناصر الأساسية للحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحديثة واحتوائها. ومصدر هذا التحدي هو دينامية تاريخية من نزاع الطابع المناطقي في مجالات ثلاثة: النشاط الاقتصادي الذي كان محتوًى داخل الحدود الوطنية نسبيًا وأصبح يُعامل الآن وكأنه في حلّ من الحدود؛ والسلطة السياسية للدولة التي كانت يومًا ما محدودة ضمن حدود وطنية جغرافية فحسب وتجد نفسها الآن في مواجهة تحدٍّ وطوق فرضتهما عليها الأنظمة الدولية والعابرة الحدود الوطنية (أنظمة إقليمية في بعض الأحيان، وكونية في أحيان أخرى)؛ والممارسات والهويات وأشكال التضامن الاجتماعية التي كانت ذات يوم تُحدّد عبر الأهداف والمعايير القومية وأصبحت توصّف وتستوعب بتلك الطريقة على نحو أقلّ فأقل. ويرتبط بهذه التحديّات التي تواجهها قدرة الدول القومية على الاحتواء دينامية حراك أو «تدفّق» متسارع للبشر، والسلع، والتقانة، والمعلومات - عبر الحدود. ويتمّ وصف هذه الأوضاع في أغلب التحليلات بأنها حالة: تراجع الاقتصادات الوطنية، وتراجع السيادة السياسية الوطنية، وتراجع الهوية الاجتماعية والثقافة المحددتين قوميًا.

تبدو الاعتبارات الاقتصادية ذات أهمية مركزية في معظم التحليلات التي تناولت العولمة. وكان النزوع التاريخي الذي يسمّ النشاط الاقتصادي الرأسمالي ويدفعه نحو التنظيم والإدارة على مستوى الدولة القومية قد أفسح المجال في العقود الأخيرة من القرن العشرين أمام إعادة هيكلة

مركزية للرأسمالية، باعتبارها ظاهرة عابرة للقوميات. طاولت هذه النزعة العابرة القوميات مستويات الرأسمالية المتقدمة كلها. وفي ما يخص نمط الإنتاج - باعتباره أساس أي اقتصاد - أصبحت الرأسمالية المعاصرة تُنظم وتنفذ بشكل متزايد خارج السياقات القومية. مع تعدّد سلاسل الإنتاج، ومصادر الموارد المادية، ومجموعات العمّال، والمشاريع الاستراتيجية التي تتضاعف كلها، وتتبدّل مواقعها عبر كثير من السياقات القومية (39). ومن المألوف الآن تجميع المواد الخام في بلاد ما، وتحويلها في بلد ثانٍ إلى مواد إنتاج، وتصنيعها في بلد ثالث في شكل مكوّنات وجمع هذه الأخيرة في شكل منتجات نهائية في بلد رابع. تمثل الدافع إلى جعل الإنتاج عابراً للحدود القومية بالرغبة الأساسية في الاستفادة من الأوضاع الأكثر ربحية (من حيث الرقابة التنظيمية، وأنظمة الضرائب، وتكلفة اليد العاملة) في ما يتعلق بالنشاط الإنتاجي في أي لحظة زمنية، بغض النظر عن الموقع، وهي رغبة تمّ تيسير بلوغها عندما خففت العقوبات الاقتصادية المفروضة على إعادة التموّج، وعندما أصبحت التقنيات التي تمكّن من إدارة عمليات موزعة جغرافياً والتنسيق بينها متوافرة بسهولة. وأدّت التطوّرات في مستوى التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر إلى إتمام عملية جعل الإنتاج عابراً للحدود القومية. وورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1997 أن التجارة العالمية شهدت خلال منتصف التسعينيات نمواً قُدّر بأربعة تريليونات دولار في العام، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ حدّ 315 مليار دولار (40). ويمكّن الانتشار المالي والرأسمالي من الإفلات من قيود الأنظمة القومية. وساهمت عوامل عدة في الاندماج العالمي لرأس المال النقدي: تحرير تدفّق رأس المال من أنظمة الرقابة المحليّة بعد انهيار اتفاقية بريتن وودز المتعلّقة بنظام سعر الصّرف الثابت لمصلحة أسعار صرف عائمة، وابتكار مجموعة جديدة من وسائل المضاربة والاستثمار، وتعميم تقنيات قادرة على تأمين التنسيق والوساطة في مستوى المعاملات المالية على الصّعيد الكوني على مدى 24 ساعة. مع بدايات عام 1995 تجاوز حجم التجارة العالمية في العملات الأجنبية مقدار 1.2 تريليون دولار أميركي يومياً (41). وفي البدايات المبكرة لتطوّر الاقتصاد المالي الجديد (42) العابر للحدود القومية، وضعت سوزان ستراينج عبارة «رأسمالية الكازينو» (43) ووُصفت لاحقاً العملة المستعملة في المضاربة والمتداولة عالمياً التي تحكم هذا الاقتصاد، بأنّها «مال مجنون» (44).

من العناصر الحاسمة في إعادة بناء الرأسمالية العالمية هذه ظهور

اتفاقات دولية، وفوق القومية، وكذلك ظهور آليات ومؤسسات مكلفة بإدارة التدفق المرن للناس والسلع والعملات عبر الحدود القومية. ونتج من مؤتمر «بريتن وودز» في عام 1944 (الذي سمي باسم بلدة في «نيو هامشير» حيث عُقد) إحداث مؤسستين - صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي - وهدف كل منهما إلى تنظيم جوانب مختلفة من النظام الناشئ للراسمالية الدولية (45). في البداية كان دور صندوق النقد الدولي متمثلاً في توفير قروض قصيرة الأمد لدعم سعر الصرف الثابت للعملات في البلدان التي تشهد مشكلات ظرفية تتعلق بميزان المدفوعات؛ وعندما انهار نظام سعر الصرف الثابت في بداية السبعينيات، حوّل صندوق النقد الدولي تركيزه نحو إدارة ديون العالم الثالث. وأُسس البنك الدولي بغية توفير قروض طويلة الأمد لعملية إعادة البناء في أوروبا بعد الحرب العالمية؛ لكن عندما مَوّل الجزء الأكبر من عملية إعادة البناء هذه، بالاعتماد على حزم مساعدات ثنائية (نعني خطة مارشال الأميركية)، وجّه البنك الدولي اهتمامه إلى التنمية الاقتصادية في العالم الثالث. وفي عام 1974 وقّعت 23 دولة مصنّعة الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT)، وهي بنية تهدف إلى فتح مجال تجارة السلع بين الدول الموقّعة وإدارتها، وتبع ذلك في عام 1995 إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO) التي شملت ولايتها تحرير تجارة الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار التجاري. وثمة مؤسسة دولية أخرى ناشطة في هذا المجال هي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) (عمادها مجموعة الثماني G8) التي أُسست في عام 1961 باعتبارها منتدى تُطوّر خلاله الدول الصناعية مقاربات منسّقة للمشكلات الاقتصادية المشتركة. وكانت هذه المنظمة ولا تزال، عماداً رئيساً في الحركة الهادفة إلى إزالة الحواجز من أمام التدفق الحر للبضائع ورأس المال عبر الحدود، كما تمثّل لذلك اتفاقية الاستثمار المتعدّدة الأطراف (MAI) التي مُنيت بمصير سيء. ودعّم، عمل هذه المؤسسات بل جسّده، فعلياً ظهور مجموعة من منظمات التجارة الإقليمية ومنظمات الاستثمار (التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ؛ اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)؛ الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي)، واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعدّدة الأطراف (اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية؛ معاهدة السوق المشتركة لبلدان منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا) هدفت مجتمعة إلى تحويل الاقتصاد الدولي إلى سوق كونية.

من بين التداعيات السياسية لهذا التحرير العالمي للاقتصاد الرأسمالي،

تدهور قدرة الدول القومية على إدارة نشاطها الاقتصادي، وفقًا لأولويات محلية خالصة (46). فالدول لا تزال تتخذ قرارات وتنقذها، لكنها تقوم بهذا في محيط يواجه فيه سير عملها الممكن معوقات متزايدة، بفعل الأوضاع الناجمة عن المؤسسات والاتفاقيات الاقتصادية العالمية، مثل التي ذُكرت سلفًا. وسواء أكان بلدًا من العالم الثالث يتكيف، إكراهًا، مع متطلبات «التعديل الهيكلي» بغية التأهل للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، أم بلدًا صناعيًا يُعدُّ جهده في دعم الصناعة الوطنية ممارسات تجارية واستثمارية غير عادلة، فإن قواعد لعبة الاقتصاد العالمي تدفع الدول إما إلى القيام بأعمال ما كان يجدر بها القيام بها، وإما إلى الإحجام عن أعمال وسياسات كانت لتختارها بملء حريتها. إن التضحية بقدر ما من الاستقلال السياسي هي شرط للانخراط في منظومة الاقتصاد العالمي، إذ تتنافس الدول على الظفر بنصيب من الأسواق بدلًا من التنافس على رقعة ترابية. ويرى كثيرون أن في هذه التضحية تراجعًا لسيادة الدول، على اعتبار أنها تتنازل عن قدر كبير من سلطتها لفائدة اتفاقيات وأعراف لا تجسّد لها ومؤسسات لا تخضع للمحاسبة عمومًا، تُهيمن عليها المصالح المتحكمة لمجموعة ضيقة من الدول الغنية (فلصندوق النقد الدولي والبنك الدولي نظام تصويت جُعِلَ على مقياس الدول الغنية التي بدورها أُرْسَتْ الأجندات وهيمنت على زعامة منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، ولفائدة الشركات العابرة متعددة القوميات التي تجد نفسها في حِلٍّ من القيود، إلى حدٍّ ما، في هذا المحيط. وفي ظل هذه الأوضاع، راحت الدول تفقد مكانتها شيئًا فشيئًا باعتبارها هيئات مركزية قادرة على فرض السلطة السيادية داخل حدودها، وشرعت في العمل بوصفها «سيور ناقلة» من شأنها أن تيسّر حركة السلع ورؤوس الأموال من خلال سلطة القضاء فيها» (47).

أدّت هذه الديناميات إلى الاعتقاد السائد بأن العولمة تأتي بعدد من الظواهر المعادية بشدة للديمقراطية، منشئةً بذلك فصلًا بين مركز السلطة الفاعلة (إلى درجة وجود مثل هذا المركز في ظرف عالمي)، ومكانة المواطنة والتمثيل والمحاسبة. وفي السياق الحديث، باتت هذه المقالات الديمقراطية تُنظَّم في العادة على نحوٍ متماشٍ مع القوة السياسية والاقتصادية الفاعلة على مستوى الدولة ذات السيادة. لكن، مع إعادة هيكلة السلطة السياسية والاقتصادية للدولة القومية ونقلها، فقدّ تنظيم المواطنة الديمقراطية والتمثيل والمحاسبة، في ما يتعلّق بالمؤسسات الوطنية، فاعليته. وفي غياب مأسسة

امتيازات المواطنة الفعلية والتمثيل الفاعل والمحاسبة المشروعة، بالتوازي مع عوامة السلطة الاقتصادية والسياسية، نشأت أزمة ديمقراطية. ورُصدت مظاهر هذه الأزمة بدقة في السؤال المثير الذي طرحه لويس باولي من انتخب أصحاب المصارف؟ (48)، وتتراوح تلك المظاهر من تدني نسب المشاركة في الانتخابات الوطنية عبر الديمقراطيات الليبرالية إلى الاستهانة بالسياسات الوطنية التي اختزلت إلى فضائح وضروب من الفرجة، إلى التظاهرات الجماهيرية متزايدة العنف التي تلاحق في العادة اجتماعات الوكالات الدولية المختلفة التي تُعدّ حاميةً للعوامة. ومن المهم توخّي الحذر من المبالغة في التقليل من شأن سيادة الدول، فالحكومات لاتزال تحتفظ بحرية تصرف مهمة في صوغ نُظُم السياسات الاجتماعية الداخلية، وحتى نُظُم السياسات الاقتصادية وتنفيذها. وفي نهاية الأمر، الحكومات الوطنية هي التي تشكّل نشاط الوكالات الدولية والاتفاقيات وتوجّهه وتُجيزه. وفي ضوء ما ذكر، يجدر أن يؤخذ بالاعتبار في حين يشكّل التسويق النيوليبرالي جوهر العوامة وغالبًا ما يؤخذ علامةً على تراجع الحكم، فإن إحداث هذه الأسواق والمحافظة عليها هما دائمًا وأبدًا نتيجة خيارات سياسية تتبناها بوعي الدول ذات السيادة، وهي خيارات كان من الممكن اتباعها بأسلوب مختلف. وتشارك الدول، بدرجات مختلفة من الإدارة والحماس في ترسيخ الأوضاع الملائمة للسوق والحفاظ عليها، بما يسمح للفاعلين الاقتصاديين الدوليين بالعمل والازدهار. وتلك هي الحال أيضًا بالنسبة إلى الهيئة الجديدة التي يتّخذها شكل الحوكمة العالمية، إضافة إلى الحركات السياسية المنظمة على نحو عالمي وتلقي اهتمامًا عالميًا، والتي هي في طور الظهور (49). وسنرى إذا كان هذا سيلبي تطلعات مواطني العالم إلى الديمقراطية.

تعمل ديناميات العوامة على المجال الثقافي أيضًا، إذ تُنزع مادة الهوية والجماعة وممارساتها من مناطقها وتأخذ بالتدفق عبر الحدود الجيوسياسية بيسرٍ متزايد (50). ومثلما تراجع دور الدولة القومية باعتبارها حاضنة للنشاط السياسي والاقتصادي، فإن قدرتها على استيعاب الهوية والثقافة والجماعة تراجعت أيضًا. وتضافرت عوامل عدة لتنشئ وضعية «ما بعد القومية» التي غالبًا ما ترتبط بالعوامة؛ فالهجرة الدولية التي تصاعدت بشكل كبير صاحبها تكاثر المجتمعات المتعدّدة الأعراق والجماعات الشتاتية وبروز تقانات الإعلام التي تيسّر نشر المنتج الثقافي الجماهيري واستهلاكه، إضافةً إلى الاتصال الزهيد التكلفة والمباشر بين الأشخاص عبر مسافات شاسعة، وتضاؤل قدرة الدول على حماية الصناعات الثقافية المحلية الأصلية



في خضمّ أوضاع السوق العالمية الحرّة المشار إليها آنفاً (والتي ترتبط بالسلع والممارسات الثقافية عندما تتخذ شكل الملكية الفكرية وتُسَلَّح). في السياق المعاصر، لا شكّ في أن هذه الديناميات تضافرت لتنجح في إبعاد ظاهرة الثقافة عن التركّز في موقع جغرافي بعينه. ومع ذلك، تخضع الآثار المترتبة على العولمة الثقافية لجدل حاد؛ فثمة رأي قائل إن العولمة هي ذروة الاجتثاث الحديث، المرحلة الأخيرة في إحداث التجانس التدريجي للقضاء على التمايزات الثقافية وتحويلها إلى ثقافة استهلاكية واحدة جامعة منبعثة من إمبراطوريات الإعلام المتكتّلة العابرة للقوميات في الولايات المتحدة. ومن هذا المنظور، فإن العولمة هي سلالة خبيثة أتت من صلب الاستعمار الثقافي الأميركي، ومكّن من ظهورها الاقتصاد السياسي للرأسمالية المتأخرة أو الراهنة، وهي مرادفة لطمس الخصوصيات القومية والثقافية. غير أنّ المنظر يبدو أقلّ قتامةً من منظور آخر؛ فالعولمة تشير إلى ظاهرة المغيرة والهجنة الثقافيتين، حيث تجلب الجماعات المهاجرة ثقافات، وتحافظ عليها، وتحدث انصهاراً بينها وبين ثقافات مواطن إقامتها الجديدة، حيث يعمل متلقّو منتجات الثقافة الجماهيرية الغربية المنتشرين عبر العالم على تمكّن هذه المنتجات بطرائق إبداعية ذات خصوصية، والمراد هو نحت هويات تفاوض بين المحلي والعالمي (51). وهنا، لا ريب في أن الثقافات المتماسكة الموجودة في الدول المتصلة بعضها ببعض حدودياً عانت تأثير تيارات العولمة، لكن هذا لا يوجب اليأس. على هذا الأساس، يبدو جلياً أن التلاقح الثقافي غير المحدود المتجسّد في العولمة طبيعي وصحي ومتحرّر أكثر ممّا كان عليه البناء المُصطنع إلى حدّ ما للثقافة القومية المعزولة في أي وقت مضى.

#### سابعاً: المجتمع الشبكي

يشمل مفهوم «المجتمع الشبكي»، ومعه مجموعة الظواهر التي يسعى إلى وصفها، عناصر كثيرة تنطوي عليها الخطابات الخمسة التي سبق ذكرها بإيجاز. ولا يعني هذا أن أطروحة المجتمع الشبكي هي ذروة الجهد المبذول خلال العقود الماضية والرامي إلى توصيف ما غدا عليه العالم عند خاتمة القرن العشرين. مجتمع المعلومات و/أو ما بعد الحداثة، و/أو العولمة. وإما هي بالأحرى نجم بين نجوم كوكبة من المحاولات الحديثة والرامية إلى فهم وتوصيف مجموعة من القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المترابطة. وهو يلفت انتباهنا إلى أنه الأشد سطوعاً بين هذه النجوم في الوقت الراهن، مع أنه لا ينبغي أن ندهش إذا ما وجدنا شبهاً شديداً بين

أطروحة المجتمع الشبكي وتلك التي وجدناها في الخطابات الخمسة التي ناقشناها أعلاه. ومن ثم، فإن فكرة المجتمع الشبكي تضيف شيئاً خاصاً ومميزاً إلى هذا الحوار.

تنطبق عبارة «المجتمع الشبكي» على المجتمعات التي تظهر فيها خصيصتان أساسيتان: الخصيصة الأولى تتمثل في أن هذه المجتمعات توجد فيها تقانة معقدة (رقمية على وجه التحديد) من الاتصال وإدارة/توزيع المعلومات على نحو شبكي، تقانة تشكل البنية التحتية الأساس التي تتوسّط عددًا متزايدًا من الممارسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وسيناقش الفصل التالي هذه التقانات بالتفصيل. أمّا الخاصية الثانية والأكثر غرابة، إذا صحّ التعبير، في المجتمعات الشبكية فهي إعادة إنتاج الشبكة ومأسستها في كلّ مكان من المجتمعات الشبكية (وبينها)، باعتبارها الشكل الأساس للتنظيمات والعلاقات الإنسانية، عبر نطاق واسع من الهيئات والجمعيات الأهلية والسياسية والاقتصادية. وسوف يُخصّص باقي هذا الفصل الأول للتوسّع في طبيعة تشكّل الشبكة، والسمات العامة للمجتمعات التي تمنحها الشبكة شكلها.

#### 1- الشبكات

تتألف الشبكات من ثلاثة عناصر رئيسة: العقد والروابط والتدفقات. والعقدة هي نقطة محدّدة موصولة بنقطة أخرى على الأقل، مع أنّها، كثيرًا ما تكون نقطة ربط بين نقطتين أخريين أو أكثر. أما الرابط فيصل عقدة بأخرى. والدّفق هو ما يمرّ بين العقد ومن خلالها على طول الروابط. ومثال ذلك أن نعدّ مجموعة أصدقاء شبكة، يمثّل فيها كلّ صديق عقدة موصولة بصديق آخر على الأقل، لكنّها موصولة عادةً بأخرين كثر هم كذلك مترابطون على نحو مستقل أو عبر طرف آخر. والاتصال المنتظم بين هؤلاء الأصدقاء، إمّا بالكلام وإمّا عبر نشاط آخر، وسواء أكان مباشرًا أم بوساطة تقانة ما، هو الرابط الذي يصل بينهم، وما يمرّ بينهم من ثرثرة وصداقة حميمة وتأييد وحبّ وعون هو الدّفق.

يقترن بكلّ عنصر من هذه العناصر عدد من المتغيرات التي تحدّد، مجتمعةً، ميزة أي شبكة بعينها. وتكون العقد (كالأصدقاء مثلاً والحواسيب والشركات) قوية أو ضعيفة، نشطة أو ساكنة، ثابتة أو متحوّلة، دائمة أو وقّية، شبكة مصادر أو شبكة متلقّين لشتّى أنواع التدفقات. ويمكن أن تكون الروابط (كالمراسلة والأسلاك المعدنية والعقود) قوية أو هشة، خاصة أو عامة، مفردة أو متعددة، فريدة أو فائضة، ضئيلة أو مكثّفة، متوازية

أو متداخلة. أما التدفقات (مثل الثروة والبيانات والمال) فتكون غزيرة أو متدنية، مطردة أو متقطعة، أحادية الجانب أو متبادلة، أحادية الاتجاه أو متعددة الاتجاهات، متوازنة أو مختلة التوازن، ذات معنى أو لا معنى لها. وفقًا لهذه الميزات المتغيرة وغيرها التي تحملها العناصر المكوّنة للشبكة، يكون للشبكة عدد من الخصائص؛ إذ يمكن لها أن تكون مركزية أو لامركزية (أي متعددة المراكز) أو موزعة (أي لا مركز لها)، تراتبية أو أفقية، محدودة أو لا حد لها، متناهية (لها حدود ثابتة لعدد العقد والروابط) أو متكاثرة (لا حدود لعدد العقد والروابط)، سهلة المنال أو يتعذر الحصول عليها، شاملة أو حصرية، مركزة (حيث يتصل عدد قليل من العقد بروابط كثيفة وقوية) أو موسعة (أي إن كثيرًا من العقد موصول بروابط ضئيلة وهشة)، تفاعلية (تسهّل مسار التدفقات المتبادلة والمتعددة الاتجاهات) أو غير تفاعلية (لا تمكّن إلا من التدفقات الأحادية الاتجاه).

تشير أطروحة المجتمع الشبكي إلى أن عددًا متزايدًا من الممارسات والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاصرة ينتظم حول الشكل الشبكي، حيث التدفقات في ما بين العقد الموصولة بالروابط، مع أن الترتيب الدقيق لهذه الشبكات وخصائصها يتغير بحسب كيفية دمجها هذه العناصر الثلاثة الأساسية المتغيرة. وتعتمد عمليات الدمج هذه، بشكل كبير، على الأوضاع المادية والخطابية (أي على السياقات التاريخية) التي توجد فيها هذه الشبكات. صحيح أن شكل الشبكة يقدم للجمعيات والمؤسسات الإنسانية إمكانات تنظيمية جديدة، إلا أن بعضها يمكن أن يقف في مواجهة مع الشروط ذاتها التي انبثقت منها هذه الشبكات.

## 2- خصائص المجتمع الشبكي

وفقًا لكاستلز، «يتكوّن المجتمع الشبكي... من شبكات إنتاج وقوة وتجربة من شأنها أن تنشئ ثقافة واقعية افتراضية من التدفقات العالمية التي تتعالى على الزمان والمكان» (52). والمجتمع الشبكي - المجتمع الذي يحلّ فيه شكل التنظيم الشبكي محلّ أشكال أخرى، عبر مقولات السياسة والاقتصاد والثقافة -

يحمل أمارات كثير من الديناميات التي ناقشناها أعلاه بالعلاقة مع الخطابات الأخرى التي تسم الأوضاع السائدة في الرأسمالية المتأخرة والديمقراطية الليبرالية والعلاقات الدولية. وصحيح أيضًا أن أخذ مركزية الشكل الشبكي بالاعتبار من شأنه أن يضيف شيئًا مميزًا إلى هذه المحاولات لفهم روح العصر الراهن وتحديد كنهها. وبذلك، فإن أطروحة المجتمع

الشبكي تناول كثيرًا من الموضوعات المختلفة التي طرحت في هذا الفصل وتضاعف عددها. وكان كاستلز قد عمد في طرح فرضيته إلى عزل عدد من الخصائص التي تشكّل، مجتمعةً، المجتمع الشبكي. وقبل المضي قُدّمًا في مناقشة تلك الخصائص في الفصول التالية بإسهاب، يجدر بنا الإتيان إلى ذكرها هنا بإيجاز.

تقوم أسس المجتمع الشبكي الاقتصادية على اقتصاد رأسمالي «معلوماتي»، بمعنى أنه معاكس للاقتصاد الرأسمالي الصناعي الصرف. وهي اقتصادات أعيدت هيكلتها لتعكس أولوية توليد المعرفة والمعلومات ونشرها، خصوصًا أنها تتعلّق بتحسين سير عمليات الإنتاج والأسواق وضبطها. وهي كذلك اقتصادات تُشدّد على التحديد التقني المتواصل واتباع المرونة في زيادة الإنتاج إلى أقصى حد، باعتباره المصدر الرئيس للنمو (53). ويدفع نمط التنمية القائم على المعلومات بالرأسمالية نحو اتخاذ شكل توسّعي ومتجدّد في عمق المجتمع الشبكي.

ينتظم اقتصاد المجتمع الشبكي على نحو عالمي، وعلى غرار شبكي. ففي المجتمع الشبكي تتناقض باطراد قدرة الدولة القومية مع احتواء رأس المال والسلع (بما فيها السلع المعلوماتية) ضمن حدودها الإقليمية الثابتة، في حين تندفق بمزيد من اليسر عبر هذه الحدود أو خلالها، وبين العقد (مثل الشركات والمناطق والأسواق) التي غالبًا ما تنتظم كشبكات هي ذاتها. ويبقى العمل مقيّدًا بالحدود الجغرافية أكثر من تقييد رؤوس الأموال والسلع، مع أنّ تضافر الهجرة المتزايدة ومرونة عمليات الإنتاج الشبكية تخفف ذلك بطرائق تزيد من قوة رأس المال وسيطرته مقارنة بالعمل. ما عاد الاقتصاد العالمي منظمًا على أساس قومي في المقام الأول، بل اتخذ شكل شبكة مكوّنة هي بدورها من شبكات متصلة بوساطة تقانات الاتصال والمعلومات. ذات النموذج الواحد نفسه، ذلك النموذج الذي يتفرّع ويتشعب في أرجاء الاقتصاد، في المناطق والمدن والشركات والمشاريع وأماكن العمل وحتى لدى العمال الأفراد، حيث يُقلد تكوين كل ذلك على هيئة شبكات مرنة ومؤقتة تشتمل على عقد متفاوتة القوى. ولاحظ كاستلز أن الاقتصاد العالمي ما بعد الفوردي، «يبني في بنية ما لا يُبنى في بنية مع المحافظة على المرونة» (54). ويؤدّي ذلك إلى نتيجة واحدة هي التراجع النسبي في قدرة الدولة القومية على تنظيم السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الشبكي.

«في المجتمع الشبكي، تتحول تجربة الزمان والمكان إلى «زمن لازمني» وإلى

«مكان للتدفقات» (55). يعيش البشر غير منفصلين عن المكان والزمان، لكن تجربة عيشنا هذا المكان وهذا الزمان يمكن أن تتنوع كثيراً، خصوصاً عندما تتوسطها التقانة وتجعلها صناعية.

وعادةً ما يعيش البشر الزمن بوصفه حلقات أو دورات عضوية معاودة (مثل حركات الجسم الإيقاعية، واختلاف الليل والنهار، والمواسم وبمعدلات محدّدة بحسب الموقع، كما يعيشون تجربة المكان باعتباره امتداداً لبيئاتهم المنتظمة (حيث يعيشون)، وللمسافة التي يمكنهم السفر فيها والتواصل عبرها ورؤيتها. وهاتان التجربتان، مجتمعتان، تثيران شعوراً بـ «الموضيع» موقع تنظيم نشاطات الجماعات البشرية المشتركة وينسّقها.

ويعمل توسط التقانة - مثل توحيد قياس الزمن بواسطة الساعات والتقاويم والمناطق؛ وتطور تقانات النقل والتواصل - على توسيع حدود المكان، ويمكّن من تكوين الجماعات والتنسيق بينها على نطاق واسع (مثل الدولة القومية) يتخطى بكثير ما كان ممكناً في كلّ قيود الطبيعة المحلية والأماكن، إضافة إلى تطوير تقنيات النقل والاتصال، متجاوزة بذلك الحدود الضيقة للمكان، وإنشاء مجموعات اصطناعية ومترابطة على نطاق معيّن (مثل الدولة القومية) أكبر ممّا كانت عليه في ظلّ الحدود الطبيعية (56). وفي المجتمع الشبكي الذي يتركّز يحظى فيه النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي تركّزاً متزايداً على تدفقات المعلومات؛ ومع تكاثر التقانات التي تتيح تبادل كمّ هائل من المعلومات عبر مناطق شاسعة وفي وقت متزامن، فإنّ عيش الإنسان الزمان والمكان بوصفهما أمرين محليين يكاد ينتهي. لقد نجحت الشبكات المحوسبة في تحقيق مستويات غير مسبقة من السرعة والاستعمال الواسع النطاق للآلات، ما انعكس إيجاباً على التواصل الاجتماعي، وقلّص من الحاجة إلى توحيد النشاط وحصره في مكان معيّن. ولم يعد بوسع تجربة الزمان والمكان المحلية - قيود المكان - أن تحدّ من الحجم المتنامي للنشاط البشري متزايداً الأهمية الذي يعبر عنه تبادل المعلومات عبر إعلام شبكي عالمي. إن المجتمع الشبكي يعرف تطوراً متواصلاً، ويُعدّ وجود أعضائه في إقليم معيّن أقل أهمية من وجودهم في «فضاء التدفقات»؛ المكان الذي يحدث داخله النشاط الاقتصادي الحاسم وغيره. من النشاطات ومن هذا المنطلق تخوض المجموعة البشرية، في المجتمع الشبكي، تجربة الزمن باعتباره تجربة لازمنية وتجربة المكان باعتبارها تجربة غير محدّدة بمكان. ومن وجهة نظر ثقافية، أدّت هذه الدينامية إلى ظهور تيار استهلاكي عالمي (على الرغم من وجود اختلافات بين الأقاليم). هذه الثقافة

نظامٌ إعلامي شامل وتتكامل عالميًا يبقى بعيدًا كل البعد عن العضوية، ومنخلعًا، وواقعيًا مفرطًا، على الرغم مما يبدو وعليه سطحيًا من الهجنة والاشتمال على عناصر من ثقافات عالمية شتى. وتوجد ثقافة المجتمع الشبكي اللامكانية واللامكانية في كل مكان، لكنها لا تأتي من أي مكان؛ وقد وسمها كاستلز بعبارة ما بعد حداثة مستفزة: «ثقافة الواقع الافتراضي» (57).

في المجتمع الشبكي، تتوقف القوة والضعف على النفاذ إلى الشبكة، والسيطرة على التدفقات. ففي مجتمع يُنظَّم فيه النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على هيئة شبكات أو بوساطة شبكات، يشكّل النفاذ إلى تلك الشبكات عتبةً للإدناء والإقصاء، وشرطًا للقوة والضعف، ومصدرًا للهيمنة والخضوع. كما تضطلع الشبكات، من منظور كاستلز، «بدور حراس البوابات. وتوفّر الشبكة في داخلها عددًا كبيرًا من الفرص، ما يجعل الحياة خارجها عسيرة»، وفي الوقت نفسه «يمثّل الحضور في الشبكة أو الغياب عنها ودنيامية كل شبكة إزاء الأخريات مصدرًا أساسًا للهيمنة والتغيير في مجتمعنا...» (58) ويمثّل النفاذ إلى أهم الشبكات (أنموذج العقدة) أدنى شرط للتمتع بشروط العضوية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الشبكي. وفي المقابل، فإن عدم النفاذ إليها يؤدي إلى الحرمان، لكن هذا لا يعني أن مجرد النفاذ إليها يمكّنك من التمتع بالعضوية القادرة وتساوي الفرص. وكما سبقت الإشارة، يأمل أنموذج المجتمع الشبكي في أن تختلف موازين القوى داخل شبكة الشبكات (التقنية والمالية والتجارية والسياسية والاجتماعية... إلخ) التي تشكّل نسيج المجتمع، بحيث تغدو بعض الشبكات والعقد (وما يصل بينها) أقوى من سواها.

وسوف يتوسّط بعض الشبكات نشاطًا مهمًا بنيويًا مثل الشبكات المالية، في حين سيتوسّط بعضها الآخر نشاطًا غير مهمّ نسبيًا بالمعنى البنيوي (مثل مواقع التواصل الاجتماعي). وسوف يراقب بعض العقد التدفقات يولدها (من ذلك التكتلات الإعلامية المتعدّدة الجنسيات)، في حين تقوم عقد أخرى باستقبال التدفقات التي لا تمارس عليها إلا سيطرة دنيا (مثل الاستهلاك الفردي). أمّا بعض العقد الأخرى فستكون سرّية، لاحتوائها أصنافًا وأحجامًا من المعلومات غير مُتاحة للعقد الأخرى (مثل عامّة المواطنين)، وأخيرًا ستقوم العقد الأكثر نفوذًا (من ذلك مزودو خدمات الإنترنت والبوابات الإلكترونية)، بالسيطرة على النفاذ إلى الروابط الشبكية والبنى التحتية التي لعقد أخرى أقل قوة (مثل المستخدمين الأفراد) واستخدامها. هكذا، في حين يشكل النفاذ شرطًا أدنى لعدم الحرمان في المجتمع الشبكي، إلا أنّه لا

يضمن المساواة بأي حال من الأحوال. وفي الواقع، من مفارقات المجتمع الشبكي الكبيرة أنه ضمان الشروط الدنيا للإدناء، بالنسبة إلى أغلب أعضائه (وبالتالي تجنّب الإقصاء الكلي والعجز الجذري الذي يمكن أن يؤدي إليه ذلك) لا يتيح لهم أكثر من النفاذ إلى البنية التحتية التي يقوم عليها ما يعانونه من عدم المساواة والسيطرة المحدودة.

تبقى الحقيقية، من ثمّ أنّ الفاعلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع الشبكي العالمي مرتبطة على نحوٍ لا انفصام فيه بأن تشتمل عليها تلك الشبكات وتدنيها. وفي مثل هذه الشروط، تغدو السيطرة على النفاذ آلية حاسمة من آليات السلطة والهيمنة، وتغدو القسمة بين المُدَنَّى والمُقَصَّى خط تراتب له عواقبه السياسية والمادية.

ولا عجب أنّ هذا التراتب هو خاصيّة بنيوية في المجتمع الشبكي، حيث يُنْكَر على مناطق أو بلدان بأكملها في محيط الاقتصاد العالمي، أو على طبقات بأكملها في المركز ذاته، النفاذ إلى الشبكات التقنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحاسمة وتُقصى عنها. وهذا ما أطلق عليه كاستلز اسم «الثقوب السوداء للرأسمالية المعلوماتية»، إذ يقطنها أناسٌ حُكِمَ عليهم بأن يكونوا بلا قيمة أو أهمية (غير مؤهلين للعمل أو الاستهلاك أو الشرعية) من منظور رأس المال العالمي، أناسٌ هم «اجتماعيًا/ثقافيًا خارج التواصل مع عوالم المجتمع السائد»، الأمر الذي «لا يترك لهم مفرّ من الألم والمعاناة التي تنزل بالشرط البشري وتصيب أولئك الذين يدخلون المشهد الاجتماعي بهذه الطريقة أو تلك» (59).

المصدر الرئيس للصراع والمقاومة في المجتمع الشبكي هو التناقض بين الطابع اللامكاني للشبكة وتجنُّد المعنى الإنساني. كما سبق بيانه، فإن المجتمع الشبكي يخلع تقنيًا عيشنا العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويخلع السلطة والسيطرة عليها. يتعارض هذا التخليع مع الارتباط الوثيق الجوهري بين الحياة والزمان والمكان، كما يتعارض مع حاجة البشر الملحة إلى ممارسة قدر من السيطرة والموضوعة على شروط العيش وكما يثير كاستلز، فإنه في المجتمع الشبكي تكون «معظم العمليات الحاكمة، والسلطة المتركرة، والثورة والمعلومات منظّمة في فضاء من التدفقات. ويكون معظم التجربة البشرية، والمعنى، لا يزال قائمًا على أساس محليّ». هكذا، يعتمد المجتمع الشبكي إلى «إزاحة العملية الاقتصادية، الرمزية، السياسية الرئيسة بعيدًا من المجال الذي يمكن فيه بناء المعنى الاجتماعي وممارسة السيطرة السياسية» (60).



وهذا يشير إلى أن المجتمع الشبكي يدي توترًا عميقًا بين اللامكانية عميقًا بين اللامكانية المجردة التي يتَّسم بها التوسُّط الشبكي والرغبة العنيدة لدى بني البشر في أن يغرسوا حيواتهم في أمكنة محددة. وهذا التوتر غير المحلول، والذي هو نتيجة قطيعة بين التقانة المعوملة والهوية المحلية، يؤكد حالة اغتراب وصفها كاستلز بأنها «صراع بين الشبكة والذات» (61). وهذا الصراع هو السبب الذي يبعث على عديد من العداوات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الشبكي. تأخذ هذه العداوات أشكالًا عينية عدة، فهي تتصل بمجموعة من الحركات الساعية إلى إعادة تأسيس السلطة المحلية (التي تعني القومية في بعض الأحيان، مادمنًا في عالم معوم)، والسيطرة الديمقراطية على الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية. ومن اللافت - بل من مفارقات عصرنا الحالي - أن عددًا من هذه الحركات منظم هو ذاته (دوليًا في بعض الأحيان)، على الطريقة الشبكية، وباستخدام تقانات شبكية متقنة ومعقدة.

#### خاتمة: روح المعلوماتية

لا يمكن لاسم أن ييوح أي اسم بكل ما يسميه. وهذه هي الحال، خصوصًا، في حالة أسماء التشكيلات الاجتماعية أو العهود. ومع ذلك، ينبغي للاسم أن يشير، على الأقل، إلى المغزى الأساس والمتداول في المجتمع الذي تكوّن في داخله. وما يلقي عليه الاسم الضوء هو الروح، أو المبدأ المحفّز، الخاص بزمان ومكان محددين. ومما يشكّل إضافةً أن يثير الاسم شيئًا من التأمل النقدي في المبدأ الذي يفصح عنه. وسوف ننظر بقية هذا الكتاب في ما إذا كان «المجتمع الشبكي» يلبي هذه المعايير بالعلاقة مع المجتمع العالمي الذي يشكّل جسرًا بين القرنين العشرين والواحد والعشرين. وسوف تقدم الفصول التالية استقصاءً مفصلاً للتقانات والاقتصادات والسياسات والممارسات الاجتماعية التي تجتمع تحت هذا الاسم.

بدأ هذا الفصل بمناقشة التعريف الاستفزازي الذي خصه فيبر لروح الحداثة، حين وصفها بأنها مفتقرة إلى الروح. ما هي روح المجتمع الشبكي؟ عزّل كاستلز «أساسًا أخلاقيًا للمشروع الشبكي»، سماه «روح المعلوماتية» (62). ورأى أن هذه الروح توجد في الشيفرة الثقافية المشتركة التي تجمع معًا الشبكات المختلفة التي تشكّل معًا المجتمعات المعاصرة. ويستحق وصفه هذه الروح اقتباسًا طويلًا:

إنها مؤلفة من ثقافات كثيرة، وقيم كثيرة، ومشاريع كثيرة تتقاطع في عقول مشاركي الشبكات المختلفين وقملي استراتيجياتهم، متغيرة بسرعة تغيرهم،

ومتَّبَعَةً ما يطرأ على وحدات الشبكة من تحولات تنظيمية وثقافية. إنها ثقافة بالفعل، لكنها ثقافة العابر والزائل، ثقافة كل قرار استراتيجي، وخليط تجارب ومصالح، أكثر منها شرعة حقوق وواجبات. إنها ثقافة افتراضية متعددة الوجوه... ليست من نسج الخيال، بل قوة مادية تملي وتفرض قرارات اقتصادية مهمة في كل لحظة من حياة الشبكة. لكنها لا تمكث طويلاً: تمضي إلى ذاكرة الحاسوب كمادة خام للنجاحات والإخفاقات السابقة. والمشروع الشبكي يعلم العيش ضمن هذه الثقافة الافتراضية. وكلُّ محاولة بلورة الموقف على الشبكة كشيفرة ثقافية في زمان ومكان محددين تحكم على الشبكة بالتقادم، إذ تغدو أصلب من أن تلائم هندسة المعلوماتية المتغيِّرة. إن «روح المعلوماتية» هي ثقافة «الغلاّق السريعة بسرعة الدارات الكهروضوئية التي تعالج إشارات» (63).

تردد، في هذا الاقتباس، أصداء كل خطاب من الخطابات الخمسة التي أتينا على ذكرها - ما بعد الصناعية، ومجتمع المعلومات، وما بعد الفورية، وما بعد الحداثة، والعمولة - بوصفها طلائع أو أنداداً لأطروحة المجتمع الشبكي. غير أن هنالك أيضاً نغمة مميّزة بوضوح. ولعل من الممكن وصف هذا الكتاب بأنه تمرين على سماع تلك النغمة في الممارسات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الزئبئية التي يتحدّد بها وضعنا الراهن.

(1) M. Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, Translated by Talcott Parsons (New York: Scribner's, 1958), p. 47.

(2) المصدر نفسه، ص 182.

(3) M. Castells, The Rise of the Network Society (Oxford: Blackwell, 1996); The Identity of Power (Oxford: Blackwell, 1997); and Millennium of End (Oxford: Blackwell, 1998).

(4) المصدر نفسه، ص 469.

(5) الكتاب المقدس، «سفر التكوين»، الأصحاح 3، الآيات 3-19.

(6) T. Hobbes, Leviathan, Edited by B. Macpherson (London: Penguin, 1968), pp. 102 and 105.

(7) D. Landes, The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present (Cambridge: Cambridge University Press, 1969).

- Social Tomorrow's ;Society Post-Industrial The ,Touraine .A (8)  
 Society Programmed the in Culture and Conflicts ,Classes :History  
 ,House Random :York New) Mayhew .X .F .L by Translated ,  
 .(1971
- :York New) Society Post-Industrial of Coming The ,Bell .D (9)  
 .127 .p ,(1973 ,Books Basic  
 (10) المصدر نفسه.
- ,Press Beacon :Boston) Man One-Dimensional ,Marcuse .H (11)  
 .(1964
- .J by Translated , Society Technological The ,Ellul .J (12)  
 .(1964 ,Vintage :York New) Wilkinson
- The :Matters Manufacturing ,Zysman .J and Cohen .S (13)  
 ,Books Basic :York New) Economy Post-Industrial the of Myth  
 .261 .p ,(1987
- Technology :Information of Myths The ,ed ,Woodward .K (14)  
 ,Paul Kegan and Routledge :London) Culture Post-Industrial and  
 .(1980
- .260 .p .Ibid ,Zysman and Cohen (15)
- Post-Industrial as Society Information The ,Masuda .Y (16)  
 .(1981 ,Society Future World :DC ,Washington) Society
- . Society Information The ,Masuda (17)
- and Definition :Economy Information The ,Porat .U .M (18)  
 of Department US :DC ,Washington) Measurement  
 .1 .Vol , (1977 ,Telecommunications of Commerce/Office
- (19) المصدر نفسه، ص 8.
- Society of Computerization The ,Minc .A and Nora .S (20)  
 .(1981 ,Prees MIT :MA (Combridge)
- (21) المصدر نفسه، ص 3-4.
- (22) المصدر نفسه، ص 6-9.
- of Circuits and Cycles :Cyber-Marx ,Dyer-Witheford .N (23)  
 Universityof :IL ,Urbana) Capitalism High-Technology in Struggle  
 .26-22 .pp ,(1999 ,Press Illinois

(24) M. Traber, ed., *The Myth of Information Revolution: Social and Ethical Implications of Communication Technology* (London: Sage, 1986).

(25) W. Leiss, in «The Myth of Information Society», eds. S. Jhally and Angus America (New York: Routledge, 1989).

(26) D. Lyon, *The Information Society: Issues and Illusions* (Cambridge: Polity, 1988), and K. Robins and F. Webster, «Cybernetic Capitalism: Information Technology and Everyday Life», eds. V. Mosco and J. Wasko, *The Political Economy of Information* (Madison: University of Wisconsin Press, 1988).

(27) A. Amin, *Post-Fordism: A Reader* (Oxford: Blackwell, 1994).

(\*) مدرسة التنظيم (School Regulation): مجموعة من كتاب وباحثي الاقتصاد السياسي، ظهوروا بدايةً في فرنسا في أوائل سبعينيات القرن العشرين، إذ كان الاقتصاد الفرنسي في حال من الاضطراب، وتمثل هدفهم في استخدام نظرية النظم لتحديث التحليل الاقتصادي الماركسي. وقد تأثرت هذه المدرسة بكل من الماركسية البنيوية ومدرسة الحوليات والمذهب المؤسساتي وسوى ذلك. وسعت إلى تفسير ظهور أشكال اقتصادية جديدة بالتواترات داخل الترتيبات القائمة. واهتمت بالكيفية التي «انتظمت» بها أنظمة تاريخية محددة و«استقرت» من حيث التراكم الرأسمالي. وهذا هو السبب في تسميتها «مدرسة التنظيم» [المراجع].

(28) M. Aglietta, *A Theory of Capitalist Regulation: The US Experience* (London: New Left Books, 1979).

(29) A. Lipietz, *Miracles and Mirages: The Crisis of Global Fordism* (London: Verso, 1987).

(30) D. Harvey, *The Condition of Postmodernity* (London: Blackwell, 1989), pp. 133-134.

(31) W. Leiss, S. Kline and S. Jhally, *Social Communication in Advertising*, 2nd ed. (Scarborough, Ontario: Nelson, 1990).

(32) D. Harvey, *The Condition of Postmodernity*, pp. 140-172, and J. M. Piore and C. Sabel, *The Second Industrial Divide*

- (1984 ,Books Basic :York New) Prosperity for Possibilities  
,Blackwell :Oxford) Flexibility to Farewell ,ed ,Pollert .A (33)  
.(1991
- Critical :Theory Postmodern ,Kellner .D and Best .S (34)  
.M .P and ,(Press,1991 Guilford :York New) Interrogations  
:Princeton) Sciences Social the and Postmodernism ,Rosenau  
.(1992 ,Press University Princeton  
of University :Minneapolis) Postmodernity ,Lyon .D (35)  
.(1994 ,Press Minnesota
- Spivak .C .G by Translated , Grammatology Of ,Derrida .J (36)  
.(1974 ,Press University Hopkins Johns :Baltimore)
- : Minneapolis ) Condition Postmodern The ,Lyotard .F .J (37)  
.(1984 ,Press Minnesota of University
- Patton .P ,Foss .P by Translated ,Simulations ,Baudrillard .J (38)  
.(1983 ,(Semiotext(e :York New) Betchman .P and
- in Strategy and Power :World Borderless The ,Ohmae .K (39)  
.(1990 ,Perennial Harper :York New) Economy Interlinked the
- Development Human ,Program Development Nations United (40)  
Report Development Human Nations United :York New) Report  
.(1997 ,Office
- (41) المصدر نفسه.
- (1986 ,Blackwell :Oxford) Capitalism Casino ,Strange .S (42)
- University Manchester :Manchester) Money Mad ,Strange .S (43)  
.(1998 ,Press
- (44) المصدر نفسه.
- Practice and Theory :Economy Political Global ,Cohn .T (45)  
.(2000 ,Longman :York New)
- :Politics Global ,eds ,Lewis .P and McGrew .G .A (46)  
.(1992 ,Polity :Cambridge) Nation-State the and Globalization
- Social :Order World and Power ,Production ,Cox .R (47)  
University Columbia :York New) History of Making the in Forces  
.(1987 ,Press

and Surveillance :?Bankers the Elected Who ,Pauly .L (48)  
,Press University Cornell :Ithaca) Economy World the in Control  
(1997).

the From :Order Global the and Democracy ,Held .H (49)  
,Polity :Cambridge) Governance Cosmopolitan to State Modern  
(1995).

of Dimensions Cultural :Large at Modernity ,Appadurai .A (50)  
(1996 ,Press Minnesota of University :Minneapolis) Globalization

Thinking :Cosmopolitics ,eds ,Robbins .B and Cheah .P (51)  
of University :Minneapolis) Nation the beyond Feeling and  
(1998 ,Press Minnesota

.370 .p ,Millennium of End ,Castells (52)

.19-14 .pp ,Society Network the of Rise The ,Castells (53)

.62 .p ,Society Network the of Rise The ,Castells (54)

.1 .p ,Millennium of End ,Castells (55)

the on Reflections :Communities Imagined ,Anderson .B (56)

(1983 ,Verso :London) Nationalism of Spread and Origins

.1 .p ,Millennium of End ,Castells (57)

and ,171 .pp , Society Network the of Rise The ,Castells (58)

.469

.163-161 .pp ,Millennium of End ,Castells (59)

.124 .p , Identity of Power The ,Castells (60)

. Society Network the of Rise The ,Castells (61)

. 199 .p ,Society Network the of Rise The ,Castells (62)

. 199 .p ,Society Network the of Rise The ,Castells (63)

## الفصل الثاني التقانة الشبكية

المجتمع الشبكي مجتمعٌ تقني. وهو بهذا المعنى امتداد من أهم المسارات التاريخية للمجتمعات الغربية الحديثة، وليس افتراقاً عنه. ومن الطبيعي أن هناك نقاشاً وافراً في شأن طبيعة الحداثة الأوروبية ومنشئها، ومن الاختزال السافر أن نعتبر التقانة خاصيتها الوحيدة الواسمة. غير أنه ليس من الحكمة كذلك التقليل من دور التقانة وروحها التي تعزز ازدهار الاقتصادات والسياسة والحياة الاجتماعية. ومع بداية القرن السابع عشر اقترح فرانسيس بيكون أن يحرر البشر المعرفة العلمية من قبضة الفلسفة التأملية، وأن يطلقوا لها العنان كي «تحسّن من وضعهم، وتزيد من سلطتهم على الطبيعة» (1). ومن شأن السيطرة على العالم الواقعي، من خلال التطبيقات العملية للعلوم، أن تعيد جانباً ممّا فقده الإنسان من سيطرة على الخلق، إبان سقوطه ومغادرته البراءة. في هذا السياق نشأ المشروع التقاني للحداثة الذي نجح في فرض حد أدنى من التجانس على الرغم من أنه ترعرع في أحضان أمم ذات مشارب ومصالح وأيديولوجيات مختلفة فرّقت المجتمعات الغربية الحديثة. وكما أشار أندرو فينبرغ، فإن سائر التيارات الفكرية في الغرب الحديث، من اشتراكية ورأسمالية وأنظمة كليانية وديمقراطية «احتفت بالمهندسين، فاتحو الطبيعة الأشاوس» (2).

انبثقت فكرة «المجتمع الشبكي» من هذا المشروع، وترعرعت في ظل أحد منتجاته المخصصة والملموسة: الحاسوب الرقمي الشبكي. لذلك، فإن فهم كنه المجتمع الشبكي يقتضي بالضرورة التفكير قليلاً في طبيعة العلاقة بين التشكيلة الاجتماعية والتقانة عموماً، فضلاً عن النظر في أهم سمات هذه التقانة خصوصاً. وهذا الفصل مخصّص للتطرّق إلى هذه النقاط بالذات. وسنبداً بمناقشة مختلف نظريات التقانة ونختم بعرض سمات التقانة الشبكية المعاصرة التي ظهرت في السياق الراهن، باعتبارها الأهم بين الآثار الاجتماعية للتقانة والفرص التي تتيحها.

أولاً: نظريات التقانة والمجتمع

لا نكاد نجد من يعترض على العلاقة الوثيقة المتبادلة التي تجمع التقانة بالمجتمع الحديث، إلا أننا لا نلاحظ إجماعاً على طبيعة تلك العلاقة ومدى التأثير المتبادل بينهما. بعبارة أخرى، وبالعلاقة مع التقانة المخصصة التي نتناولها هنا، يمكن تقديم الجدال القائم في شأن طبيعة العلاقة بين التقانة

والمجتمع الحديث كما يلي: هل المجتمع هو الذي يجعل الإنترنت ما هو عليه؛ أم أنَّ الإنترنت هو الذي يجعل المجتمع ما هو عليه؟ بعبارة أخرى: هل الحواسيب الشبكية مجرد أدوات، أم أنها شيءٌ يفوق ذلك، شيءٌ تقني؟ ولو عقّدنا والمسائل أكثر: هل التقانات مجرد وسائل لبلوغ غايات خارجية عنها وأبعد منها، أم أنها تحدد تلك الغايات (ولا تقتصر على خدمتها)؟ والأدهى من ذلك، هل تلك الغايات تخرج من رحم التقنية ذاتها؟ إن هذه التجاذبات كلها حاضرة بقوة في كلمة «Technology» (تقانة) التي تجمع بين الكلمتين اليونانيتين القديمتين «techné» و«logos». وتشير كلمة «techné» إلى الفنون العملية، تلك الأشكال من المعارف التطبيقية التي تؤدي، في حال تنفيذها بمهارة إلى صناعة أشياء مفيدة. ويفضي التركيز على هذا الجانب من الكلمة إلى النظر إلى التقنية على أنها أداة أو آلة محايدة يستخدمها البشر لتحقيق غاياتهم، وهي غايات لا علاقة لها بالوسيلة التقنية المستعملة لتحقيقها. أمّا كلمة «logos» فتشير إلى «الكلمة» أو المنطق، وفي مدلولها الأوسع تشير إلى تقدير البشر لشيء ما، وهو تقدير يجمع العناصر المتفرقة لتستحيل كلاً منطقياً متجانساً. ويفضي التركيز على هذا الجانب من الكلمة إلى النظر إلى التقنية باعتبارها ممارسة توحد البشر ونشاطهم على نحو مخصوص من حيث كينونتهم في العالم، إنها منطق جامع لمجموعة محددة من الغايات والعلاقات الاجتماعية، وهي بمنزلة نتاج يجسد تلك الكينونة وتلك والغايات والعلاقات. هكذا تحمل كلمة تقانة في طياتها معنيين على الأقل. وغالباً ما تتحوّل النقاشات في شأن طبيعة التقنية وعلاقاتها بالممارسات الاجتماعية والتشكيلية الاجتماعية إلى جدل يتعلق بطريقة الفصل في التجاذبات القائمة بين مختلف المعاني التي تبدو متناقضة.

#### 1- الأدوات

يوجد ضرب من الخطاب - من الضروب الأكثر اطراداً وشيوعاً - يُصرّ على اعتبار التقانات أدوات محايدة ووسائل لا جوهر لها، تتمخض عنها نتائج تتوقف تماماً على الاستخدام الذي يخصصه لها بنو البشر. وتوصف هذه النظرة بـ «الأدائية»؛ لأنها تحصر التقنية في كونها أدوات صمّمها الإنسان بفضل براعته كوسائل لإتمام عدد من الغايات التي يراها ذات فائدة. وبهذا المعنى، تكمن أهمية السيارة، باعتبارها تقانة، في فاعليتها بنقل الأشخاص من مكان إلى آخر. كما تكمن أهمية الإنترنت في تيسير تبادل أحجام هائلة من المعلومات بسرعة فائقة بين أشخاص تحول بينهم مسافات شاسعة. ووفق المقاربة الأدائية، فإن الوسائل التقنية يمكن أن تستخدم



لتحقيق غايات مختلفة (على سبيل المثال، يمكن أن تنقل الإنترنت ثقافة المواطنة الديمقراطية و/أو الرقابة العادية للحريات)، ويمكن أن تُعدّ تلك الغايات إما محمودة وإما مذمومة، وإما ذات شأن أو تافهة، لكن، في مطلق الأحوال، لن يصب جام الغضب على التقانة في حد ذاتها. وبحسب هذا النموذج، لا يمكن توجيه اللوم إلى التقانة إلا في ما يتعلق بفاعليتها في إتمام ما عُهد إليها من غايات. ولا يمكن الحديث عن تقانات جيدة وأخرى سيئة، وإما عن تقانات فاعلة وأخرى قاصرة، لذلك ينصب التقويم الأخلاقي والسياسي على الغايات لا على الوسائل. والإنترنت مثلاً لا يمكن تقويمه استناداً إلى معياري الخير أو الشر، وإما إلى معيار الكفاءة والقصور. لكن وجب التأكيد أن المقاربة الأداتية لا تُقضي المضمون الأخلاقي؛ ذلك أنه على الرغم من كون تلك المقاربة تلتزم بالمبدأ القائل إن التقانات المخصصة حيادية تجاه الغايات، فإنها تُعدّ كذلك جزءاً من التقليد الحديث الذي يرى التجديد التقني، عموماً، ممارسة محمودة بالطبع. ولا يشمل الصمت الأخلاقي الذي تلتزمه الأداتية تجاه التقانات المخصصة مسألة، التطور التقني بوصفه كذلك. ففي هذه المسألة بالذات تبدو أخلاقية الأداتية أمراً محسوماً؛ لأن الابتكار التقني، بحسب هذه المقاربة، جزء لا يتجزأ من مسار «التقدم» الذي هو غاية محمودة من دون شك. وتماماً كما بينَ بيكون، يحرر التطبيق العملي للعلوم لفائدة التقدم التقني الإنسان، ويُمكنه في الأرض، ويُساهم في رقيّه. صحيح أن الوسائل التقنية يُمكن أن توظّف لغايات خسيصة ومتوحشة، لكن ينبغي ألا ينحى باللائمة على التقانة ذاتها بقدر ما يجب أن يُلام من يتحكم بها ويوجهها، والأوضاع التي تنتشر فيها. إن العواقب السيئة للتقانة على نحو غير مقصود وغير متوقّع ينبغي ألا تقف حائلاً أمام مواصلة التقدم التقني، لا بل إن ذلك يذكّرنا بأن الإنسان خطأ بطبعه، ويُحفّزنا على تطوير العلوم وتوحيّ المزيد من الحيلة في حساباتنا وتقديراتنا. وتجدر الإشارة إلى أن المقاربة الأداتية للتقانة، بوصفها حيادية، واعتبار التقدم التقني محموداً في المطلق، شكّل من الناحية التاريخية أساساً للتقارب بين التيارات الفكرية العالمية المتناقضة؛ حيث ظل التقدم التقني غاية محورية في المشروع الليبرالي الرأسمالي الحديث، كما لقي اهتماماً بالغاً في كلّ من النظرية الماركسية (التقانة حين تتحرر من برائن الرأسمالية والملكية الخاصة ستؤدي إلى التحرر من الكدح)، وفي برامج أنظمة اشتراكية الدولة.

على الرغم من أن الأدوات الوسائية ظلت الطاغية في العالم الصناعي الحديث، فإن الإجماع عليها لم يكن حاصلًا. وظهر تبعًا لذلك خطاب بديل يسائل الأطروحة القائلة إن التقانة محايدة، وإن التقدم الذي ينجّر عنها محمود في مطلق الأحوال. تؤكد هذه النظرية (التي اصطلح على تسميتها بـ «الجوهرائية»، وصاغها في التراث الغربي كل من ماكس فيبر (3) ومارتن هايدغر (4) وجاك إلول (5) وجورج غرانت (6) وألبرت بورغمان (7) على أنه خلف التنوع السطحي للوسائل التقانية وتطبيقاتها تقبع الروح ماهية جوهرية للتقانة تستبطنها في أعماق معاني الروح البشرية، وفي الطابع السائد للمجتمعات حيث منطقتها يحكم السيطرة. ويمكن ألا تكون الآلات مسؤولة عن الغايات التي استُخدمت لأجلها (مثلما يرى غرانت: «لا يفرض علينا الحاسوب الطريقة التي يتعيّن استخدامه بها» (8)، لكن التقانة بصفة عامة تجسّد نمطًا معيّنًا للوجود في هذا العالم وتصورًا مخصوصًا للعلاقات البشرية وتفرضهما علينا. وبحسب لغة هايدغر فإنّ التقانة تؤطّر، أو تُعدّد، أما بحسب غرانت، «أسلوبًا متكاملًا للنظر إلى العالم، أو هي الطريقة الرئيسة التي يخبر بها الغربيون وجودهم في العالم» (9). ويبين فينبرغ، المقاربات الجوهرائية، قناعات الجوهرائيين بيانًا جليًا:

يرى الجوهرائيون أن التقانة ليست حيادية بل تجسّد قيمًا مخصوصة. ولذلك فإن انتشارها ليس برئيًا تمامًا. والأدوات التي تستخدمها تشكّل نمط حياتنا في المجتمعات الحديثة، حيث التقنية هي الفاعل الرئيس في حياتنا. وفي هذه الحالة، لا يمكن الفصل بين الوسيلة والغاية. فتعريفنا ذاتنا مرتبطٌ بطريقة أدائنا للمهمات المنوطة بنا. وإن التطور التقني ليغيّر ما يعنيه أن تكون إنسانًا (10).

لا يقتصر الأمر على أننا نضع أشياء باستخدام وسائل تقانية مخصوصة، لا بل إن التقانة نفسها تصنع جانبًا من وجودنا.

التقانة بهذا المعنى لا تُقْصَى (بل تستدعي) التقويمات الأخلاقية كأنّ المقاربة الجوهرائية، وهي تعكس الاحتفاء الأخلاقي بالتقانة الذي ينطوي عليه الموقف الأداتي، تقتضي على الدوام كيّل الانتقادات الأخلاقية الأشد جذرية للتقانة. والصورة التي رسمها فيبر (المشار إليها في الفصل الأول) للحادثة التقانية، على أنها «قفص حديد» يقبع في داخله أسرى هم «متخصصون بلا روح وشهوانيون بلا قلب» (11) هي صورة جنينية أولية على هذا الصعيد وترتبط معظم المقاربات الجوهرائية التقانة بالعقلانية الأدوات والتنميط والمجانسة والاحتفاء بإحكام السيطرة على الطبيعة البشرية

وغير البشرية (وهذا على وجه الدقة عكس الافتراضات الجوهرانية في شأن العلاقة بين التقنية والحرية) وتقديس المراكمة والفاعلية. وبالنسبة إلى المقاربة الجوهرانية، تُعدّ التقانات المخصصة، مثل الإنترنت، بمكانة الحيز الذي يتجلى فيه مزيج من تلك السمات التي هي جزء لا يتجزأ من جوهر التقنية وروحها وكيونتها (12). وبهذا المعنى، فإن الاختراعات التي تُصوّرُها المقاربة الأدائية على أنها مظهرات للابتكار أو التغيير التقني هي لدى منظري المقاربة الجوهرانية ضرب من الاسترسال والتماهي للمسار الأساس الذي اتخذه مجتمع التقنية. ونتساءل هنا هل كانت الإنترنت مثلاً حياً على القطيعة مع التقانات السابقة لها، أم أنها على العكس من ذلك كانت برهاناً قاطعاً على الاستمرارية والتواصل مع تلك التقانات؟

### 3- البنائية الاجتماعية

تقدم النظريات الجوهرانية أساساً فلسفياً راسخاً لمقاربة نقدية للمجتمعات التقنية الحديثة، وهي مسألة مفقودة في المقاربات الأدائية. إلا أن المقاربة الجوهرية ذاتها نالت نصيبها من النقد كذلك. ورأى منتقدو تلك النظرية أن التشديد على الجوهر غير القابل للاختزال للتقانة، ذلك الجوهر الذي تفصح عنه في كل حدث تقني، هو أمر موغل في الحتمية؛ أي إن التحليلات الجوهرانية يمكن أن تُتهم بأنها تتعاطى مع التقنية على أنها قوة واحدة اللون ومستقلة لا تخضع للعلاقات الاجتماعية البشرية وإنما تخضعها لها. وباعتبارها قوة مستقلة؛ فإن التقنية في نظر المقاربة الجوهرانية الموضوعية موضع النقد، محكومة بمنطقها وزخمها الخاصين، وتُحدّد طبيعة الممارسات التي تتوسّطها تحديداً شاملاً مطلقاً. وتنطبق الانتقادات ذاتها على من يرى أن الإنترنت خير مطلق بفضل تكريسها اللامركزية والديمقراطية، وعلى من يراها شراً مطلقاً لأنها ستؤدي بالضرورة إلى تقويض الديمقراطية. ويرى النقاد أن الطبيعة الحتمية للنظريات الجوهرانية تنكر ما هو طارئ كما تنكر التغير الذي يَسِمُ الثمار التقنية الفعلية الموجودة في هذا العالم، فضلاً عن إنكار دور العوامل التاريخية والثقافية والأثر البشري في تكيف تلك الآثار وإنفاذها. وبهذا المعنى، جاز اتهام المقاربة الجوهرية بأنها تحاكي المقاربة الأدائية في نفي أي دور للسياسة في تحديد آثار التقنية في العالم. وما يُعاب في المجل على المقاربات الجوهرانية، هو كونها مقاربة موغلة في الفلسفة، ولا تُعطي الجوانب الاجتماعية حقها من الاهتمام.

ظهرت، تبعاً لذلك، مقاربة نقدية بديلة تسعى إلى تفادي الميول الحتمية في النظرية الجوهرانية. وتُعرف هذه المقاربة بالبنائية الاجتماعية، وتستمد

جذورها من التحليلات السوسيولوجية والتاريخية للعلوم التي أجراها مفكرون، مثل توماس كون (13) وبول فيرابند (14) وساندرا هاردنغ (15). ومثلما توحى تسميتها، فإن الافتراضات الأساس للمقاربة البنائية الاجتماعية تتمثل في اعتبار الثمار الناجمة عن التقانة غير منبثقة عن روح التقانة ذاتها (هذا إن كان لهذا المفهوم وجود أصلاً، فالنظرية البنائية الاجتماعية تنفي ذلك كلية)، بل هي نتاج تفاعل بين التقانة المعنية والعلاقات/ البيئة الاجتماعية التي توجد فيها (16). أما المبدأ الذي يتحكم بالثمرة الناجمة عن التقانة فليس بالضرورة أو حصراً العقلانية والفاعلية التقنيتين اللتين تحتفي بهما الأدوات وتتقدّهما الجوهرانية. ويوجد بدلاً من ذلك تعدد في الإمكانيات المتاحة لأي تقانة، حيث يتوقف الإمكان الذي يتجسد في الثمرة النهائية على تشكيلة متنوعة بالمثل من العوامل المادية والسياسية. وكتب فينبرغ في هذا الصدد:

يرى منظرو المقاربة البنائية أن سبلاً كثيرة تنبع من الأشكال الأولى للتقانة الجديدة وفيما يكون الإقبال على بعضها كبيراً جداً يُهجر بعضها الآخر سريعاً... وكان في الإمكان لبعض البدائل التقنية التي لُفِظت أن تنتعش بدلاً من تلك التي لقيت رواجاً ونجاحاً. ولا يكمن الفرق في الفاعلية والتفوق اللذين تتسم بهما التصميمات الناجحة، بقدر ما يكمن في الظروف المحيطة بظهور كل نتاج. فالبيئة المحلية هي المحدد لنجاح أي نتاج أو فشله (17).

في حال طُوّرت إحدى التقانات وفق قوة الأساس المنطقي لمبدأي السيطرة والفاعلية التقنيتين، فإن رواجها لا يعود أساساً إلى جوهر التقانة ذاتها، بقدر ما يرجع إلى الأولويات الأيديولوجية التي إما دفعت شبكة الفاعلين إلى تحديد أحوال استخدامها، وإما إلى مأسسة تلك الأولويات في موضع مخصوص تتوضع فيه تلك التقانة، حيث كان يمكن لوجود أولويات ومؤسسات وعلاقات مختلفة أن ينتج ثمرة مختلفة.

بناءً عليه، لن يكون الطابع الاجتماعي للتقانة، بحسب النظرة البنائية، متجانساً أو شاملاً أو تتحدد خصائصه، على نحو كلي، وفق منطق التقانة وجوهرها، بل على العكس، فالإنترنت مثلاً تتسم بطابع تعددي وغير متجانس، وستظل خاضعة على الدوام لنمط العلاقات الاجتماعية السائد والأوضاع المحيطة التي تدعم إحكاماً معيناً للتقانة وتنفيذ الإمكانيات الأخرى في سياق معين وبهذا المعنى يمكن للإنترنت أن تظهر بأشكال عدة في أماكن عدة، بل بأشكال عدة في مكان واحد. وهذا يعني أيضاً أن قدر

الإنترنت الواقعي ليس قدرًا في الحقيقة؛ فالأثر الذي ينجم عن تلك التقنية سيكون نتاجًا للتنافس التفاوض، أي أنه نتاج للسياسة، ويختلف طابعه تبعًا للأوضاع الأيديولوجية وميزان القوى السائدين في منطقة ما.

ختامًا، تطرح زاوية النظر هذه مسألة الحاجة إلى أن نكون واعين بالتعبيرات المهيمنة للتقانة، فضلًا عن استخداماتها وتطبيقاتها البديلة التي تواجه تلك الهيمنة. وتزعم البنائية الاجتماعية، بهذا المعنى، أنها تريد إعادة إدراج التاريخ والثقافة والاختلاف والتنافس والسياسة (أي الفاعلية الإنسانية) في دراسة التقانة، وتوصي بتغليب المقاربات السوسيولوجية والتجريبية على المقاربات الفلسفية والنظرية في هذا الصدد. وبالفعل، يرجح كاستلز كفة هذه المقاربة في دراساته السوسيولوجية لمجتمع الشبكات. فعلى الرغم من تشديده على الآثار التغييرية التي تتركها شبكات التواصل الرقمي، فإنه يشدد على «أن التقانة لا تحدد المجتمع... لأن المحصلة النهائية هي نتاج نمط من التفاعلات الشديدة التعقيد» (18). وأشار كاستلز في أحد كتبه التالية إلى أن المقاربة البنائية ملائمة جدًا للإنترنت: «فالإنترنت تقانة مطواعة بامتياز وقابلة للتأثر تأثرًا عميقًا ببيئتها الاجتماعية، وفي إمكانها أن تؤدي إلى آثار اجتماعية جمّة، وهذه الآثار لا يمكن الإعلان عنها مسبقًا بل تُكتشف تباعًا» (19)، ويمكن لهذا الطرح أن يفضي إلى انتفاء الحديث عن مجتمع شبكات واحد إن حاصرًا أو مستقبلًا، وتغليب الطرح القائل باحتمال وجود مجتمعات شبكية متعددة تجدد نفسها وتشكلها باستمرار، وهو احتمال يتلاءم مع ما تتسم به الشبكة ذاتها من صعوبة في تحديد شكل دقيق لها.

#### 4- نظرة مركّبة

من المغربي تصوير المقاربة البنائية على أنها نوع من «الفهم الشائع» أو «الحس المشترك» الذي توصل إليه فنهما لطبيعة التقانة بعد قرن أو أكثر من التطور النظري. لكن هذا الاستنتاج مضلل؛ إذ على الرغم من أن تلك المقاربة ساهمت مساهمة جبارة، وأحيانًا تصحيحية، في تعميق فهمنا لدينامية التقانة، لا يبدو أنها حسمت الأمور، أو أحاطت بالجوانب كلها التي قد تترأى لنا من زوايا نظر أخرى. ولا شك في أن النظرية البنائية مثيرة للاهتمام، لكنها تفتقر إلى الكمال. فعلى سبيل المثال، يبدو أن الامتداد المنطقي للمقاربات البنائية هو الانكباب على دراسة المستويات الصغرى للتقانة التي هي مستويات محلية، وتستعصي على التجريد والتعميم، إلى درجة إقصائها منذ البدء، أسئلة عن التقانة قد تتجاوز تقانة معينة في

وضعية معيّنة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن ينال جانب اجتماعي ما في الإنترنت أهمية بالغة، على الرغم من الطريقة التي جرى بها تملكه وبناءه اجتماعيًا في سياق تاريخي أو ثقافي ما. ويمكن أن تكون هذه الأهمية ناتجة من الآثار الناجمة عن تصميم التقنية أو عن جوهر الإنترنت، باعتبارها تقنية تشترك مع باقي التقانات في سمات معيّنة. وفي الأحوال كلها، تخاطر نظرية البنائية الاجتماعية، وهي تنفي هذا الإمكان، بإقصاء الطابع «التقاني» من الإنترنت مثلاً، باعتباره عاملاً مهماً في أثر هذه التقنية في العالم.

إن حتمية التوضع التي تتسم بها المقاربة البنائية تتعارض مع شرعية استجلاب معايير نقدية من سياق تاريخي أو ثقافي إلى آخر. وهذا يوفر، من بعض النواحي، سداً أمام المركزية الإثنية، كما يعسر، في المقابل، إمكان إيجاد أسس متينة للنقد الأخلاقي والسياسي للآثار التقنية التي لا علاقة لها بالوضعيات التي يتم درساها. لذلك، تخاطر المقاربة البنائية بالسقوط في شكل من أشكال النسبية اللاأخلاقية واللاسياسية، بما يجعلنا قادرين على توصيف الآثار التقنية غير المتجانسة، لكننا غير قادرين على توجيه النقد إلى تلك الآثار. وربما نتمنى ألا نقصر على توصيف مختلف الجماعات الرقمية التي يتّسم بها المجتمع الشبكي، بل نقومها أيضاً وفق معايير أخرى غير تلك الخاصة بها.

بذلك، فإن على أي نظرية نقدية للتقانة ترنو إلى الاستمرار أن تشدد على ما علّمنا إياه المقاربة البنائية: إن الحتمية التقنية الفجّة واهية، وإن المواجهات التقنية سياسية بامتياز، وإن احتمالات النزاع والطوارئ واللاتجانس حاضرة على الدوام في المواجهات التقنية. بناء عليه، وجب علينا أن نولي اهتماماً بالغاً للاختلافات المحلية، على مستوى الآثار الناجمة عن التقنية. ومع ذلك، على مثل هذه النظرية أن تأخذ في الحسبان أيضاً حدود هذه المقاربة، وأن تظل منفتحة على التبصّرات التي يمكن أن توفرها لنا المقاربات المخالفة. ويجب بالخصوص الانتباه إلى الدور الذي تؤديه في الآثار التقنية تلك التقنية التي توحد التقانات في المستويات الأولية، ودور خصائص تصميم الأدوات التقنية. ويجب الانتباه كذلك إلى أن الحقيقة الساطعة في ما يخص التقنية تكمن في الحوار بين العام والخاص، وبين الضروري الطارئ. وعلى التحليلات المنبثقة عن هذه النظرية المتوازنة والمركّبة، في رأينا، أن تولي اهتماماً بالعوامل الأربعة التالية: جوهر التقنية أو روحها والتصميم التقني والظروف الحاقة والاستخدام. وسأسبر في ما يلي

أغوار هذه العوامل، مع إحالة خاصة إلى التقانات الرقمية التي تضم في طياتها البنية التحتية المادية الحقيقية لمجتمع الشبكات.

ثانيًا: ثمار التقنية

#### 1- جوهر تقانة الشبكات

ما هو جوهر التقنية؟ على الرغم من أن مختلف الروايات في التراث الجوهري، تتعاطى مع المسألة تعاطيًا مختلفًا، وتقترح مجموعة من الخصائص التي تعدّها حاسمة، فمن الممكن أن نستنتج بعض الأفكار المشتركة في هذا الصدد. أولاً، غالبًا ما تُعدّ التقنية أمرًا اصطناعيًا بالأساس (مقارنة بما هو طبيعي)؛ فمهما تحقق لنا التقنية من إنجازات، فإنها ما كانت لتحقيقها لولا ذكاء الإنسان ومهارته، الأمر الذي تعجز الطبيعة عن تحقيقه بمفردها، ومن دون تدخل من الإنسان. فليس من عمل الطبيعة تمكين مجموعة من الأشخاص من التواصل آنيًا، على الرغم من المسافات الشاسعة التي تفصل بينهم، ولن يكون ذلك ممكنًا من دون الاستعانة بشيء اصطناعي هو الإنترنت. وبذلك تكون الإنترنت مساهمة في الجوهر الاصطناعي للتقانة بشكل عام. أما بعضهم الآخر فيذهب بعيدًا في تبني هذه المقاربة، من خلال الزعم أن جوهر التقنية يتلخص، في واقع الحال، في الاستغلال والهيمنة والتحكم بالطبيعة، بما في ذلك الطبيعة البشرية. ويرى هايدغر أن جوهر التقنية هو الانقراض على الطبيعة البشرية وغير البشرية، واستخدامها كـ «احتياطي» من الموارد المعدة للاستغلال عاجلاً أو آجلاً (20). وهي وجهة نظر يشاطره فيها غرانت الذي يرى أن جوهر التقنية يتمثل في أن الطبيعة شيء يستلزم الإخضاع والهيمنة، وهي فكرة تحطّم فكرة العناية الإلهية (21). ويمكن القول إن هذه الخصائص مهمة للتقانات الرقمية بقدر أهميتها لغيرها؛ ذلك أن الإنترنت ليست اصطناعية أو غير طبيعية فحسب، بل هي تتحدى كثيرًا من العوائق الطبيعية أيضًا وتتكورها وتتحكم بها، وهي عوائق من شأنها أن تُعرقّل التواصل البشري لولا هذا التحدي. وسبق لي أن قلت، في موضع آخر، إن التقنية الرقمية بشكل عام تنقّص على العالم وتحوّل قاطنيه إلى «محمية من البتات (Bits)» الجاهزة للاستغلال، وهي خاصية أساسية جوهرية في هذه التقنية نلاحظها، على سبيل المثال، في عمليات الرقابة الرقمية والتنقيب عن المعطيات (22).

الخاصية الثانية التي جرت العادة أن تُنسب إلى جوهر التقنية هي العقلانية الأدائية، وهي نمط تفكير يرجح كفة تقويم فاعلية الوسائل على وجهة الغايات، ويرسم السلوك البشري بإصرار بالغ. وضمن نظام العقلانية

الأداتية، فإن ما يستحق الاهتمام هو اختيار الإجراء أو الوسيلة الأكثر فاعلية لأداء مهمة معيّنة، في حين لا يفضي أخذ الغايات بالاعتبار (استناداً إلى معايير العدل والإنصاف والمصلحة العامة) إلا إلى تعطيل الفاعلية والتقدم. ويوضح إلول أن جوهر التقانة هو التقنية التي يعرفها بـ «مجموعة المناهج التي يتمّ التوصل إليها على نحو عقلائي ويكون لها فاعلية مطلقة في كل مجال من النشاط البشري» (23). ويرى إلول كذلك أن انتقال نمط التفكير هذا إلى مجالات أخرى غير تقنية (مثل السياسة والحياة الاجتماعية والروحية... إلخ)، يجعل المجتمع برمته يتحول إلى مجتمع تقائي. ومن هذا العنصر الجوهرى بالذات يستمد كثير من خصائص المجتمعات التقانية استمراره ومبرر وجوده: العلمانية، والتكنوقراطية، والإدارة البيروقراطية، والأتمتة، والنزعة التوجيهية، (التي تحدّ من التقدير والحكم البشريين) والتخصص الاجتماعي والاقتصادي.

هل تشارك التقانة الشبكية في هذا الجانب من جوهر التقانة؟ رأى بعض المحللين أن الشبكات الرقمية تمثّل انحرافاً عن الدينامية التي تربط بين التقانة والفكر الأدائي. وبهذا المعنى، تستتبع مرونة الشبكات الرقمية انفتاحاً لا انغلاقاً على الفرص التقانية، وتوسّعاً لظهور كم متنوع من الممارسات البديلة التي لا يمكن تبويبها ضمن نظام الفاعلية التقنية (24). ويرى بعضهم الآخر أن الحواسيب ترفع العقلانية الأداتية والحسابات والفاعلية إلى ذروتها. ويعتقد جوزيف وايزنباوم، على سبيل المثال، أن الحواسيب اضطرت الإنسان إلى تبني مقارنة شديدة العقلانية تجاه مجتمعه، وصورة أكثر ميكانيكية عن نفسه (25). ويؤيد دايفيد بولتر هذا الموقف عندما يصف الحاسوب بالشيء الذي «يجسّد العالم بالطريقة التي يرغب المناطق في أن يروه بها» (26). وليس من المستبعد، بحسب توركل وآخرين، أن يكون لتشبيك الحواسيب الدور الحاسم في تعديل تحيّزها لمصلحة الفكر الأدائي والحسابات. وليس مستبعداً مع ذلك أن تكون عملية التشبيك قد وسّعت هذه الخاصية المتجذرة للحوسبة وعمّقتها، وهي خاصية حاضرة أيضاً في جوهر التقانة عموماً. ذلك أنه مهما تتمعك الممارسات البديلة بموقعها، على هامش الاستخدامات الأساسية للحاسوب والشبكات الرقمية، فإنه سيكون من الصعب إنكار أن التطبيقات الأولية لهذه الوسائل كانت في خدمة أنظمة ضبط وتنسيق أكثر فاعلية (27)، وتحسين فاعلية جمع المعطيات، وفي خدمة الحسابات والمراقبة (28)، ومستويات مرتفعة من الأتمتة، والبيروقراطية، والإدارة (29)، فضلاً عن المزيد من النزوع نحو توجيه



الناس إلى تبني ممارسات وعلاقات اجتماعية معينة. ويمكن القول إن التعامل اليسير للشبكات الرقمية مع مثل هذه التطبيقات راجع إلى العقلانية الأداة التي تكمن، في جوهرها، بوصفها تقانات.

من المتعارف عليه أن لجوهر التقانة خاصية ثالثة هي تحييزه إلى التجريد والتعميم، والتنميط؛ فالتقانات لا تقتصر على تحديد طرائق القيام بالأشياء، وطرائق الوجود في العالم، بل تحدد كذلك طرائق القيام بالأشياء المجردة من الوضعيات الملموسة بمختلف أشكالها فالممارسات الحقيقية والمتفردة - مثل طريقة إعداد الخبز - قد تختلف من مكان إلى آخر بحسب الأوضاع والعادات والأذواق. وما تقوم به التقانة، مثل آلة إعداد الخبز المؤتمتة، هو تيسير العمل الروتيني الذي لا يخص مكاناً بعينه، وهو روتين يمكن إنجازَه في أي مكان في العالم، لأنه ذو طابع مجرد. والافتقار إلى التنميط في المستويات الدنيا يقوّض أسس التقانة؛ لأن التنميط أساس للتقانة، ويتطلب تجريباً من التعددية الجوهرية التي تسم الممارسات والوضعيات البشرية الملموسة. وهذا هو جوهر التمييز الذي يُقام أحياناً بين الأدوات والتقانات: فالأدوات تُستعمل في ممارسات محدّدة محلياً وعلى نحو مميز، أما التقانات فتُعنى بممارسات أعم، بغض النظر عن الخصوصيات المحلية. فليست آلة صنع الخبز المؤتمتة كالموقد العادي: فهي غير مفتوحة على تنوع المواد والممارسات الشائعة محلياً، بل على العكس، هي تستبدل بتنوع الممارسات والمواد المحلية منظومة منمّطة من أجل المزيد من الراحة. ولا ريب في أن جوهر التقانة هو التجانس وانبثاق الجذور، فتقانة جهاز صنع الخبز ليس متجذراً في أي منطقة أو تراث. وعلى العكس، تتخذ التقانة طابعاً منمّطاً ومجرداً؛ فطريقة اشتغالها تتسم بالشمول والعموم، وهي توحد تقاليد أو تاريخ المنطقة التي تُستخدم فيها على الرغم من الخصوصيات الملموسة. وهي بهذا المعنى تتحدى الممارسات المتجذرة في مجتمع ما، لذلك تُتهم غالباً بكونها مسؤولة عن التعارض البادي بين التقانة والثقافة الأصيلة.

لعلّ الشبكات الرقمية تمثّل بالنسبة إلى الاتصال الإنساني ما تمثّله آلات صناعة الخبز المؤتمتة بالنسبة إلى صنع الخبز. فثمة أسس متينة للاختلاف السائد في شأن اعتبار التقانات الرقمية وسائل تنميط ومجانسة أو وسائل تعدّد وتنوع. ومن بين المزايم المحيطة بهذه التقانات مسألة مقدرتها الفطرية - الناجمة عن عمارة الشبكة المؤلفة من روابط متعددة بين عقد متعددة - على تيسير لامركزية مصادر المعلومات والخيارات التواصلية،

وتكريس تعددها وتنوعها. ومع التعدد الهائل لمتلقي المعلومة بواسطة الحاسوب الذين قد يكون من بينهم من هو منتج لها وموزع، يبدو من الصعب تصور أن تكون تلك الشبكات وسيلة تجانس لا وسيلة تنوع مطرد ويُنظر إلى الشبكات الرقمية عادة على أنها كانت حاسمة في تطور ثقافة تجارية قائمة على الشخصية والتكيف المرن مع الخصوصيات والأسواق المحلية. ويُقدّم هذا التطور عادة على أنه نقيض الأطروحة الداعية إلى تبني ثقافة وأسواق جماهيرية ذات نمط واحد. أخيراً، وعلى الرغم من قدرة الشبكات على تأمين التواصل بين أماكن كثيرة تفصل بينها مسافات شاسعة بفاعلية فائقة (مفندة بذلك المزاعم القائلة إن قيود «المكان» أو الموضوع تفرض، تقليدياً، ضغطاً على انتباه الفرد والتزاماته ونشاطه)، فإنه يُقال إن من بين أهم الآثار الناجمة عن ظهور تقانة التواصل الشبكي إعادة تشكيل الهوية والمصالح والسلطة المحلية، خصوصاً في المدن والمناطق التي تُعدّ مركزية في الاقتصاد والسياسة العالميين. والحال، أن كاستلز يعتبر هذه المتربوليتانية التي يتداخل فيها المحلي بالعالمي (Glocal)، من أهم السمات النهائية للمجتمع الشبكي (30).

من ثمّ، فإنّ الدلائل كثيرة على أن التقانة الرقمية تتسم بخصائص التجريد والكونية والمجانسة التي عدّتها المقاربة الجوهريّة جزءاً من جوهر التقانة بشكل عام. فبفضل تيسيرها للتواصل عبر مسافات شاسعة وبسرعة فائقة، تساهم التقانة في طمس القيود التي يفرضها الزمان والمكان على النشاط التواصلّي للبشر. وبحسب كاستلز الذي أحكم رسم «جغرافية الإنترنت» (31)، يظل المكان ذا أهمية في العالم الشبكي، ذلك أن الأشخاص القاطنين في «أمكنة» معينة يحظون بمدخل إلى الشبكات العالمية أكبر بكثير مما يحظى به آخرون في أمكنة أخرى من العالم أقل حظاً، حيث التقانة غير متطورة بالقدر الملائم؛ أي إن في مقدور الأشخاص الذين يقطنون المناطق المحظوظة تخطّي حاجز المكان بفضل وسائل التواصل المتخطية لتلك الحدود، بينما يظل الباقي ممن لا يقطنون مناطق تزدهر فيها التقانة، حبيسي حدود المكان. وينطبق الشيء نفسه على الفقراء في المناطق المتطورة التي تزدهر فيها الشبكات الرقمية، على الرغم من أن الإحصاءات تؤكد أن نسبة استخدام الإنترنت في الدول المتقدمة أكبر بكثير من نظيرتها في الدول الفقيرة (32). وبمعنى آخر، يحظى الأشخاص الذين يتمتعون بامتياز السكن في مناطق التطور التقني بميزة الإحساس بالانعتاق الكوسموبوليتاني من حدود المكان خلال النشاط التواصلّي (وهذه واحدة من أهم مقولات الحياة

الاجتماعية في المجتمعات الحديثة)، بينما الأشخاص غير المحظوظين تلتصق بهم سمة «المحلية» الضيقة، فتصبح آفاقهم، على الرغم من كونهم أعمق جذورًا، ضيقة في ضوء أهم المعايير العصرية (33). وتبسيطًا للمسألة، فإن لمكان المجتمع الشبكي أهمية بالغة بحسب سماحه أو عدم سماحه بالهروب الذي يتوسطه الحاسوب من براثن المكان وقيوده على عملية التواصل. تُعدّ هذه الاعتبارات جزءًا من نقاش أعم بخصوص الدور الموكل إلى تقانات المعلومات والاتصالات الجديدة في دينامية العولمة. ويشمل النقاش، في أحد جوانبه على الأقل، مسألة تبدد الفروق «المحلية» (بمعنى «الوطنية»)، إنْ على صعيد الممارسات السياسية أو على صعيد الممارسات الاقتصادية أو الثقافية. وتصبح الشبكات الرقمية بهذا المعنى الجوهر الكوني للتقانة ويمكن رصد بعض هذا الوضع: تصلب الثقافة الجماهيرية الغربية وانتشارها (34)، وتجانس السياسة العامة في قطاعات الاتصال على الصعيد الدولي (35)، وتراجع الهويات المحلية (36)، وتنميط الإدارة والعمل والممارسات المهنية، خصوصًا في الأعمال التي لا تتطلب مهارات عالية وتتطلب استخدامًا مكثفًا للحاسوب (37). وتحرّياً للصدقية، وجب الإشارة إلى أن هذه الظواهر لا يمكن الزج بها، كلية، في جوهر التقانة، لأن كثيرًا من العوامل المتنوعة ساهمت في تلکم الثمار، ومن بينها مسائل التصميم والأوضاع الحافة، والتطبيقات والاستخدامات. ومع ذلك، من المنطقي القول إن تلکم الممارسات تتسم بالاتساق، في الأقل مع بعض الأوجه الخاصة بعملية الوساطة التي تؤمّنها التقانة، والتي عدّتها المقاربة الجوهريّة أساسية للتقانة عمومًا، وبذلك يمكن أن تُفهم على أنها حالات يتمظهر فيها جوهر التقانة.

## 2- تصميم تقانة الشبكات

إن التفكير في جوهر التقانة من شأنه أن يُجلي كثيرًا من خفايا مواجهتنا مع الشبكات الرقمية، لكن لن يكون منطقيًا الزعم أن جوهر التقانة يحدد لهذا الثمرة من ثمار التقانة لطابع العام في العالم، أو أن المقاربة الجوهريّة أجابت عن الأسئلة كلها التي قد نطرحها. وبهذا المعنى، علينا أن نعتني باعتبارات أخرى، من بينها التصميم الراهن لهذه الأدوات والأسلوب التقني لتطبيقها؛ ذلك أن لمسألة التصميم أهمية بالغة لأنها لا تكون محايدة بتاتًا، خلافًا لما تدّعيه المقاربة الوسائليّة. ولدى «الأشياء التقنية»، على حد تعبير لانغدون وينر، «خاصيات سياسية»، وليست كلها مرتبطة بالأوضاع الاجتماعية والسياسية التي توجد فيها التقانة (38).

بحسب وينر، للنتائج التقنية «سياساتها» معنيين مختلفين لكنهما مرتبطان: في الحالة الأولى، «يغدو اختراع أداة مخصصة أو تصميمها أو إعدادها سبيلًا لحل قضية من قضايا مجتمع معيّن» (39). كمثال على ذلك، يشير وينر إلى الجسور فوق الطرق السيارة في لونغ آيلند في نيويورك، والتي صمّمها روبرت موزس فجعلها منخفضة حتى لا تسمح للحافلات بالمرور تحتها. وكان هذا التصميم ذا خلفيات سياسية تهدف إلى منع الطبقات الفقيرة والأقليات المهمّشة (التي لا تملك سيارات عادة وتضطر إلى ركوب الحافلات) من الوصول إلى الحديقة العمومية والشواطئ القريبة. وفي هذه الحالة تصبح الغايات التي لا يمكن تحقيقها عبر التشريعات ممكنة من الناحية التقنية. وإلى هذه النقطة بالضبط يلمح فينبرغ عند حديثه عن الطابع التشريعي للتصميم التقني:

إن للقائمين على شؤون المنظومات التقنية والقادة العسكريين والاقتصاديين والأطباء والمهندسين، سيطرةً على أنساق النمو المدني، وتصميم الأحياء السكنية وأنظمة النقل، وانتقاء الاختراعات، وعلى تجربتنا كموظفين ومرضى ومستهلكين، تفوق كثيرًا سيطرة المؤسسات المنتخبة كلها في مجتمعنا. إن السنن التقنية التي تشكّل حياتنا تعكس عددًا من المصالح الاجتماعية المخصصة التي أوكلنا إليها مسؤولية تقرير نمط حياتنا وغذائنا وتواصلنا وترفيهنا وعلاجنا، وما إلى ذلك (40).

بالفعل، للنزعة القائلة إن التصميمات التقنية تحدد جانبًا من توجهاتنا السياسية موطئ قدم في مجال الاتصال، وهو من المجالات الأساسية، إن لم نقل الحاسمة، في تقرير توجهاتنا السياسية عمومًا. وقالها مارشال ماكلوهان من قبل: «إن الوسيلة هي الرسالة»، ولاحظ أنّ «محتوى الوسيلة مثل قطعة طرية من اللحم يحملها لصّ ليلهي بها كلب حراسة العقل». وكذلك فهم المهتمون بنظريات الاتصال أنّ تصميم وسائل الاتصال لديه غالبًا تأثير بالغ في البنية الاجتماعية والممارسات البشرية يفوق تأثير الرسائل التي تحملها تلك الوسائل (41).

هذه الحساسية على وجه الدقة هي ما أبداه الباحث القانوني الأمريكي لورنس لسيخ في دراسته المهمة هندسة الإنترنت وتصميمها الأساس. وقد رأى أنّ هذه الهندسة «هي نوع من القانون: «تحدد ما يسمح بالقيام به وما لا يسمح» (42). وفي ما يخص الإنترنت، فإن الهندسة قائمة على «شيفرة» مُضمّنة في البرمجيات والعتاد. مما يشكّل معًا هذه التقانة. وكما يقول لسيخ: «في الفضاء المعلوماتي، علينا أن نفهم كيف تقوم البرمجيات والعتاد

الذان يجعلان الفضاء المعلوماتي ما هو عليه بتنظيم هذا الفضاء على النحو الذي هو عليه... الشيفرة قانون». وكما هو حال القانون، فإن اختيارات الشيفرة - أي اختيارات التصميم الأساس للوسيط - هي اختيارات سياسية بالضرورة: «يمكننا أن نبني، أو نهندس، أو نشقّر الفضاء المعلوماتي بحيث نحمي القيم التي نحسبها أساسية، كما يمكننا أن نبني، أو نهندس أو نشقّر هذا الفضاء بحيث نتيح لهذه القيم أن تختفي. ما من أرضية وسطى» (43). وبحسب لسيغ، تعنى مسألة اختيار التصميم الملائم لشبكة الإنترنت بمسألة الحفاظ على سرية هوية المستخدمين ونشاطهم أو كشفها: أما السرية فتشجع الخصوصية والحرية، ويُفسح الكشف المجال للرقابة والتقنين، وهو الخيار الذي يحبّه أصحاب المصالح التجارية الذين يرغبون في استغلال وسيلة الاتصال كسوق للتبادل، حيث يمكن تأمين الالتزامات التعاقدية الخاصة بالبيع والشراء وإنفاذها. كما يلقي هذا الخيار ترحيباً متزايداً لدى الحكومات الحساسة للتبعات الأمنية لوسائل الاتصال التي لا يمكن مراقبتها وتحديد الجهات التي تستغلها لتنظيم، أو أحياناً، لتنفيذ عمليات إجرامية. ومهما تختلف الآثار الناجمة عن التقنية، فالواضح أن اختيار التصميم ليس رهين خيارات هندسية محضة، بل هو في الحقيقة رهين «خيارات ذات علاقة بالطريقة التي نرغب في أن نشكّل العالم بها، وبالقيم التي نريد تغليبها» (44). ومن زاوية النظر هذه، تتخذ مسألة التصميم التقني مكانة مهمة، لا بل فريدة، في الشؤون البشرية.

ثانياً، يُنظر إلى التصميم التقنية أحياناً بوصفها «ذات طابع سياسي أصيل»، لأنها تبدو متطلبة لأنواع مخصوصة من العلاقات السياسية أو متوافقة معها (45). وهنا، لا تكون الأدوات والأنظمة التقنية مرنة أو مفتوحة عواقب آثار سياسية واجتماعية بديلة، كما توحى رواية لسيغ من الخيارات التي علينا اتخاذها بصدد شيفرة الإنترنت الأساس. ذلك أن لسيغ يرى في الإنترنت، مثلاً، وسيلة يُمكنها فرض نمط سياسي معيّن، من خلال السماح ببعض الممارسات ورفض أخرى. لكن الإنترنت، باعتبارها تقنية من التقانات، تظل مفتوحة على الاختيار بين تصميم وآخر، وبين مجموعة من العواقب الاجتماعية وأخرى. وفي المقابل، فإن التقنية ذات الطابع السياسي الأصيل «لا بد أن تفرض على البشرية نمطاً معيّنًا من الشروط لها صبغة سياسية مميزة: مركزية أو لامركزية، مساواتية أو غير مساواتية، قمعية أو تحررية، على سبيل المثال». ذلك أن المنظومات التقنية المعقدة ذات المخاطر العالية غير متطابقة البتة مع الديمقراطية، وتفرض تسليط رقابة

مركزية من النخب عليها (46)، وإلا فإن غياب شبكات المراقبة يؤدي إلى انهيار تلك المنظومات التقانية. وكمثال معاصر على التقانات ذات الطابع السياسي الأصيل، ثمة الأسلحة النووية، وهي تقانة تتطلب سلطة سياسية فائقة المركزية وقادرة على السيطرة على انتشار تلك الأسلحة، ذلك أن غياب سلطة مركزية يُعوّل عليها يؤدي إلى دمار العالم.

طبعاً، إن هذا التصوير لبعض التقانات بوصفها «ذات طابع سياسي أصيل»، ينحرف بنا إلى مجال الحتمية التقانية. وبحسب وينر، يمكن تأسيس مقارنة أقل إيغالاً في الحتمية تزعم أن بعض التقانات «متوافقة تماماً مع ما يسود من علاقات اجتماعية وسياسية في مكان ما، لكنها لا تفرض وجود تلك العلاقات فرضاً صارماً» (47). ولا تنقصنا بالطبع أقوال من هذا النوع في ما يخصّ الإنترنت. وافترض الخطاب الشعبي (في بداية ظهور التقانات الرقمية خصوصاً) أن تقانات المعلومات والاتصال الرقمية، ونظراً إلى ما تتسم به من هندسة لامركزية وعدم تحديد مناطقي، أحدثت حالة من عدم التوافق بينها وبين السلطة القانونية التقليدية التي كانت تمارسها الدولة - الأمة، لكنها توافقت مع الهيئات السياسية الذاتية التنظيم والفوضوية. ولا تفتقر هذه المقاربة إلى أسس تدعمها، لكنها تحتاج إلى أن يتم تعديلها لتُصبح متوافقة مع حقيقة أن هذه التقانات تبدو متوافقة مع القوانين المركزية، بقدر توافقها نفسه مع الديمقراطية القاعدية الشعبية الذاتية التنظيم. وكما ذكرنا آنفاً، يتضح أن كمّاً هائلاً من التحليلات يرى أن إعادة إنشاء الرقابة المركزية، ضمن تعقيدات المجتمع الصناعي المتأخر، كانت من بين العوامل المُحفّزة لتنمية تقانات المعلومات والاتصالات المتطورة ونشرها في النصف الثاني من القرن العشرين. وبهذا المعنى، فإن ثورة المعلومات أو الثورة الشبكية، جديدة بأن توصف بكونها «ثورة الضبط» بامتياز (48)، إلا أن كتاباً آخرين، مثل أندرو شابيرو، يرون أن صعود تقانة الشبكات، وإن يكن يمثل «ثورة الضبط»، فإنه يمثل كذلك ثورة تقوم فيها الوسائل التقانية بدور الوسيط الذي «يقوم ربما بنقل خطر السلطة من يد المؤسسات إلى يد الأفراد... ما عاد التراتب الهرمي هو المتحكم بالأمور، ولا حراس البوابات هم المتحكمون، بل «المستخدمون النهائيون»» (49). وكلمة «ربما» أساسية هنا. ويشير شابيرو إلى أن النتيجة السياسية لهذه التقانة ستظل تتوقف على الصراع المحتدم في شأن التصميم والتشكيل. وكما قال: «يمكن للشفرة أن تكون في القلب من صراعات عديدة على السلطة في العصر الرقمي». ولعلّ من الضروري أن نقرب هذه الملاحظة على النحو:

الصراعات المتعددة على السلطة سوف تحدو، جزئياً على الأقل، طابع العصر الرقمي (50) .

يتبين، إذًا، أن تصميم التقنية الشبكية ذو أهمية بالغة، لكن طابعه غير المتفق في شأنه يُحيل إلى أن الإنترنت ليست مثالاً لـ «التقانة ذات الطابع السياسي الأصيل»، على النحو الذي طرحه وينر، نظراً إلى الاحتمالات المتعلقة بضروب الأوضاع السياسية التي يمكن أن يتوسطها، والمبادئ السياسية التي يمكن أن تملي استخدامها. ويتوقف كثير برمته على الأولويات والمصالح التي تحرك الفاعلين، والمؤسسات التي تضبط تطور وسيلة الاتصال. وتُعدّ التقانات ذات الطابع السياسي الأصيل نادرة، الأمر الذي ينبغي أن نؤكد، لكن ينبغي ألاّ تنتقص من تقديرنا للمخاطر السياسية في التصميم التقني. وسواء أكان الطابع السياسي متأصلاً فيها أم لا، فإن التقانات (كالإنترنت مثلاً) «سمات مركزية في الترتيبات والأوضاع المشتركة للحياة في المجتمع المعاصر»، والمسائل ذات العلاقة بتصميماتها «تتعلق بالضرورة بطريقة إدارة أفراد المجتمع شؤونهم المشتركة، وبالأسلوب الذي يتبعونه في البحث عن المصلحة العامة» (51) ؛ وبذلك يكون لتصميم التقنية الشبكية أهمية بالغة بالنسبة إلى الآثار الشاملة المترتبة على هذه التقانات في العالم.

### 3- أحوال التقنية الشبكية

العنصر الثالث الذي يؤدي دوراً في تحديد الآثار المترتبة على التقنية، هو الأوضاع الحافة بها، أي مختلف الأوجه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تسمُ السياق الذي تنشأ فيه التقانات وتُستخدَم؛ إذ ليست الآثار المهمة كلها الناجمة عن التقنية هي نتاج جوهر التقنية وتصميمها، لأن جزء كبير من تلكم الآثار أسباباً اجتماعية. وكما بيّنت المقاربة البنائية الاجتماعية، فإن التقانات لا تبرز في فراغ ولا تتطور فيه ولا تُستخدَم. وعلى العكس من ذلك، فإن للآثار الناتجة من التقنية خلفيات تاريخية واجتماعية. وتتطور التقانات وتُستخدَم في سياق علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية موجودة مسبقاً، أما شبكات الفاعلين والأوضاع فهي التي تفرض على التقنية عدداً من الأولويات والمواصفات وتبلورها عملياً. وكما تؤثر التقانات الجديدة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تؤثر الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في التغير التقني وآثاره الواقعية. ويرى كاستلز، على سبيل المثال، أن التطور التقني لم يكن بمقدوره أن ينتج وحيداً ما دعاه بالمجتمع الشبكي. ولم يكن لهذه التقانات، على حد تعبيره، أن تمتلك هذه القوة الفاعلة لولا وجودها في سياقات وأوضاع اجتماعية

سياسية بعينها، وتتمثل هذه الأوضاع في «حاجة الاقتصاد إلى الإدارة المرنة، وعولمة رأس المال والإنتاج والتجارة، فضلاً عن مطالب المجتمع التي أضحت قيم الحرية الفردية والتواصل المنفتح فيه ضرورة حتمية» (52). وبحسب كاستلز، فإن «التكامل بين هذه التقانات وهذه العوامل السياقية كلها التي حَفَّت بها، هو الذي أفضى إلى هذه النتائج المتمثلة في ظهور بنية اجتماعية قائمة أساساً على الشبكات» (53).

ومن الضروري الانتباه إلى أهمية حال التقنية وأوضاعها حتى على المستويات التي هي أدنى من مستوى التغير المجتمعي. وكما حظيت مسألة التصميم بأهمية كبيرة، وجب إيلاء الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحافة بالتقانة الأهمية ذاتها؛ لأنهما يؤديان معاً إلى حدوث آثار بعينها، ومنع حدوث آثار أخرى. وبعبارة أخرى، يمكن القول إن التقنية، حين تخضع لأوضاع وسياقات معينة، تؤدي إلى نتائج بعينها قد لا تظهر في أوضاع وسياقات مغايرة. ويمكن القول، في السياق نفسه، إن في إمكان بعض الأوضاع والأحوال أن تقوّض احتمال تطورات واستخدامات بديلة للتقانة الواحدة ذاتها. ويمكن البرهنة على ذلك بطرائق مختلفة؛ فعلى سبيل المثال، تختلف النتائج المترتبة على الشبكات الرقمية في بلد تحكمه حكومة تفرض تشريعات قوية متعلقة بالخصوصية عن النتائج التي قد تحدث في بلد تقوده حكومة لا تفرض مثل هذه التشريعات. والآثار المترتبة على الإنترنت في مجتمع يقوم على التباين السافر في توزيع الأمن المادي والموارد والسلطة، ستكون شديدة الاختلاف عن آثار الإنترنت في مجتمع تسوده العدالة والمساواة. كما ستباين تلكم الآثار بين مجتمع تسود فيه التفرقة بين الجنسين ومجتمع تتدنى فيه درجة التفرقة. وعندما نضع في الحسبان أن الأوضاع الحافة بالتقانة تتضمن سياقات متعددة ودينامية ومتغيرة (دع عنك أن الأوضاع ذاتها تتغير ما إن تصبح التقنية ذاتها جزءاً من السياق الذي تتوضّح فيه)، يمكن أن نتبين العلاقة المعقدة بين الأوضاع السائدة والآثار المترتبة على التقنية.

تجدر الإشارة إلى أن الأوضاع السائدة، أو السياقات، هي أيضاً عوامل تُساهم في تحديد خيارات التصميم ذات العلاقة بانتقاء شكل الوسائل التقنية؛ إذ إن تلك الخيارات تخضع للقيم التي يحملها أولئك الذي يمكنهم الاختيار. فعلاقات القوة والأولويات الاجتماعية السائدة في السياق الذي تظهر فيه التقنية تتشكّل (أو تُصمّم) في شكل أدوات ووسائل. هكذا تصبح الآثار المترتبة على التقنية نتاج عدد من العوامل والأسئلة المتعلقة بمن يحق له



اختيار التصميمات، وما هي قيمه ومخاوفه وما هي المحاسن والمساوئ الناجمة عن هذه الخيارات، وهنا بالضبط يتكشف النقاب عن الطابع السياسي للتقانة.

ومن الأمثلة الساطعة للتأثير السياسي للسياقات والأوضاع الحافة بالتقانة في تصميم التقانة الشبكية، ما يقدمه لسيخ الذي يشير إلى أن الهندسة الأولية للإنترنت كانت تميل إلى الانفتاح لا إلى التقنين، وإلى الحفاظ على سرية هوية المستخدمين وحريتهم لا كشف هوياتهم ونشاطهم، في كلمة إلى تأمين التواصل بينهم من دون رقابة (54). وكان ذلك نتيجة للسياق الذي نشأت فيه تلك التقانة وترعرعت (وهو سياق جرى فيه تصور الإنترنت على أنه في المقام الأول أداة بحث أكاديمي وتشارك في الموارد)، حيث كان القائمون عليها يُعلنون من شأن الانفتاح والعلانية والحرية، وسهولة الحصول على المعلومة.

مع ذلك، كما يرى لسيخ، فإن الإنترنت التي تميّزت في مراحلها الأولى بعدم الانتظام، شهدت بعد ذلك نزعة نحو الانتظام والتقنين والرقابة. والسبب وراء ذلك هو التغيّر المتسارع للسياق العام الذي يحف بالقرارات المتخذة في شأن تصميم وسيلة التواصل هذه. ذلك أن تصميم الإنترنت في تغير مستمر؛ لأن الأوضاع السائدة تتغيّر باستمرار. ومن بين مظاهر هذا التغيّر غلبة الطابع التجاري على نشاط الإنترنت. ومعلوم أن التجارة من دون ضوابط قانونية غير ممكنة، كما أن الوسيلة التي تُستعمل لإجراء المعاملات التجارية حين تستعصي على الضوابط القانونية تصبح عاجزة عن تأمين تلك المعاملات. فالتجارة تتطلب معاملات آمنة وسليمة، والتقيّد بالالتزامات التعاقدية والوفاء بالعهود وحفظ الممتلكات (يتطلب ذلك كله كشفًا صحيحًا لهويات المتعاقدين والتحقق من سلامة نشاطهم). ولذلك فإنّ درجة معينة من التقنين، من هذا النوع أو ذاك، كفيل بأن ييسّر التجارة وكما يبيّن لسيخ، ما إن تسيطر المصالح والهيئات التجارية على عمليات تبادل المعطيات التجارية بوساطة الشبكات الرقمية حتى يصبح التقنين والرقابة من الأولويات. ويضيف لسيخ أنّه «كي تتطور التجارة الإلكترونية طورًا شاملًا، يتعيّن أن تُهندَس شبكة الإنترنت بطريقة تؤمّن الثقة بين الأطراف كافة، فتكون هندسة الشبكة قائمة على المعاملات الآمنة والمحافظة على الخصوصية» (55). وتقوم هذه الهندسة على إنشاء بروتوكولات التوثيق، والترخيص والإشهار ووسائل الرقابة باعتبارها شرطًا من شروط المرور والاستخدام.

تجدر الملاحظة أن هذه الهندسة التي تغلب الطابع الأمني والرقابي لا تحفظ المعاملات التجارية فحسب، بل تستجيب أيضًا لأوضاع أخرى سائدة؛ إذ قد يستخدم بعضهم شبكة الإنترنت لإحداث ضرر بالآخرين وإرهابهم، ونشر ثقافة الترويع، ما يفرض اعتماد تصميمات تقلل من فرص استخدام الشبكة لهذه الأغراض. وبرزت المخاوف من وسائل الاتصال الفوضوية منذ ظهور التقنية الشبكية وارتباطها بمواقع تشجع على الرذيلة والدعارة والإباحية. وتظل هذه المخاوف قائمة وآخذة في التفاقم على الرغم من أن وتيرتها تصاعدت في إثر اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، وظهور قرائن على أن الإنترنت استُخدمت في التخطيط لتلك الاعتداءات (56). وكان رد الولايات المتحدة وسواها على الاعتداءات المزيد من التشريعات التي لا تقتصر على مجرد مضاعفة رقابة الدولة على وسائل التواصل الرقمية، بل تعدته لتطلب من شركات التزويد بخدمات الإنترنت أن تتولى بدورها مهمات الرقابة وتسييرها (57).

يتبين، إذًا، أن أولويتي الأمن والتجارة قد تضافرتا في خلق وضع يدفع ثمار التقنية الشبكية باتجاه محدد. ومن المؤكد أن أوضاعًا مختلفة، وقيمًا مختلفة، وأولويات مختلفة، وأشخاصًا مختلفين ذوي مصالح مختلفة، كان يمكن أن يتسببوا في آثار مختلفة. وإن تحديد معالم الأوضاع الحافة بالتقانة اعتباطي إلى حد ما، ويفتقر إلى الكمال بالضرورة. وتتسم السياقات الحافة بالتقانة الشبكية بالتعدد والتنوع والتعقيد. ولن يكون بمقدور أي محلل للآثار الناجمة عن التقنية أن يحوط بذلك كله، ويتعين عليه في المقابل أن يكون متيقظًا، على الأقل، إلى أهمية الأوضاع الحافة من جهة، وتعقيدها غير القابل للاختزال من جهة أخرى.

#### 4- استخدامات التقنية الشبكية

العنصر الأخير المسؤول عن تحديد طبيعة الآثار المترتبة على التقنية هو الاستخدام؛ ذلك أن جانبًا مهمًا من الأثر الاجتماعي لتقانة معينة ناجم عن طريقة استخدام الأفراد والجماعات لهذه التقنية في وضعيات اجتماعية حقيقية. ويمكن القول إن نماذج الاستخدام هي المحدد الرئيس لتلك الآثار، لا جوهر التقنية وتصميمها وسياقاتها، كما يزعم بعضهم. فطابع الاستعمال اليومي والاستثنائي لتلك التقنية هو الذي يحدد أثرها النهائي والدائم. وبهذا المعنى، يكون جانب من عملية البناء الاجتماعي للآثار التقنية رهينَ الخيارات التي يقوم الناس بها، والممارسات التي يدأبون عليها، باعتبارهم مستخدمين للوسائل التقنية.

في كثير من الحالات استخدامات التقنية وينمطها ويتبنّاها أفراد يتعاملون معها كمستهلكين، يستخدمون التقنية بحسب التوجيهات المحددة سلفاً، أو يتركونها كلية. ويمكن القول إن هذه هي الطريقة التي يتبعها معظم المستخدمين اليوميين للتقانة وفي هذه الحالات، يبقى الاستخدام متغيّراً مهماً في ثمرة التقانة، ما دام يمثل للنظام الذي ينطوي عليه جوهر التقانة المعنية وتصميمها ووضعها ولا يتحدّاه. لكن توجد حالات أخرى يتدخّل فيها المستخدم ويتملك التقانة لأغراض غير تلك الموصوفة. وفي هذه الحالات، يظل الاستخدام محكوماً، مع ذلك، بالتدخلات بين الجوهر والتصميم والأوضاع. فالاستخدام رهين هذه العوامل الثلاثة وليس عملاً قصدياً واعياً؛ إذ لا يمكنك استخدام تقانة بطريقة تتنافى وتصميمها (لا يمكنك اصطياذ سمكة قرش بواسطة منارة). ومع ذلك، يمكنك استخدام التقانات بطريقة تختلف عما أراده لها مصمّموها (يمكنك استخدام منارة كمتحف)، وذلك طبعاً كلما سمح التصميم بذلك. وإننا نوظف التقانة أحياناً لغير الغايات التي صمّمت من أجلها. ويُعتبر تطور التواصل بواسطة الحواسيب الشبكية مثلاً لهذا التوظيف من أجل استخدامات غير مقصودة؛ إذ صمّمت الشبكات الرقمية في البدء للسماح بالتواصل مع الحواسيب الأساسية الضخمة. وسرعان ما اندثر هذا الاستخدام ليحل محله استخدام التقانة وسيلة للتواصل (الرسائل الإلكترونية)، وهو استخدام لم يكن غير مقصود فحسب، بل غير مرخص له أيضاً في بداية استخدام الشبكات (58).

يستخدم الناس التقانة بطرائق متعددة، وبعض هذه الطرائق ذو علاقة وثيقة بالتصميم، وبعضها الآخر لم يقصده المصمّمون ولم تفرضه الأوضاع السائدة. وفي بعض الأحيان تعكس اختيارات المستخدمين وطرائق الاستخدام البنى القائمة وعلاقات القوة، وفي بعض آخر تقلل تلك الاختيارات من تأثيرها. ويبدو أنه توجد احتمالات كثيرة بين ما وصفه لويس ممفورد قبل عقود بقطبي «التقنيات السلطوية والتقنيات الديمقراطية» (59). وأشار فينبرغ إلى الاستخدامات التي تنزع نحو القطب الثاني باعتبارها آتية من رحم «العقلانية الديمقراطية»، وهو يقصد الاستخدامات الخلّاقة التي تتحدى تراتبيات القوة والضبط القائمة، بحيث تستخدم التقانة للأغراض والمبادئ التي تجاهلها المصمّمون (60). ويقدم فينبرغ المثلال الخاص بتحويل نظام Minitel الفرنسي(\*) (استجابة لرغبة المستخدمين) من قاعدة بيانات متاحة للعموم إلى وسيلة تواصل بين الأشخاص. وبالفعل، يبدو أن العقلنة ذات الطابع المدمر تساوي، على الأقل، بين القصد والتصميم في ما يتعلق

بالطريقة التي تترجم بها تقانة الشبكات إلى تطبيقات روتينية. وربما يكون هذا هو السبب الذي جعل كاستلز يعتبر أخلاقيات القرصنة الإلكترونية - المسؤولة عن إنتاج اثنين من أهم التطبيقات الإلكترونية: حركة البرمجيات الحرة (مثل Linux) وتبادل الملفات بين المستخدمين (File Peer-To-Peer Swapping) (مثل Napster) - ذات مكانة مركزية ضمن الأبعاد الثقافية لمجتمع الشبكات (61).

إن للتطبيقات والاستخدامات أهمية قصوى في تقدير الآثار المترتبة على التقانة. لكن من غير الواضح كيف يمكن التعامل مع هذه الأهمية، خصوصاً في سياق تقانة (مثل الشبكات الرقمية) ذات استعمالات متعددة، وتنتشر وتتطور باستمرار. وليس من السهل الإجابة عن سؤال «كيف أو لأي غاية تُستخدم تقانات المعلومات والاتصالات الرقمية؟»، فعلى سبيل المثال، ركزت دراسات عديدة، على الصعيدين الدولي والوطني، على محاولة توصيف خصائص الاستخدام اليومي للإنترنت (62). وأفادت الدراسات بأن الرسائل الإلكترونية بين الأصدقاء وأفراد العائلة والزملاء في أميركا الشمالية هي النشاط اليومي الأوفر على شبكة الإنترنت. ويأتي تصفح المواقع في المرتبة الثانية، مع تصدر البحث عن المنتجات والخدمات والهوايات (الترفيه والرياضة) عمليات التصفح تلك (63). ويميل المستخدمون الجدد إلى الاستخدام الأدائي (أي البحث عن معلومات معينة لا علاقة لها بعالم الإنترنت)، بينما ينزع المستخدمون المتمرسون نحو الاستخدامات الترفيهية (أي استخدام الإنترنت باعتبارها غاية اجتماعية في حد ذاتها، لا باعتبارها وسيلة). ويؤكد مؤلفو دراسة عالمية تتناول نماذج الاستخدام أن «الخبرة والمعطيات [الحديثة] توحى بأن استخدام الإنترنت على نطاق عالمي سوف يتبع مسار التطور الأمريكي الشمالي» (64).

مع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان الاستخدام الشخصي للإنترنت هو الغالب، عندما يتعلق الأمر بتقانات المعلومات والاتصالات الرقمية الشبكية. ويظهر أن نظام الهواتف المحمولة يحظى بالأهمية نفسها. ويبدو من غير الواضح ما إذا كان الاستخدام الشخصي للبريد الإلكتروني ومواقع «الويب» له الأهمية نفسها في تحديد الآثار الاجتماعية المترتبة على استخدام التقانات الرقمية، مقارنة بالاستخدامات الأخرى التي نجدها في سياقات وأشكال أخرى. فالاستخدامات الأمنية الوطنية والدولية لشبكات الحواسيب وقواعد البيانات الرقمية، تبدو هي الغالبة من حيث آثارها الاجتماعية، مقارنة بالاستخدامات ذات العلاقة بتبادل الرسائل الإلكترونية الشخصية بين الأصدقاء. لذلك، فإن

دخول تقانات الشبكات إلى مواقع العمل ومواقع الإنتاج والبنية التحتية للتجارة الدولية والنزاعات العسكرية (أي استخدامها كأنظمة ضبط)، سيكون له اليد الطولى في تشكيل المجتمع الشبكي، مقارنة بالاستخدامات التواصلية بين الأفراد والجمهير. وإن التساؤل عن دور عامل «الاستخدام» في إحداث آثار تقانية من المسائل الأكثر توكيداً، لكنه يستعصي على الإجابة الشافية الوافية، إلا أن ذلك كله لا يمنع الحاجة إلى طرح ذلك التساؤل.

ثالثاً: من التقنية الشبكية إلى المجتمع الشبكي

تبين مما سبق أن العلاقة المعقدة بين جوهر التقنية وتصميمها والأوضاع الحافة بها واستخداماتها التي تنتج في النهاية آثاراً تقانية توحى بأن السمات التقنية الأساسية لوسيلة ما، ليست إلا جانباً واحداً من تلك التقنية، في تفاعلها مع العالم. وسعى كثير من الكتاب المعاصرين إلى تحديد الآثار المخصصة المترتبة على التقانات الرقمية. ولإنهاء هذا المحور، ربما يكون من المفيد البحث في بعض الأساليب التي جرى من خلالها الربط بين المزايا التقانية لشبكات الاتصالات والمعلومات الرقمية والأوضاع الجديدة للحياة البشرية المرتبطة بصورة نمطية بـ «المجتمع الشبكي».

#### 1- تضيق الزمكان

من بين أكثر الملاحظات تكراراً في شأن تقانات الإعلام، وسمها بالوسائل المضيق للزمان (Compression Time-Space). والمقصود بذلك هو اشتغالها على اختبارنا للزمان والمكان، خصوصاً أنها تجعل المسافات ومرور الزمن أقصر أو أضيق، على الأقل في ما اتصل بنشاط التواصل. ويعرف دايفيد هارفي التضيق الزمكاني في كتابه شرط ما بعد الحداثة بأنه:

عمليات تُحدث ثورة في الخصائص الموضوعية الذاتية للزمان والمكان إلى الدرجة التي تضطرننا معها إلى تغيير الطريقة التي نمثل بها العالم لأنفسنا تغييراً جذرياً في بعض الأحيان. واستُعملت كلمة «تضيق» لأنه توجد دلائل قوية على أن تاريخ الرأسمالية قام على تسريع نسق الحياة، متغلباً بذلك على حواجز المكان، بحيث يبدو في بعض الأحيان أن العالم يُطوى طياً في داخلنا (65).

في نظر هارفي أن تكثيف دينامية تضيق الزمكان هو السمة المميزة لعصر ما بعد الحداثة. وفي عصر التقنية الشبكية بتنا نسمع عبارات مثل «العالم أصبح قرية صغيرة»، وأن الحوادث تسير بتسارع بسبب انتشار وسائل الإعلام الجديدة. ويعود ذلك أساساً إلى يسر نقل الشبكات الرقمية لكميات هائلة من المعلومات الرقمية عبر مسافات شاسعة وبسرعات فائقة.

أكثر الأشياء التي تلقى إجماعاً من أولئك المنكبين على دراسة التبعات الاجتماعية للوسائل الرقمية هو أن تلك التقانات (إضافة إلى ما يمكن أن تؤديه) تشتغل على اختبارنا لظاهرتي الزمان والمكان؛ ففي مجتمعات الشبكات، يركز الاهتمام والنشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي أكثر فأكثر على تدفق المعطيات بسرعات بالغة في مدة قصيرة. وفي ظل هذه الأوضاع، يظل الزمن زمناً والمكان مكاناً إلا بالنسبة إلى غير المحظوظين الذين لا يمتلكون ربطاً بالشبكات الرقمية. أما بالنسبة إلى المحظوظين ممن يمتلكون ربطاً بتلك الشبكات فإنهم سيعيشون غربة إزاء ما اعتادوه من ثقافة وتاريخ وجغرافيا... وسيعيشون في فضاء مليء بالمعلومات المتدفقة، عوضاً عن الفضاء المكاني الذي اعتادوه. أما الزمن فيتبدد في منظومة التواصل الجديدة هذه... ويصبح فضاء المعلومات المتدفقة والزمن اللازمي الأسس المادية لنشوء ثقافة جديدة، ثقافة افتراضية حقيقية (66). وبالنسبة إلى هذه المنظومة الجديدة، يتلخص مفهوم المكان في نقاط تدفق المعطيات ونقاط تلقيها، وأما الزمن فيذهب هباءً ويصبح أقرب إلى اللازم منه إلى الزمن، في ما يتبدد مفهوم المكان، على الأقل بالنسبة إلى أولئك الذين تتوفر لهم التقانات الشبكية وتجعلهم أعضاء في المجتمع الشبكي.

## 2- انتفاء المكان (\*)

في سياق متصل بدينامية تضيق الزمكان هذه، توجد خاصية أخرى لوسائل التواصل الجديدة: إنها الطابع النافي للمكان (Deterritorialization)؛ إذ كانت وسائل الاتصال القديمة (من تلغراف وهاتف ونحو ذلك) تسمح بالتواصل بين الناس، على الرغم من بُعد المسافات، لكن لم يحدث في التاريخ أن اتسمت عملية التواصل بهذا القدر من اليسر ومن التكلفة المنخفضة نسبياً، ولم يسبق أن تناقل البشر هذا الكم من المعطيات بهذه السرعة الفائقة، وبهذا القدر من الموثوقية والتعقيد. ولم يسبق أن وُجدَ نظام للتواصل الجماهيري أقلّ تقييداً بالمدى المكاني وأقلّ احتواءً ضمنه.

بعبارة أخرى، تعيد تقانات الاتصال الجديدة في المجتمعات الشبكية تشكيل العلاقة المفهومية والمادية بين الاتصال والجغرافيا، فتكفّ المسافة عن أن تكون عاملاً محدّداً. غير أنه سيكون من الخطأ المساواة بين انتفاء المكان الناجم عن استخدام الشبكات وغياب الجغرافيا. ويبدو كاستلز في كتاباته الأخيرة منتبهاً لتبعات المزاعم القائلة إن المجتمع الشبكي هو مجتمع من دون جغرافيا، أي مجتمع اللامكان:

في الواقع، للإنترنت جغرافيتها الخاصة بها، هي جغرافية الشبكات والعقد

التي تعالج تدفق المعطيات التي تتولد وتدار من أماكن معينة... والفضاء الذي ينجم عن هذا التدفق هو شكل جديد من الفضاء يختص به عصر المعلومات، لكن من الحيف القول إن هذا الفضاء هو فضاء لامكاني: فهو يربط الأماكن بوساطة شبكات الحواسيب المتصلة من بُعد، وأنظمة النقل المحوسبة. هذا الفضاء يعيد تعريف المسافة لكنه لا يلغي الجغرافيا كلية (67).

يعكس الاقتباس السابق نزعة خطائية معاصرة إلى حشد مصطلحات على غرار «فضاء» و«مكان»، واستعمالها على سبيل الاستعارة، أو على الأقل استعمالها بطريقة تعيد تعريف المفاهيم حتى لا تدل على مدلولاتها الفيزيائية (المادية) المتعارف عليها. وأصبح ممكناً، بفضل هذا التعريف الجديد، استعمال كلمة «مكان»، في خطاب المجتمع الشبكي، للإشارة إلى بعض البيئات الافتراضية في شبكة الإنترنت. وبعبارة أخرى، يريد كاستلز، من خلال تعريفه لـ «جغرافية الإنترنت» (وعلى الرغم من تعاضد حجم التواصل البشري بوساطة الشبكات الرقمية) أن يذكّرنا بأن العالم المادي الحقيقي خارج تلك الشبكات لا يزال قائماً كواقع عنيد ولا يمكن إنكاره. وعلى الرغم من غلبة الجغرافيا الافتراضية على الجغرافيا الحقيقية، فإن الصبغة المادية المتعنتة للعالم لا تزال قائمة، ويمكن رصدها مثلاً في التفاوت بين العالم المتقدم والعالم النامي، من حيث درجة النفاذ إلى الشبكات الرقمية، أو ما بات يُعرف بالفجوة الرقمية (68). لذلك، يدعم بقاء كثير من الناس في الدول الفقيرة من دون ربط بالإنترنت الرأي القائل إن الجغرافيا لا تزال قائمة لدى هؤلاء، بينما تفقد الجغرافيا في المناطق المحظوظة جزءاً من خصائصها وآثارها.

مع ذلك، يرى بعضهم أن انتفاء المكان يؤدي إلى ظهور ديناميات اجتماعية اقتصادية وسياسية معاصرة عديدة، من بينها تنظيم النشاط الاقتصادي على الصعيد الدولي وتنسيقه (عولمة الإنتاج والتجارة والعمليات المالية، عولمة استهلاك السلع الثقافية الصعوبات التي تواجهها السلطة السياسية القائمة على أساس الإقليم (أي الدولة الأمة) في تنظيم ومراقبة النشاط الناجم عن تلك الوسائط؛ التنظيمات الاجتماعية والسياسية غير المرتبطة بدول بعينها، (بما في ذلك، ويا للمفارقة، الحركات المناهضة للعولمة). لهذه الديناميات وجود حقيقي لا افتراضي، وتتوسع جزئياً، على الأقل بفضل العلاقة المعقدة بين تقانات الشبكات وعالم لا تزال الجغرافيا تؤدي دورها فيه.

### 3- اللامركزية والضبط

ثمة خاصية أخرى مرتبطة بالتقانات الإعلامية الجديدة والمجتمعات التي تنتشر فيها تلك التقانات، هي اللامركزية؛ فبفضل هندستها القائمة على التشعب والتشبيك يمكن للإعلام الشبكي القيام بممارسات اتصالية عديدة وواسعة - تتراوح من توليد المحتوى إلى نقل الرسائل - وهي ممارسات لا يولدها مصدر أو عامل مركزي واحد ولا يسيطر عليها أو ينظمها. وساهمت هذه التقانات في نشوء ظاهرة وسائل الاتصال ذات اللامركزية الفائقة التي تحافظ مع ذلك على طابعها الجماهيري. ومن هذا المنطلق يمكن التمييز بين وسائل الإعلام القديمة ووسائل الإعلام الحديثة، من خلال تبين موقع المتلقي من العملية التواصلية برمتها؛ ذلك أن وسائل الإعلام التقليدية، تلفزيون وإذاعة، تتعامل مع المتلقي باعتباره مجرد متقبل سلبي للمعلومة، ما يجعل منظومة الاتصال شديدة المركزية وفي يد مجموعة صغيرة من المتحكمين. فالإذاعة والتلفزيون هما من تقانات البث، أي إنهما تقومان بتبليغ مجموعة من المعلومات المبتوثة من مصدر مركزي إلى عدد من المستقبلات المختلفة في وقت واحد. وتعني حصرية النفاذ إلى تقانة الإنتاج والتوزيع المعقدة والضرورية للبث الإذاعي والتلفزيوني، ومحدودية طيف بث المعلومات بهذه الطريقة أن أغلبية الأشخاص المشاركين في هذا الشكل من التواصل هم من المتقبلين السلبيين، أي يستقبلون المعلومة ولا ينتجونها. وهذا يُنتج نظام اتصال تكون فيه سلطة التواصل متركزة نسبياً ومركزية تماماً.

أما الشبكات الرقمية، وبفضل هندستها المتشعبة واقتصار النفاذ إليها على وسائط وبرامج محوسبة شديدة التطور والقوة، فتتسم باللامركزية؛ لأن تقانة التلقي هي نفسها تقانة الإنتاج (أي إن كل شخص يمتلك تقانة التلقي يمتلك في الوقت نفسه التقانة التي تمكنه من إنتاج محتوى الرسالة التواصلية). وعلاوةً على ذلك، فإن لدى هؤلاء الأشخاص منفذ جاهز إلى نظام توزيع جماهيري رخيص نسبياً لكنه واسع الانتشار وكفوء إلى أبعد حد موجود في الشبكة ذاتها، وهو نظام فيه نقاط دخول عديدة إلى الشبكة والاتجار فيها، بخلاف المدخل المركزي شديد الضبط (وسهل التنظيم). لكن ذلك لا يعني، بطبيعة الحال، أن وسائل التواصل الجديدة أكثر قوة من الوسائل التقليدية؛ فقناة «CNN» مثلاً أكثر قوة وتأثيراً مني أنا، مع أن كلينا قادر على نشر معلومات على شبكة الإنترنت. وبصرف النظر عن هذه الحقيقة (حيث هناك المزيد من الأدلة على عناد الواقع المادي للعالم



الموجود خارج الشبكة)، فإن مجموعة الصفات المشار إليها آنفاً غالباً ما تؤدي إلى وصف المجتمعات الشبكية بأنها مجتمعات بات يصعب فيها الحفاظ على التراتيبات التي تدعمها وسائل الإعلام والاتصال المركزية.

لكن الجدير بالملاحظة هو أن هذه السمة التي تميز مجتمع الشبكات، أي اللامركزية، لها توأم، هو الرقابة المركزية؛ فعلى الرغم من أن الطابع اللامركزي لشبكات الاتصال الرقمية يعسر عملية الرقابة المركزية على وسائل التواصل ذاتها، فإن السمات التقنية للشبكات الرقمية تجعل من تلك التقانات أنظمة ضبط ورقابة.

كي تشتغل الأنظمة المعقدة (مثل الجيوش وأنظمة البريد ونظام حجز الرحلات الجوية وما إلى ذلك) «تحت الضبط والسيطرة» (أي بصورة موجهة نحو بلوغ غايات محددة سلفاً)، فإنها تحتاج إلى تجميع كم هائل من المعلومات ومعالجته في وقت قصير، حتى يتم تنسيق نشاط النظام وتوجيهه وتعديله استجابة لتغير الأوضاع. وتعتبر الصبغة التقنية لشبكات الحواسيب الرقمية الأكثر ملاءمة لهذه المطالب، لذلك برزت باعتبارها ذات فائدة كبرى كتقانات لأنظمة الضبط والرقابة، على الرغم من أن الطابع اللامركزي لتقانات الإعلام الجديدة هذه يشي بكونها عصية على الرقابة المركزية التي تميز تقانات البث مثلاً (69). ويشهد تاريخ تجارة المواد الإباحية على الإنترنت، والهجمات على بعض المواقع، وانتشار تحميل الملفات بين المستخدمين، على صعوبة فرض رقابة مركزية على شبكة لامركزية. ومن المؤكد أن التقانات الرقمية ضرورية لفرض رقابة على الشركات المتعددة الجنسيات ذات النشاط المعقد التي تهيمن على الاقتصاد العالمي، كما أنها ضرورية لأنظمة الرقابة الحكومية والخاصة التي ما فتئت تنتشر أكثر فأكثر. ولقد ارتأى عدد من الكتاب أن يحدّوا عددًا من السمات، باعتبارها سمات نهائية لهذه التقانة، استنادًا إلى رأيهم في أثرها الجيد أو السيئ في الحرية الشخصية والديمقراطية. ومن الواضح أن أخذ الجوانب كلها بالاعتبار يؤدي كذلك إلى قناعة بأن هذه الديناميات ستُلغي إحداها الأخرى. ويمكن لذلك أن يحدث، هذه الجدلية بين اللامركزية والرقابة تظل قائمة وعنصرًا أساسًا في أي مجتمع تسود فيه مثل هذه التقانات.

#### 4- الطابع التفاعلي والاستجابة لرغبات المستخدمين

السمة الرابعة المرتبطة بالأثر الاجتماعي للتقانة الشبكية الرقمية، هي قدرتها على تأمين عملية تواصل تفاعلية. صحيح أن عمليات التواصل البشرية تتطلب، بالتعريف، تفاعلًا بين الأشخاص. وبما أن التقانة الشبكية

تسمح بعملية تواصل بشرية واسعة النطاق، فإنها تفاعلية على نحو رفيع. وهذا هو التفاعل الذي يشير إليه الناس بصدد التطبيقات التحوارية للإنترنت (البريد الإلكتروني، منتديات النقاش، مواقع الدردشة والألعاب...) التي تتسم بطابع تفاعلي فائق، وتؤمن تواصلًا بشريًا واسع النطاق.

بيد أن وسائل التواصل الحديثة لا تحقق التفاعلية الفائقة بفضل التطبيقات التحوارية فحسب؛ ذلك أن مصطلح التفاعلية يشير كذلك إلى قدرة وسائل التواصل الرقمية على فسح المجال واسعًا أمام المستخدمين للتدخل واختيار طريقة تلقيهم المعلومات، والإدلاء بدلوهم فيها. لكن هذا الطابع التفاعلي يتناقض مع الطابع غير التفاعلي للأشكال التقليدية من وسائل الاتصال، مثل البث الإذاعي والتلفزيوني، فضلًا عن المنشورات المطبوعة (التي يكون فيها المتلقي مجرد مستقبل سلبى للمعلومات شكلاً ومضموناً)؛ أي إن عملية تلقي المعلومات، في ظل وسائل التواصل التقليدية، هي عملية سلبية. ويتجلى الطابع التفاعلي لتقانات الاتصال الرقمية، بخلاف ما سبق، في سماحها بقدر كبير من حرية الاختيار، والتدخل من خلال المستخدمين في كل ما يخص طريقة تلقي المعلومات. وخلافًا لتقانات التواصل التقليدية، مثل الإذاعة والتلفزيون التي تجعل من المتلقي متقبلًا سلبيًا، فإن التقانات الجديدة تسمح للمستخدمين بالتفاعل والمشاركة في العملية برمتها. ومن أبرز الأمثلة لذلك، صفحات «الويب» التي تسمح للمبحر بتصفحها وتقليب وثائقها من دون التقيد بالتعليمات التي أَرادها لها ناشر المعلومات الأصلي. ويستطيع المستخدم، بفضل ذلك، استنساخ المواد الرقمية بيسر، ومن ثم تخزينها وإعادة تنظيمها وتوزيعها.

عمومًا، تضع السمات التفاعلية للشبكات الرقمية بين أيدي المستخدمين وسائل اتصال تراعي رغباتهم وتطلعاتهم الشخصية (الأمر الذي يبدو متناقضًا مع الطابع الجماهيري لهذه الوسائل التي يتوقع منها عادة أن تكون منمطة وصارمة ومتجانسة). وظهر مصطلح جديد يشي بما يبدو أول وهلة جَمْعًا لنقيضين: الشخصية الجماهيرية. ويُعتقد أن من شأن هذه السمة أن تسبب تبعات اجتماعية وسياسية واقتصادية جمّة. ففي بعض الحالات، تُربط مسألة الشخصية وإرضاء المطالب الشخصية للمستخدمين بكونها مطية لتمكين الأفراد على حساب سلطة مؤسسات الاتصال المركزية، ومن هنا تبرز فكرة الإعلاء من شأن الفرد، مواطنًا أكان أم مستهلكًا أم عاملًا. وفي المقابل، يرى بعضهم أن تكييف التقنية بحسب طلبات المستخدمين جعل منها شديدة السطحية، وأن الاختيارات التفاعلية لا تسمح إلا بمزيد من ملء قواعد

البيانات بما يسمح بتكثيف عمليات المراقبة وإتقانها مزيدًا من الإتقان، وأن الشخصية أدّت إلى مزيد من تشتيت المجتمعات والجماعات، وكسر الروابط الاجتماعية والتضامن. وسواء نظرنا إليه من وجهة إيجابية أو سلبية، فإن مفهوم الشخصية أو التكيف، بحسب طلبات المستخدمين، يظل مركزيًا في تصوّر المجتمع الشبكي.

اهتمنا في هذا الفصل بمسائل عدة؛ إذ استهللناه بعرض المقاربات النظرية للتقانة (الأداتية والجوهرانية والبنائية الاجتماعية)، وأوصينا بتبني مقارنة مركبة تأخذ من كل مقارنة محاسنها. وتضمّنت هذه المقاربة المركبة اعتناء بكثير من العوامل المساهمة في حدوث الآثار المترتبة على التقانة في العالم: جوهر التقانة وتصميمها، والأوضاع السائدة والاستخدام. وفي الختام، اهتمنا بعدد من السمات المهمة في اشتغال التقانة الشبكية من الناحية الاجتماعية، بما في ذلك التضييق الزمكاني وانتفاء المكان واللامركزية والرقابة والتفاعلية والشخصنة.

سنهتم في الفصول التالية بدور تلك السمات في تحديد الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتقانة الشبكية.

(1) Bacon .F Organum Novum and Learning of Advancement ,Press Colonial :London (1900 ,52 part

(2) Feenberg .A Technology Questioning ,Routledge :London (1999 ,p .vii

(3) Weber .M The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism ,Scribner's :New York (1958 ,Translated by Talcott Parsons (New York

(4) Heidegger .M The Question Concerning Technology and Other Essays ,Row and Harper :New York (1977

(5) Ellul .J The Technological Society ,J by Translated ,Vintage :New York (1964

(6) Grant .G «A Conversation on Technology and Man» ,Studies Canadian of Journal ,vol 4 ,no 3 (1969 ,and Empire and Technology (Toronto :Anansi of House (1969

(7) Borgmann .A The Character of Technology and the Contemporary Life ,Press Chicago of University :Chicago (1984

(8) Grant .G Justice and Technology ,Toronto :House of

- .21 .p ,(1986 ,Anansi  
of Journal «Technology on Conversation A» ,Grant (9)  
.3 .p ,Studies Canadian  
,Routledge :London) Technology Questioning ,Feenberg .A (10)  
.2 .p ,(1999  
,Capitalism of Spirit the and Ethic Protestant The ,Weber (11)  
.182 .p  
Democracy for Hope The :Wired Prometheus ,Barney .D (12)  
of University :Chicago) Technology Network of Age the in  
.235 -192 .pp ,(2000 ,Press Chicago  
:Chicago) Revolutions Scientific of Structure The ,Kuhn .T (13)  
(1962 ,Press Chicago of University  
,Books Left New :London) Method Against ,Feyerabend .P (14)  
(1975  
:Ithaca) ?Knowledge Whose ?Science Whose ,Harding .S (15)  
(1991 ,Press University Cornell  
Facts of Construction Social The» ,Bijker .W and Pinch .T (16)  
the and Science of Sociology the How Or :Artifacts and  
,Bijker W :in «Other Each Benefit Might Technology of Sociology  
of Construction Social The „eds ,Pinch .T and Hughes .P .T  
and Sociology the in Directions New :Systems Technological  
(1990 ,Press MIT :MA ,Cambridge) Technology of History  
.10 .p ,Technology Questioning ,Feenberg (17)  
:Oxford) Society Network the of Rise The ,Castells .M (18)  
.5 .p ,(1996 ,Blackwell  
the on Reflections :Galaxy Internet The ,Castells .M (19)  
,Press University Oxford :Oxford) Society and Business ,Internet  
.5 .p ,(2001  
and Technology Concerning Question The ,Heidegger .M (20)  
.17 .p ,(1977 ,Row and Harper :York New) Essays Other  
Copp :Toronto) Age Mass the and Philosophy ,Grant .G (21)  
.111 and 52 .pp ,(1959 ,Clark

Democracy for Hope The :Wired Prometheus ,Barney .D (22)  
of University :Chicago) Technology Network of Age the in  
.209 .p ,(2000 ,Press Chicago

J by Translated ,Society Technological The ,Ellul .J (23)  
.xxv .p ,(1964 ,Vintage :York New) Wilkinson

the of Age the in Identity :Screen the on Life ,Turkle .S (24)  
,Poster .M and ,(1995 ,Schuster and Simon :York New) Internet  
of University :Minneapolis) ?Internet the with Matter the What's  
.(2001 ,Press Minnesota

:Reason Human and Power Computer ,Weizenbaum .J (25)  
,Freeman .H .W :Francisco San) Calculation to Judgment From  
.11 .p ,(1976

the in Culture Western :Man Turing's ,Bolter .D .J (26)  
,Press Carolina North of University :Hill Chapel) Age Computer  
.73 .p ,(1984

and Technological :Revolution Control The ,Beniger .J (27)  
:MA ,Cambridge) Society Information the of Origins Economic  
,Webster .F and Robins .K and ,(1986 ,Press University Harvard  
the to Society Information the From :Technoculture the of Times  
.(1999 ,Routledge :London) Life Virtual

Life Everyday Monitoring :Society Surveillance ,Lyon .D (28)  
The ,Whitaker .R and ,(2001 ,Press University Open :London)  
Reality a Becoming is Surveillance Total How :Privacy of End  
.(1999 ,Press New :York New)

Unanticipated The :Net the in Trapped ,Rochlin .G (29)  
University Princeton :Princeton) Computerization of Consequences  
Machine Smart the of Age the In ,Zuboff .S and ,(1997 ,Press  
.(1988 ,Books Basic :York New)

.Society Network the of Rise The ,Castells (30)  
.207 .p , Galaxy Internet The ,Castells (31)

Information ,Engagement Civic :Divide Digital ,Norris .P (32)  
Cambridge :Cambridge) Worldwide Internet the and Poverty

- .94 -3 .pp ,(2001 ,Press University  
 ,Access :Inequality Digital of Politics The» ,Luke .W .T (33)  
 .T and Toulouse .C :in «,Cyberspace in Distribution and Capability  
 ,(1998 ,Routledge :London) Cyberspace of Politics The ,eds ,Luke  
 .134 -129 .pp  
 .D :in «,Economy Entertainment Global The» ,Hannigan .J (34)  
 Fantasy and Protests Street ,eds ,Stein Gross .J and Cameron .R  
 University :Vancouver) State the and Culture ,Globalization :Parks  
 .(2002 ,Press Columbia British of  
 :Democracy Poor , Media Rich ,McChesney .R (35)  
 University :IL ,Urbana) Times Dubious in Politics Communication  
 and Communication» ,Raboy .M ;(1999 ,Press Illinois of  
 Cameron .R .D :in «,Policy Public for Challenge A :Globalization  
 :Parks Fantasy and Protests Street ,eds ,Stein Gross .J and  
 of University :Vancouver) State the and Culture ,Globalization  
 :Capitalism Digital ,Schiller .D and ,(2002 ,Press Columbia British  
 MIT :MA ,Cambridge) System Market Global the Networking  
 .(1999 ,Press  
 of Revival and Collapse The :Alone Bowling ,Putnam .R (36)  
 .(2000 ,Schuster and Simon :York New) Community American  
 Information The ?World New Brave Whose ,Menzies .H (37)  
 ,Lines the Between :Toronto) Economy New the and Highway  
 Unanticipated The :Net the in Trapped ,Rochlin .G and ,(1996  
 University Princeton :Princeton) Computerization of Consequences  
 .(1997 ,Press  
 :Chicago) Reactor the and Whale The ,Winner .L (38)  
 .19 .p ,(1986 ,Press Chicago of University  
 (39) المصدر نفسه، ص 22  
 .131 .p ,Technology Questioning ,Feenberg (40)  
 of Extensions The :Media Understanding ,McLuhan .M (41)  
 .32 .p ,(1964 ,Mentor :York New) Man  
 New) Cyberspace of Laws Other and ,Code ,Lessig .L (42)

- 59 .p , (1999 , Books Basic :York
- (43) المصدر نفسه، ص 6.
- (44) ,Code ,Lessig ,Cyberspace of Laws Other and ,p .59
- (45) ,Winner .L ,The Whale and the Reactor (Chicago :Chicago)
- (46) المصدر نفسه، ص 29 .p .22 , (1986 , Press Chicago of University
- (47) ,Winner ,The Whale and the Reactor ,p .32
- (48) ,Beniger .J ,The Control :Revolution Technological and
- (49) ,Shapiro .A ,The Control :Revolution Technological and
- (50) المصدر نفسه، ص 15 .pp .11-10 , (1999 , Books
- (51) ,Winner .L «,Order Technological a in Virtues Citizen» ,in
- (52) ,Castells ,The Internet Galaxy ,p .2
- (53) المصدر نفسه، ص 2.
- (54) ,Code ,Lessig ,Cyberspace of Laws Other and ,pp .-30
- 42.
- (55) ,Code ,Lessig ,Cyberspace of Laws Other and ,p .40
- (56) ,Thomas .T «,The Internet and the Danger of
- Parameters «,Cyberplanning» :U .S .Army War College Quarterly ,
- vol .33 ,no 1 .(2003)
- (57) ,Rotenberg .M ,The Privacy Law Sourcebook 2002
- (58) ,Abbate .J ,The Inventing Internet (MA ,Cambridge) :MIT
- (59) ,Mumford .L «,Technics Democratic and Authoritarian» ,pp .106 - 111 , (2000 , Press
- (60) ,Feenberg ,Technology Questioning ,p .76
- (\*) نوع من الفيديو تـكس على الحاسوب يتم الولوج إليه عبر خطوط

الهاتف. أُطلق في فرنسا عام 1982 [المراجع].

(61) Castells ,The Internet Galaxy , pp 41 - 52.

(62) Chen .W ,J .Boase and .B Wellman ,«The Global Villagers :

Comparing Internet Users and Uses around the World» :in .B :Everyday in Internet The ,eds ,Haythornethwaite .C and Wellman (2002 ,Blackwell :London) Life

(63) P .E .N .Howard ,L .Rainie and .S Jones ,«Days and

Nights on the Internet» :in .B Wellman and .C Haythornethwaite ,eds The Internet Everyday in Life (2002 ,Blackwell :London) and ,United States Department of Commerce ,A Nation Online :How Americans are Expanding Their Use of Internet (Washington ,DC :US Department of Commerce ,2002).

(64) Chen ,Boase and Wellman ,«The Global Villagers :

Comparing Internet Users and Uses around the World» :in .B Wellman and Haythornethwaite ,eds The Internet Everyday in Life (2002 ,Blackwell :London) and ,United States Department of Commerce ,A Nation Online :How Americans are Expanding Their Use of Internet (Washington ,DC :US Department of Commerce ,2002).

(65) D .Harvey ,The Condition of Postmodernity (London :

Blackwell ,1989) ,p 240.

(66) Castells ,The Rise of the Network Society ,p 375.

(\*) هذا المصطلح (Deterritorialization) الذي سبق أن نحتة كل من جيل دولوز وفليكس غواتاري في كتابهما ضد-أوديب، وراح يُستخدَم في ميادين عدّة، خصوصًا الأنثروبولوجيا، كان يشير أولًا، في التحليل النفسي الفرنسي، إلى طبيعة الذات الإنسانية السائلة والمبعثرة في الثقافات الرأسمالية المعاصرة. لكن استخدامه الأكثر شيوعًا جاء مرتبطًا بسيورة العولمة الثقافية. وعن «عدم تجسّد»، أو «انفلات»، العلاقات الاجتماعية. كما بات يعني أيضًا «تخطي الحدود» [المراجع].

(67) Castells ,The Internet Galaxy , p 207.

(68) P .Norris ,Digital Divide :Civic Engagement ,Information

Poverty and the Internet Worldwide (Cambridge :Cambridge University Press ,2001).

(69) G .Rochlin ,Trapped in the Net :The Unanticipated

Consequences of Computerization (Princeton :Princeton University



.(1997 ,Press

## الفصل الثالث الاقتصاد الشبكي

يبدو المجتمع الشبكي، باعتباره تشكيلاً تاريخياً قابلاً للإدراك، بمنزلة نتاج للاقتصادات الرأسمالية ترعاه التقانة الرقمية. وهذا يعني أن على الرغم من بلاغة الثورة التي عادة ما تصاحب لحظات التجديد التقني الذي أسر إلى حد كبير مخيلة الجمهور في علاقته بانتشار تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة، فإن المجتمع الشبكي يبقى نوعاً من الرأسمالية. وفي هذا السياق، يُعدّ تطور المجتمع الشبكي نقطة تواصل ضرورية لا قطيعة رئيسة في المسار الاقتصادي للمجتمع الغربي الحديث. ولا نقصد بهذا أن شيئاً لا يتغير في خصوص التنظيم والمعاملات الاقتصادية الرأسمالية، كاستجابة للإمكانات التي توفرها التقانات الجديدة. فالأشياء تتغير، بلا ريب، لكن إذا اخترنا أن نصف التغيرات التنظيمية والعملياتية بـ «ثورية»، فذاك اختيار يعتمد كلياً على طريقة تعريفنا تلك الكلمة. وبالتأكيد، اعترف حتى كارل ماركس الذي بُنيت آماله على الثورة التي ستزيل الرأسمالية، بأن هذا النوع من التغيير «الذي يحدث ثورة متواصلة في وسائل الإنتاج» هو، في حقيقة الأمر، خصوصية مميزة للاقتصادات الصناعية المتقدمة، وكان، على نحو واضح، في خدمة مصالح النظام القائم (1). لكن هذه التغيرات تحدث بالتحديد، وتقريباً على الدوام، في إطار استمرار أسلوب الإنتاج الرأسمالي. إذًا، من المهم لزوم الحذر في خصوص المصطلحات التي نستخدمها لوصف تلك التغيرات. ولعلّ سياق مجتمع يمكن فيه تسمية تصميم جديد للأحذية بالثوري هو السياق الوحيد الذي يسعدنا أن نستخدم فيه الكلمة أيضاً لتسمية تغير تقني أيضاً يعزز، على سبيل المثال، قدرة أرباب العمل على ممارسة مراقبة شاملة لأداء عمالهم وكيفية تصرفهم، ويوفر وسيلة جديدة لتوسيع الثقافة الاستهلاكية. هكذا، يرتبط ظهور المجتمع الشبكي وكما يصفه كاستلز، بـ «توسّع وإعادة تجديد الرأسمالية، كما ارتبط التصنيع بتشكيلها كأسلوب إنتاج» (2). ويرى كاستلز أن تقنيات الشبكات ومنطقها مركزيان في إعادة هيكلة الرأسمالية العالمية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، على أساس أنموذج يسمّيه «المعلوماتية». وما يقصده كاستلز هنا هو العملية التي تركز أنموذج الصناعي للرأسمالية في عقد من الشبكات الرقمية وتبلوره فيها. يقول كاستلز: «بينما يختلف الاقتصاد المعلوماتي العالمي عن الاقتصاد الصناعي، فإنه لا يتعارض مع منطقته. وهذا النوع من الاقتصاد يستوعب

هذا المنطق من خلال التعميق التقني وتجسيد المعرفة والمعلومة في عمليات الإنتاج والتوزيع المادي كلها... بمعنى آخر كان من الواجب أن يصبح الاقتصاد الصناعي معلوماتيًا وعالميًا أو ينهار (3). وما إذا كانت «الرأسمالية المعلوماتية» قد تمكّنت من أن تحل محل سلفها الصناعي أو لم تتمكن، تبقى هذه المسألة مدار جدل كبير. وبالتأكيد، تستمر الأشكال والممارسات الصناعية حتى في مجتمعات اخترقتها إلى حد كبير التقانات المعلوماتية. ومع ذلك، فإننا حتى لو سلّمنا بأن «المعلوماتية» هي صنف جديد من الرأسمالية، فالحقيقة أن هذه «المعلوماتية» تبقى مع ذلك صنفًا من الرأسمالية لا صنفًا اقتصاديًا جديدًا في كليته.

كما لاحظ كرسنوفر ماي مؤخرًا: «لعلنا نعيش في فترة يتغير فيها نمط حياتنا وممارساتنا بطرائق عديدة، لكنّ الجوهر الأساس لنظامنا الاقتصادي والاجتماعي كله يبقى هو نفسه» (4). فالمفتاح هنا هو الفرق بين التغيّر على صعيد الشكل والممارسة والاستمرارية على صعيد الجوهر. وقد يكون التحوّل من رأسمالية صناعية إلى رأسمالية معلوماتية تغيّرًا مهمًا في مستوى الشكل. وقد يكون التغيّر من عمليات وإدارة تراتبية وهرمية إلى عمليات وإدارة لامركزية، تغيّرًا في الممارسة. لكن هذه التغيرات يجب أن توضع في إطار يحسب حساب ضروب أساسية من الاستمرارية في جوهر الرأسمالية الذي تساهم فيه هذه التقانات ذاتها مساهمة مهمّة. وهي تشمل على سبيل المثال، الملكية الخاصة، والتسليع والعلاقات الطبقية، والأسواق الحرة، والأنظمة الخاصة والعامة الكبرى المتعلقة بتحفيز الاستهلاك وإدارته، والتراكم كحافز مركزي استراتيجي... إلخ. وهكذا «يبقى أن حياتنا»، كما يلاحظ ماي، «لم تتغيّر نسبيًا في كثير من النواحي» تحت السطح اللامع للتنظيم الاقتصادي والعمليات الاقتصادية التي أُعيدت هندستها (5).

الرأسمالية، بهذا المعنى، هي العنصر الأهم في الإطار الذي ينتظم ضمنه تطوير التقانات الشبكية والمجتمع الذي يتواصل عبرها. وتعكس التقانات الشبكية والمجتمع الشبكي ويشبتان ديناميات الحياة ومعالمها في الاقتصاد الرأسمالي. ومع ذلك، عندما نتذكر النظرة التي بيّنت في الفصل الثاني، نرى أنه ليس من الحكمة في شيء أن ننكر أن لهذه التقانات، في تصميمها واستخدامها واستعمالها، تأثيرًا كبيرًا في تلك الدينامية وتلك المعالم، وسيأخذ هذا الفصل بالاعتبار تلك الجوانب المتصلة بالعلاقة بين التقانة الشبكية والرأسمالية المعاصرة، تلك الجوانب التي تبدو مركزية في أطروحة المجتمع الشبكي. وتضم هذه الجوانب العوامة الرأسمالية، وظهور ما يسمّى «الاقتصاد

الجديد»، والمؤسسات الشبكية، وأشكال عمل وتشغيل غير موحدة تحت معيار واحد، ومكانة الملكية. ومن خلال هذه الدراسة ستبرز جلياً صورة رأسمالية المجتمع الشبكي.  
أولاً: الشبكات والعملة

كما بيّنا في الفصل الأول، لا يمكن فصل التنظيم الاقتصادي للمجتمع الشبكي عن دينامية العملة الاقتصادية التي ميّزت العقود الأخيرة من القرن العشرين. ومعنى عام، تشير العملة الاقتصادية إلى تنظيم الأشكال الذي يسمُ الرأسمالية، والإنتاج، والمالية، والخدمات، والتجارة، والاستثمار، والأسواق تنظيمًا عابرًا للقوميات، الأمر الذي بات ممكنًا جزئيًا بوساطة مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التي وافقت أطرافها من الدول القومية على تخفيف إجراءات معيّنة من المراقبة المفروضة على عدد من ضروب النشاط الاقتصادي. وبذلك، فإن العملة لا تشير إلى تنظيم الاقتصاد الرأسمالي عبر الحدود السياسية القومية فحسب، بل تشير أيضًا إلى بناء ذلك الاقتصاد وفق نموذج ليبرالي جديد، يكون فيه الفاعلون في السوق متحررين أكثر فأكثر من القيود التنظيمية، وتجد فيه الدول أن خياراتها في التدخل في الاقتصاد، واختياراتها في إعادة التوزيع، محكومة بحدود مضبوطة، بلغ تبنيها مستويات تكاد تكون كونيةً.

إن تطور التقانة الشبكية وانتشارها وديناميات العملة الاقتصادية مترابطة ترابطاً وثيقاً. وكما بيّن رونالد ديبيرت بالتفصيل، ثمة «انسجام» تاريخي معيّن بين ما يصفه بـ «بيئة الوسائط المتّصلة» والتحول من نظام اقتصادي وسياسي حديث منظم على أساس قومي إلى نظام اقتصادي وسياسي ما بعد حداثي منظم على أساس عالمي (6)، ويتجلى هذا الانسجام في عدد من المظاهر.

أولاً، تخدم هذه التكنولوجيات اشتغال الاقتصاد المعولم، بتوفيرها بنية تحتية وتقنيات ضبط لتنفيذ النشاط الاقتصادي وتنسيقه (أعني الإنتاج والاستهلاك والتجارة والمالية)، وهي التقنيات الموزعة في الواقع جغرافياً ودينامياً. وعلى سبيل المثال، فإنّ تنسيق أنظمة الإنتاج العابرة للقوميات والمعقدة مستحيل من دون استخدام تقنيات الاتصال الشبكية وأدواتها. وتتجلى فائدة هذه التقنيات في نقل حجم هائل من المعلومات المعقدة عبر مسافات واسعة فورياً وآلياً. وتكمن هذه الفائدة في التحكم من بعد، وفي تنسيق الأنظمة اللامركزية للإنتاج والتزويد والتوزيع. ومن دون اتصالات فاعلة، ستفتقر الشركات العالمية ببساطة إلى السرعة والاستجابة والمرونة

اللازمة لتنفيذ عملياتها، على نحو مربح. وكما سنبين بالتفصيل لاحقاً، تمكّن التقنيات الشبكية من القيام بمشاريع تشترك فيها كثير من المؤسسات وتجعلها مرنة وقادرة على تحقيق عمليات إنتاجية في الحيز الزمني المطلوب؛ عمليات تبقى واسمة لمناخ الإنتاج العالمي. ويقول ديبرت: «تربط الاتصالات الإلكترونية شركات من أقسام سلسلة الإنتاج كلها، محلياً ودولياً، في إطار نظام سريع للتكيف المتبادل والمتفاعل؛ نظام يبدأ عادة في اللحظة التي تُقرأ فيها شيفرة خطوط المُنتج عند المحاسب في متاجر البيع بالتجزئة عند شراء البضاعة (7) .

تشابه هذه التقنيات في كونها ضرورية لعمليات النظام المالي الدولي والتداول الرأسمالي. وبالفعل، يمكن وصف العلاقة، على نحو أفضل، بأنها علاقة تبادلية، يغذي فيها كلّ من تقنيات المعلومات والتواصل وعملة المال ورأس المال واحدهما الآخر. ووصف ديبرت لهذه العلاقة التبادلية يوحى بالكثير:

خلقت الضغوط باتجاه العملة المالية طلباً على تطورات جديدة في تقانات الاتصال وتحفيزاً لها، في حين غدّت هذه الأخيرة، بدورها، عمليات عملة المال. فمن دون الوسائط المتصلة، ما كان للبنية المالية العالمية أن تنتشر على النطاق الهائل الذي تنتشر عليه اليوم... ومثل إحكام عقدة، فإن كلّ تطبيق متقدّم للوسائط المتصلة في قطاع المال يعمّق التكامل العالمي للأسواق الرأسمالية في شبكة كوكبية من التدفقات المالية المعقدة، والقائمة على المضاربة (8) .

وكذا الحال بالنسبة إلى تقنيات الاتصال الرقمية التي تحتل مكاناً مركزياً في إنتاج سلع الترفيه، والمعلومات التي تمثّل علامات تجارية، وهي سلع تحفز رغبة المستهلك في الانتفاع من الاقتصاد العالمي، وتُساهم في المحافظة على ثقافة تجارية عالمية؛ ثقافة تدير الخصوصيات القومية وتتعامل معها، فالتقانات الشبكية هي نظام تسليم وتوزيع «لخصوصية كونية يحبّذها رأس المال المعلوم، الخاصة الكونية ووسائل الإنتاج الإلكترونية، والثقافة الجماهيرية الموحدة» (9) . وقد يُبالغ في الحديث عن درجة التجانس الثقافي الذي يسود في ظل العملة، ومن المهمّ أن نحدد المدى الذي تكون فيه الثقافة التجارية الكونية ملزمة بالتكيف مع خصوصيات الذائقة والسوق المحلية الباقية، ومدى قدرتها على ذلك (10) . ومع ذلك، لا يقلل هذا الوصف من أهمية النقطة الأساس هنا؛ إذ تؤدي الشبكات الرقمية والتقنيات المساعدة لها والملحقة بها دوراً أساساً باعتبارها وسيطاً، أو بنية تحتية، أو نظام

تداول لعمليات اقتصادية - وهي في هذه الحالة استهلاك سلع ثقافية - تنظم وتنفذ على نطاق كوني.

تضع عولمة الاقتصاد الرأسمالي، بحسب أنموذج ليبرالية السوق، الشروط التي يجري في ظلها تطوير تقنيات الاتصال الشبكية واستخدامها. وتتمثل خصائص الاقتصاد الكوني في تقييد الاستقلالية السياسية والاقتصادية للدول القومية ذات السيادة؛ وفي القيود المفروضة من جانب اتفاقيات التجارة والاستثمار الدولية والمؤسسات الدولية التي تسهر على تنفيذها؛ وفي تقليص وظائف إعادة التوزيع والتنظيم التي تقوم بها الدول القومية والتمركز الواضح للسلطة الاقتصادية في أيدي عدد متناقض من الشركات العابرة للقوميات المتكاملة أفقياً وعمودياً. هذه هي الأوضاع والشروط السياسية والاقتصادية التي سيتواصل في ظلها تكشف تصميم التقنيات الشبكية واستخدامها وتطبيقها. وكما ذكرنا سابقاً، كانت التقنيات الشبكية ولا تزال عنصراً أساساً يمكن من عولمة الاقتصاد الرأسمالي، وهي تخضع أيضاً للقيود والتوجهات التي يفرضها ذلك الاقتصاد وتتوضع في إطارها.

أصبحت هذه الحال بيئة في مستويات عديدة، نشأ معظمها من اندماج قطاعات الاتصالات والإعلام في إطار نظام نيوليبرالي دولي يسود منذ ثمانينيات القرن العشرين. ويتميز هذا النظام الاقتصادي بأربعة توجهات رئيسية: خصخصة المؤسسات العمومية، وتحرير الأسواق، وإعادة توجيه الهدف الذي يتوخاه تنظيم الدولة بعيداً عن حماية المصلحة العامة من أخطار فشل السوق وباتجاه توفير مناخ للاستثمار والشركات، وتحرير القطاع العام وتنظيمه على هيئة مؤسسات (11). ويتجلى هذا تاريخياً من خلال عملية إضفاء طابع مؤسساتي مُعقَّج ومُفَصَّل على هذا الهيكل النيوليبرالي في قطاعي الإعلام والاتصالات العالميين، لكن الأطر الأولية لهذه العملية تبقى سهلة التحديد (12). ففي ثمانينيات القرن العشرين، إبَّان انسحاب حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، من اليونيسكو احتجاجاً على تقرير ماكبرايد الذي دعا إلى إرساء «نظام عالمي جديد للمعلومات والاتصالات»، نظام يحد من التدفق غير العادل للمعلومات والمنتجات الثقافية من الشمال الثري إلى الجنوب الأقل ثراءً، شرعت هاتان الحكومتان في تطوير نظرة بديلة تتعلق بدور الاتصالات في الاقتصاد الكوني الصاعد. وسيصبح الاتصال الجماهيري الضخم، بحسب هذه النظرة، من ناحية محتواه وإعلامه، دافعاً أساساً للنمو الاقتصادي والنشاط الكوني للشركات العابرة للقوميات. ويتطلب هذا تحرير الأوضاع الحاققة بالسوق التي في ظلها يمكن للشركات

الخاصة أن تتطور وأن تستغل إمكانات تقانة المعلومات الحديثة والخدمات والسلع. ويتطلب ذلك التزامًا ببناء بنية تحتية للاتصالات تُصمَّم لتدعيم ذلك النشاط من دون إخضاعها لقيود تنظيمية غير ضرورية.

بدأت هذه العملية على مستوى قومي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تحت إدارتي ريغان وتاتشر في ثمانينيات القرن العشرين. وفي ذلك الوقت جرى تحرير أسواق الاتصالات والبث وخصصتها على نحو غير مسبوق تاريخيًا. وفي عام 1983، على سبيل الذكر، حُصّصت المؤسسة البريطانية للبريد والبرق والهاتف التي كانت سابقًا ملكًا للدولة، لمصلحة «بريتيش تليكوم»، وهي شركة تجارية خاصة. وانتشرت في التسعينيات من القرن العشرين موجة خصخصة مؤسسات الاتصالات ورفع القيود عنها في أميركا الشمالية والاتحاد الأوروبي، وقُدِّم تصميم مشروع مماثل في خصوص البنية التحتية والخدمات الرقمية في المبادرة التي قدّمتها مجموعة السبع (G7) في عام 1995، ودُعيت مبادرة «البنية التحتية الكونية للمعلومات»، وهو مخطط وُلِد في الولايات المتحدة ووصِف بأنه «انتصار إمبريالي ذي بُعد غير مسبوق» (13). و«كرّست هذه المبادرة نظرة أحادية، من جهة البرنامج والإطار السياسي، إلى دور تقانات الاتصالات، باعتبارها وسيلة لتحقيق مجتمع كوني مثالي؛ تقوده سوق رأس المال العابر للقوميات قواها» (14). وركّز هذا الإطار على أهمية الملكية الخاصة للبنية التحتية للاتصالات، والأسواق المفتوحة للتجارة الخارجية، والاستثمار والمنافسة، والتخفيف من الإجراءات التنظيمية كشروط للنمو الاقتصادي، وعلى خلق الوظائف، والتجديد والتنافس على مستوى الاقتصاد العالمي. وجرى بالتدريج ترسيخ هذه المبادئ في إطار منفتح للتجارة الدولية والاتفاقيات الاقتصادية، وبالخصوص اتفاق منظمة التجارة العالمية الأساس الخاص بخدمات الاتصالات، والاتفاقية العامة المتعلقة بتجارة الخدمات، وهما اتفاقيتان أقامتا معًا سوق إعلام واتصالات كونية بحسب النموذج النيوليبرالي. في ظل هذا النموذج، تُعرّف تقانات الاتصال ومحتواها وخدماتها، باعتبارها سلعة، وبذلك تُركّ الفاعلون الخواص العابرون للقوميات، الذين يتحكمون بهذه التقانات، أحرارًا نسبيًا من المخططات الجبائية ومخططات تدخّل الدولة في الاقتصاد، ومن ضمنها الإجراءات التي تضمن وجود قيود تتعلق بالخدمة العامة لدى تقديم القطاع الخاص خدماته الاتصالية (15).

تبدو النتائج المترتبة على واقع المجتمع الشبكي وتقاناته المكوّنة ومنتجاته وخدماته في الاقتصاد السياسي النيوليبرالي للعوامة تلك النتائج ذات الأهمية.

ويعكس هذا الواقع، في مقام أول، الهيمنة المتواصلة على الفضاء الإعلامي الكوني من طرف المصالح التجارية لمؤسسات الإعلام، وهي مصالح كانت قد ظهرت في البلدان المتقدمة للشمال الثري. وكما يقول جل هيلز: فإن «السمة الثابتة لتسعينيات القرن العشرين هي السلطة التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات للدفع نحو الاندماج الاقتصادي العالمي، حيث يحتل قطاع الاتصالات موقع الطليعة في هذا الإطار» (16). وبالفعل، تبدو سرعة الاتحاد وتعزيز القوى عبر الحدود الوطنية في قطاعي الاتصالات والإعلام استثنائية. وتعززت سرعة الاتحاد وتجميع القوى هذه بفضل الاندماج الأفقي والعمودي لشركات في مجالات تتعلق بأشكال إعلامية مختلفة (الإرسال الإذاعي والتلفزيوني، الفيلم والفيديو، تسجيل الموسيقى، النشر، الإرسال التلفوني)، والاتحاد في الفضاء الذي فصل، يومًا ما، الشركات العاملة في مجال إنتاج المحتوى عن تلك التي تتحكم بالبنية التحتية التحميلية، والتي يتم عبرها تأمين توزيع منتوجات الإعلام. والنتيجة هي ما وصف بـ «احتكار القلة للإعلام الكوني». وتقوم بهذا الاحتكار حفنة من المؤسسات الكونية الكبيرة الحجم، وهي حفنة في تناقص، كما تقوم به، إلى حد ما، كتل اقتصادية وطنية وإقليمية عدة (17).

يرتبط ذلك بنتيجة ثانية متصلة بواقع المجتمع الشبكي في إطار العولمة الرأسمالية النيوليبرالية: تتمثل هذه النتيجة في المسؤوليات أو الالتزامات القانونية الديمقراطية لهذا الاقتصاد السياسي. كما لاحظ مردوك وغولدينغ فإن «الدinamيات النيوليبرالية» عززت كثيرًا فاعلية الشركات في قطاعات الاتصالات الأساسية ووسّعت مجالاتها» (18). ورُبط تعزيز هذا التحكم الذي يتمتع به رأس المال الخاص في مجال البنية التحتية للاتصالات والخدمات بتقلص فرص التعبير الديمقراطي المؤسساتي وحظوظ المصلحة العامة في هذا القطاع، خصوصًا في تلك الحالات التي لم تتجّل فيها تلك المصلحة آليًا في مردودية السوق. هكذا، تبقى التقانة الشبكية، مهما تكن الإمكانيات الإيجابية لاستعمالها بالنسبة إلى السياسة الديمقراطية، متموقعة ضمن اقتصاد سياسي فيه كثير من التحكم العمومي الديمقراطي بمجال الاتصالات الذي هو مورد ديمقراطي أساس آل مآله إلى الحسابات الخاصة للفاعلين الاقتصاديين الكبار الذين يرتبطون في مسؤولياتهم بالمساهمين، ونادرًا بالمستهلكين بدلًا من أن يرتبطوا في تلك المسؤوليات بالمواطنين وحكوماتهم. وفي هذا الخصوص، على الأقل، يبرز اقتصاد المجتمع الشبكي، باعتباره اقتصادًا يجد فيه الأقوياء سلطتهم تتعزز بدلًا من أن تتراجع على نحو محسوس.



ثانيًا: اقتصادٌ جديدٌ؟

كما بيّنا في الفصل الأول، الفكرة القائلة إن شيئًا ما مثل «المعرفة» أو «المعلومات» هو شيء مركزي بالنسبة إلى الرأسمالية المعاصرة، هي فكرة لم تنبثق من الخطاب المتعلّق بالمجتمع الشبكي. في الحقيقة، ظهرت هذه الفكرة أيضًا وأساسًا، في الخطابات التي تُعلن ميلاد المجتمع «ما بعد الصناعي» أو «مجتمع المعلومات». لكن من الواضح أن هذه الفكرة عاودت البروز بقوة في التوصيفات الحديثة للمجتمع الشبكي. وتبقى المقولة الأساس من دون تغيير نسبيًا منذ نشأتها في الإطار النظري للمجتمع ما بعد الصناعي: تحوّل أسس الحياة الاقتصادية دراماتيكيًا لا من الرأسمالية إلى نظام آخر، وإهما على العكس، من اقتصاد يحرك بفضل استخراج الموارد والتصنيع إلى اقتصاد يُدار عبر تداول المعرفة وتطبيقها. وهنا تأخذ الخدمات النوعية المتعدّدة التي يصعب تعريفها دورًا رئيسًا في الاقتصاد، كما تصبح للمعلومات والمعرفة أهمية جديدة واضحة باعتبارها موارد وسلعًا منتجة. ويبدو هذا التحول الظاهر نحو اقتصاد جديد، بالنسبة إلى أغلبية الناس، جليًا أكثر فأكثر في مستوى تجاربهم في عالم العمل والاستخدام في الوظائف. وكما بيّين ماي: «الفكرة واضحة: نعمل في هذا الاقتصاد المعلوماتي الجديد قبل كل شيء بعقولنا عوضًا عن أيدينا، ومن الأحسن فهم هذه الأعمال على أنّها أعمال متصلة بالخدمات: توفير المعلومات، استخدام المعرفة... في هذا الاقتصاد الجديد الأفكار هي المهمة، والمعرفة هي المورد الأكثر أهمية» (19). وسنعود في ما يلي إلى تحليل موضوع طبيعة العمل في الاقتصاد الجديد.

تُعتبر العلاقة بين تقانة المعلومات والاتصالات الجديدة في الاقتصاد الجديد علاقة أساسية في أطروحة المجتمع الشبكي، وليس من الممكن ادّعاء المبالغة فيها. وسوف نبين أدناه أنّ التقانة الشبكية هي مسألة رئيسة في مستوى التنسيق بين مشاريع معقدة موزعة إقليميًا وشركات لامركزية تسمّم المجتمع الشبكي أكثر فأكثر. لكن، إضافة إلى هذا، يقال إن هذه التقانات أعادت توجيه الاقتصادات الرأسمالية بطريقة أكثر أهمية وشمولية، وفقًا لكاستلز: أدّى ظهور أنموذج تقني جديد ومنظّم حول تقانة المعلومات الجديدة القوية والمرنة إلى جعل المعلومات ذاتها نتاج عملية الإنتاج. ولنكون أكثر دقة، نقول إن منتوجات صناعات تقانة المعلومات الجديدة هي أدوات معالجة للمعلومات أو معالجة المعلومات في حد ذاتها. وتؤثر تقانة المعلومات الجديدة، بتغييرها عمليات معالجة المعلومات، في مجالات النشاط

الإنساني كلها، وتجعل من الممكن تأسيس أشكال غير متناهية من الترابط بين مجالات مختلفة كما بين عناصر هذه الأنشطة وفعاليتها. وبذلك يبرز اقتصاد شبكي متبادل الاعتماد على نحو عميق ويغدو على نحو متزايد قادرًا على تطبيق تقدمه في التقنية والمعرفة والإدارة على التقنية والمعرفة والإدارة ذاتها (20).

بهذا المعنى يجب أن تُفهم الفكرة القائلة إن الاقتصاد الجديد المبني على أساس المعرفة ليس ببديل ولا بمزيل للمؤسسات والاقتصادات والمهن الصناعية القائمة على الموارد، بل على العكس من ذلك، هو اقتصاد شامل لتلك المؤسسات والاقتصادات والمهن في شكل شبكات اقتصادية يكون فيها تداول المعلومات وانتشارها وتطبيقها عبر الوسائل التقنية علامة مميزة. وهكذا، تقوم المشاريع الصناعية، من قبيل صناعة السيارات أو التعدين أو الأعمال الزراعية، وبقدر ارتباطها تواصلًا في شبكات معقدة داخل المؤسسة وعبر الشركات، بتشغيل ذوي مهارة تقنية، كما تستخدم تقنية معلومات معقدة في عملياتها ومعاملاتها، وتبقى هذه المشاريع الصناعية جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد الجديد للمجتمع الشبكي لا عنصرًا متميزًا منه.

يُسمّى ما يُسمّى «الاقتصادات الجديدة» بتنوع مهمّ في مستوى المؤشرات. وأغلب هذه المؤشرات مرتبطة، بطريقة ما، بالدور الاقتصادي المهمّ الذي تؤديه تقانات المعلومات والاتصال الجديدة. وتضم هذه المؤشرات:

- زيادة إنتاجية القطاعات التقنية والصناعات الكثيفة التقنية.
- تنامي أسواق ومنتجات وخدمات المعلومات/ المعرفة المُسلّعة.
- تنظيم للشركات والأسواق والخدمات عابر للقوميات.
- الاعتماد أكثر فأكثر على التقنية في إدارة النشاط التجاري والمالي (مثال التجارة الإلكترونية).

- ازدياد الطلب على اليد العاملة ذات المهارات العالية (عمال المعرفة).
- أهمية بارزة لتعليم المهارات والتدريب (بمعنى «التعلم مدى الحياة»).
- النمو المتواصل للتشغيل في مجال معالجة المعلومات/ الخدمات.
- إعادة هيكلة العمل والتشغيل استجابة لمقتضيات تقنية المعلومات ومستجدّاتها.

- التجديد والبحث والتطوير بوصفها محركات للنمو الاقتصادي والتنافسية.
- وفرة النماذج الجديدة في ما يخصّ الإنتاج والإدارة «المرنين».
- ظهور «تمايزات رقمية» متنامية بين أولئك الذين يتموقعون في وضعيات تمكّنهم من الاستفادة من التقنية الشبكية وأولئك الذين ليس في مقدورهم

فعل ذلك.

يُعتَقَد أن هذه الشروط أو المؤشرات تبرز، بنسب متفاوتة، أينما يظهر شيء يسمّى «الاقتصاد الجديد»، وكل واحد منها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بوفرة تقانة المعلومات والاتصالات الجديدة وتطورها.

يستحق المؤشر الأخير في القائمة عرضاً مفصلاً هنا، لأنه يشير إلى عنصر حاسم ونظامي بين عناصر الاقتصاد الجديد للمجتمع الشبكي. يشير هذا المؤشر إلى ميزة للاقتصادات الجديدة تعمّق الاستقطاب المادي والسياسي بين أولئك الذين اندمجوا بطريقة فاعلة في الشبكات التقنية والاقتصادية وأولئك الذين ظلّوا مستبعدين من تلك الشبكات. ويقوم هذا الاستقطاب كذلك داخل الحدود الوطنية بين الأفراد داخل البلدان المترفة اقتصادياً، وكذلك بين المناطق ضمن البلدان، كما يتجلّى دولياً بين البلدان الثرية والبلدان الفقيرة. وعلى أي حال، فإنّ الاتصال يتماشى مع الثروة والنفوذ، كما يتماشى انقطاع الاتصال مع الفقر والضعف. وتشمل الخصائص البنيوية للمجتمع الشبكي منطق الإقصاء، وهو منطق يتماشى فيه الانفصال عن التقانة مع الحرمان الاقتصادي والسياسي. وفي هذا السياق، كتب كاستلز عن «ثقوب سوداء للرأسمالية المعلوماتية» تشمل العالم الرابع من المجتمع الشبكي الكوني. وهذا العالم الرابع مجموعة متنوعة من المناطق الجغرافية والأشخاص يربط بينهم إقصاؤهم المشترك عن الشبكات الكونية للتقانة والثروة والسلطة. ويضم هذا العالم الرابع بلدان أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا الفقيرة، لكنه موجود أيضاً عند مختلف السكان المهمّشين في «كل بلد وكل مدينة» (21) وكما يلاحظ كاستلز، فإنّ «نشوء العالم الرابع لايفصل عن نشوء الرأسمالية المعلوماتية الكونية»، فهو، بهذا المعنى، جزء من الاقتصاد الجديد الذي يشترك مع الاقتصاد القديم في العديد من النواحي.

يعارض كثير من الناس، كما سبق أن ذكرنا في الفصل الأول، فكرة اقتصاد جديد مرتكز على المعرفة. ويرى بعضهم أن هذا الاقتصاد يسوّق تصوراً مريباً للمعرفة (المعرفة كمعلومة، والمعرفة كمهارة/خبرة، والمعرفة كتقانة/تقنية)، ويشعر آخرون بأن فكرة اقتصاد معرفة تبالغ في القول بالزوال المزعوم للأساس الصناعي للرأسمالية؛ هذا الأساس الذي يبقى مركزياً في معظم الاقتصادات الرأسمالية، حتى في تلك الاقتصادات التي تعتمد التقنيات الجديدة على نحو واسع. ويؤكد بعضهم أحياناً أنّ كل اقتصاد هو اقتصاد معرفة، إلى حدّ أنّه لا يمكن تحقيق التنفيذ الفاعل للعمل الإنساني المنتج من دون تنظيم المعرفة التي يستلزمها ذلك الجهد. وفي الأخير، يتّهم

النقاد خطاب «الاقتصاد الجديد» بكونه يحجب الاستثمارات الأساسية للاقتصاد الرأسمالي القديم الموجودة حتى في البيئات المشبعة بالتقانة. ويرى هذا التوجه مصطلحات مثل «الاقتصاد ما بعد الصناعي» و«الاقتصاد الجديد» و«اقتصاد المعرفة»، باعتبارها مصطلحات محملة بمعانٍ أيديولوجية ودعائية أكثر مما هي محملة بمعانٍ وصفية. بمعنى آخر، يقترح بعضهم أن خطاب الاقتصاد الجديد، على الرغم من أنه يدعي تقديم وصف موضوعي ومحايِد لعدد من الديناميات التي تجري من حولنا أحببنا أم كرهنا، يعمل، في الحقيقة، على المطالبة بتنظيم محدّد للحياة الاقتصادية وتبريره وبلورته، مع أنّه تنظيم طارئ وليس ضروريًا في الواقع (22).

مع ذلك، تبنت دول في كل مكان من العالم، وبالأخص حكومات الدول الغنية، خطاب الاقتصاد الجديد من دون تحفظ. وفي هذا المستوى، أصبح الترويج لما وصف بأنه مكونات أساسية في وصفة الاقتصاد الجديد، معطى لا يمكن التفاوض في شأنه، في ما يبدو، وجانبًا مهمًا للنجاح المادي في السياق المعاصر. وثمة مثال مميز للمقاربات القومية للاقتصاد الجديد في الكتاب الأبيض(\*) (Paper White) بعنوان مستقبلنا التنافسي: بناء الاقتصاد الذي تقوده المعرفة، وهو كتاب تبنته الحكومة البريطانية في عام 1998. وفي هذا الكتاب جرى التعبير عن ضرورة العناية بالاقتصاد الجديد على نحو واضح جدًّا:

لم يعد بوسعنا أن ننافس بالطريقة القديمة؛ فالاقتصاد اليوم الذي أصبح أكثر كونية بأشواط، غدا رأس المال فيه متحرّكًا، وأصبحت التقانة قادرة على الهجرة بسرعة، ويمكن صنع البضائع في بلدان فيها تكلفة الإنتاج منخفضة، ومن ثمّ يمكن شحنها إلى الأسواق المتطورة. وعلى بريطانيا أن تنافس من خلال استغلالها قدرات لا يستطيع منافسوها أن يضاهوها بسهولة أو يحاكيوها. وهذه القدرات المميزة ليست مواد خامًا أو أرضًا أو وصولًا إلى اليد العاملة الرخيصة. وبالتأكيد فإن هذه القدرات هي المعرفة والمهارات والإبداع التي تخلق أعمالًا ذات إنتاجية عالية وبضائع وخدمات ذات قيمة مضافة. لهذا، فإننا لا نستطيع أن نتنافس بنجاح في المستقبل إلّا إذا أبدعنا اقتصادًا «تقوده المعرفة» بحق (23).

بهذه الطريقة، تلتزم الحكومة البريطانية تطوير «اقتصاد تقوده المعرفة»، وتعرّفه بأنه «اقتصاد يؤدي فيه توليد المعرفة واستثمارها الدور الأكبر في خلق الثروة، فهذا الاقتصاد لا يتعلق، بكلّ بساطة، بتوسيع حدود المعرفة فحسب، بل يتعلق أيضًا باستعمال أنواع المعرفة كلها في أشكال النشاط

الاقتصادي كلها بمزيد من النجاعة (24). وبريطانيا إذ تردّد صدى الحكومات في البلدان المتطورة عبر العالم، ترى أن اقتصاد المعرفة القوي أساسٌ لربح معركة التنافسية وخلق الوظائف والنمو الاقتصادي.

يقتضي هذا الالتزام بتطوير اقتصاد تقوده المعرفة مفهومًا محدّدًا لدور الدولة ومسؤوليتها في توفير الأوضاع التي في ظلها يزدهر هذا الاقتصاد. ويمثّل الكتاب الأبيض للحكومة البريطانية أُمُودًا في تحديده الواضح لهذا التصور لدور الدولة. ومن أولويات هذا البرنامج الجهد المنسّق لتأسيس مناخ مضياف للاستثمار والمحافظة عليه، مع اعتماد سياسة المبادرة وركوب المخاطر. فالهدف الرئيس هنا هو دعم «التجديد»، لا لتحقيق إنتاج متزايد من الشيء نفسه فحسب، بل أيضًا لإنتاج أشياء جديدة فضلى بطرائق جديدة وفضلى. وتتضمن الإجراءات التي قُدّمت على أنها ضرورية لخلق ثقافة التجديد تحررًا واسعًا نسبيًا من الأنظمة والضوابط تحرييرًا للسوق (بالخصوص في قطاعات متصلة بالاتصالات والتقانة، وهي قطاعات وصفت بصفة مميزة باعتبارها مدعمة للمنافسة)، والإعفاء من الضرائب وحوافز أخرى، مثل إقرار سياسات مرنة عند العجز عن الدفع، وتشجيع الاستثمار لرأس المال المغامر، والإنفاق العمومي المتزايد على البحث والتطوير التقنيين، والتشجيع العملي على ترويج البحث العلمي، إضافة إلى توفير بنية تحتية للتعاون والشراكة القطاعية الوطنية والإقليمية والمحلية، وتحديد أنظمة الملكية الفكرية لدعم تطوير المنتج. ويتمحور القسم الثاني من الإجراءات حول إدارة الدولة للعلاقة بين التعليم والاقتصاد. ومن أجل خدمة اقتصاد تقوده المعرفة، اقترحت فكرة خلاصتها أنه يجب أن يرتبط التعليم مفصليًا بحاجات المشروع وحاجات الصناعة كلّها. وهذا يعني أولًا إحداث تحوّل في التركيز على التعليم بوصفه تدريبيًا على المهارات، سواء المهارات «الخشنة» التي يحتاج إليها الفنيون في صناعة التقانة المتقدمة أو ما يسمّى بـ «المهارات الناعمة»، وهي مهارات التكيف والتواصل واتّخاذ القرار وتقويم الأخطار، والعمل الجماعي المطلوب لإنجاح المشاريع الذكية والمرنة للاقتصاد الجديد. ويستلزم اقتصاد المعرفة تعزيز نماذج جديدة لإيصال التعليم، من بينها التعلّم «من بُعد» والتعلّم «مدى الحياة» عبر الوسائل التقنية، وهو نوع من التعليم يرمي إلى تسهيل إعادة التدريب بشكل متواصل، والتأهيل المستمرّ الضروري للعاملين في سوق عمل دينامية تقنيًا. أخيرًا، هناك من يرى أن من الضروري أن تُطوّر الدولة عمليًا بنيّتها الأساسية التقنية والقانونية لدعم تطور التجارة الإلكترونية في تجلياتها المختلفة (التسويق

الإلكتروني، والمعاملات بين الشركات، وشبكات المشاريع... إلخ). يشكل هذا، كما يصفه رئيس الوزراء توني بلير في مقدمته لـ الكتاب الأبيض «مقاربة جديدة للسياسة الصناعية»؛ مقاربة ترسم «الطريق نحو النجاح والرخاء التجاري للجميع» (25). وبالفعل، تُعدّ المقاربة البريطانية محلّ إجماع تلتقي عنده أغلب الدول الرأسمالية - الليبرالية. بوصفه موضح الأمور الضرورية للنجاح في الاقتصاد الجديد. لكن الجميع لا يلتقون عند نظرة رئيس الوزراء المتفائلة، المتصلة بمصير الاقتصاد الجديد؛ ففي الحقيقة، يفهم كثير من الناس الاقتصاد الجديد على أنه مجرد تسريع وتوسيع وتعميق للعملية والبنية والعلاقات الأساسية في الاقتصاد الرأسمالي القديم. وهي إجراءات تُنفَّذ تحت الغطاء الأيديولوجي للضروريات التقنية الآتية من تطوير الشبكات الرقمية الكونية (26). ويُعتقد عملياً أن أفضل طريقة لفهم الإجراءات المذكورة آنفاً هي فهمها على أنها حوافز منسّقة لتحرير الرأسمالية الكونية والرأسماليين من عبء الالتزامات التي يفرضها عليهم تطور دول الرفاه القومية. ويبدو الاقتصاد الجديد، من خلال هذه النظرة، اقتصاداً استعادت فيه الدولة بوضوح دور خادم رأس المال، وهو دور ابتعدت عنه، إلى حدٍ ما، في منتصف القرن الذي تلا الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين. وهذا لا يعني أن الدولة أصبحت ضعيفة في الاقتصاد الجديد، بل أصبحت، تحت راية «التنافسية»، فاعلة جداً في تحديد شروط التراكم الخاص مع ضمان الرفاه العام، وإقامة بنية تحتية وقوة عاملة مرنة وقابلة للتجديد، ودعم الرّواد الوطنيين الجاهزين للصدمات في الأسواق العالمية، وتشجيع الاستثمار. ويمكن فهم الاقتصاد «الجديد» للمجتمع الشبكي، على الأقل جزئياً، على أنه تنفيذ تقني لهذه الأجندة.

ثالثاً: المؤسسة الشبكية

بحسب كاستلز، «يتعلّق التغيير الأكثر أهمية الذي يشكل أساس ظهور الاقتصاد الكوني بإدارة الإنتاج والتوزيع، وبعملية الإنتاج في حد ذاتها» (27). وقد وصفنا في الفصل الأول التحوّل من النظام الفوردي إلى النظام ما بعد الفوردي في التراكم والتنظيم الاقتصاديّين، باعتباره تحوّلاً من التقييس أو الترميز الشامل إلى الشخصية أو الصنع المرن بحسب طلب الزبون، باعتباره قيمة جوهرية في عملية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. ويبرز في هذا الإطار أنموذج الشبكة - شبكة من العقد شبه المستقلة ذاتياً والتي تترابط في ما بينها بروابط متعددة سهلة التشكّل تمرّ عبرها تدفقات كثيرة - وتقانات الحواسيب الشبكية على نحوٍ يشكّل تضافراً ملائماً أشدّ الملاءمة لتحقيق

المرونة في النشاط الاقتصادي، ويؤدي هذا التضافر عملياً إلى ظهور ما يسميه كاستلز منطقاً تنظيمياً جديداً يُميّز النشاط الاقتصادي في المجتمع الشبكي: ألا وهو المؤسسة الشبكية.

على العكس من الشركة التراتبية والمركزة والمعزولة والمحدّدة إقليمياً، وسلاسل الإنتاج والتزويد والتوزيع الصلبة والنمطية الموجودة داخل المؤسسة، وتميز النموذج الفوردي للإنتاج، يبدو أن «الشبكة هي المؤسسة» في المجتمع الشبكي. ويصف كاستلز المؤسسة الشبكية على النحو الآتي:

[إنّها] الشكل التنظيمي الذي تنتظم ضمنه مشاريع وأعمال تعاونية بين أجزاء مختلفة لشركات متعدّدة، مرتبطة في ما بينها شبكياً طوال مدة إقامة مشروع عمل معيّن، مشكّلةً شبكات لتنفيذ كلّ مشروع... وبذلك فالمؤسسة الشبكية ليست شبكة من المؤسسات ولا تنظيمًا شبكياً داخل الشركة، بل هي الفاعل البسيط الذي يقوم بالنشاط الاقتصادي وتنتظم ضمنه مشاريع عمل معيّنة يتم إحداثها بواسطة شبكات متعدّدة التركيبية والأصل... بينما تواصل الشركة وجودها باعتبارها وحدة مراكمة لرأس المال، وحقوق الملكية، والإدارة الاستراتيجية، فإن إنجاز العمل تقوم به شبكات أُقيمت لهذا الغرض بالذات. وتتمتع هذه الشبكات بالمرونة والقدرة على التكيف التي يقتضيها اقتصاد كوني يعتريه تجدد تقني لا يتوقف، ويتمّ تطويره بناء على تزايد المطالبة بالتغيير (28).

هكذا، لا تكون المؤسسة الشبكية متواضعة إقليمياً (على الرغم من أنها تبرز في بعض الأحيان في مناطق معيّنة) باعتبارها شبكة لشبكات العقد الاقتصادية، وهي تركيبية يشابه بناؤها تصميم تقنيات الاتصال الرقمية المتقدمة التي تجعل ذلك البناء ممكناً. وتحتوي هذه المجموعات شبكات متداخلة للإنتاج والتوزيع داخل الشركة أو بين الشركات (حيث تعمل الشركات الصغرى والوسطى مع الشركات الكبرى)، كما تحوي تحالفات استراتيجية وقطاعية مؤقتة بين شركات كبرى لها مصالح مشتركة (ولو كانت متنافسة)، علاقات مباشرة نسبياً (على الرغم من أنها متباعدة جغرافياً) بين البائعين والمستهلكين، أما استراتيجيات التسويق الجديدة، متضافرةً مع أنظمة مرنة للإنتاج والتسليم في الوقت الملائم، فتهدف إلى تطوير عملية شخصية الزبون إلى أقصى حدّ باعتماد علامة تجارية مألوفة واستراتيجيات إدارة أفقية تهدف إلى التكامل بين الاستقلالية المحدودة للعقد (بمعنى عمال، مديريين، شركاء، فرق) والضبط المركزي المتطور. وترمي هذه الإجراءات إلى إحداث أسلوب تنظيمي سريع بما يكفي لأن يكون ناجحاً في ظروف الرأسمالية

العالمية ما بعد الفوردية.

كما أشرنا آنفًا، فإن مصطلح «المؤسسة الشبكية» يجمع في الواقع عددًا من الأشكال التنظيمية المترابطة، لعل أولها هو الترابط الشبكي الداخلي واللامركزي للشركات الكبرى. ويقال إن المؤسسة الشبكية هي مؤسسة يجري فيها تسطيح تراتبيات الشركات المنظمة على نحوٍ تقليدي فتتحول إلى شبكات أفقية تتكوّن من «فرق» يعتمد بعضها على بعض، وتدير شؤونها بصفة ذاتية، ذلك أنّ بنى السلطة المركزية والبيروقراطية والتراتبية، مع إجراءاتها الشكلية ووحداتها المتعددة في مستوى الإدارة الوسطى، ليست سريعة ومرنة بما فيه الكفاية لتكيف مع دورات الطلب المتغيّر، والأسواق والمستجدّات التقنية. ثم إنّ الشبكات الأفقية غير المركزية نسبيًا من اليسير إعادة تشكيلها مقارنة بالتراتبيات القائمة. ويمكن تطوير عمليات الإنتاج المنظمة وفق أنموذج الشبكة بطريقة أفضل وأكثر مرونة من تلك العمليات المنظمة بصفة تراتبية. إضافة إلى ذلك، ليس من اليسير على الدوام، في اقتصاد المعرفة والتجديد، التنبؤ بمواعيد حاجة طرف من المؤسسة إلى أن يكون قادرًا على التعاون وظيفيًا من طرف آخر في الوقت الملائم وبطريقة فاعلة، بغية تحقيق أهداف مشروع معيّن أو استراتيجيا محدّدة. والبيّن أن فصل الوظائف المختلفة داخل الشركة في حاويات مُحكّمة الإغلاق لا ترتبط واحدتها بالأخرى إلا من خلال مستويات تنظيمية عمودية بيروقراطية فحسب، هو أمر مزعج، بطيء، ولا يمكن أن يكون سريعًا بما فيه الكفاية كي يواكب نسق العمليات الحيوية التي تحدث في أوضاع دينامية. وبالمقابل، فإنّ معيار المؤسسة الشبكية هو ترابط شبكي داخل شركة ما؛ ترابط لامركزي لفرق يتّجه تركيزها نحو «مشروع الجودة الشاملة».

العنصر الأساس الثاني في أنموذج المؤسسة الشبكية هو سلاسل الإنتاج والتوزيع المُتَشَبِّهة الموجودة في مواقع متعددة، سواء داخل الشركات أم في شراكات بُنيت على أساس الاستعانة بمصادر خارجية. ويتمثل أحد انعكاسات العولمة الاقتصادية في أن الاقتصادات الوطنية تجد نفسها منشغلة بـ «منافسات محلية»؛ تتنافس فيها على الاستثمار المنتج عبر إحداث مناخ استثمار جذّاب للشركات (أعني الأجور المنخفضة؛ الإعفاء الضريبي؛ القروض والإعانات المالية؛ قوى عاملة مدربة ومنضبطة؛ مناخ قانوني مشجّع... إلخ) (29). وفي هذا المناخ، تجد الشركات حوافز تدفعها إلى نقل أجزاء متعدّدة من عملياتها إلى المواقع التي توفر أحسن الأوضاع الضامنة للربحية. وهكذا ينظم كثير من المؤسسات الكبرى الآن سلاسل الإنتاج على هيئة شبكات



متعددة المواقع وعابرة للقوميات، حيث يتم إنتاج عناصر عديدة لمنتج نهائي وتجميعها في أماكن عدة. وفي بعض الأحيان تعمل هذه الشبكات الموزعة إقليمياً تحت رعاية شركة واحدة، أما في أكثر الأحيان فتكون عبارة عن شبكة من المنتجين أو المصنعين أو مقدمي الخدمات المستقلين نسبياً، تعاقدوا ليوفروا مكوّنًا معيّنًا أو خدمة محددة توضع في الأخير تحت علامة تجارية واحدة. وما يهمّ في خصوص هذه الإجراءات هو قدرتها على التكيف؛ إذ يمكن إعادة تشكيل سلاسل الإنتاج المرتبطة شبكيًا كي تستجيب للتجديد أو للطلب المتغيّر بيسر كبير، وذلك مقارنة بعملية ضخمة تقام تحت سقف واحد وفي موقع واحد. ويمكن التخلي عن العقد أو إعادة موقعها عندما تكون الأوضاع في مكان آخر أكثر جاذبية، من دون تعريض سلامة المؤسسة بأكملها للخطر.

يتمثل العنصر الثالث للمؤسسة الشبكية في وفرة شبكات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتصلة بشبكات أكبر، وهو ما يسمّى «أنموذج بنيتون» (Model Benetton)، تيمّناً باسم شركة إيطالية للملابس نالت شهرة عالمية على أساس شبكة من المنتجين الصغار (الموجودين في بعض الأحيان في منازلهم) الذين يرتبطون بسلسلة عالمية من منافذ البيع بالتجزئة تحمل العلامة التجارية نفسها. ولا ينطبق أنموذج الشبكة على الشركات الكبرى العابرة للقوميات فحسب، بل ينطبق أيضًا على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتخصصة بالتجارة عبر المنافذ الصغيرة (areas niche)، وتحقّق أرباحها باتصالها بشبكات أكبر منها تجلب لها عقودًا لمنتجاتها وخدماتها، إما تعقد مفردة صغيرة وإما جزءًا من مجموعات عقد صغيرة مع شركات صغيرة أخرى. وتستطيع هذه العمليات الصغرى أن تؤمّن معًا القيام بأنواع العمليات الإنتاجية المتخصصة والمرنة الضرورية في اقتصادات تتميز بالصنع بحسب الطلب والتجديد المستمر. ويخفف وجود هذه العمليات أيضًا من حمل الشركات الكبرى، في المحافظة على الموجودات الضخمة بُغية تحقيق نمو اقتصادي قيم، وهو أمر صعب في إطار أسواق تعتمد ربحيتها على الشخصية والصنع بحسب الطلب، ودورات الطلب القصيرة والتجديد المتواصل. ويتضمن الربط الشبكي بين الشركات علاقات بين الموزعين والزبائن. تكون فاعلة ومؤثرة جدًّا، حيث يوفر المزوّدون بسرعة عناصر لعملية الإنتاج بحسب الطلب مما يجنّب الزبون مساوئ المحافظة على موجودات ضخمة. ويتطلّب هذا بالطبع عمليات إنتاجية داخل شبكات الشركات الصغرى التي تبقى هي ذاتها شديدة المرونة.

أما العنصر الرابع لأنموذج المؤسسة الشبكية فهو الأهمية المتزايدة للتحالفات الاستراتيجية على المستوى القطاعي والمشاريع المشتركة، المحدثة لغرض ما، والمركزة حول مشروع بين الشركات.

إضافة إلى ما سبق ذكره من تشبيك داخلي بين الشركات والمنظمات الكبيرة وتشبيك بين الشركات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بشركات وشبكات كبيرة، تتميز المؤسسات الشبكية أيضًا بتكاثر التشبيك بين الشركات ومتنافسين سابقين على المستوى القطاعي، وذلك غالبًا في مشاريع مشتركة محدثة لغرض ما، وفي سياق تحالفات استراتيجية موقته في شأن مشاريع محددة. وتبين هذه النزعة أن الاقتصاد الشبكي هو اندماج غريب بين التعاون والمنافسة؛ وهو ليس غريبًا إلا إذا استحضرنا في مقاربتنا الأفكار الفورية وتركيزها على الشركات المعزولة نسبيًا التي تتنافس في أسواق لها حدود مستقرة وثابتة. أمّا في أوضاع ما بعد الفورية، فيبدو هذا الانعزال محفوفًا بالمخاطر، ولا يمكن دعمه لأنه غير مربح بما فيه الكفاية حتى تتم المخاطرة من أجله. ويحمل تشخيص كاستلز لهذه الدينامية عددًا من المعاني:

تبرز بنية الصناعات العالية التقنية في العالم في شكل شبكة معقدة جدًّا من التحالفات والاتفاقيات والمشاريع المشتركة، تكون فيها معظم الشركات الأكبر حجمًا مرتبطة بعضها ببعض، وتُدار عملياتها الفعلية مع شركات أخرى: ليس فحسب مع المئات أو الآلاف من مؤسسات التعاقد الفرعي والمؤسسات الملحقّة، بل أيضًا مع عشرات الشركات المكافئة نسبيًا التي تتعاون وتتنافس في ما بينها في آن، في هذا الاقتصاد العالمي الجديد الجريء، حيث يكون الأصدقاء هم أنفسهم الأعداء (30).

في عام 2000، على سبيل المثال، أعلنت أربع من شركات المناجم والتعدين الأضخم تكوين مشروع مبني على أساس الإنترنت، لتسهيل شراء المواد المنجمية وبيعها بطريقة أكثر فاعلية ومرونة من حيث التكلفة. وعلى الرغم من أن هذه الشركات تتنافس في حقل أعمال المناجم والتعدين، فإنها أدركت أن مصالحها المشتركة تتمثل في تخفيف التكلفة والقيام بالأعمال عبر مشاريع مشتركة مماثلة. وبناء عليه، ليس من العسير أن نتبين لماذا فهم كثيرون التنظيم اللامركزي للإنتاج في الاقتصاد الشبكي على أنه يمثل تركيزًا مهمًا للسلطة والمصالح في السجلات الكبرى للرأسمالية الكونية، حتى وإن كان ذلك في خضم خطاب يتميز بالتركيز على «المنافسة» التي تميّز التصور الليبرالي الذي يتصوّر به هذا الاقتصاد ذاته.

يتعلق الجانب الأخير في أُمُودَج المؤسسة الشبكية بنمو شبكات التفاعل المتزامن بين المستهلكين/الزبائن والبائعين/الشركات، وهي شبكات ضرورية بالنسبة إلى دورات الشخصية الشاملة والصنع بحسب الطلب تميّز الجانب الاستهلاكي للاقتصاد الشبكي. وها هنا، يتصرف المستهلكون الأفراد باعتبارهم عُقدًا داخل المؤسسة المنتجة، عبر تقديم المعلومات لتلك المؤسسة، وتخص هذه المعلومات بيانات تسويقية وخيارات المستهلك، وهي معلومات تدفع نحو التجديد، وتُمكن المؤسسة من التحكّم بالطلب، وتوفر منتجات موجهة إلى زبون معيّن، وتقدّم خدمات في مقابل أثمان مدروسة. وما يهم هنا هو أنّ التدفق بين عُقد الزبون وعُقد المؤسسة، هو تدفق يتّسم بالتفاعل والتبادل: وهذا لا يعني أن الزبائن يستقبلون التدفقات (أعني المنتجات) فحسب، بل يعني أيضًا أنهم يقدّمون تدفقات (معلومات) تغدو أساسية في عملية إنجاح المؤسسة بأكملها، وهي ضرورية في مستوى الشخصية الشاملة، وفي مستوى الدورات القصيرة لحياة المنتج التي على أساسها يرتكز الأُمُودَج بأكمله. ويتمّ القسم الأكبر من تلك العملية آليًا عبر وسائل مراقبة المستهلك التي توضع داخل أغلب الواجهات التجارية الإلكترونية. وهكذا، سواء أشكّل الزبائن المنتج فعليًا وفق ما يُفضّلونه أم أشاروا إلى ميولهم قصدًا عبر إرسال المعلومات آليًا، فإنهم يساهمون في عملية التجارة الإلكترونية بأشكالها المتعددة، ويقومون الآن بجهد كبير في البحث التسويقي من دون أجر، ويخففون الحمل عن الشركات التي تباعهم المنتجات. ويدلّ ذلك، في كثير من الجوانب، على العبقورية النوعية لأُمُودَج المؤسسة الشبكية. يمكن أن تلاحظ مظاهر مختلفة من أُمُودَج المؤسسة الشبكية شَعَالَةً عبر القطاعات الاقتصادية. وثمة أمثلة مهمّة في مجال شركات الكمبيوتر والاتصالات، مثل «دل»، و«نوكيا»، و«سيسكو»، لها علامات تجارية، لكنها لا تحتفظ إلا بأقل الموجودات، إذ تضم منتجاتها مكُونات من شبكة مؤلّفة بالمعنى الحرفي من مئات المزوّدين المستقلين عبر العالم، وتوزّع للمستهلكين بضائعها المشخصة نسبيًا عبر واجهات إلكترونية متاحة على الإنترنت. وهي شركات لا تدير عمليات بيع مختلفة بالتجزئة (الغذاء، الملابس، الكتب والموسيقى) والتجارة عبر الإنترنت فحسب، بل تنخرط أيضًا في شبكات دينامية معقدة من المزوّدين والموزّعين، وكذلك في شبكات لعملاء مؤسسات صغرى ينتجون أنواعًا عديدة من المواد التي تنتهي إلى علامة تجارية خاصته بالمؤسسة. وحتى المؤسسات الصناعية التقليدية، على غرار صناعة الطائرات والسيارات والملابس والأسلحة، أعادت تشكيل نفسها وفق هذا

الأمودج، معتمدة الشبكات التي تربط أطرافاً محددة داخل الشركة وفي ما بين الشركات، مؤسسة نسيجاً شبكياً كونياً معقداً للتزويد والإنتاج والتوزيع. وترتبط تلك الشركات، بعضها ببعض، في إطار مشاريع استراتيجية مشتركة في القطاع الذي تنشط ضمنه، لكن عبر الحدود الوطنية، منتفعة بالإمكانات التجارية التي يوفرها البيع والإعلان وتسويق البضائع عبر الوسائل الإلكترونية وبمساعدها. وأنجزت هذه المنظومة نشاطاً خدمائياً مختلفاً يضمّ المصارف والطاقة والمالية والسياحة والصحة والتعليم. وهكذا، تبدو المؤسسة الشبكية، على الرغم من الصعوبات المستجدة وسوء الحظ الذي يواجه «اقتصاد الدوت كوم» (Economy dot-com) المتضخم والـ (Boom Tech) على أنها الأمودج التنظيمي للرأسمالية ما بعد الفوردية.

طبيعي أن السبب الرئيس لنجاح هذا الأمودج، كان ولا يزال، وفرة المعلومات الرقمية وتقنيات الاتصال. وبهذا يستحيل تنظيم وتشغيل أمودج المؤسسة الشبكية الذي أتينا إلى ذكره سلفاً، من دون هذه المعلومات والتقانات. ويرسم داير وذفورد صورة مشرقة للعلاقة الثلاثية بين المؤسسة والتقانة الشبكية ورأس المال الموجّه:

تسمح أنظمة المعلومات الإلكترونية، خصوصاً للشركات العابرة للقوميات، بجعل عملياتها لامركزية، وذلك بإرساء تنمية تعمل وفق مركزية المراقبة؛ إذ يفتح الموظفون الإداريون في مكاتب تورنتو نوافذ على شاشات حواسيبهم تعرض أداء مشغلي الآلات في مصانع سيئول. وتعتمد الاستراتيجيات التصنيعية للمنتوجات، مثل «السيارة العالمية» لشركة فورد، على الاتصالات البعيدة لتنسيق تدفقات الإنتاج في مصانع القارات المختلفة، وكذلك لجعل عملية المعايرة والتقييس لأجزاء الوحدات تامة دقيقة... (وتستخدم) الصناعات الكونية التي تنجز محلياً، مثل تلك التي تتعهد بها بنيتون، الحواسيب الشبكية لربط المزودين بالبائعين، ووصل الإنتاج بالموجودات، ومراقبة عمال موزعين في أماكن مختلفة، والتحقيق في نوعية التزويد وسرعته عبر مراتبها الهرمية كلها. ويسمح المنطق نفسه، إلى هذا الحد أو ذاك، لمُتاجر كندية ببيع الزهور المقتطفة للتوّ من أفريقيا، كما يسمح لوكالات السفر في بون وطوكيو بحجز رحلات السياحة الجنسية إلى تايلند والفيليبين (31).

تتطلب المؤسسات الشبكية تقانة ضبط متطورة لضمان عملها الفاعل والكفوء. وعلى خلاف الفكرة القائلة بتعويض الإدارة العلمية التيلورية بالإدارة الذاتية اللامركزية، مكّنت التقانات الشبكية من جعل عمليات الإدارة لامركزية في خضمّ تزايد نفوذ الإدارة والضبط المركزيين (32). كما يقول

ماي: «من المؤكّد أنّ المعلومات والمراقبة والفاعلية، وهي مبادئ التايلورية الأساسية، قد تعزّزت، وامتدّت وتآمتت من خلال تطبيق تقنيات الاتصالات والمعلومات الجديدة. كما ارتقت الإدارة العلمية بفضل ثورة المعلومات ولم يكن مصيرها التهميش» (33).

هذا لا يعني أننا نعتبر ظهور تقانات الاتصالات والمعلومات الجديدة السبب في إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي وفقاً للأنموذج الشبكي. أغلب الظن أن هذه العلاقة علاقة جدلية؛ إذ يقتضي الشكل التنظيمي الجديد تعزيز إمكانات الاتصال، والمستجّدات التقنية التي تُستحضر لتلبية هذه المتطلبات تدفع بدورها نحو صقل وترسيخ متزايدين للمنطق الشبكي على المستوى التنظيمي. ويبدو جلياً أن أنموذج الأعمال الشبكي يعتمد، إلى حد كبير، على المعلومات والاتصالات، ويتطلب تبادل كمّ هائل من المعلومات المتّصلة بالعمل، وخبزها واسترجاعها ومعالجتها سريعاً وعلى نحوٍ موثوق (الطريقة الآلية هي المثلّي)، وعلى نحوٍ متحرّر من القيود الجغرافية، وهذا ما أصبح ممكناً على وجه التحديد عبر شبكات الحواسيب الرقمية والتقنيات المتّصلة بها. وتشكّل تقانة المعلومات والاتصالات الجديدة البنية التحتية الضرورية بالنسبة إلى المؤسسة الشبكية. وبناء على ذلك، يمكن أن يوزّع النشاط الاقتصادي في شبكات عمليات دينامية لامركزية، شبكات تبقى، على الرغم من ذلك تحت إشراف ومراقبة مركزيين صارمين.

#### رابعاً: العمل الشبكي

في المجتمع الرأسمالي، يجب أن يعمل أغلب الناس لتحقيق رزقهم، وكان كثير من النتائج الاقتصادية للتقانة الشبكية التي تسترعي الاهتمام، ولا يزال، يلاحظ في بنية العمل والتشغيل وممارستها اليومية. ويشير هذا إلى الطبيعة الشاملة للتقنيات الرقمية التي ليست مجرد أدوات اتصال ومعلومات، بل هي أيضاً، وبالأساس، أدوات إنتاج. وكما كانت هذه التقانات مركزية في عملية إعادة هيكلة المشروع الرأسمالي في مستوى الشركة كذلك كانت محركاً أساساً لإحداث تغييرات في هيكلية التشغيل والتنظيم وممارسات العمل في الاقتصادات الرأسمالية. وتبدو في هذا الخصوص التقانات الشبكية التي تميّز بها المساحات الضوئية الرقمية السريعة عند أبواب المحلات الكبرى وأنظمة الحجز عبر شبكة من أجهزة الكمبيوتر في مراكز النداء، أكثر ربحية من الناحية المادية، مقارنة بتقنيات خدمات المحادثة عبر الإنترنت ومواقع «الويب» المتخصصة بالترفيه التفاعلي والتصويت الإلكتروني.

تبدو حدود العلاقة بين التقنيات الشبكية والعمالة، حدودًا معقدة ومتعددة. وفي المراحل الأولى من تطور التقانة الشبكية وتطبيقها في العمليات الإنتاجية، أثر جدل واسع في شأن إمكان ارتفاع نسب البطالة الناجمة عن التقنيات الحديثة. فالحواسيب المرتبطة شبكيًا هي تقنيات تشغيل آلي بامتياز. وأينما يتم تشغيل آلي على هذا النحو، يمكن أن تتبادر إلى الذهن فكرة استبعاد العمل الإنساني. وانتشرت هذه المخاوف في الخطاب الرسمي، في الدولة القومية وفي العالم على حد سواء، المتعلق بأهمية تطوير تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة التي ترتبط ارتباطًا واضحًا بالنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

من الصعب الإجابة عن سؤال: هل أدّت التقانة الرقمية إلى القضاء على فرص العمل أم إلى خلقها؟ فمن جهة، من المؤكد أن التشغيل الآلي وإعادة هيكلة الأعمال التي توظف فيها تقنيات الحاسوب قد أدّيا إلى إقصاء عدد كبير من العاملين من مواطن شغلهم؛ لأن في الإمكان إنجاز الأعمال التي كانت تتطلب، في وقت مضى، تدخلًا مباشرًا للعنصر البشري بطريقة آلية، حيث تنجز حاليًا، في كليتها، باعتماد نظام حاسوبي من طرف عدد أقل من العمال. ويرجع ذلك إلى الفاعلية الإنتاجية التي توفرها الحوسبة، أو إلى نظام إدارة يستخدم من بُعد جهاز الحاسوب (34). وبناء عليه، ستنتهي وظائف عمّال الهاتف وعمّال الاستقبال، وسيقلّ عدد الوظائف في صفوف عمّال تجميع السيارات. وستكفل مديرو الإدارة الوسطى بأعمال مراقبة العمل من بُعد، باستعمال تقنية آلية لمراقبة مكان العمل. ويحذر النقاد أيضًا من ضلالة الفصل بين التقانات المعلوماتية الجديدة والديناميات الأخرى التي تجعل العمالة في خطر في المناخ الاقتصادي المعاصر. وحتى في الحالات التي لا يمكن فيها الربط مباشرةً بين فقدان العمل أو البطالة وتقانة معينة، فإنّ التقنية الرقمية تكون عميقة التورط، مثلاً، في حركية العمليات الإنتاجية، وحركية رأس المال، وهو نوع من التدفق الذي يؤدي غالبًا عند حدوثه إلى القضاء على التشغيل. وعندما تتحول عملية تصنيعية إلى مكان ما بعيد لتستفيد من تدني الأجور أو من تحرير الأسعار أو من الأداءات المنخفضة، فإن ذلك يؤدي إلى فقدان فرص العمل في مكان الإنتاج الأصلي. وإذا ما كانت التقانة الرقمية هي التي تمكّن من تقسيم المشاريع، وجعلها عابرة للحدود الوطنية بهذه الطريقة، بتسهيلها إعادة التموّج الفيزيائي لتلك المشاريع من دون فصل العملية الإنتاجية عن شبكة الشركة، في هذه الحالة يمكن أن نتساءل: هل تساهم التقانة الرقمية في العمالة الفعلية أم في

البطالة الفعلية؟ يقول النقاد إننا إذا أردنا فهم كيفية تأثير التقنيات الرقمية في مستويات العمالة، فيجب النظر إلى الدور الذي تقوم به التقانة في الديناميات الاقتصادية للعمولة عمومًا، ويظهر كثير من هذه الديناميات باعتباره من بين الأسباب الجوهرية لعدم الاستقرار في سوق العمل.

من جهة أخرى، لا يمكن أن ننكر أن البلدان التي تبدو فيها التقانة الشبكية متطورة جدًا ومنتشرة لم تشهد مستويات بطالة كارثية أو حتى مرتفعة، نتيجة للتقدم التقني. وتشير منظمة العمل الدولية، في تقرير العمالة العالمي 2001، إلى «تحوّل كبير في أوضاع العمالة» في بلدان المنظمة الدولية للتعاون والتنمية (OECD)، حيث «تقلّصت البطالة الإجمالية تقلصًا حادًا» في التسعينيات، وهي الفترة نفسها التي دخلت فيها التقنيات الشبكية اقتصادات تلك البلدان (35). وعلى الرغم من ذلك، يشير التقرير أيضًا إلى أن «عددًا متزايدًا من العمال لا يجدون فرصًا للعمل، على الرغم من ثورة المعلومات التي تحدث في العالم اليوم»، مبيّنًا حقيقة مفادها بقاء ثلث اليد العاملة في العالم في عام 2001، أي ما يقدر بـ 3 مليارات، من دون شغل (36). وبهذا المعنى، يظهر أن الاقتصاد العالمي القائم، جزئيًا في الأقل، على التقانة الشبكية، نادرًا ما كان دافعًا للتشغيل. لكن منظمة العمل الدولية، وجوقة من المنظمات المماثلة، صريحة في قبولها أنّ التطور العام لتقانات الاتصال المتقدمة هو بمنزلة الدواء للبطالة المعتادة في الاقتصادات النامية، شرط أن يُدعم اعتماد هذه التقنيات باستراتيجيات تهدف إلى مساعدة المهتمّين على استخدام تلك التقنيات لمصالحهم، عوضًا عن أن تكون مصدر ضرر يلحق بهم.

هكذا يتّضح، إجمالًا، الإجماع على أن التقانات الشبكية ليست ذات تأثير هدام في نسب العمالة التي تخوّف منها أوائل النقاد. ويردّد كاستلز خطاب ما بعد الصناعية ومجتمع المعلومات، قائلًا إن المهمّ هو الخصائص المميزة للعمالة لا مستوى العمالة في المجتمعات التي تنتشر فيها التقانة الشبكية. وفي إشارته إلى بلدان مجموعة السبع (G7)، يحدد كاستلز العديد من التوجّهات في هذا الخصوص، على غرار التخلص التدريجي من العمالة الزراعية، والتقلّص المتواصل للأعمال الصناعية، وظهور قطاع الخدمات وتنوّعه (يُعرف عمومًا بأنه يشمل خدمات الأعمال والخدمات الاجتماعية، والتجارية، والترفيهية، والشخصية) باعتباره المصدر الأساس للعمالة، وتزامن مع ذلك تزايد عدد الكفاءات العليا (الإدارية والحرفية والتقنية)، وارتفاع نسب الكفاءات الدنيا (الكتبة وخدمات البيع بالتجزئة والخدمات الشخصية) في

البنية المهنية (37). ويضيف كاستلز في خصوص هذه النقطة أن نسب ازدياد الكفاءات في المراتب العليا من البنية المهنية تفوق نسب حضور الكفاءات الدنيا، ما يؤدي إلى تحسّن نسبي في البنية المهنية عبر الزمن (38).

غني عن القول إن هذه الخصائص الواسمة لوضع العمالة في اقتصادات المجتمع الشبكي القائمة على «المعلوماتية» المتقدمة لم تكن في منأى عن النقد. ويبيّن ماي، مثلاً، على نحو مقنع، أن الدراسات المتعلقة بتحوّل كمّي وكيفي إلى اقتصاد خدمات جديد، ما بعد صناعي، غني بمختصين بالمعلومات، وإما هي دراسات تعتمد كثيراً على مجموعة من التبريرات المفهومية التي هي محل تساؤل نوعاً ما. وتتعلّق هذه التبريرات بتعريفات العمل الخدماتي، وهي تعريفات لا تفرق بما فيه الكفاية بين أنواع مختلفة من الوظائف التي جُمعت تحت هذا الصنف، كما تتعلّق بافتراضات تقول إن الأعمال تعتمد بصفة كبيرة على المعلومات دون غيرها فقط عندما يتعلّق الأمر باستعمال أجهزة الحاسوب (وأن جميع الأعمال المماثلة هي وظائف معلوماتية)، وتتعلّق أيضاً بنماذج إحصائية مرنة تستوعب بيسر تغيير اسم وظيفة ما باعتبار ذلك دليلاً على تغيير نمط تلك الوظيفة ووضعتها (39). ومن ثمّ، ما معنى «العمالة الخدماتية» إذا كانت تشتمل على كلّ

من مدير المصرف والشخص الذي يبيعه قهوته حين يدخّن، وهل عمل وكيل حجز التذاكر «أشدّ معلوماتية» من عمل ناظر المدرسة لمجرّد أن مهماته اليومية تُجَزّز باستخدام وسائل رقمية معقدة، وهل يغدو عمل من يسجّل شكاوى الزبائن عبر الهاتف «هامشياً» عندما يُعاد تسميته «مدير العلاقات الزبونية». على الأقل، يجب أن يضاف إلى محاولات توصيف التغييرات بنية العمالة، على المستوى الكلي (Macro) في المجتمعات الشبكية المعلومات، اهتمام دقيق بخصوصيات المستوى الجزئي (Micro) التي كثيراً ما تؤكد تلك التوقّعات الكبرى أو تحيد بها عن مسارها.

## 2- الشبكات وإعادة هيكلة العمل والعمالة

إن الإجماع على اعتبار التقنيات مرتبطة بعملية إعادة هيكلة القيام بالعمل وتنظيمه في الاقتصادات الرأسمالية المتقدّمة، يبقى أقلّ عرضة للجدال من مسألة تأثير التقنيات الشبكية في العمالة. وكما تُبيّن بربرا كراو وغراهام لونغفورد، «أثّرت الرقمنة في طبيعة العمل المؤدى في الاقتصاد بقدر ما أثّرت في حجم العمالة» (40). إن ثمة نسبة قليلة من الشك في أنه تمّ استخدام التقنية الشبكية لمصلحة إعادة هيكلة مهمّة للعمل وعلاقته



بالعمالة، تمثيلاً مع حاجات الاقتصاد العالمي ما بعد الفوردي والمشاريع الشبكية التي تقوده. وكما أشرنا سابقاً، فإن المرونة هي المبدأ الفاعل الأساس والقيمة التنظيمية الرئيسة للاقتصاد ما بعد الفوردي. وسبق أن بينا كيف تحققت المرونة في تنظيم الشركات وفي الإنتاج والتمويل، في الأغلب، من خلال إعادة هيكلة تلك الشركات على هيئة شبكات تتوسطها التقانة الرقمية. وما تبقى من نقاش هو مدى تحقق المرونة في العمل الإنساني، من خلال إعادة هيكلة العمل وأماكنه طبقاً للنموذج الشبكي وتوسط التقانات الشبكية الرقمية للعمل.

وجه تنظيم الشغل والعمل بحسب أنموذج دولة الرفاه/النموذج الصناعي نحو ضمان الحماية بدلاً من المرونة. وأدى هذا التنظيم إلى تصنيفات للعمل محدّدة جيداً ودائمة نوعاً ما، وكذلك إلى التزام دائم بواجبات معينة من جانب العمال - مهرة وغير مهرة - غالباً ما تنصّ عليه أنظمة العمل أو الاتفاقيات الجماعية الملزمة التي يصعب تحويلها أو خرقها. وكان الشكل القياسي للعمالة دواماً كاملاً وعملاً متصلًا يتم في مكان عمل، ويشرف عليه ربّ العمل. وكان الناس يدرّبون على عدد من المهارات اليدوية، وكانوا يبنون مسيرتهم المهنية على نمط واحد عمومًا، ليبقوا في الأغلب في العمل نفسه لمصلحة الشركة نفسها، في الجزء الأكبر من حياتهم العملية، أو ليواصلوا الحركية صعودًا في هرم الشركة. واعتمدت أغلبية القوانين الوطنية التأمين على البطالة الذي تديره الدولة ويهدف، من بين أشياء أخرى، إلى التخفيف من خطر البطالة وما يمكن أن تثيره من فوضى. وبهذا المعنى، أصبح العمل ممأسسًا، وتبيّن أنه جامد وليس بتلك المرونة.

يبقى العمل الإنساني مكونًا أساسًا لا غنى عنه للاقتصادات الحديثة، لكن طلبات المرونة - التي يفرضها اقتصاد يعتمد نموّه على التجديد والشخصنة الدائمين - غيّرت التشغيل والعمل بطرائق جذرية. وكان من الواجب إعادة تشكيل العمل، مثله مثل بقية أجزاء المؤسسة الشبكية، باعتباره شيئًا قابلاً للتكيف، ومتنوعًا وسريعًا، ويمكن إعادة توجيهه بسهولة. ومن الناحية الإجرائية، فإن العمل لامركزي، وفي الوقت ذاته يبقى تحت مراقبة مركزية. وأصبح العمل في الاقتصاد الشبكي غير مؤسّساتي بصفة جذرية، كما غدا «فردانيًا» ليصبح أكثر مرونة، وأكثر استجابة لطلبات التكيف التي تشجّع المشروع الشبكي عمومًا. وعلى أساس دراسة توجّهات سوق العمل في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة؛ هذه الدراسة التي تقدم برهانًا واضحًا على الهيمنة الشاملة (باستثناء بارز هو اليابان) لأشكال العمالة غير النمطية

والمرنة والطارئة. ويستنتج كاستلز أن «الشكل التقليدي للعمل، المؤسس على مبدأ العمالة بدوام كامل، وعلى واجبات وظيفية محددة ومقسمة بطريقة واضحة، وعلى امتداد حياة مهنية تدوم دورة حياة، هو بصدد التآكل ببطء وبصفة مؤكدة» (41). ولـ «مرونة» العمل هذه العديد من التجليات، يستحق كلُّ منها ههنا قراءة دقيقة.

يمكن تبين تلك المظاهر المختلفة، على نحو أفضل، إذا نحن أدرجناها تحت عنوان أشكال العمالة غير القياسية. وسبق لنا أن عرّفنا الشكل الأول، وهو الشكل القياسي للعمالة في ظل النظام الصناعي الفوردي باعتباره عملاً دائماً، محدّداً على نحو جيد، واضح المعالم، يتمّ على مدى ساعات منتظمة وفق جدول زمني ثابت نسبياً، في مكان تشغيل يشرف عليه المستخدم، وهو عمل يتّخذ مساراً مهنيّاً خطيّاً في العادة. وكما بين كاستلز، لم يعد هذا القياس أو المعيار يصف الأوضاع التي يعمل في إطارها عدد كبير من الناس. وفي استعاضة عن ذلك، أصبح المقياس الجديد هو إجراءات عمالة أكثر مرونة أو «غير قياسية» أو «طارئة» (بمعنى غير يقينية). ومن أهم هذه الإجراءات نذكر العمل بدوام جزئي والعمل المؤقت، ويمثّل هذا الأخير مثلاً أكثر القطاعات استقطاباً لليد العاملة الأميركية. وإنه لأمر معبّر أن تكون «مان باور»، وهي وكالة تشغيل مؤقت، المستخدم الأكبر والوحيد في الولايات المتحدة بـ 600.000 شخص في جدول الرواتب (مقارنة بـ 400.000 شخص في «جنرال موتورز» و350.000 في «آي ب م»، ووكالات التشغيل المؤقت هي أيضاً من ضمن الشركات الأوروبية الأسرع نموّاً. وقاد مثل هذه الإحصاءات بعض النقاد، مثل ناعومي كلاين، إلى وصف العمل المستأجر بأنه واحد من أحد أسرع أنواع التشغيل نموّاً في أميركا الشمالية وأوروبا (42).

الشكل الثاني من العمالة غير القياسية الصاعدة في المجتمع الشبكي هو العمالة الذاتية والعمل التعاقدي المتقطع، والعمل الاستشاري أو «العمل المستقل»، وفيه ينتقل العمال من عقد أداء عمل قصير المدى إلى آخر، من دون إجراءات طويلة المدى مع مستخدم واحد (43). وكما بينا آنفاً، وفي علاقة بنمط العمل الخدماتي، تمثّل «العمالة الذاتية» في الحقيقة عدداً واسعاً من وضعيات العمل المتنوعة، تتراوح بين المحترفين وأصحاب الأعمال الصغرى وعمال الحرف المستقلين والتجار والعمال المتعاقدين في قطاع الخدمات وعمال الخدمات بالقطعة. ويظهر عبر هذه الأصناف تقسيم آخر مهم بين أولئك الذين يستغلون هذه الوضعية لتشغيل آخرين، وأولئك الذين يعملون في هذا الإطار بشكل فردي فحسب. ومع ذلك، من الواضح

أن العمالة الذاتية تنمو بطريقة دراماتيكية منذ الثمانينيات؛ إذ تفوق نسبة نموها نسبة العمالة المؤجرة في 15 بلدًا من ضمن بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الـ 24، في الفترة بين عامي 1979 و (44) 1997. وبالفعل، فإن أهمية أشكال ترتيبات العمل غير القياسية المذكورة آنفًا، هي تلك الأهمية المتصاعدة في الاقتصادات المتقدمة كافة (45).  
وجدير بالذكر أن هذه الأشكال من العمالة غير القياسية هي أكثر انتشارًا في قطاعات الخدمات والتقانة العالية، وهذه القطاعات مركزية في اقتصاد المجتمع الشبكي، وأن النساء، وهذا يتعلق تقريبًا بأشكال العمل غير القياسي كلها، هنَّ أكثر تمثيلًا، وعلى نحو دراماتيكي في القوى العاملة الطارئة، أكان على الصعيد العالمي أم على صعيد الدول الوطنية (46). «وبصفة عامة، أصبح 'رجل المؤسسة' في الخارج، وأصبحت 'المرأة المرنة' في الداخل»، على حدِّ قول كاستلز (47).

يتعلَّق القسم الثالث من المظاهر المتصلة، بإعادة هيكلة العمل في أشكال غير قياسية، بما يمكن وصفه بـ تخلُّع العمل زمنيًا ومكانيًا. ويشير التخلُّع الزمني إلى إجراءات عمالة لا ينحصر فيها العمل المدفوع الأجر في حدود 8 ساعات، أي يوم عمل يمتد من التاسعة إلى الخامسة، بمعدَّل أربعين ساعة في الأسبوع، من الإثنين إلى الجمعة. فبدلًا من ذلك، يظهر زمن العمل في ظلِّ الإجراءات غير القياسية المميّزة للاقتصاد الشبكي باعتباره «وقت عمل مرنا» على نحوٍ متزايد، حيث لا ينظَّم العمل بناء على جدول عمل زمني ثابت، قياسي، لكنّه يتكيف بصفة مستمرة بحسب حالة المدِّ والجزر في مستوى الطلبات. وأصبح وقت العمل هنا مرنا بمعدَّل 12 ساعة اليوم و3 ساعات غدًا. إنه، بعبارة أخرى، جدول زمني بمعدَّل 74 ساعة هذا الأسبوع، و20 ساعة في الأسبوع التالي، وثلاث فترات عمل تناوبي من ساعتين مع عناية بالأطفال والواجبات المنزلية، عوضًا عن نوبة عمل من 6 ساعات؛ وهي نوبات ليلية عوضًا عن فترات عمل تمتد خلال النهار، لتلبية حاجات زبائن على بعد 4 مناطق زمنية، قصد الاستجابة لطابع الزمن المضغوط الذي يميّز الأسواق العالمية والمحليّة الحديثة. ووفق كاستلز: «لا تتبّع نسبة تقدّر بين ربع السكان المشتغلين وثلثهم، في البلدان الصناعية الكبرى، النموذج الكلاسيكي للعمل بالدوام الكامل وفق جدول عمل زمني منتظم... والنزعة السائدة في القطاعات المتطورة في الاقتصادات المتقدمة هي التنويع العام لزمن العمل» (48).

تشير عملية التخلُّع المكاني إلى القيام بالعمل في أماكن فيزيقية هي أقل

ديمومة ومركزية من المرافق الدائمة والمركزية التي يوفرها المستخدمون ويصونونها. ويحوي العمل المتخلع مكانياً على أنواع من النشاط المهني، من بينها العمل المنزلي والعمل في مراكز الاتصالات (التي يكون فيها العمال مركزيين لكن يكون فيها العمل موزعاً مكانياً في شبكات إلكترونية)، و«العمل من بُعد» (حيث يُنجز العمل الموصول بجهاز الحاسوب من مكان بعيد من دون الحضور إلى مكان عمل مركزي)، أو «العمل من بُعد عبر الحاسوب» (وهو عمل ينجز في المنزل عبر جهاز الحاسوب وعلى فترات، لكنه يقع عموماً في مكان عمل عيني ودائم) (49). ومن المهم أن نُقرّ بأنه ما عاد هناك شكل واحد للعمل المنخلع كلياً هو الأنموذج الجديد المعياري لإجراءات العمل في الاقتصادات المتطورة تقنياً (50). وعلى الرغم من ذلك، تلتقي بصفة روتينية أشكال متعددة من العمل المنخلعة زماناً ومكاناً مع أشكال العمل التقليدية الموضّعة لتشكّل طرائق لتنظيم العمل متعدّدة وحيوية جداً، تكتسب بمقتضاها التقانات المعلوماتية والاتصالات الشبكية مكانة مهمّة، وفيها لا يعود ضرورياً ممارسة العمل بوصفه أمراً يتمّ في أوقات منتظمة.

يتجلّى مظهر آخر من مظاهر نزع قياسية في العمل في الاقتصاد الجديد، في الأفول الظاهر للحياة المهنية التي تمتد طول العمر في شركة واحدة أو في مهنة واحدة. الثابت؛ أي فكرة الموقع المديد الذي يتطلب مهارة ثابتة ومستدامة ومتوقّعة، ويكون غالباً في شركة واحدة، وفكرة الحياة المهنية الثابتة؛ أي فكرة المسار المحدّد مدى الحياة لتطور مصدر رزق المرء وإتقانه، أمراً من أمور الماضي التي فات أوانها في المجتمع الشبكي. ويمكن الآن أن يُنتظر من الأميركي العادي ذي العامين من التكوين الجامعي، أن يُغيّر أعماله على الأقل إحدى عشرة مرة، وعليه أن يجدد مهاراته (بمعنى أن عليه ألا يُحدّث تغييرات بسيطة في تكوينه فحسب) على الأقل ثلاث مرات خلال حياة عملية تدوم أربعين عاماً. وهذا لا يعني أن لم يعد هناك عمل، بل يعني أنّ تكشف العمل ضمن أصناف من الوظائف والمهن بات يتناقص وراحت هذه الأصناف تتحوّل إلى آثار أو ذكريات باستثناء بعضها. وبدلاً من أشخاص لهم أعمال مرتبطة بمسار مهنيّ محدّد ومقرّر، يوصف أهل الاقتصاد الجديد بأنهم «عمّال رحّل» (51) (\*). لأنّهم أناس ينتقلون من واجب أو عقد أو مشروع إلى آخر، منشئين شبكة من التجارب المحمولة، والصلات والمهارات من دون أن يقتصروا على شغل ثابت. أمّا النتيجة المباشرة لهذا التحوّل من المهن إلى شبكات من المشاريع

والعقود والمهارات فهي التركيز الاجتماعي المتزايد على قيمة ما يسمّى «التعلم مدى الحياة»، أو التطوير المطّرد لـ «المهارات» والمؤهلات، بغية تحقيق أقصى ما يمكن من الحركية والمرونة، وضمان التوافق مع المتطلّبات التقنية والتنظيمية المتغيرة باستمرار للمشروع الشبكي. وتعني المرونة بالنسبة إلى الأفراد في سوق العمل إرادة التكيف بسرعة وبصفة متكرّرة مع المتطلّبات التقنية، ومتطلّبات البراعة والخبرة المتغيرة، وذلك بدلاً من الالتزام بنوع واحد من فرص العمل والمهارات التي طوّرت في مستهل الحياة العملية للفرد. وتتوافق القدرة على إعادة التأهيل المستمرّ مع ما يصفه كاستلز بالتمييز بين العمل «المبرمج ذاتياً» والعمل «العام»، و«يستطيع العمل المبرمج ذاتياً أن يُعيد برمجة نفسه في مستوى المهارات والمعرفة والتفكير، طبقاً للواجبات المتغيرة في بيئة أعمال متطورة باستمرار. ويقتضي العمل المبرمج ذاتياً نوعاً جديداً من التعلّم الذي يمكن فيه توسيع المعرفة والمعلومات التي روّكت في عقل العامل، كما يمكن تعديلها طوال حياته» (52). أمّا العمل العام، من جهة أخرى، فـ «يتجسّد في العمال الذين لا يتمتّعون بمهارات خاصة أو قدرة خاصة على امتلاك مهارات في مستوى العملية الإنتاجية، ما عدا المهارات الضرورية لتنفيذ التعليمات الإدارية. ويمكن أن يعوّض العمل العام بآلات أو بعمل علمي في أي مكان آخر من العالم...» (53). ويركز خطاب المجتمع الشبكي على العمل المبرمج ذاتياً، وإعادة إنتاجه المتواصلة من خلال التكوين المستمر (الذي يُعبّر عنه بعبارة «التعلم مدى الحياة»)، باعتباره ركيزة مستقبله الاقتصادي. وبقولنا هذا، يبقى من الواضح أن نفاذ رأس المال إلى تجمعات العمل العام الكبرى يبقى أمراً حاسماً تماماً بالنسبة إلى استراتيجيات التراكم في المجتمع الشبكي شأنه شأن النفاذ إلى الأشكال المختلفة من العمل ذي المهارة الرفيعة.

في بعض الحالات، غالباً ما تكون التقانة الرقمية، وبصفة مباشرة، أداة رئيسة من أدوات إنجاز عدد من الأعمال غير القياسية المذكورة آنفاً، وذلك، مثلاً، بتوفير ضروب مختلفة من النشاط المهني غير الثابت مكاناً وزماناً، وتقديم خدمات «التعلم مدى الحياة»، وجعل إعادة التكوين عبر الإنترنت ممكنة. وبقولنا هذا، يجب أن نقرّ بأن من الخطأ زعم أن التقانة الرقمية كانت سبباً، على نحو ما، في وفرة علاقات العمالة الطارئة، والعمالة الذاتية، وإحلال العمل الرّحل محل المهن. وبدلاً من ذلك، ظهرت هذه المُعطيات على أنها جزء من الالتزام الاستراتيجي لرأس المال بالمرونة، باعتبارها حلاً تنظيمياً لمشكلات اقتصاد الإنتاج الضخم الفوري. وكانت التكنولوجيات

الشبكية، ولا تزال في هذا الإطار، عاملاً مساعداً في تحقيق ذلك الالتزام. والسؤال هنا: ما هي الوضعيات التي تكون فيها هذه الإجراءات مرنة؟ ذلك أنها منظمة، مثل المشروع الشبكي، وفق التزامات قصيرة المدى، إضافة إلى أنها تقوِّض تصنيفات العمل، ووضعيات العمالة الثابتة، والترتيبات المؤسسية الجامدة التي تضمنها (مثلاً، الاتفاقيات الجماعية، وأنظمة التأمين على البطالة... إلخ)؛ وهي تجعل المؤسسات في حِلٍّ من تكاليف ومخاطر إدارية مهمّة، وذلك بتوزيع هذه التكاليف والمخاطر في ما بين شبكة من العمّال/العقد الموزعين والفردانيين الذين تقيم معهم المؤسسة التزامات محددة بعيدة المدى. كما تمكّن هذه الإجراءات من إعادة هيكلة سريعة لليد العاملة في الشركة، ونشاطها ومواردها؛ لتتلاءم مع التجديد أو الطلب المشخص. وتوجّه هذه الإجراءات أيضاً مؤهلات الفرد الشخصية نحو صقل مستمر لمهارات العمل «الناعمة» الموجهة نحو عمليات معيّنة، تلك المهارات القابلة للنقل أكثر من المهارات التجارية التقليدية المثقلة بالمحتوى (في المستويات الدنيا للاقتصاد الشبكي خصوصاً). ويمكن أن يكون هذا التحرير للمؤسسة من عبء المسؤوليات ذات العلاقة بالعمالة - مسؤوليات التدريب؛ وتوفير مكان عمل آمن وصحي؛ والمساهمة في التأمين الصحي، ومنحة التقاعد، والتأمين على البطالة، والعُطل، ومنافع أخرى؛ مسؤوليات التقيّد بالقواعد المتعلقة بمدة يوم وأُسبوع العمل - الحافز الرئيس للتحوّل الواسع الانتشار نحو جعل العمل غير مؤسّساتي في المجتمع الشبكي.

طبعاً، ليست هذه باللوحة التي يرسمها أولئك الذين يؤيدون التحوّل إلى عمالة غير قياسية باعتباره نوعاً من التحرير المدعّم تقنياً للطبقات العاملة. وثمة خطاب مهمّ يعتبر سمة المرونة التي حققها العمال في هيكلة العمل بطرائق غير قياسية سمةً يتمتّع بها أيضاً هؤلاء العمال أنفسهم، فهم يتسمون بالعمالة الذاتية، والإبداع، والمعرفة بتنظيم المشروعات، والحرية في صوغ وضعيات عملهم، وفي رسم طريقهم في سوق العمل وفقاً لحاجاتهم ومصالحهم وقدراتهم، فيكونون رؤساء أنفسهم، ويعملون بعقولهم بدلاً من أجسادهم، ويزيدون من حركيتهم واستقلالهم ورضاهم عن العمل. وبالتأكيد ثمة دعامة ثقافية لهذه النظرة. فثمة تزايدٌ في اعتبار البقاء في العمل نفسه مع المؤسسة نفسها لمدة طويلة من الزمن علامة فشل لا علامة نجاح، إذ تشير إلى نقص في المبادرة والإبداع والطموح والاندفاع. ولا يوجد في المناخ الحالي عمل هو غاية أو محطة وصول. وكل مشروع هو خطوة على الطريق إلى غاية أو نهاية دائمة التطور لكنّها غير محددة. ومن المهم أيضاً

أن ننظر ملياً في القيمة الثقافية التي بُنيت ولا تزال حول المرونة في إجراءات العمل. ففي المناخ الحالي، يرى كثير من الشباب في العمل الثابت والمضمون - العمل الذي يدوم من الإثنين إلى الجمعة ومن التاسعة إلى الخامسة - حكماً بالإعدام لا حكماً بالحياة. وبطريقة أخرى، فإن الناس في العصر ما بعد المادي، عصر الجيل الذي لم يعان ويلات الحرب والكساد، مهياؤون لإبدال المرونة بالأمن من دون تردد. والأرجح أن يفلح خطاب المجتمع الشبكي في تعريف المرونة بأنها شرط للأمن، وكل ما يعرضها للخطر (كالنقابات مثلاً) عدو للأمن.

لا يمكن أن ننكر أن كثيرين من الناس يعتمدون إجراءات العمل غير القياسية، باعتبارها إجراءات مشجعة ومحفزة ومحررة. ومن هؤلاء من يتمتعون حالياً بوضعية الأفضلية في سوق العمل (محترفون مهنيون مبدعون عمال ذوو مهارات عالية)، وهم الذين بيدهم الوسيلة ليوفروا لأنفسهم ظروف عمل صحية في غياب المستخدم، ويعدون التكوين الممول ذاتياً وتطوير المهارات استثماراً أكثر منه تضحية مادية، وهؤلاء هم الذين يجدون في إجراءات العمل غير القياسية المرونة التي تشجعهم على/تتيح لهم الالتحاق بمجال العمالة المدفوع الأجر مرة أخرى، وهو أمر ما كانوا ليتحصّلوا عليه لو تبّنوا وجهة نظر معاكسة. وتشمل هذه الفئة الأخيرة النساء خصوصاً، فكثير منهنّ ينجحن في التحوّل أو في تحقيق التوازن بين العمل المنزلي غير المؤجّر والشغل المدفوع الأجر، بسبب المرونة التي توفرها إجراءات العمل غير القياسي، مثل العمل لبعض الوقت والعمل المنزلي، والعمل الذي يدار إلكترونياً. ويرى كاستلز، في الواقع، أن انخراط النساء في اليد العاملة المدفوعة الأجر مرتبط ارتباطاً وطيداً بظهور إجراءات العمل غير القياسية عندما يكتب قائلاً: «لقد دخل كلّ من وقت العمل المرن محدّد الفترة البنى التعاقدية الخاصة بزمان العمل، باعتبار أن ذلك يلائم، إلى حدّ كبير، عمل النساء وحاجاتهن إلى التوفيق بين مهمات رعاية الأطفال وحياتهن المهنية» (54). والملاحظ مؤخراً أن النساء المتعلّقات «يوفرن مخزوناً ضخماً ليد العاملة الماهرة والمرنة والمستقلة، وهذا ما يقتضيه الاقتصاد الإلكتروني (E-Economy)». ويستنتج كاستلز أن «الانخراط البنوي للنساء في سوق العمل كان ولا يزال الأساس الضروري لتطوير الاقتصاد الجديد...» (55). وليس من حقّ أحد أن يتعجّل فينكر الجوانب التقدمية لسوق العمل التي مكّنت خصائصها التنظيمية من دخول أعداد متزايدة من النساء المتعلّقات مجال العمالة المأجورة في مهن مهمّة.

من ناحية أخرى، ثمة سبب مهم للاعتقاد بأن تأثير إجراءات العمل المرنة وغير القياسية في الحياة العملية اليومية للناس لن يكون بالضرورة إيجابيًا على ذلك النحو الواضح. ففي الحد الأدنى، نجد أن لفردنة العمل وجهين: وجه لأولئك الذين يختارون هذا النمط من العمل بحرية أو يحتلون موقعًا يمكنهم من استغلال قدرته على توفير الاستقلال والرضا؛ ووجه ثانٍ يتمثل في أولئك الذين ليس لهم خيار سوى التوجه نحو العمل غير القياسي من دون إرادتهم، وأولئك الذين تنقصهم الوسائل لجعلوا من هذه الوضعية وضعية صحيحة. وبالنظر إلى هذا الوجه الثاني بالتحديد - الوجه الذي يواجه الأغلبية الكبرى من الناس الناشطين في الاقتصاد الجديد - ينظر المرء إلى عدم الاستقرار المهني ونزع القياسية من وجهة نظر مختلفة إلى حد ما. وتظهر المرونة من خلال هذه النظرة باعتبارها عملية فصل للعمل عن العمالة الثابتة والمدخول الثابت. وهي تعني انعدام الأمان والاستقرار البيوي الذي يدفع ثمنه العمال الأفراد بطريقة غير متكافئة في بيئته تقلصت فيها مساهمة دولة الرفاه في أمان الفرد واستقراره. وتعني هذه المرونة كذلك المسؤولية الفردية عوضًا عن المسؤولية الجماعية بإزاء الروتين والبطالة الدورية، كما تعني التنافس عوضًا عن التضامن بين العمال كأفراد على المستويين الوطني والدولي. وإلى جانب ذلك، تعني المرونة العزلة الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص الذين انخلع روتين عملهم مكانيًا وزمانيًا مقارنة بأولئك الذين يقومون بالعمل نفسه أو يعملون لمصلحة الشركة نفسها. إضافة إلى ذلك، تعني المرونة تغير تكلفة التقانة وأدوات العمل ومخاطرة المستخدمين بالعمال. وتعني المرونة من جهة أخرى اعتبار ممارسات العمل وظروفه معزولة عن الأمن والتنظيم العامين. فضلًا عن ذلك، تعني المرونة الحرمان من المنافع غير المتصلة بالأجر والتي تُصاحب في العادة العمل الدائم الكامل الوقت. وتعني المرونة كذلك أن الأشخاص يتحملون مسؤولية التحسين المتواصل لقدراتهم والتدريب الفردي؛ ليبقوا مطلوبين في سوق يشكّل فيها التجديد السريع والمتوالي المعيار والقاعدة. باختصار، إن المظهر الثاني من العمل غير القياسي وجه يثير قلقًا كبيرًا وحساسية كبيرة بالنسبة إلى أولئك الذين يعيشون هذا النمط من العمل يوميًا.

قاد هذا المظهر الآخر كثيرًا من المحللين إلى وصف سوق العمل بأنها سوق مبنية وفق آلية استقطاب دينامية سائدة. وعمومًا، فإن هذا الاستقطاب يظهر كبرهان على الهوة بين المتعلمين جيدًا، ولهم درجة عالية من المهارة، ويتقاضون مرتبات عالية، وباختصار أولئك الذين يسمّون «عمال



المعرفة» المستقرّين والمطمئنين، من جهة أولى، وطبقة سفلى من العمال الأقل تأهيلاً؛ والمدربين لكنهم لم يتعلّموا بما فيه الكفاية، والهامشيين، والذين يمكن استبدالهم، ويتقاضون الأجر الأدنى وليسوا مؤمنين، سواء كانوا يعملون في مجال المعلوماتية أو في سواه من المجالات، من جهة أخرى. ويمكن تبين هذا الاستقطاب في أسواق عمل الاقتصادات الشبكية الأكثر تطوراً وبين السكان في تقسيم عالمي للعمل تواصل فيه ظواهر التهميش، والتبعية والاستغلال وانتفاء الصلة بالسوق تأدية أدوار بنيوية. وبالطبع تتجلى هذه الضروب من التقسيم في نتائج «عينية ومادية». وتوزع منافع انتشار أشكال العمل والتشغيل غير القياسيين بطريقة تفاضلية بين أولئك الذين تعني لهم المرونة مصدرًا أو نتيجة لمزية وسلطة مستمرتين، وبين أولئك الذين يعيشون المرونة باعتبارها مصدرًا وانعكاسًا لتجريدتهم من السلطة، وإلحاق الضرر بهم باستمرار. هذه الحقيقة المادية هي ما يقف وراء الانتقادات المتعلّقة بإعادة هيكلة العمل في المجتمعات الشبكية على نحو يميّز تمييزًا عميقًا بين الجنسين، حيث تكون النساء، وبشكل متفاوت، منتميات إلى أولئك الذين تتصف تجربتهم في العمل غير القياسي والمرن بعدم الأمان والاستغلال، وذلك في الاقتصادات المتطورة والاقتصادات الهامشية على حد سواء (56). إن إعادة هيكلة العمل والتشغيل التي تميز المجتمع الشبكي تضمن بقاء توزيع البضائع المادية المسوّقة، وحركتها، والتعويضات، وأمن العمل والرضا عنه، وأوضاع العمل الصحية، والاستقلالية، ذلك أن التوزيع غير العادل الذي يعكس التفاوت.

#### خامسًا: الملكية الشبكية

لا يمكن لتناول ملامح الرأسمالية الشبكية أن يكون كاملاً من دون إيلاء شيء من الاهتمام لوضع الملكية في سياق انتشار تقنيات المعلومات والاتصال. وتُعَدُّ هذه المسألة مركزية في مسار ما يسمّى الاقتصاد الجديد. وكانت الملكية الخاصة وعلاقات التبادل التي تنبثق من تسليع هذه الملكية، ولا تزال، أمرًا حاسمًا في عمل الاقتصادات والمجتمعات الرأسمالية وفي شكلها. ومن الصواب أيضًا التنبيه إلى أن أشكالًا مختلفة من «منتجات» المعلومات والاتصال حازت لفترة طويلة وضعية سلع موضوعة للتبادل في الأسواق الحرة. ويقال إن التقانات الشبكية أثّرت في منزلة المعلومات والمعرفة والتواصل باعتبارها ملكية وسلعًا بطريقتين متناقضتين إلى حدّ ما. ففي المقام الأول، وفّرت هذه التقانات، وأسواقها، الوسائل والدافع لتوسّع في تسليع المعلومات والمعرفة غير مسبوقة في التاريخ. والمراد أن المعرفة والمعلومات

والتواصل، على اختلاف أشكالها، تعرض لـ «البيع» على أنها «ملكية فكرية»، وهذا أمر يميز الاقتصاد الجديد. وترد في المرتبة الثانية المميزات التقنية للتقانة الشبكية التي هي على نحوٍ يجعل ضبط هذه السلع ومراقبتها - وهما أمران حاسمان في ما يتعلّق بمكانتها كملكية قابلة للتبادل لقاء المال أو لقاء ملكية أخرى - بعيدين عن الاستقرار باطراد. وتمكّن التقانة الشبكية من نسخ المعلومات نسخاً رخيصاً فاعلاً ونشرها بسرعة في هيئة رقمية، من أطراف مبعثرين عبر المناطق والدول وإليها، ممن لا يسهل على الدوام تحديد هويتهم أو موضعهم. وكلّ هذا يجعل من الصعب الحدّ من النفاذ إلى المعلومات المُسلّعة، كما يجعل من الصعب مراقبة أولئك الذين يتجاوزون هذه الحدود بطريقة غير مشروعة. ولأن قيمة السلع في السوق هي مسألة مرتبطة بحصر النفاذ إلى تلك السلع في أولئك الذين يدفعون مقابلها، فإنّ هذا يمثل مشكلاً كبيراً بالنسبة إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بشكل كبير على تداول سلع المعلومات المريح. ولعلّ المثال الأكثر تجلياً لهذا المشكل هو الجدل الدائر حديثاً في شأن خدمات تبادل الملفات على الإنترنت بطريقة الندّ للندّ (Peer-to-peer)، ومثال عليها نابستر (Napster) التي تتيح تداول سلع المعلومات (وهي في هذه الحالة التسجيلات الموسيقية في المقام الأول) من دون دفع مقابل مادّي لقاء تلك السلع.

من المغربي أن نخلص إلى أن التقانة الشبكية تُهدد أمن الملكية الفكرية وبيع المعلومات، ونتيجة ذلك تقوُّض الأسس الرأسمالية للاقتصاد الشبكي. والحال، أن إعلان ستيوارت براند المثير: «تريد المعلومة أن تكون حرّة» (57) ، يبقى ذلك النفير الذي يدعو إلى تعزيز ذلك التحالف الضعيف الذي يرى في التقانات الشبكية احتمال بديل غير قائم على الملكية على محل التطور التجاري للإعلام الرقمي. وممن يشملهم هذا التحالف المدافعون عن تبادل الملفات بطريقة الندّ للندّ، وتبادل المعلومات بوساطة «الويب» والبريد الإلكتروني والترميز والبرامج المجانية والبرامج التجريبية والبرنامج المفتوح المصدر والترخيص للعموم والشبكات الحرّة وعدد آخر من البروتوكولات والتطبيقات التقنية التي لا تخضع للملكية. ويسمّي كاستلز ذلك «أخلاقيات القرصنة» التي يعتبرها أساسية في مجال «ثقافة الإنترنت»: «أسمى شيء في مجموعة هذه القيم هو الحرية: حرية الخلق والإبداع، حرية تمكّن أي معرفة متوافرة، وحرية إعادة توزيعها تحت أي شكل وعبر أي قناة يختارها القرصان» (58). ويؤدّي الحضور المكثّف لتلك الأخلاقيات إلى نشأة «ثقافة الهبة» التي تبلغ ذروتها في صيغة «اقتصاد الهبة» الذي يتحدّى مباشرة

تسليع المعلومات في البيئة الشبكية ويناقضها.

مع ذلك، تبدو إقامة صلاة الميتم، أعني الصلاة على انهيار التجارة والتسليع والملكية الخاصة في عصر المعلومات أمرًا غير دقيق وسابقًا لأوانه. ففي حين يصح القول إن التقنيات الشبكية يمكن أن تطرح تحديات في خصوص فرض الملكية الفكرية، وإن الإعلام الشبكي يقدم دلائل واعدة ومستقبلية تكون بمقتضاها المعلومة غير مملوكة، ويكون تداولها غير تجاري، فإنه من الصحة بـمكان أيضًا، اعتبار أن رأس المال قد استجاب بقوة إلى هذه التحديات (59). ذلك أن حاملي أصحاب ملكية فكرية كبارًا - مثل مقدمي المحتوى في صناعات الترفيه الجماهيري والنشر، وشركات البرامج - تبَنُوا استراتيجية متعددة الأوجه لمقارعة ما يعتبرونه خطرًا حقيقيًا يهدد حقوق ملكياتهم ويهدد التجديد والمشروع الحر عمومًا. وتضمنت هذه الاستراتيجية الضغط من أجل توطيد البُعد التشريعي لحقوق الملكية الفكرية وإجراءات تحصين تقانة التسويق، ووسائل الخزن والإنتاج التي تحول دون إعادة الإنتاج والتوزيع غير المرخص فيهما لنسخ مطابقة للأصل من المواد التي تحصل على حقوق الملكية، ما يعوّق أولئك الذين ينتهكون حقوق النشر والتأليف، خصوصًا النشطاء منهم، ويمكن من رفع دعوى قضائية ضدهم من شأنها أن تسلط عليهم عقابًا تأديبيًا، ويرتبط ذلك مع الأمل ببلورة إطار قانوني يحظر «انتهاك» حقوق النشر والتأليف، الأمر الذي قد يؤدي بصفة فعلية إلى تدعيم رقابة الشركات وتوليد أشكال ملكية فكرية ذات قيمة وتوزيعها والتنصيب عليها عموديًا وأفقيًا على جانبي القسمة بين المحتوى/المحمول. تدفع هذه التكتيكات، إذ تؤخذ معًا، نحو تركيز جهد دينامي في مستوى المراقبة على الملكية الفكرية في المجتمع الشبكي، والتعامل بصفة فاعلة مع الشائعات القائلة بالموت الوشيك للبضاعة المعلوماتية. ويتمثل ما شهدناه في العصر المعلوماتي في «إعادة تشكيل المعلومة باعتبارها ملكية، على الرغم من إمكان توافرها مجانًا» (60). ومن المفارقات أن أولئك الذين انتفعوا أكثر من غيرهم من إعادة تحصين حقوق الملكية هذه، استخدموا على نحو مبالغ فيه شبك القرصنة المتفشي الذي أصبح من الناحية التقنية ممكنًا، وبذلوا قصارى جهدهم، من دون جدوى، لإقناع الحكومات بالعمل لمصالحهم من أجل ضمان فاعلية اقتصاد المعرفة وبقائه.

بدأ هذا الفصل بملاحظة مفادها أن المجتمع الشبكي، مهما تكن طبيعته، هو مجتمع رأسمالي. وإذا كان مفهوم المجتمع الشبكي يساعد في التفكير بهذه التشكيلة الاحتمالية على أنها ثمرة ضَرْبٍ معين من ضروب الثورة

(ولست متأكدًا من أنه يساعد على ذلك)، فإن علينا أن نفكر على الأقل في أن هذا الضرب من الثورة قد أبقى الدعائم الأساسية للاقتصادات الرأسمالية -

تقسيم العمل الذي يؤدي إلى عدم التساوي في مستوى السلطة والمصالح والثروة؛ والعلاقات الاجتماعية المبنية على أساس الملكية الخاصة وتبادل السلع؛ والثقافة التجارية - سليمة كما كانت تمامًا. وتبين المراجعة التي قمنا بها لديناميات العولمة و«اقتصاد المعرفة» وإعادة هيكلة العمل وتدعيم الرقابة على الملكية الفكرية، أن الرأسمالية الشبكية ما هي إلا نسخة كاملة من ذاتها السابقة، وبذهابنا هذا المذهب يتعين على هذه الدراسة أن تبين أن الاقتصاد الشبكي ليس مماثلًا تمامًا للاقتصادات الرأسمالية التي سبقته تاريخيًا. ويتطلب إدراك وضعنا الراهن أيضًا أن نأخذ بالاعتبار ضروب الاستثمارية التي تصل هذا الصنف الرأسمالية بأسلافه، وضروب الانقطاع التي تميزه منها. ولا يمكن لهذه المهمة أن تتحقق إلا إذا تخلصنا من ضباب الأيديولوجيا الناجم عادة عن خطاب الثورة، خصوصًا إذا كان ذلك الخطاب مستخدمًا من جانب أولئك الذين تكمن مصالحهم في نقيض الثورة.

(1) K. Marx and F. Engels, *The Communist Manifesto*, (Moscow: Progress, 1986), p. 37.

(2) M. Castells, *The Rise of the Network Society* (Oxford: Blackwell, 1996), p. 19.

(3) المصدر نفسه، ص 91-92.

(4) C. May, *The Information Society: A Sceptical View* (Cambridge: Polity, 2002), p. 1.

(5) C. May, *The Information Society*, p. 2.

(6) R. Deibert, *Parchment and Printing: Hypermedia and Communication in the New World Order* (New York: Columbia University Press, 1997), p. 137.

(7) R. Deibert, *Parchment and Printing: Hypermedia*, p. 143.

(8) المصدر نفسه، ص 148-152.

(9) J. Hannigan, «The Global Entertainment Economy», in D. R. Cameron and J. Gross Stein, eds., *Street Protests and Fantasy: Globalization and Culture* (Vancouver: University of British Columbia Press, 2002), p. 21.

- .150-144 .pp , Hypermedia and Printing ,Parchment ,Deibert (10)
- Marker ,Possibilities Digital» ,Golding .P and Murdock .G (11)
- :in «,Convergence Communications of Contradictions The :Realities  
Socialist :Contradictions of World A ,eds ,Leys .C and Panitch .L  
(2002 Register :London) ,Merlin (2001) .p .114
- :Democracy Poor , Media Rich ,McChesney .R (12)
- University :IL ,Urbana) Times Dubious in Politics Communication  
and Communication» ,Raboy .M ;(1999 ,Press Illinois of  
Cameron .R .D :in «,Policy Public for Challenge A :Globalization  
:Parks Fantasy and Protests Street ,eds ,Stein Gross .J and  
of University :Vancouver) State the and Culture ,Globalization  
:Capitalism Digital ,Schiller .D and , (2002 ,Press Columbia British  
MIT :MA ,Cambridge) System Market Global the Networking  
(1999 ,Press
- for Challenge A :Globalization and Communication» ,Raboy (13)
- and Protests Street ,eds ,Stein and Cameron :in «,Policy Public  
.127 .p ,State the and Culture ,Globalization :Parks Fantasy
- (14) المصدر نفسه، ص 127.
- .88-37 .pp , Capitalism Digital ,Schiller (15)
- the since Telecommunication ?OK .Rules .S .U» ,Hills .J (16)
- ,eds ,Foster .B .J and Wood .M .E ,McChesney .R :in «,1940s  
the of Economy Political The :Age Information the and Capitalism  
Review Monthly :York New) Revolution Communication Global  
(1998 ,Press .pp .120-119
- New The :Media Global ,McChesney .R and Herman .E (17)
- .70 .p , (1997 ,Cassell :London) Capitalism Global of Missionaries
- Marker ,Possibilities Digital» ,Golding .P and Murdock .G (18)
- :in «,Convergence Communications of Contradictions The :Realities  
Socialist :Contradictions of World A ,eds ,Leys .C and Panitch .L  
(2002 Register :London) ,Merlin (2001) .p .114
- .14 .p , Society Information The ,May (19)
- .67 .p , Society Network the of Rise The ,Castells (20)

- (21) Castells, Millennium of End, p. 164.
- (22) May, The Information Society, p. 8.
- (\*) الكتاب الأبيض، تقرير مرجعيّ أو دليل يساعد القارئ على فهم قضية ما، أو حلّ مشكلة، أو اتخاذ قرار. ويستخدم هذا التعبير في المجالين الحكومي والتسويقي بين الشركات [المراجع].
- (23) Secretary of State for Trade and Industry, Our Competitive Future: Building the Knowledge Driven Economy (London: Department of Trade and Industry, 1998), p. 10.
- (24) Secretary of State for Trade and Industry, Our Competitive Future: Building the Knowledge Driven Economy; Analytical Paper (London: Department of Trade and Industry, 1998), p. 2.
- (25) Secretary of State for Trade and Industry, Our Competitive Future: Building the Knowledge Driven Economy, p. 5.
- (26) D. Barney, Wired Prometheus: Hope for Democracy in the Age of Network Technology (Chicago: University of Chicago Press, 2000); K. Robins and F. Webster, Age of Information and Capitalism: The Times of Technoculture From the Information Society to the Digital Virtual Life (London: Routledge, 1999), and Schiller, Digital Capitalism.
- (27) Castells, The Rise of the Network Society, p. 96.
- (28) Castells, The Internet Galaxy, p. 67.
- (29) Deibert, Parchment, Printing and Hypermedia, p. 156.
- (30) Castells, The Rise of the Network Society, p. 163.
- (31) N. Dyer-Witheford, Cyber-Marx: Circuits and Cycles of Struggle in High-Technology Capitalism (Urbana, IL: University of Illinois Press, 1999), p. 136.
- (32) Robins and Webster, Technoculture of the Times, pp. 130-11.
- 11-130, and Rochlin, Trapped in the Net, pp. 51-73.

- .69 .p , Society Information The ,May (33)
- Information The ?World New Brave Whose ,Menzies .H (34)
- ,Lines the Between :Toronto) Economy New the and Highway  
(1996) .pp .69-59
- Employment World ,Organization Labour International (35)
- :Geneva) Economy Information the in Work at Life :2001 Report  
(2001 ,Organization Labour International .1 .p
- Employment World ,Organization Labour International (36)
- .1 .p , 2001 Report
- .229 - 228 .pp , Society Network the of Rise The ,Castells (37)
- (38) المصدر نفسه، ص 229.
- .66-53 . pp ,Society Information The ,May (39)
- ,Gender :Restructuring Digital» ,Longford .G and Crow .B (40)
- « , Canada in Society Information the in Citizenship and Class  
(2000) 2 .no ,4 .vol , Studies Citizenship .211 .p
- .268 .p , Society Network the of Rise The ,Castells (41)
- Bullies Brand the at Aim Taking :Logo No ,Klein .N (42)
- .247 .p , (2000 ,Canada Vintage :Toronto)
- a of Rise Gendered The :Work Temporary ,Vosko .L (43)
- of University :Toronto) Relationship Employment Precarious  
(2000 ,Press Toronto
- of Concept Legal The ,Vosko .L and Tucker .E ,Fudge .J (44)
- of Commission Law :Ottawa) Workers Marginalizing :Employment  
(2002 ,Canada
- Family ,Work :Economy New the Sustaining ,Carnoy .M (45)
- :MA ,Cambridge) Age Information the in Community and  
(2000 ,Press University Harvard
- :Economy New the in Labour» ,Dean .A and Benner .C (46)
- Carré .F :in «,Valley Silicon in Organizing Labour from Lessons  
of Challenges and Nature The :Work Nonstandard ,eds ,[.al et]
- Industrial :IL ,Campaign) Arrangements Employment Changing  
Temporary ,Vosko and , (2000 ,Association Research Relations

- (47) Castells ,The Internet Galaxy ,p .95
- (48) Castells ,The Rise of the Network Society ,p .442
- (49) P. Gurstein ,Wired to the World ,Chained to the Home :  
Telework in Everyday Life (Vancouver :University of British Columbia Press ,2001) and L. Johnson ,The Workplace :Co-Workplace  
Teleworking in the Neighbourhood (Vancouver :University of British Columbia Press ,2003).
- (50) A. Gillespie and R. Richardson ,«Teleworking and the City :Myths of Workplace Transcendence and Travel Reduction»  
in: J. Wheeler ,ed ,Cities in the Telecommunications Age :The Geographies of Fracturing (London :Routledge ,2000).
- (51) C. Handy ,The Empty Raincoat :Sense Making of the Future (London :Hutchinson ,1994).
- (\*) Works Portofolio ، في العام 1989، كتب تشارلز هاندي عن ظهور هؤلاء العمال الذين يرفضون فكرة الموقع الوظيفي الواحد الدائم ويستخدمون مهاراتهم واهتماماتهم ومنجزاتهم المتنوعة في توفير عدد من الأدوار المؤقتة غالبًا لدى جهات عديدة [المراجع].
- (52) Castells ,The Internet Galaxy ,pp .91-90
- (53) المصدر نفسه، ص 94
- (54) Castells ,The Rise of the Network Society ,p .443
- (55) Castells ,The Internet Galaxy ,p .93
- (56) Crow and Longford ,«Digital Restructuring :Gender ,Class and Citizenship in the Information Society in Canada» ,  
Citizenship Studies ; Menzies ,Whose Brave New World ? , and Vosko ,Temporary Work .
- (57) S. Brand ,The Media Lab :Inventing the Future at M.I. T (New York :Penguin ,1987) ,p .202
- (58) Castells ,The Internet Galaxy ,pp .47-46
- (59) L. Lessig ,The Future of Ideas :The Fate of the Commons in a Connected World (New York :Random House ,2001) and S. Vaidhyanthan ,Copyrights and Copyvronges :The



New) Creativity Threatens it How and Property Intellectual Rise  
:York New York University Press, (2001).  
(60) التشديد مضاف. انظر: May, The Information Society, p. 72.

## الفصل الرابع السياسات الشبكية

تقول الحكاية إنه لولا آلة الطباعة، لما كان هناك وجودٌ لحركة الإصلاح أو التنوير. ولما كان وجود الدولة القومية أيضًا، بالمناسبة. ولطالما نُظر إلى تقانات الاتصال على أنها تضطلع بدور مركزي في التنظيمات والممارسات السياسية. ولا تُعدّ تقانات الاتصال استثناء في هذا، لأن الاتصال يُعتبر من أساسيات الحياة السياسية. وتشمل السياسة كلاً من إطلاق الأحكام واتخاذ الإجراءات ذات العلاقة بالشؤون العامة، ولا يمكننا فصل الأولى أو الثانية عن عملية الاتصال فصلاً كاملاً. وعلى الرغم من أن بعض الأنظمة يلتزم أكثر من غيره بالشفافية على مستوى الاتصال، في ما يتعلّق بالأحكام والإجراءات العامة، فإن الديمقراطيات الليبرالية، على سبيل المثال، وعلى الرغم من نقائصها مقارنة بالمعايير المثلى للديمقراطية، لطالما اعتمدت على الاتصال في مجال إصدار الأحكام واتخاذ الإجراءات على نحو أوسع كثيراً ممّا تمارسه الأنظمة الطغرافية. في الديمقراطيات الليبرالية يُعدّ الاتصال بأشكاله المختلفة التي تتراوح من تسجيل الأفضليات البسيط إلى التداول النشط، لا غنى عنه، شكلياً على الأقل، في ممارسة إطلاق الأحكام العامة وإقرار الأفعال العامة. كما أن هذه الأفعال غالباً ما تتخذ أشكالاً اتصالية، مثل نشر القوانين وتوفير التعليم وتوزيع الخدمات ومختلف فنون الإقناع والدعاية والاحتجاج التي تحتلّ مجتمعة مساحة كبيرة من الفضاء السياسي في الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة. لذلك، تساهم التقانة التي تقوم بدور الوسيط في عملية الاتصال مساهمة مهمة في الإمكانيات والاحتمالات التي تنطوي عليها السياسة في أي سياق من السياقات. وتُعدّ السمات التقنية لآلة الطباعة (وهي أداة لامركزية قادرة على إنتاج كم ضخم من الوثائق المحمولة بأسعار منخفضة نسبياً)، محفزاً مهماً للتوجهات السياسية التي دفعت حركات الإصلاح والتنوير في أوروبا (1). كما ساهمت أيضاً في ترسيخ الهوية السياسية وسيادة السلطة على مستوى الدولة القومية عبر توحيد اللغات المحليّة وتجسيد سلطة الدولة غير المشخصة، من خلال الوثائق (2)

هذه النقطة الأخيرة على غاية من الأهمية، لأنها تُعدّ، على وجه الدقّة، تحدياً للقوة السياسية المنظّمة على نطاق الدولة القومية التي انبثقت جزئياً من طريق تقانات الاتصال الرقمي وتطبيقاتها التي هي في جوهر السياسة

التي يعتمد عليها المجتمع الشبكي. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، فإنَّ كلاً من تنظيم السلطة السياسية والنشاط القائم على مستوى الدولة القومية ذات السيادة، والممارسات السياسية التي تبنيها هذه المنظّمات، تعيش أزمة ستتمخض عنها أشكال جديدة وأكثر تنافسية من سابقتها في مجال التنظيم والعمل السياسي. وتنبثق هذه الأزمة من الممارسات الدينامية التي نوقشت في الفصلين الأول والثالث في باب العولمة. وكما رأينا، فإن منطق الشبكات وتقاناتها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه الديناميّات. وكما سنكتشف لاحقاً، فإنَّ منطق الشبكات وتقاناتها شديد الارتباط بالسياسات التي يزعم أنها انبثقت في أعقاب هذه الأزمة. وسيتمّ التطرّق إلى هذا الموضوع في هذا الفصل عبر ثلاث طرائق، تتمثّل الأولى في فحص الافول المزعوم للدولة القومية، باعتبارها الوعاء الأول للقوة السياسية والتنظيم والتطبيق العملي في الحقبة الراهنة. وتتمثّل الثانية في التدقيق في «السياسات الجديدة» التي تقدّم على أنها الحالة الدائمة للأوضاع السياسية في المجتمع الشبكي. أمّا الطريق الثالثة فهي تقويم التوقّعات الديمقراطية للحياة السياسية في خضم المجتمع الشبكي. أولاً: العولمة، من الدولة القومية إلى الشبكة

كان الموقع الذي تحتله السيادة في مؤسسات الدولة القومية، ولا يزال، المميّز الأساس للتنظيم السياسي الحديث. والسيادة، في شكلها الكلاسيكي، تشير إلى حيّزة السلطة السياسية العليا وممارستها سلطة إصدار الأحكام (كالأحكام المتعلقة بتوزيع الموارد الجماعية أو تنظيم السلوك الفردي) التي تُفرض على الآخرين الموارد، إضافة إلى سلطة الموارد (مثل استعمال القوة أو تقديم حوافز لفرض الامتثال لتلك الأحكام). خلاصة القول هنا هي أن السيادة تدل على سلطة الحكم. وفي تاريخ المجتمع السياسي الإنساني كانت السيادة بطبيعة الحال تنظّم بطرائق مختلفة، تُمنَح لسلسلة من الكيانات أو الهيئات، مثل اللوردات المحليين والكنيسة الكاثوليكية وأباطرة مختلف الطوائف، وهذه ليست سوى أمثلة قليلة. ويعتقد أن حيّزة الدولة السيادة انطلقت في أوروبا في عام 1648، تطبيقاً لمعاهدة وستفاليا التي انتهت بموجبها حرب الثلاثين عاماً وحدّت من سلطة الكنيسة وأسست المبادئ المعيارية التي بُني عليها نظام الدولة الحديث، المتمثّل في «السيادة الإقليمية، والمساواة الرسمية بين الدول، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى المعترف بها، واعتماد رضا الدول حجر أساس للمعاهدات القانونية العالمية» (3). تجسّدت هذه المبادئ، في نهاية الأمر، في الدول القومية التي خرجت من رحم أوروبا الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عبر عمليات تصفية

الاستعمار، وانهلال الإمبراطوريات وتنافسها، لتتمكن بعد ذلك من التوسّع في كامل أنحاء العالم مع أواخر القرن العشرين.

بالفعل، يُعدّ التنظيم الجغرافي للسيادة أساسًا في التعريف الكلاسيكي للدولة، كما قدّمه فيبر، بوصفها: «جماعة بشرية تحتكر الاستعمال الشرعي للقوة في منطقة معينة وعلى شعب معيّن». وفي هذه الحالة يُعتبر الاستعمال الشرعي (أي المرخص له قانونًا؛ فمن بين فصول المجتمع كلها، تتفرد الدولة ومفوضيها وحدهم باستعمال القوة شرعيًا) للقوة التعسفية التعبير الأقصى، مع أنّه ليس الوحيد، للقوة السيادية. فالدولة هي الكيان الوحيد الذي يتمتّع بالصلاحية القضائية التي تمارس على النشاط الذي يقع في مجال جغرافي محدد، والتي تشمل أيضًا الحقّ الحصري في التدخل التعسفي في حال فشل الوسائل البديلة كلها، مثل الحلول الاجتماعية أو الإقناع أو التحفيز، في فرض ذلك الحكم القضائي. وإن ما يضمن السلطة السيادية التي تتمتّع بها الدولة في ما يتعلق بالمجالات كلها التابعة لإقليمها الجغرافي، هو أمن هذه القوة القصوى. ولا تقتصر مهمّة الدولة على استعمال القوة (فالمفترض عمومًا هو أن غياب استعمال القوة التعسفية يُعدّ أفضل مؤشر على استقرار سيادة الدولة وشرعيتها وأمنها) لكن احتمال اللجوء إلى القوة القصوى إذا اقتضى الأمر، تكفله جميع الأحكام والإجراءات الأخرى التي تتعهد بها الدولة. وتنخرط الدول في أنواع النشاط كلها، بما في ذلك، على سبيل المثال، إعادة توزيع الثروات العامة والخاصة، لكن ما تنفرد به الدولة في هذا النشاط عن بقية الفاعلين السياسيين والمؤسسات هو قدرتها الحصرية على اتخاذ إجراءات قانونية وتعسفية لتطبيق أحكامها إذا ما جرى اعتراض هذه الأحكام.

يُعدّ تمتّع الدولة باحتكار شرعية استعمال القوة في نطاق حدودها الجغرافية أمرًا حاسمًا، وذلك لأنّ هذا المزيج بين احتكار هذا الحقّ والتمتّع بحدود جغرافية محدّدة هو ما يولّد ضروب الحصرية التي تعرّف سيادة سلطة الدولة. أي إنّ الدولة كيان سيادي إذا ما تمتّعت بالسلطة الحصرية والنهائية بخصوص ما يجري في نطاقها الجغرافي. ويعني هذا أنه لا يمكن أن يوجد أي فاعل أو كيان داخل حدودها (مثل المليشيات المدنية)، يتحدّى كمال سيادة الدولة ويدّعي حقّ استعمال العنف (أو التشريع أو فرض ضريبة أو التنظيم أو أي نشاط آخر يندرج ضمن السلطة الحصرية للدولة) متى يرى ذلك ملائمًا، من دون ترخيص الدولة ذاتها. وهذا يعني كذلك أنه لا يمكن لأي فاعل أو كيان خارج حدود الدولة (مثل دولة

أخرى) أن يوكل لنفسه الحق في ممارسة السلطة التعسفية في النطاق الجغرافي للدولة من دون إذن منها. وحين تتمكّن قوة داخلية منافسة للدولة من تحدّي السلطة العليا لتلك الدولة، في حدود إقليمها، تنحلّ سيادة هذه الدولة ليسفر هذا عن حرب أهلية أو ثورة. وحين تنجح قوة خارجية منافسة للدولة في مثل هذا التحدي، تغتصب سيادة الدولة باندلاع حرب أو استعمار. وفي حال نجاح الدولة في الحفاظ على سلطتها القصوى في نطاق إقليمها وحماية نفسها من خطر منافسيها في الداخل والخارج، تتمكن من التمتع باستقلاليتها وحققها في تقرير مصيرها، وهذا ما يشكّل دعائم سيادتها. وكما بين كل من دافيد هيلد وأنتوني ماكغرو، تكمن ميزة الدولة الحديثة في تجسيدها «التناظر والتناسق بين السيادة والإقليم والشرعية» (4) .

يمكن للسيادة، ضمن الدولة القومية، أن تنتظم بطرائق شتى وتترسخ في مختلف المؤسسات. وجرى ترسيخ سيادة الدول القومية، أساساً، في شخوص الحكام ذوي السلطة المطلقة. واستمر نظام السلطة المطلقة هذا، لكن علاقته بالسلطة السياسية السيادية هي علاقة رسمية إلى حد كبير، مع بعض الاستثناءات. ومنذ الثورات الليبرالية التي اندلعت في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا وأميركا، أخذت سلطة الملكيات القومية بالتهايو، وأعيد تكوين السيادة في المؤسسات المستقلة عن شخص الحاكم المطلق، وأصبحت ترتبط ارتباطاً جوهرياً بالدولة القومية الحديثة. وفي أيامنا هذه، تتمثّل الشرايين الظاهرة لسيادة الدولة في الدساتير والتشريعات المكتوبة، وكلّ من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وقوات الأمن والجيش، إضافة إلى أجهزة الدولة البيروقراطية. وفي المجتمعات الليبرالية الديمقراطية تقوم شرعية السلطة السيادية، المتجسدة في هذه المؤسسات، أساساً، على رضا المواطنين الذين تمارس عليهم تلك السلطة. وتباينت السمات الدقيقة والعلاقات التي تنظم هذه المؤسسات بين دولة وأخرى، كما أن بعض الدول التي نعدّها دولاً «فدرالية» أكثر منها «دولاً وحدوية»، تقسم السيادة إلى وحدات فرعية إقليمية داخل حدود إقليمها القومي. على الرغم من ذلك، يبقى التنظيم الأساس للسيادة غير المشخصة التي تمارس في المؤسسات ضمن الحدود القومية، تنظيمًا معياريًا نسبيًا. وهذا التكوين أو القوام هو الذي يسمّ عموماً تنظيم السلطة السياسية في العالم الحديث.

لماذا انصهرت السيادة في وحدات قومية في الفترة الحديثة؟ ليس في وسعنا تقديم إجابة شافية وافية عن هذا السؤال، بالنظر إلى تعقيد المسألة

وتشعبها، ذلك أنها تتجاوز كثيرًا نطاق بحثنا الراهن. لكن جانبًا من الإجابة هو أنه في الفترة التي كانت فيها السلطة السيادية في حالة إعادة تنظيم وهيكلية، كان النشاط الاقتصادي، من أسواق وتجارة، يشكل نفسه أيضًا على هيئة وحدات قومية (أي أوسع من النطاق المحلي والإقليمي) في أنحاء أوروبا. وتطورت الدول القومية، جزئيًا على الأقل، بوصفها المقياس المنطقي الضابط لممارسة السلطة السيادية في تنظيمها للنشاط الاقتصادي وإنفاذ العقود، وإدخال العملات المشتركة، وحماية الأسواق، ونحو ذلك. وإنه لتبسيط مفرط للأشياء أن نعتبر أن تنمية الاقتصادات القومية هي ما «أنتج» الدول القومية. لكن الصواب هو أن تنظيم السلطة السياسية ذات السيادة في وحدات قومية تزامن مع التنظيم الحديث لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، في شكل وحدات قومية أيضًا. ويعكس هذا التنظيم القومي للسلطة السياسية في مؤسسات الدولة القومية، تبعًا لذلك، التنظيم القومي للحياة الاجتماعية والاقتصادية ويعززه. ويُنظر إلى السياسة، في هذه التركيبة المعقدة على أنها ما يضم تلك المجموعة من الأنشطة الذي تتنافس (أو تتعاون) فيها مختلف الجهات المدنية الفاعلة للتأثير في تطبيق الدولة لسلطاتها السيادية في الحكم والفعل، حيث تتفاعل بموجبها الدول، بعضها مع بعض، على الساحة الدولية. ومن بين المآخذ المقبولة على هذا الفهم لمعنى السياسة، «المتمحور حول الدولة»، هو أنه فهم ضيق الأفق وغير شامل، وذلك لأنه يفشل في الاعتراف بأن السياسة، باعتبارها الممارسات الاجتماعية للحكم والعمل وممارسة السلطة، توجد مواقع ليس لها سوى علاقة طفيفة بالسلطة السيادية للدولة القومية. وبهذا المعنى الأوسع، فإن السياسة موجودة في العلاقات الإنسانية كلها. وبعد هذا التوضيح، فإن المعاني المهمة المتعلقة بـ «السياسة» في العصر الحديث، تحدد هذه الكلمة بوضوح في مجال المنافسة للسيطرة على السلطة السيادية للدولة القومية المنظمة في شكل مؤسسات، والسيطرة كذلك على الحكومات التي تدير تلك السلطة.

من المهم أيضًا الإشارة إلى أن أحدث تقانات الاتصال، مثل الآلة الطباعة والتلغراف والبث الإذاعي والتلفزيوني، كان لها دور أساس في تنظيم النشاط الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك في ضمان ممارسة السلطة السياسية السيادية والحفاظ عليها على الصعيد القومي. وفي الحالة المشار إليها آنفًا، فإن هذه التقانات عيناها هي التي خلقت إمكان الاتصال شبه المتزامن والموحد بين السلطة السياسية الموجودة في جهاز الدولة المركزي والجمهور القومي المنتشر

على ذلك الإقليم القومي؛ كما أن هذه التقنيات مكّنت هذه السلطات المركزية من تلقّي معلومات في شأن مؤامرات أو تهديدات (داخلية أكانت أم خارجية)، ما مكّنها من الرد عليها بعد ذلك ردًّا أسرع (5). كما تفرّدت تقانات وسائل الإعلام، مثل الصحافة والإذاعة، بدور فاعل في تكوين مجالات الحياة القومية العامة والمجالات السياسية للمجتمع المدني، وصيانتها وتشكيلها، حيث يُسن مفهوم المواطنة الديمقراطية الليبرالية، ويتشكل الرأي العام، وتُختبر شرعية السلطة السيادية للدولة (6).

مما يزعم أن هذا الجمع اضطرب مؤخرًا، متسببًا بظهور ما وصِف بأنه تحوّل إلى نظام جغراسياسي ما بعد حداثي مختلف، حيث تفككت الدولة القومية باعتبارها الجهة المستقلة ذات الاختصاص الحصري في السلطة السياسية السيادية (7). ونتيجة ديناميات العولمة، يقال إن السلطة المستقلة والسيادية للدولة تراجعت تراجعًا حادًا. وتقرّ العولمة، بالطبع، بمعانٍ متعددة، وترتكز على الكثير من الجوانب. لكن في ما يتعلق بوضع السلطة السياسية التي تُنظّم وتُمارَس على مستوى الدولة القومية، فإن المعنى الذي تحمله العولمة هو معنى محدد تمامًا؛ إذ إن قدرة الدول على الممارسة الحصرية لسلطتها المطلقة في إصدار الأحكام واتخاذ الإجراءات داخل أراضيها قد تقلصت بشكل حاسم. وبعبارة أخرى، أصبحت السيادة مفككة، لأن الدول ما عادت تتمتع بتلك السلطة الحصرية التي تخوّلها فرض وحظر أي نشاط في مجال اختصاصها القضائي القومي. وتتقاسم السلطة الآن كوكبةً من الأطراف الفاعلة المحلية والدولية والعامة والخاصة، إضافة إلى المؤسسات، بدءًا من الشركات الخاصة العابرة للقوميات، وصولًا إلى مجموعة متزايدة من مواقع صنع القرارات الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة السبع والاتحاد الأوروبي ومنظمة دول آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي واتفاقية ميركوسور، على سبيل الذكر لا الحصر. وبحسب ملاحظات هيلد وماكغرو، فإن «الدولة القومية أصبحت منحصرة، على نحو متزايد، في مجموعة واسعة من نُظم الحكم العالمية والإقليمية والمتعددة الطبقات، وهي نُظم لا تقدر الدولة القومية على مراقبتها بالكامل، دع عنك السيطرة عليها» (8).

تكمّن جذور الأزمة الظاهرة التي تمرّ بها سيادة الدولة في ديناميات انتفاء المكان، الأمر الذي سبق أن ناقشنا بعض جوانبه في الفصول السابقة. وبتعبير أبسط، استند منطق تنظيم السيادة على الصعيد القومي وفاعليته واستثماره حصرًا في الدول القومية، إلى تنظيم موازٍ للنشاط الاجتماعي

والاقتصادي الأساس ضمن النطاق القومي. لكن، مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين أصبح قدر كبير من النشاط الاجتماعي والاقتصادي يتم عبر حدود الدول لا داخلها. ونتيجة ذلك، ما عادت السلطة السياسية المنظمة على الصعيد القومي، تتوافق مع التوجّهات المكانية السائدة للاقتصاد والمجتمع. ويبرز، في هذا المناخ المتوتر بالضبط، التحدي الذي يهدد سيادة الدولة القومية واستقلاليتها.

كما ناقشنا في الفصل الثاني، تتجلى دينامية العولمة في ما تعرّض له النشاط الاقتصادي منذ ثمانينيات القرن العشرين من انتفاء المكان وتخطي الحدود القومية. وما عاد بمقدور أي اقتصاد حديث أن يظل حبيس حدوده الإقليمية، وانخرطت الدول كافة انخراطاً تاماً في المبادلات والعمليات التجارية عبر الحدود. مع ذلك، ثمة فرق كبير بين الاقتصاد الدولي الذي يتفاعل فيه مختلف الفاعلين الاقتصاديين القوميين، بعضهم مع بعض، وبين الاقتصاد الذي يكون فيه النشاط الاقتصادي والفاعلون الاقتصاديون ذاتهم منظمين على النطاق العابر للقوميات. وفي مرحلة معيّنة، ومن الناحية الكمية الصّرف، سجل النشاط الاقتصادي الجاري عبر الحدود القومية - مثل التجارة والإنتاج والمضاربات المالية ومبادلات العملة والاستثمار الخارجي والاستهلاك - ارتفاعاً هائلاً أخذ يتزايد إلى مستوى التغيير النوعي. وبناء عليه، ما عاد حرياً بنا أن نصف الاقتصادات الحديثة بكونها «منظمة أو مُخطّطة أو مقيسة أو حبيسة حدودها السيادية الإقليمية المنفصلة» (9). وساهمت عوامل عدة في تحفيز عملية انتفاء المكان الاقتصادي هذه، من بينها ارتفاع أعداد المهاجرين على الصعيد الدولي، والتقدم الملحوظ الذي شهدته تقانات النقل والاتصال. لكن ربما أهم هذه العوامل هو القرار الطوعي الذي اتخذته الدول المزدهرة لتخفيف القيود التي تفرضها سلطتها السيادية المستقلة على المؤسسات الاقتصادية والتراكم ضمن السوق الحرة.

فُتّن هذا التوافق في سلسلة من المعاهدات الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الاتفاقيات العالمية، مثل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GAAT)، والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، إضافة إلى مجموعة متنوعة من الاتفاقيات الإقليمية المماثلة، مثل اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA)، والمعاهدات المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبي. وتشكّل هذه الاتفاقيات مجتمعة دستور الاقتصاد العالمي، محددة تبعاً لذلك، المعايير التي تضبط للدول حدود ممارسة سلطتها السياسية السيادية. وما تطالب به هذه الاتفاقيات، أساساً، هو أن تعامل الدول السلع



ورؤوس الأموال والمؤسسات الأجنبية كما تعامل المحلية منها، وبالتالي إزالة بعض القيود مثل التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية، والإعانات المالية، والامتيازات الضريبية المستهدفة، والقيود المفروضة على الاستثمار والملكية الأجنبية، إضافة إلى أشكال أخرى من المعاملات الرامية إلى حماية الشركات المحلية ومساندتها أو تحقيق مصالح وأولويات وطنية لا علاقة لها بالسوق. ويمكن أن يترتب على خرق هذه الاتفاقات، اتخاذ تدابير ثأرية، أو رفع قضايا ضد الدولة المخالفة من الطرف المعتدى عليه، أو فرض عقوبات توجهها لها المحاكم الدولية المكلفة بفض النزاعات بموجب هذه الاتفاقيات. وخلاصة القول هنا، أن الدول تعهدت بتحرير تدفق النشاط الاقتصادي (نعني بذلك السلع ورؤوس الأموال والعملات والخدمات)، وذلك من طريق تقييد قدرتها على تنظيم هذه التدفقات بشكل مستقل استجابةً للضغط المحلي أو الأولويات التي قد لا يكون الهدف منها تحقيق النمو الاقتصادي. وبهذه الطريقة، تكون الدول قد تنازلت في الأساس عن جزء من سيادتها، أولاً إلى جهات اقتصادية قوية وعابرة للقوميات على نحو متزايد تفيد كثيراً من هذه الترتيبات، وثانياً إلى المؤسسات الدولية الناشئة التي أنشئت لإنفاذ الدستور الجديد للعملة. فعلى ما يبدو، ما عادت الدول تتمتع بالاختصاص القضائي الحصري بشأن ما يحدث داخل أراضيها. وما يثير الاهتمام هنا هو أن هذه التجزئة التي حصلت في سيادة الدولة تمت من دون عنف ثوري من الداخل، أو حرب من الخارج. كما تحتفظ الدول باحتكارها للاستخدام المشروع للقوة داخل أراضيها، حتى في خضم ما يمكن أن يوصف بأنه زعزعة خطيرة لاستقلالها السياسي. ومع ذلك، وبدلاً من أن تؤكد هذه الحقائق أن سيادة الدولة لم تتأثر بالعملة، فإنها تدعم الشكوك التي تحوم حول التعريفات التقليدية للسيادة التي تحصرها في الاحتكار الكلي لممارسة العنف المادي المشروع.

كما تطور تأمين السياسة، والمجتمع المدني، ومفهوم المواطنة بالتوازي مع تطور النشاط الاقتصادي والأسواق المبنية ضمن الأراضي القومية، كذلك حفزت العملة والاقتصاد العالمي انتفاء مكان السياسة وتخطيها الحدود الإقليمية. ولا يتجلى هذا فحسب في النمو المذكور آنفاً للمؤسسات العالمية التي تتمتع بالنفوذ والاختصاص القضائي، على الرغم من أنها لا تسيطر سياسياً على أراضٍ أو أقاليم معينة، لكن أيضاً في مجموعة من ضروب «تخطي الحدود الإقليمية» الأخرى، مثل الارتباط بين فك الأرض والهوية الذي برز واضحاً حين ارتفعت نسب الهجرة الدولية وعدد الجماعات

المهجرة، إضافة إلى بروز قضايا إقليمية متعددة واشتداد الوعي بها، مثل حقوق الإنسان والبيئة، وبداية تكوّن مجتمع مدني عالمي، أو ربما حتى مجال عام عابر للقوميات والأقاليم. وبطبيعة الحال، فإن ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه الظواهر كلها، هو تسارع عملية تقويض الحدود بين الدول في مجال الاتصال، وذلك بفضل انتشار التقانات الرقمية التي تؤمّن البث المتعدد الوسائط عبر الحدود والمسافات الشاسعة بفاعلية كبيرة (10).

يرى كثيرون أن الإشكال الذي تطرّقنا إليه في ما سبق هو المسؤول عن الأزمة الديمقراطية التي يقال إنها تسمّ سياسات العوامة. وتعمل هذه الأزمة على صعيدين: الدولة القومية والدوائر الدولية التي يبدو أنها ما انفكت تنتزع المزيد من سلطات الدولة. أما على المستوى الأول، وكما بيّن أعلاه، تتوقف العضوية في السوق الاقتصادية العالمية على مجموعة من الالتزامات التي تتعهد بموجبها الدول الامتناع عن التدخل المتحيّز في تدفّق مجموعة من القيم الاقتصادية. وهذه الالتزامات الاقتصادية هي أيضاً التزامات سياسية، ما دامت تُحد من قدرة الدولة على تأمين السلع للعموم من خارج نطاق السوق، وعلى الاستجابة لإرادة مواطنيها المعبر عنها ديمقراطياً إذا طلبوا منها ذلك. علاوة على ذلك، فإن الالتزامات المترتبة على العضوية في اقتصاد السوق العالمي تقوّض في كثير من الحالات قدرة الدولة على توفير الرفاه الاجتماعي والأمن الذي كان حجر الزاوية في شرعية الدولة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويصف كاستلز الوضع على النحو التالي:

إن عوامة الإنتاج والاستثمار تهدد كذلك دولة الرفاه، وهي عنصر أساس في السياسات التي اعتمدتها الدولة القومية على مدى نصف القرن الماضي، وهي تُعدّ كذلك حجر الزاوية الأساس الذي يحمي شرعيتها في الدول الصناعية... وفي هذا الاقتصاد الذي اندمجت أسواقه الرئيسة لتبادل رؤوس الأموال والسلع والخدمات على نحو متزايد وبمقياس عالمي، لم يبق هنالك متسع من المكان لدول الرفاه... التي تتضاءل إلى القاسم المشترك الأصغر الذي يواصل الهبوط، مؤدّياً بذلك إلى تلاشي مكوّن أساس من مكوّنات شرعية الدولة القومية واستقرارها (11).

إن روح الاقتصاد العالمي هي ذاتها روح ليبرالية السوق العالمية التي تنطوي على تقليص دور الدولة في استخدام سلطتها السيادية في إعادة توزيع الموارد بحسب الحاجات الاجتماعية المحلية، كما تنطوي على تفكيك الوسائل اللازمة لتأدية هذا الدور. ويقتضي الاقتصاد العالمي الحديث أن تسهر الدولة على رفاه مواطنيها، عبر منافستها دولاً أخرى في توفير شروط

السوق الملائمة لجلب الشركات الخاصة والمستثمرين الأمر الذي تلحّ الأرثوذكسية الليبرالية على أنّه أساس الازدهار العام. ويستلزم ذلك تقليص حجم تدخّل الدولة في إعادة توزيع الثروات وسن القوانين قدر الإمكان، ما يجعل الدولة غير قادرة على توفير متطلبات الأمن المادي الذي استمدت منه الدولة الليبرالية الديمقراطية شرعيتها السياسية. وفي ظل هذه الأحوال يصبح المواطن غير ملمّ بما يمكن أن تفعله الدولة من أجله، أو بالتأثير الذي يمكن أن يُحدثه في القرارات والإجراءات التي تتخذها.

تساهم عولمة السياسة (التي تلي زمنياً عولمة الاقتصاد)، بطريقة أخرى، في أزمة الديمقراطية؛ ذلك أن شبكة المؤسسات الدولية تقاسم الدول جزءاً كبيراً من سيادتها. ولا شك في أن للقرارات التي تتخذها مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، تأثيراً حاسماً في البلدان التي تطبّق عليها. ومع ذلك، تفتقر هذه المؤسسات، مع بعض الاستثناءات، إلى آليات المشاركة والتمثيل والتدقيق والمحاسبة التي من شأنها أن تكسبها الشرعية الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، ليس لدى منظمة التجارة العالمية مواطنون. صحيح أن أعضاء هذه المنظمات هم ممثلو دول ذات سيادة مسؤولون أمام شعوبهم، من خلال هياكل الديمقراطية الليبرالية مثل الانتخابات، إلّا أن كثيرين يرون أن هذه الآليات غير المباشرة غير كافية ومنقوصة، وأنها ملائمة لمصالح الشركات العابرة للقوميات أكثر ممّا هي ملائمة لمصالح المواطنين العاديين، إضافة إلى أن هذه المؤسسات القوية تُعدّ أكثر انغلاقاً وحصريّة من حكومات الدول القومية. ويمكن إيجاد الدليل المؤيد لهذه الرؤية في شوارع سياتل وجنوة وبراغ ومدينة كيبيك، وفي أكوام زجاج النوافذ المكسور وعبوات الغاز المسيل للدموع المبعثرة، وفي وجوه آلاف الناشطين الغامّي العيون الذين يلحّون وينفّسون غضبهم الديمقراطي عند أسيجة السلاسل في مواجهة قوات مكافحة الشغب التي أصبحوا يفصلونها بشكل روتيني عن حكامهم. لذلك، عادة ما نتحدث عن سياسات العولمة كأزمة ديمقراطية على المستويين الوطني والدولي.

من المهم أن نشير إلى أن كثيرين يرون أن التقارير الواردة بخصوص زوال الدولة القومية وسيادتها هي تقارير مبالغ فيها. وقد أخذ النقاش الدائر بين المؤمنين بتقدم العولمة وتراجع الدولة القومية والمشكّكين في ذلك فرصته وزيادة، ولذلك لن نعيد التطرق إلى هذا الموضوع على نحو شامل ها هنا (12). وباختصار، يسوق أولئك الذين لا يؤمنون بعمق العولمة

وشمولها، كما تبين سابقًا، مجموعة من الحجج الداعمة لآرائهم؛ فهناك من يقول إن العولمة التي يراها بعضهم ظاهرة جديدة ليست سوى امتداد لظاهرة قديمة وهي الاعتماد الاقتصادي والسياسي بين الدول الوطنية. وشهد هذا الاعتماد تزايدًا مستمرًا، ومن ثمة أصبح ظاهرة عامة مع سقوط الاتحاد السوفياتي والبلدان التابعة له في العقد الأخير من القرن العشرين (13). أما بعضهم الآخر فيعتقد أن مصطلح «العولمة» يسيء تسمية الوضعية الحالية، لأن مساوئها ومحاسنها موزعة توزيعًا غير متساوٍ عبر أنحاء العالم، الأمر الذي ينزع عنها صفة العالمية، ذلك أن شعوبًا كثيرة لا تزال تزرع تحت وطأة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة (14)، أو لأن ما يحدث حقيقة هو «أمركة» للعالم (امتداد لسيطرة أميركا الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية في أنحاء العالم عقب انهيار منافسها الأول) (15). ويشير خبراء الاقتصاد إلى أن «الحدود» لا تزال محافظة على قدرتها على «التأثير»، فهي تحصر الاقتصاد في الحدود الجغرافية القومية واللغوية والثقافية بطريقة تمنح الدول استقلالية سياسية أكبر في إدارة الشؤون الاقتصادية، مقارنة بما تخبرنا به مختلف المقاربات الخاصة بالعولمة (16). على المنوال نفسه، يعتقد أصحاب المقاربة الواقعية أنه، إذا استثنينا مسألتي الطابع التعددي والاعتماد المتبادل، فإنه لا يمكن لأي منظمة أن تنافس الدول القومية الحديثة في اقتصادها المستقل ومواردها العسكرية وقوتها. ويلمح النقاد المتطرفون إلى أن العولمة وسيلة أيديولوجية أكثر منها حقيقة مادية، وأنها خطاب وجدٍ للتعطيم على مسؤولية الدولة في التزامها السوق الرأسمالية النيوليبرالية، ولطمس تخليها عن الرفاه الاجتماعي، وإخفاء قدرتها على التمسك بهذه الالتزامات (17). وهنا تُخرج هذه البلاغة من قبعتها دولة ما بعد حديثة عاجزة تتخذ لها وجهًا أدائيًا، وبذلك تتحول هذه البلاغة إلى ضرب من النبوءة التي تحقق ذاتها بذاتها: ما دام الناس يعتقدون أن العولمة قد أفقدت الدولة قدرتها، فإن مطالبتهم لها بأن تتدخل في استراتيجيات تراكم الرأسمال الخاص لمصلحة الخير العام لا بد أن تقل.

لا تخلو وجهات النظر هذه من الصحة، لكن الدلائل تشير (كما استنتج هيلد وماكغرو) إلى أن «الدولة الحديثة ما انفكت تندمج في شبكات من الترابطات العالمية والإقليمية المخترقة من قوى بين - حكومية عابرة للقوميات، تتجاوز مستوى الدولة، فتغدو غير قادرة على التحكم في مصائرهما بنفسها» (18). وفي جميع الأحوال يظل التفسير المقدم سابقًا لأقول الدولة

القومية تحت ضغط العولمة أساسًا في أطروحة المجتمع الشبكي. فبالنسبة إلى كاستلز بوجه خاص، لا يمكن أن تفهم السياسة المعاصرة، إلا في ضوء تراجع سيادة الدولة القومية واستقلالها. ويضيف: «لقد تجاوزت تدفقات رأس المال والبضائع والخدمات والتقانة، والمعلومات والاتصالات، على المستوى الدولي، سيطرة الدولة على المكان والزمان» (19). ويُعدّ موقف كاستلز قاطعًا في ما يتعلق بالآثار السياسية لاقتصاد العولمة، ذلك أن «عجز الدولة القومية ما انفك يتفاقم بإزاء السيطرة النقدية وتقرير الميزانية وتنظيم الإنتاج والتجارة، وجمع الضرائب من الشركات، والوفاء بالتزام توفير المنافع الاجتماعية. وباختصار، فقدت الدولة القومية معظم عناصر قوتها الاقتصادية...» (20). ويقدم كاستلز نموذج الشبكة باعتباره نتيجة وسببًا لتهايوي وضع الدولة نحو العجز. إذ سلبت الدولة قوتها «شبكات رأس المال والإنتاج والاتصال والجريمة، والمؤسسات الدولية، فضلًا عن الأجهزة العسكرية التي تتجاوز المستوى الوطني، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الدينية، وحركات الرأي العام العابرة للقوميات». والمحصلة النهائية لعملية إعادة التنظيم هذه هي أن «الدولة القومية ستظل موجودة، بل وستوجد في المستقبل المنظور، إلا أنها لن تكون سوى عقدة في مهبّ شبكة قوة أكثر اتساعًا» (21). ومثلت الدولة القومية، في ما سبق، السلطة السيادية النهائية بلا منازع، ولذلك، تمحور العمل السياسي حينذاك على السيطرة على جهاز الدولة؛ وعندما تُجعل الدولة القومية مجرد عقدة في شبكة شديدة التعقيد، فإن اكتساب السيطرة على أجهزتها «يصبح وسيلة واحدة من وسائل ضمان القوة لا غير» (22). ولو صح هذا الرأي (الذي لا يزال يثير اللغط)، فمن غير المرجح أن تحافظ سمات العمل السياسي في مجتمع الشبكات على السمات ذاتها المتعارف عليها سابقًا.

ثانيًا: وسائل إعلام جديدة، سياسات جديدة

سبق أن بيّنا أن إحدى نتائج العولمة هي ما تشهده الديمقراطية الليبرالية من أزمات متعاضمة في نظر بعضهم؛ إذ يجد المواطنون أن الدول التي ينتمون إليها ما انفكت تفقد فاعليتها، وأن المؤسسات الدولية التي أحكمت قبضتها على السلطة الفعلية لا تترك لهم مجالًا لممارسة مواظبتهم الديمقراطية. وردًا على ذلك، صاغ بعض المنظرين التقدميين نماذج لنظام سياسي عالمي قائم على الحوكمة والمواطنة الديمقراطية العالمية. لكن، على الرغم من وجهة أفكارهم، يتعيّن على هؤلاء أن يرّسخوا آراءهم ويزيدوها إحاطةً (23). وباتت التحديات التي فرضتها العولمة على الديمقراطية جلية،

من خلال التراجع الذي شهدته الديمقراطية في أغلب البلدان الغربية (وفق ما يراه كثير من المحللين)، إذ بات المواطنون يشعرون بالمزيد من الاغتراب والريبة إزاء الإجراءات الرسمية ومؤسسات المشاركة الديمقراطية، بما في ذلك مسائل التصويت لممثليهم في الانتخابات، ومناصرة الأحزاب السياسية القائمة. تنبثق السياسة السائدة في المجتمع الشبكي، في شكلها الجديد، على ما يبدو، من ركाम الأزمة الديمقراطية التي عرفتھا السياسة في شكلھا القديم (24). وينعت كاستلز السياسة الجديدة بـ «السياسة المعلوماتية»، ويربطھا مباشرة بتقانات شبكات الاتصال، قائلاً:

أهم ما يمكن ملاحظته هو أن وسائل الإعلام الإلكترونية (ولا يقتصر ذلك على التلفزيون والمذيع، بل يشمل أيضاً أشكال الاتصال كلها، مثل الجرائد والإنترنت)، أصبحت فضاء السياسة المفضل. ولا يعني ذلك أنه يمكن أن تُختزل السياسة كلها في الصور والأصوات أو التلاعب الرمزي، لكن من دونها لا وجود لفرصة للفوز بالسلطة أو ممارستها... وبسبب الآثار المتداخلة للأنظمة السياسية التقليدية، والتغلغل المتفاقم لوسائل الإعلام الجديدة، فإن ما يتعلق بالحياة السياسية كلها من معلومات وجوانب اتصالية، يصبح أسيراً لوسائل الإعلام. أمّا ما هو خارجها فيُعدّ هامشاً سياسياً لا غير (25).

أحكمت وسائل الإعلام، من منظور كاستلز، قبضتها على السياسة، وتقصير الفاعلين السياسيين القدامى والمؤسسات التقليدية في التكيف مع «السياسة المعلوماتية» هو أصل أزمة الديمقراطية في عصر المعلومات (26). وفي تقدير كاستلز: «ما دامت الأنظمة السياسية الراهنة قائمة على البنى التنظيمية والاستراتيجيات السياسية للعصر الصناعي، باتت تلك الأنظمة بالية وفاقدة استقلاليتها جرّاء ما يشهده العالم من تدفّق رهيب للمعلومات، تعتمد عليه السياسة» (27).

إذاً، السياسة الجديدة هي سياسة مكابدة ومثابرة، من أجل إدارة المعلومات وإحكام السيطرة عليها في «الفضاء» الذي بنته وسائل الاتصال، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً وضرورياً للنفاذ إلى أشكال السلطة الأكثر مادية. ومن هذا المنظور، ليست السياسة في واقع الأمر إلا صراعاً لتحديد معايير الخطاب العام واللغات الرمزية والثقافية التي يُعبّر من خلالها عن المعايير والتطلعات التي يجري تداولها. يعني هذا أن النشاط السياسي مشروط بتوفر الحد الأدنى من النفاذ أو الحضور و/أو التمثيل في وسائل الاتصال الجماهيري التي تدور فيها هذه المعارك. ولهذا السبب، فإن كل من يُستبعد بانتظام من الحصول على المعلومات والنفاذ إلى وسائل الاتصال

المتطورة، أو من يقتصر نفاذه إليها على التلقي السلبي للمحتوى الذي يتخذ هيئة السلعة، لا يهَمُّش في المجتمع الشبكي اقتصاديًا فحسب، بل سياسيًا كذلك. وتبعًا لذلك، فإن الهوة الرقمية هي في الوقت نفسه تقانية واقتصادية وسياسية، وهوة تحدد شروط النفاذ إلى المواطنة ذاتها، وذلك ضمن المناطق المتقدمة تقنيًا وفي ما بين المناطق الثرية والفقيرة في نظام العولمة.

بغض النظر عن توافر هذا الحد الأدنى من النفاذ إلى وسائل الاتصال (الذي أثبت فاعليته على أرض الواقع)، يقتضي النشاط السياسي النافذ راهنًا التمكن من جميع الأشكال والتقنيات والتقانات المعقدة للتعبة الرمزية والاتصال السياسي. وليست السياسة، في هذا السياق، مجرد ممارسة للحكم والفعل العامين، بقدر ما هي إدارة للعلاقات العامة القائمة على التبادل المعقد لـ «الرسائل» العالية الترميز، باستخدام تقانات شديدة التعقيد في جمع المعلومات ونشرها. ومن الناحية التاريخية، كان النفاذ إلى هذه الموارد موزعًا توزيعًا غير عادل. ولطالما كانت الديمقراطية قائمةً على سياسة الإقناع. كما كان يُنظر إلى السياسة على أنها قدرة على التلاعب بالخطاب العام، حيث كان يشترط اكتساب مهارات البلاغة والقدرة على الإقناع لامتلاك زمام السلطة. أما البلغاء من رجال السياسة الذين كانوا لا يمانعون في عرض خدماتهم لقاء مقابل فارتفعت أسهمهم وبلغ تأثيرهم في الحياة السياسية مبلغًا عظيمًا. في الوقت الحاضر، تظل القدرة على رسم ملامح الخطاب العام ودفعه عبر وسائل الاتصال حاسمة في ممارسة السلطة والتأثير في الشأن العام، على الرغم من أن «الدولة المدينة» (polis) تنازلت عن سلطتها لفائدة القنوات الإخبارية التلفزيونية التي تبث على مدار الساعة، وحلّت محلّ سفستائي أثينا مؤسسات استطلاع الآراء واستشاريو الصورة والمحللون ومهندسو قواعد البيانات وفرق العلاقات العامة وخبراء الإعلانات الذين تسلّحوا بشعارات أثبتت جدواها في السوق، وباستراتيجيات وسائل الإعلام وتصميمات مواقع الإنترنت والسمات الديموغرافية. وبهذا المعنى، استثمرت السياسات المعلوماتية للمجتمع الشبكي ما كان شائعًا من توجهات على مر التاريخ، في كل مكان كانت فيه السلطة السياسية منظمة من طريق مؤسسات ذات طابع ديمقراطي شكلي في الأقل.

يمكن مناقشة طابع «السياسة الجديدة» والدور الذي تضطلع به تقانة المعلومات والاتصالات الجديدة في هذه السياسة، من حيث علاقتها بسياسة العولمة. ووفق أنموذج السياسة المعلوماتية، يمكن فهم التنافس السياسي على

العولمة على نحو أفضل بوصفه مثالاً على سياسة التدليل أو صنع الدلالات والمعاني، أي كصراع على الشيفرات الثقافية التي تدخل عبرها دلالة «العولمة» الخطاب العام، ويجري تداولها ضمنه، وهذا يعني أن هذا الصراع هو صراع على المعنى. ما معنى العولمة؟ أو ما سيكون معنى العولمة؟ هل تؤدي/ستؤدي العولمة إلى توسيع نطاق الانتفاع بالحقوق والحريات ذات الصلة بالديمقراطية الليبرالية، وتقاسم الثروة الناتجة من رأسمالية السوق، وتطوير مستوى العيش، وتحسين مستوى التفاهم والتناغم بين الثقافات، والسلم العالمي، وتشجيع التضامن، وتكريس الديمقراطية العالمية؟ أم أنها تؤدي/ستؤدي إلى إلغاء قدرة الدولة على تقرير مصيرها واستقلاليتها، وعلوية الشركات والمؤسسات العابرة للقوميات وغير القابلة للمساءلة على الحكومات الديمقراطية، والهيمنة العالمية للسلع الثقافية الأميركية، وتفاقم تبعية العالم النامي واستغلال العالم المتقدم له، فضلاً عن التدهور البيئي والاعتداء على مصالح الطبقة العاملة؟ تفضّل القوى الرأسمالية العابرة للقوميات (التي تسعى إلى تحقيق أكبر استفادة ممكنة من العولمة، بحسب النموذج الليبرالي الجديد، المجموعة الأولى من المعاني، بينما تفضل الحركة الاجتماعية العابرة الحدود والمتعددة الأوجه التي برزت لمواجهة هذه القوى، المجموعة الثانية. والمعنى الذي سيستقر في النهاية على أنه المعنى النهائي في الخطاب الشعبي والمخيلة العامة، يتوقف (في النموذج الذي نحن بصدد مناقشته) على ما سيؤول إليه الصراع على التعريف الثقافي، ذلك الصراع الدائر في دوائر الاتصال العالمي. من سينجح في جلب العولمة إلى صفه؟ هذه هي السياسة المعلوماتية للمجتمع الشبكي.

توفّر التقانات الشبكية الموارد لطرفي هذه المنافسة. ولقد فصلنا في الفصل الثالث القول في أهمية هذه التقانات بالنسبة إلى قوى رأس المال العابرة للقوميات. وتوفر التقانات الشبكية البنية الأساسية لمختلف التدفقات الاقتصادية للرأسمالية العابرة للقوميات، فيما تضعف قدرتها على تخطي المكان قدرة الحكومات الوطنية (المسؤولة ديمقراطياً عن المصالح العامة)، على فرض قيود على هذه القوى الاقتصادية الفاعلة. كما وفرت التقانات الشبكية للنخب العابرة للقوميات فرصة تعزيز هيمنتها على المشهد الإعلامي العالمي، وذلك عبر التركيز الكبير للملكية، باعتماد التكامل الأفقي والرأسي، عبر المواقع الإعلامية، وعبر الانقسام بين المحتوى والنقل (28). وتهيمن فئة قليلة من التكتلات العابرة للقوميات هيمنة متنامية على البنية التحتية لشبكات الاتصال العالمية ومحتواها. وتتداخل مصالح هذه التكتلات على نحو



معقد مع مصالح بقية الفاعلين الرأسماليين في نظام العولمة، على مستوى الملكية، كما على مستوى الاعتماد، على الإعلانات التجارية (29). وليس من فراغ أن تحرير أسواق الاتصالات العالمية كان، في نواح كثيرة، الضربة الحاسمة التي أدت إلى ترسيخ قدم العولمة. وحقق الهوس بالاندماج بين وسائل الإعلام العالمية الذي ميز أواخر التسعينيات أقصى ما يمكن جنيه من أرباح في الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين، لكن هذا لا يقلل من الدور الذي أدته التقانات الرقمية في إحكام قبضة رأس المال العابر للقوميات على صناعة الثقافة والوعي العالميين (30). ويمنح هذا، بطبيعة الحال، أفضلية كبيرة لكل من تكمن مصلحته في ظهور العولمة بمظهر جيد. لا تقتصر الشبكات الرقمية على توفير الدعم للأطراف الرأسمالية فحسب، بل تتيح لأطراف الصراع الثقافي الأخرى كذلك فرصة الإدلاء بدلوها في صوغ معنى العولمة. والواقع أن البروز المتزايد لـ «الحركات الاجتماعية الجديدة» العابرة للقوميات والمرتبطة بشبكات المجتمع المدني العالمي، اعتمد اعتماداً كبيراً على انتشار تقانات الاتصالات الشبكية، وعُدّ دورها عنصراً أساساً بالنسبة إلى الديناميات السياسية للمجتمع الشبكي (31). ويجمع مصطلح «الحركات الاجتماعية الجديدة» في طياته مجموعة واسعة من ضروب النشاط السياسي والأيديولوجيات والأولويات، لكنه يشير خصوصاً إلى التشكيلات السياسية المعارضة التي لا تشملها الأحزاب السياسية المؤطرة وجمعيات الأعمال ونقابات العمال وجماعات الضغط والمنظمات غير الحكومية (32). إن العديد من الحركات الاجتماعية هي ذات طابع قومي أساساً، مثل الزباتيين في ولاية تشياباس في المكسيك، والرابطة الثورية لنساء أفغانستان، والميليشيات اليمينية «الوطنية» في الولايات المتحدة، وهي أمثلة قليلة نسوقها على سبيل الذكر لا الحصر. ووظفت هذه الحركات تقانات الاتصال الشبكي توظيفاً كبيراً في نضالاتها، فتركت تأثيراً داخل حدود بلدانها وخارجها. لكن تجدر الإشارة إلى أن صعود تلك الحركات الاجتماعية الجديدة العابرة للقوميات تحديداً ونشاطها، يُعدّان أكثر ارتباطاً بسياسة المجتمع الشبكي، لأن هذه الحركات ذاتها تكوّنت بنيوياً في شكل شبكات. ومن بين هذه الحركات، يمكننا أن نضيف حركات السلام العالمي، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والبيئة، والحركات النسوية، وهي ائتلافات دينامية متخفية للحدود تضم جماعات محلية وقومية ودولية، كلّ منها تمثّل عقدة في شبكة متشعبة من التدفقات التي يعتمد تنسيقها اعتماداً كبيراً على الاتصالات التي يَسْرَتها الشبكات الرقمية (33).

باتت الفرص المتاحة للحركات الاجتماعية الجديدة، من طريق شبكات المعلومات والاتصالات الرقمية، بالغة الأهمية؛ إذ تتيح هذه الأدوات، خصوصًا تطبيقات البريد الإلكتروني والوسائط المتعددة والمواقع الإلكترونية ذات النصوص التشعبية، إمكان عقد تحالفات بين نشطاء من مناطق متباعدة تتوافر لديهم الوسائل التي تخوّلهم إنجاز مجموعة من المهمات التي تُعدّ أساسية لنشاطهم، وللأثر الذي يرغبون في إحداثه. ويشمل ذلك:

- جمع المعلومات (السياسية خصوصًا) التي يتعدّر نشرها على نطاق واسع، وبتكلفة زهيدة، عند استعمال وسائل أخرى وإنتاجها وأرشفتها ونشرها عالميًا.

- منصة للترويج للحوادث والتشديد وجمع الأموال والتماس أشكال أخرى من الدعم.

- منظومة لتنمية مستوى الوعي والتعليم والتدريب السياسيين (على سبيل المثال، تعليم طرائق العمل المباشر الخالي من العنف).

- وسيلة لإنشاء روابط الاتصال مع المنظمات المتعاطفة والمتحالفة، ومع الشبكات التي هي جزء من هذا العمل.

- منظومة اتصال للتنظيم الداخلي، والإدارة، والتعبئة (مثال «الحفز على الفعل» وتنسيق الأنشطة).

- منظومة اتصال تخدم الحوار والنقاش الديمقراطي بما يساهم في إيجاد إطار عام ديمقراطي عالمي.

- وسيلة للتواصل السياسي المحظور عبر الدول القمعية.

- منظومة انتشار لوسائل الإعلام المستقلة والتقارير الإخبارية والصحافة البديلة التي تتجاوز وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الشركات الكبرى.

- أداة للانخراط في أشكال جديدة من العمل السياسي المباشر (مثل «النضال عبر القرصنة الإلكترونية»، وحملات البريد الإلكتروني المكثفة، وهجمات وقف بعض الخدمات، والعرائض الإلكترونية، وتشويه المواقع الإلكترونية، والمواقع الإلكترونية الساخرة... إلخ).

وثُقت الحركات الاجتماعية الجديدة استخدام الشبكات الرقمية للقيام بإحدى الوظائف المذكورة أعلاه توثيقًا جيدًا في الكثير من الأدبيات التي تدرس الوضعيات حالة بحالة. وتتطرق تلك الأدبيات إلى تفصيلات استغلال بعض الحركات لعدد من هذه التقنيات في مساعيها ونشاطها (34). وتشير دراسات عدة إلى القيود والتحديات التي واجهتها الحركات الاجتماعية الجديدة عند ممارسة نشاطها ونضالاتها اعتمادًا على التقانات المتطورة، بما

في ذلك مسائل توفير الموارد التقنية والمالية، والتحكم بالوقت، وإيجاد العمالة الكافية لإنشاء حركات «رقمية» فاعلة والحفاظ عليها. أضف إلى ذلك قضايا إدارة مسائل الخصوصية والرقابة، والاعتماد المفرط على التقانات التي لا يزال توزيعها أبعد ما يكون من العدالة، والتأثر والهشاشة عند إخفاق التقنية في تبليغ الرسائل المطلوبة، فضلاً عن قضايا الرقابة وحرية التعبير، على سبيل المثال لا الحصر. لكن، على وجه العموم، هنالك إجماع على أن ما يُحسب للشبكات الرقمية من دور في الترويج للحركات الاجتماعية الجديدة، وشبكات المجتمع المدني العالمية التي تندمج في هذه الشبكات وتأمين فاعليتها، أكثر مما يُحسب عليها.

كانت هذه بالتأكيد الحال بالنسبة إلى تلك الحركات المشاركة في النضال الثقافي، الهادف إلى التعريف بالخطاب الحافل بالعوامة. وهناك من يرى أن الحركة المناهضة للعوامة هي المثال النموذجي للحركة الاجتماعية العابرة للقوميات وغير المقيّدة بحدود إقليمية التي استخدمت التقنية الشبكية لتنظيم وتنفيذ حملة سياسية ترمي إلى التدخل في ما تصوغه الشركات من معنى ثقافي (في هذه الحالة المعنى المقصود هو العوامة الرأسمالية على النمط النيوليبرالي). وما يُعدّ رمزياً في هذا الصدد هو استعمال الإنترنت بواسطة النشطاء المعارضين لاتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف (MAI) التي تفاوضت في شأنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أواخر التسعينيات (35). ولو اعتمدت هذه الاتفاقية، لكان على الدول الموقعة عليها تخفيف الرقابة الوطنية على الاستثمارات الأجنبية، بما يؤدي إلى الإضرار بالمصالح المحلية، ولاضطرت تلك الدول إلى كفالة حق الشركات الخاصة في مقاضاة الدول التي تنتهك هذا التعهد. وترى تشكيلة واسعة من المجموعات الدولية في اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف انتقاصاً كبيراً من السلطة السيادية للحكومات الوطنية ومواطنيها المسؤولة أمامهم، فضلاً عن كونه تكريساً خطيراً في قوة سلطة رأس المال العابر للقوميات. ويرى ديبرت أن:

قائمة معارضي اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف تضم مجموعة واسعة من جماعات المصالح (600 منظمة غير حكومية في سبعين دولة على الأقل بحسب بعض التقديرات)، ينشطون في مجالات البيئة والعمل والثقافة، ولكل منها انتقاداتها الخاصة بقطاعها. لكن أكثر الاعتراضات شيوعاً تتمحور حول موضوعات رئيسة عدة، في مقدمها مسألة تراجع سيادة الدولة لمصلحة الشركات التي نالت حقوقاً وسلطات متزايدة (36).

دُمِجت هذه الجماعات، في نهاية المطاف، لتنشئ شبكة عالمية، ويليغ

نشاطها ذروته حين قمعت الشرطة بعنف التظاهرات الضخمة المعارضة لاتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف التي حدثت إبان اجتماعات منظمة التجارة العالمية في عام 1999 في سياتل، وتبعها انهيار (موقت) للاتفاقية. يرى معظم المحللين أن الحملة المناهضة لاتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف تمثل لحظة مؤسسة في مسار تطور الحركة الدولية المناهضة للعوامة. كما يشيرون إلى الدور الجوهرى الذي تؤديه شبكة المعلومات وتقانات الاتصال الجديدة، ولا سيما شبكة الإنترنت، في تطوير هذه الحركات. واستُخدم البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية، على نطاق واسع، لتبادل المعلومات بين النشطاء، ولتوفير منتديات لمناقشة القضايا والمقالات النقدية والاستراتيجيات، بغرض صوغ خطط التحركات الجماعية وتعميمها وتنسيقها، ومن ذلك الاحتجاجات التي وقعت في سياتل. كما استُخدمت الإنترنت أيضًا لتلقي النشطين تكتيكات العصيان المدني، ولنشر المعلومات ذات العلاقة بمسودات الاتفاقية، والتعليقات والتحليلات المتعلقة بها، وذلك لتوفير وسائل إعلام بديلة ومصادر مستقلة للمعلومات، فضلًا عن الانخراط في عمل مباشر يمارس ضغطًا على المسؤولين والوكالات الحكومية (37). ويشير سميث وسميث إلى أن «شبكة الإنترنت قدمت مساعدة جوهرية في كسر احتكار رجال الأعمال وقادة الحكومات والمسؤولين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمعلومات» (38). وفي سياق يُنظر فيه إلى السياسة باعتبارها صراعًا من أجل السيطرة على الشيفرات الثقافية والخطاب والمعنى، ينبغي ألا يُستهان بأهمية هذا التطور. لكن، من جهة أخرى، ينبغي ألا نبالغ أيضًا في تقدير أهميتها. وقليلون أولئك الذين ينكرون أن التقانة الشبكية كانت ولا تزال، عاملاً مهماً في تيسير الحملة المناهضة للعوامة، وأن نجاحات هذه الحملة كانت أمرًا متوقعًا منذ ارتأت المؤسسات الدولية زيادة الشفافية وإشراك «المجتمع المدني» في إجراءات صنع القرار. ومع ذلك، من غير المنصف القول إن التقانات الشبكية هي ما «خلق» الحركة المناهضة للعوامة، أو إن الإنترنت كانت مسؤولة عن انهيار اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف، أو إن أثر الاحتجاجات المنسقة شبكيًا على الرأي العام الواسع قد بات الآن أمرًا روتينيًا ويفرض نفسه على اجتماعات هيئات العوامة الرأسمالية على نحو لا لبس فيه (39).

هذا ما يثير سؤال هل من المجزى التفكير بشكل حاسم في أن سياسة المجتمع الشبكي هي سياسة «جديدة» على نحو حاسم. إذ من المؤكد أن مجموعة متنوعة من الحركات الاجتماعية، وكثير منها غير مرتبط بأي مكان

محدّد في تنظيمه أو في شواغله، برزت واشتهرت في الأعوام الأخيرة، ووجدت في تقانات المعلومات والاتصال الشبكية أداة مميزة مكّنتها، في كثير من الحالات، من تبليغ صوتها السياسي. مع ذلك، ينبغي ألا ننسى أن الاستخدامات السياسية للتقانة الشبكية، وإن كانت ذات أهمية كبرى للحركات الاجتماعية الجديدة وكذلك للجهات السياسية التقليدية، فإنها لا تمثل سوى جزء بسيط من استخدامات معظم الناس الذين يستعملون هذه التقانات بشكل يومي.

حتى في البلدان التي بلغ فيها النفاذ إلى التقانات الشبكية مبلغًا كبيرًا نسبيًا، فإن الاستخدام السياسي لهذه الوسيلة يظل استثناء لا قاعدة؛ إذ تكشف عيّنة من إحصاءات مستعملي الإنترنت في الاتحاد الأوروبي، في عام 2000، أن 69 في المئة من المستخدمين يتبادلون البريد الإلكتروني مع الأصدقاء والعائلة وزملاء العمل، وأن 47 في المئة يستخدمونها للمشاركة في التدرّب أو التعلم عبر الإنترنت، و47 في المئة يُجرون أبحاثًا للحصول على معلومات تخص بعض المنتجات، و43 في المئة لتنزيل برامج الكمبيوتر مجانًا، و38 في المئة يقومون بعمليات بحث عن معلومات رياضية وترفيهية، و28 في المئة يشاركون في ألعاب، و23 في المئة يستعملونها للبحث عن عمل. وتنفوق هذه الاستخدامات غير السياسية، بدرجة كبيرة، القدر الصغير من الاستخدامات السياسية السائدة، مثل زيارة مواقع الحكومة (15 في المئة)، ومواقع الأحزاب السياسية (10 في المئة) (40). وأفضت بعض الدراسات التي أُجريت مؤخرًا في أميركا الشمالية، بخصوص استخدامات الإنترنت، إلى نتائج مماثلة (41). ولعل ترتيب الاستخدامات السياسية ذات العلاقة بالنشاط الدؤوب للحركات الاجتماعية سيكون أدنى من ذلك من دون شك. وبالفعل، فإن 10 في المئة فحسب من المستخدمين العاديين للإنترنت في الاتحاد الأوروبي أبدوا بعض الاهتمام باستخدام الإنترنت لغرض الاتصال برجل سياسة أو المشاركة في نقاش سياسي (42). ويحصل الانطباع نفسه حين ننظر في أصناف المواقع التي يبحث عنها المستخدمون أو يزورونها. ويشير دوردوي وميللور إلى أن «أكثر سبع كلمات بحث مفتاحية من مجموع 20 كلمة أولى في نيسان/أبريل من عام 2000 كانت على علاقة بالجنس، وثلاث بغرف الدردشة أو «الهوتميل»، وخمس متعلقة بمجال موسيقى أو ألعاب الكمبيوتر. ولا يظهر أي مصطلح متعلّق بالخطاب السياسي في قائمة الكلمات المئة الأولى» (43)، ما يشير إلى أن الإنترنت تعزز في المقام الأول أنماط المشاركة والالتزام السياسي القائمة، بدلًا من التشجيع على الأنماط التي

تشمل التحفيز على تبني مقاربات مواطنة وسياسية جديدة. ويعبر بيبا نوريس عن هذه الدينامية على النحو التالي:

عبر الاستعمال المتكرر [للإنترنت]، سيصبح الأشخاص الناشطون سياسيًا أكثر اندفاعًا في نشاطهم المدني. وفي المقابل... سوف يكون الأشخاص غير المهتمين بالسياسة أكثر تحصيلًا من الرسائل السياسية المنتشرة على شبكة الإنترنت... وإذا كان هذا التفسير صحيحًا، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه مع انتشار استخدام الإنترنت وتنميته، فهذا يشير إلى تكون «فجوة ديمقراطية» آخذة في الاتساع في مجال المشاركة المدنية. وبعيدًا من تعبئة الجمهور العام، قد تعمل شبكة الإنترنت بالتالي على زيادة الانقسامات بين الناشطين واللامبالين داخل المجتمعات... ومن الصعب أن نعرف كيف للإنترنت، في حد ذاتها، أن تصل إلى المواطنين الذين أحجموا عن المشاركة في الحياة المدنية (44).

تتيح التقانات الشبكية أدوات متميزة للأقلية العنيدة من المواطنين الملتمزين سياسيًا في الديمقراطيات الليبرالية الغربية حتى يستمروا في بذل الجهد خدمة لأفكارهم، بل ولمضاعفته. وتوفر هذه التقانات نفسها الأدوات التي من شأنها أن تمكّن الأغلبية العنيدة غير المسييسة من مواصلة ابتعادها المستمر عن الحياة السياسية. فباستثناء الوسائل المستعملة، لا يمكن أن نلاحظ أي جديد على مستوى الممارسات السياسية.

لا تفضي الأدوات الجديدة، بالضرورة، إلى ظهور سياسة جديدة، لكن توصيفنا للسياسة في زمن المجتمع الشبكي بكونها أمرًا «جديدًا» لا يخص بالأساس صنف الأدوات التي يستعملها رجال السياسة فحسب، بل يخص أيضًا بعض الافتراضات ذات العلاقة بالعمل السياسي وتنظيم السلطة السياسية. وعلى هذه الأسس أيضًا، على ما اعتقد، لدينا سبب للتشكيك في أطروحة «السياسة الجديدة». فالقول إن السياسة معلوماتية في المقام الأول، وإن السلطة تُكسب وتُجمع في الممارسات التواصلية المتعلقة بالتشفير الثقافي والتلاعب الرمزي، وإدارة الخطاب، هو قول محلّ خلاف. ومن وجهة نظر كثير من الناس في العالم، في البلدان الغنية والفقيرة كلها، فإن مصدر السلطة وأدواتها تبقى الثروة المادية والقوة الفيزيائية، أي الدولار والبندقية، وتبقى السياسة تجسيدًا للصراع من أجل السيطرة على هذين العنصرين، وهو صراع تبقى فيه السيطرة على الخطاب والمعاني الثقافية أمرًا مهمًا لكنه لا يزال ثانويًا. فلنتمعن في المقطع التالي لكاستلز:

إن المعارك الثقافية هي معارك القوة في عصر المعلومات. وهي تخاض

في المقام الأول في وسائل الإعلام وعن طريقها، لكن وسائل الإعلام ليست صاحبة السلطة. فالقوة التي تتمثل في القدرة على فرض سلوك محدد، تكمن في شبكة تبادل المعلومات والتلاعب بالرموز التي تربط الفاعلين الاجتماعيين، والمؤسسات، والحركات الثقافية، من خلال الأيقونات والخطباء والمتحدثين باسم الفكر والثقافة. وعلى المدى البعيد لا يهم حقًا من هو في السلطة، لأن توزيع الأدوار السياسية سيصبح دوريًا وعلى نطاق واسع. ما عاد للنخبة ذات القوة المستقرة وجود (45).

من الصعب أن نقنع السكان الأصليين في كندا أو النساء في أفغانستان (الذين استخدموا تقانة المعلومات استخدامًا فاعلاً ومبتكرًا، وانخرطوا انخراطًا باهرًا في سياسات المعنى الثقافية) بأنه «لا يهم حقًا من هو في السلطة»، وبأن عصر النخب السياسية ذات القوة المستقرة ولى وانتهى. ومما لا شك فيه أن كفاح هؤلاء يتخذ طابعًا ثقافيًا بالأساس، لكن الأكيد أيضًا أنه لا يقتصر على ذلك، بل ربما يأتي الطابع الثقافي لكفاحهم في المرتبة الثانية. ونصل هنا، على ما يبدو، إلى الحد الأقصى الذي يتيح النموذج الشبكي في فهم السياسة، على الرغم من إقرارنا بأننا نعيش في عالم تتوسط فيه التقانات الشبكية تغيرات مهمة. وفي هذه الحالات، وفي كثير من الحالات المشابهة لها، لا تنتشر السلطة الفعلية المهمة في ثنايا «شبكات تبادل المعلومات والتلاعب الرمزي»، بل تتركز في قبضة الدولة، وتتحكم بها النخب الاقتصادية والعسكرية المسيطرة على أدوات الحكم والفعل السياديين، بحيث لا تكون السلطة «دورية» ومتحولة بل ثابتة ومستقرة، حتى في الديمقراطيات الاسمية. وينطبق الأمر ذاته على غزو العراق في عام 2003، حين فشلت حركة اجتماعية تتخطى الحدود الإقليمية، على الرغم من استخدامها التقانات الشبكية المتطورة لتعبئة المعارضين وتنظيم التحركات، في التأثير في السلطة السيادية للدول القومية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا (نذكر ثلاث دول فحسب) التي ارتأت تأمين المنطقة وفقًا لمصالحها. تُمارَس هذه السلطة، وهي ضرب عريق وراسخ من السلطة، بطرائق ملموسة أكثر منها رمزية، وليس من السهل الفرار منها ولا معارضتها معارضةً ناجعة باستخدام التقانات الشبكية.

ثالثًا: التقانات الشبكية والديمقراطية

إذا وضعنا جانبًا المسألة المتعلقة بما إذا كان المجتمع الشبكي يمكن وصفه بأنه يصدر عن سياسات جديدة جوهريًا بخضوعه لسياسات جديدة، فمن المهم أيضًا النظر في الإمكانيات التي تقدمها التقانات الشبكية للأنماط

السياسية القديمة التي هي، على الأقل في بعض أجزاء من العالم، أنماط معتمدة في الديمقراطية الليبرالية المنظمة على المستوى القومي. ومن المعروف أنّ وصول تقانات المعلومات والاتصال الجديدة رافقه خطابٌ غالبًا ما كان منتشياً، مفاهمه أنّ هذه التقانات هي أدوات نهضة ديمقراطية جذرية، واستمر هذا الخطاب طويلاً. وكما يلاحظ كاستلنز: «كان من المتوقع أن تكون شبكة الإنترنت أداة مثالية لإرساء المزيد من الديمقراطية ولا تزال تُعدّ كذلك» (46). ويتمثل واحد من أعمق حدوسنا الديمقراطية الليبرالية في أنّ التقدم العام الذي شهدته قدرتنا على جمع المعلومات وتبادلها، والتواصل، بعضنا مع بعض، هو ما ينعش السياسة الديمقراطية. وفي اعتقادنا، تُعتبر المعلومات والاتصالات مكوّنًا جوهريًا للديمقراطية، لذلك يجب أن تساهم التقانات التي توسع نطاق نفاذنا إلى هذه المعلومات والاتصالات مساهمةً إيجابيةً في تحقيق الديمقراطية وتعزيزها. إن الإنترنت الذي يُمكننا من النفاذ نفاذًا فوريًا وعلى نحو واسع النطاق إلى كميات متزايدة من المعلومات المتعلقة بالسياسة، يتيح الاتصال المباشر والسلس بين المواطنين في ما بينهم، وبين المواطنين وحكّامهم، لا بدّ أن يكون من هذه التقانات.

لا يبدو هذا الحدس المتعلق بما ننتظره من الإنترنت بعيدًا عن المنطق. فالديمقراطية، أيًا يكن شكلها، هي نوع من السياسة القائمة على تواصل عميق، وتتطلب التواصل وتبادل المعلومات والآراء. كما تستلزم الديمقراطية أيضًا الحوار وتوفير مجال عام يُمكن المواطنين من المشاركة في النشاط الذي يحقق مواطنيتهم، ويشي بأن مجتمعهم مجتمع ديمقراطي. ويتمثل هذا النشاط في نشر المعلومات، والتعبير عن الآراء مهما تباينت والنظر فيها، والنقاش العقلاني النقدي في شأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، والتدقيق في ممارسات السلطة العمومية والسياسة المُنتهجة، وعرض الوقائع والطعن فيها، فضلًا عن مساءلة المسؤولين. وينبثق المجال العام، في التنظيمات السياسية ذات الحجم الصغير، من التواصل العام المباشر والوجهي. أمّا في الوحدات السياسية الكبرى، مثل مدننا ومقاطعاتنا ودولنا القومية الحديثة، فينبثق المجال الديمقراطي العام، في حال وجد، بفضل الإعلام الجماهيري وتقانات الاتصال في المقام الأول، على غرار الصحافة المكتوبة والصورة والإذاعة والسينما والتلفزيون. وفي أيامنا هذه الإنترنت.

مع ذلك، لم تكن العلاقة بين تقانات الاتصال الجماهيري والديمقراطية بهذه البساطة. وكما يشير بروس بيمبر، خدع تاريخ تطور الإعلام الجماهيري ووسائل الاتصال في القرن العشرين حدسنا؛ لأنه على الرغم من المسار المثير



للتوسع التقني، في مجال القدرة المعلوماتية والاتصال، لم تتحسن المشاركة الديمقراطية بشكل ملحوظ من حيث الكمية أو النوعية خلال هذه الفترة. وعلّق ييمبر في مقالة توثّق عدم وجود أدلة إحصائية تربط استخدام الإنترنت بشكل فردي بزيادة المشاركة السياسية (بمختلف أشكالها) في الولايات المتحدة قائلاً:

يبدو أن تحسّن فرص إلمامنا بالمعلومات زادت على مرّ التاريخ، إذ إن السياق المعلوماتي للسياسة أصبح أغنى وأفضل مع وسائل الإعلام والتواصل السياسي الذي بات أكثر يُسرّاً. لكن حتى الآن، عجزت تطورات القرن العشرين التقنية كافة عن تحسين مشاركة المواطنين السياسية. فلا الهاتف ولا المذياع ولا التلفزيون نجح في ترك أثر إيجابي واضح في عملية المشاركة، على الرغم من أنها كلها خفّضت تكاليف المعلومات ويسّرت حصول المواطن عليها (47).

مع ذلك، التوقعات التي تُرجّح أن تكسر الإنترنت هذه المعادلة تبقى مرتفعة. ويمكن القول إن الإنترنت سوف تنجح حيث فشلت وسائل التواصل الجماهيري السابقة، وذلك تحديداً لأن خصائصها التقنية (هندستها اللامركزية وتطبيقاتها التفاعلية على وجه الخصوص) تتيح إمكانيات تفتقدها وسائل الإعلام المركزية والأحادية الاتجاه، مثل الصحافة الجماهيرية والمذياع والتلفزيون. فشبكة الإنترنت ليست بأي حال من الأحوال شبيهة في سِماتها ببقية تقانات المعلومات والاتصالات التقليدية.

هنالك، بالتأكيد، أسباب كثيرة تبعث على الأمل في أن تتمكن هذه التقانات من المساهمة في إرساء حياة سياسية أكثر اطلاعاً ومشاركة والتزاماً وشمولاً واستجابة وعدالة، أو في كلمة واحدة، أكثر ديمقراطية. ويمكن لنا أن نذكر ما يلي، من بين المساهمات الممكنة التي تستطيع أن تُقدّمها لتحسين السياسات الديمقراطية:

- مزيد من النفاذ الملائم والعام إلى كمّ هائل من المعلومات ذات الصلة بالحياة السياسية، بما في ذلك المعلومات التي تأتي من الحكومة وعنّها ومن منتقديها.

- أداة نشر مصادر متعددة كمّاً كبيراً من المعلومات التي تخص المصلحة العامة، عوض ما تتسم به وسائل الإعلام الجماهيري التجارية من مركزية تسيطر عليها كبرى الشركات الخاصة.

- أداة قوية وفي متناول أغلب الناس، لـ التنظيم والتعبئة والعمل، وذلك بالنسبة إلى الناشطين الأفراد، والمجموعات، والمنظمات.

- وسيلة لـ الاتصال اليومي الروتيني العمودي المتطور بين المواطنين والمسؤولين/المشرعين، بما يتيح تمثيلاً أفضل للشعب، والمزيد من التدقيق والمساءلة وتحسن استجابة السلطة.

- وسيلة لـ اتصال أفقي متطور بين المواطنين، وتشمل توسيع نطاق الفرص المتاحة للحوار العام، والتداول في شأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

- آلية تُتيح المزيد من أشكال المشاركة الشعبية المباشرة في عملية صنع القرار الديمقراطي، مثل التصويت عبر الإنترنت واستطلاعات الرأي المتداولة.

- بنية تحتية يمكن أن يقوم عليها مجال عام يهتم أكثر بالجوانب السياسية، ويدمج المزيد من المواطنين في العمل السياسي، خلافاً لما تُرَوِّج له وسائل الإعلام الجماهيري التجارية القائمة.

تُعد هذه المساهمات، لو طُبِّقت، بالغة الأهمية. ويمكن للتقانات الشبكية، بفضل ما يتوافر لها من قدرات تقنية، أن تُساهم في تحقيقها على نحو متميز. وتَجَسَّدت هذه الإمكانيات بدرجات متفاوتة في الممارسات السياسية الفعلية، وفي مجموعة متنوعة من السياقات، وألهمت عدداً من المحاولات الإبداعية في هذا الميدان (48). ولا يوجد أي سبب يبرر الرفض الأولي للاحتمال الذي يرجح أن التقانات الشبكية قد تتمكن من تحقيق مساهمة كبيرة ومستمرة في تعزيز الممارسة الديمقراطية القائمة على أرض الواقع.

من ناحية أخرى، هنالك أيضاً أسباب وحيهة تدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذه الإمكانيات المحددة لن تتحقق، وأن التقانات الشبكية هذه قد تستخدم أيضاً لخدمة النزعات غير الديمقراطية القائمة في السياسات المعاصرة السائدة، وربما حتى لتقويض إمكان تحول هذه السياسات نحو الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، وكما سبق وأوردنا مراراً في الصفحات السابقة، شاركت التقانات الجديدة في مجال المعلومات والاتصال من قُرب في دعم سلطة وسائل الإعلام الجماهيري العالمية القائمة والتابعة لكبرى الشركات وتوسيع نطاقها. وفي عصر تقانة شبكة الإنترنت، أحكمت وسائل الإعلام التجارية العابرة للقوميات والتابعة للتكتلات الكبرى قبضتها على الإعلام والوعي العالميين في الوقت الذي كان يظن بعضهم أن سلطتها ستضعف (49). ونذكر جميعاً أن قلة قليلة من الناس تستخدم شبكة الإنترنت بحثاً عن معلومات سياسية، وأن الأغلبية العظمى من هؤلاء تبحث عن تلك المعلومات من خلال زيارة القنوات الإخبارية التابعة لوسائل الإعلام الجماهيري القائمة، على غرار «سي أن أن» والصحف القومية الكبرى، و«بي بي سي» وغيرها (50). ويشير ذلك إلى أن احتمال تقديم شبكة الإنترنت عدداً وافراً من المعلومات

المختلفة أو البديلة في ما يتعلق بالسياسة، هو احتمال غير مُرَجَّح الوقوع، على نطاق واسع، في وقت قريب، على الرغم من أن هذا النوع من المعلومات مُتاح على نحو غير مسبوق من طريق هذه الوسيلة.

ليس هنالك سوى قدر قليل من الأدلة التي تشير إلى أن التقانات الشبكية استُعملت لتسهيل تحوّل ديمقراطي منهجي في ممارسات الحوكمة والتمثيل في المؤسسات الرئيسة للأنظمة الديمقراطية الليبرالية. وكانت الحكومات سبّاقة إلى تبني التقانات الشبكية بُغية تحقيق الفاعلية في مجالات النفاذ إلى المعلومات وتقديم الخدمات. لكن في معظم الأحيان لم تكن هذه الحكومات متحمسة أو مبدعة في حشدها هذه التقانات بهدف تحسين الديمقراطية وتعزيز المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار والسياسة المنتهجة. واستنتجت إحدى الدراسات التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شأن الدول الصناعية الكبرى الثماني في عام 1999، أنه على الرغم من المكاسب التي تحققت بالنسبة إلى النفاذ الإلكتروني إلى المعلومات وإيصال الخدمات، أخفق التأثير العام لاستخدام شبكة الإنترنت بوساطة الحكومات في تسهيل الوصول إلى صنّاع القرار، وتحسين شفافية صنع القرارات الحكومية، وتسهيل المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي (51). وأكدت هذه النتائج أيضًا الدراسة الشاملة التي خصصتها نورييس للنظر في التوجهات العامة لـ «المواقع الإلكترونية الحكومية»، والتي شملت تحليلًا تجريبيًا لمواقع «الويب» الخاصة بالدوائر الحكومية لما يقارب 3000 مصلحة حكومية في أنحاء العالم كلها، إضافةً إلى 125 مجلسًا تشريعيًا في 82 بلدًا. وتوصلت نورييس إلى نتائج مفيدة جدًا؛ إذ إن «المواقع الحكومية نادرًا ما تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم دوماً تدخل أو تعديل، وقلة هي التي تنشر ردات الفعل الشعبية في شأن المقترحات السياسية، أو تستخدم منتديات المناقشة، أو قوائم البريد الإلكتروني والنشرات الإعلامية. لكن وجدت في بعض الأحيان تجارب استخدمت الأشكال التفاعلية» (52). وتؤكد دراسات دولية مماثلة ما قد يُعدّ توجهًا عامًا يخص اعتماد الحكومات في أنحاء العالم كلها إلى تبني التقانات الشبكية بُغية تحقيق فاعلية أكثر في مجال النفاذ إلى المعلومات وتقديم الخدمات. لكنها في المقابل لم تبذل سوى جهد قليل نسبيًا في استخدام هذه التقانات لتغيير الممارسات المعتمدة في اتخاذ القرارات وصنع السياسات (53). ويشي هذا بأن تأثير تقانات الشبكة في الحوكمة، لجهة تعزيز آفاق الديمقراطية، اصطبغ بصبغة محافظة، ولم نر تحولات عميقة وجذرية.

مع ذلك، أدرجت الحكومات الأنموذج الشبكي ضمن عملياتها وممارساتها، الأمر الذي يوحي بإمكان حدوث تحوّل مهم، كنشوء ما يُعرف بـ «الحوكمة الشبكية» (54). ويشير مصطلح «الحوكمة الشبكية» إلى توزيع بعض الوظائف الحكومية على شبكات متعددة القطاعات، تتجاوز الحدود المكانية والقضائية والقطاعية التي شكلت الأساس الذي استند إليه تنظيم تلك الوظائف تقليدياً. وفي ظلّ هذا الأنموذج، تصبح الوكالات الحكومية وفاعلو القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية عُقدًا في شبكات تقوم بالحوكمة بأشكال من بينها التشاور على السياسات وتطويرها، وتوليد المعرفة ونشرها، وتوصيل الخدمات، وضبط المعايير، وتنفيذ البرامج. وتنشأ هذه الشبكات، بشكل مؤقت، في عدد من الحالات من أجل التعاطي مع مسألة ما أو تنفيذ مشروع معيّن، بحيث تتوزّع المخاطر والمسؤوليات على نحو أفقي، عوض أن تركز السلطة في أعلى الترتاب المؤسسي. وعلى هذا النحو، يعتبر كثيرون أن الحوكمة الشبكية ملائمة تمامًا للأوضاع المتغيرة التي تفرضها العولمة وما يشهده العالم من ابتكارات تقنية: تمكّن الشبكات الحكومات من حسن إدارة المخاطر ومن استغلال الفرص التي يوفرها التحرير الاقتصادي والتغير التكنولوجي... وتُعدّ وسيلة واعدة تستطيع

الدول ومنظماتها العالمية من خلالها أن تنجز مهمتها، وأن تحافظ على كفاءتها في بيئة عالمية متغيرة، كما تستطيع أيضًا أن تخدم المواطنين بطرائق أكثر فاعلية وشرعية (55).

إذا قارنًا الحوكمة الشبكية بالحوكمة التي تحتكرها المؤسسات التراتبية المركزية ألفيناها تسمح بالمزيد من الفاعلية والمرونة، وتتيح إدماج المزيد من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية. كما أن الحوكمة الشبكية تُيسّر تبادل المعلومات وإصدار القرارات وتحقيق الإجماع على مسائل مختلفة، وحسن التعامل مع الأوضاع المتغيرة مهما تختلف الحالات والوضعيات. وتقدّم الشبكة العالمية للسياسة العامة، وهي جزء من مشروع «فيجن بروجكت» (Project Vision) التابع للاتحاد الأوروبي، بعض النماذج العالمية لتطبيق الحوكمة الشبكية ابتداء من الحملة العالمية لحظر الألغام الأرضية، وانتهاء إلى اللجنة العالمية للسدود (56). ومن المؤكد أن هذا الأنموذج الشبكي يبشّر بإضفاء المزيد من اللامركزية والديمقراطية على الحوكمة، لكن ينبغي ألا ننساق وراء المبالغات القائلة إن هذا الأنموذج حلّ محلّ التنظيم التراتبي البيروقراطي للسلطة السياسية المؤسسية، أو إنه سيكون ديمقراطيًا

بالضرورة من حيث النيات والمحصلة النهائية؛ إذ قد يخشى بعضهم من أن تؤدي الحوكمة الشبكية إلى تسلل المصالح الخاصة إلى فضاء الحوكمة العامة، أو إلى إعادة تنظيم القطاع العام خدمة لمصالح الشركات. كما يخشى أن تكون الحوكمة الشبكية بمنزلة استراتيجيا احتواء معارضة المجتمع المدني من دون إحداث أي تحول مهم في السلطة، أو بمنزلة أسلوب إدارة عامة متحرر من المساءلة وهياكل التمثيل الديمقراطي التقليدية. ويبقى أنموذج الحوكمة الشبكية، شأنه في ذلك شأن التقانات الشبكية، مفتوحًا للاحتمالات غير الديمقراطية كما هو مفتوح للاحتمالات الديمقراطية.

ماذا عن الطرائق التي تستعمل بها الأحزاب السياسية القائمة الشبكات؟ توجد الأحزاب، في الديمقراطيات الليبرالية، كي تقوم، أساسًا، بتنظيم عمليات التصويت في انتخابات الممثلين والحكومات، لكنها طالما اضطلعت أيضًا بدور تثقيف الرأي العام وتجميعه وصياغته، واحتضان السياسة العامة. وعلى مر التاريخ اعتُبرت الأحزاب السياسية فضاء للمواطنة والمشاركة الديمقراطية. وتواصل الأحزاب الاضطلاع بهذه الأدوار، لكن مكانتها تغيرت تغيرًا جذريًا مع تطور وسائل الإعلام العامة والعلاقات العامة، ومع دخول السياسة طور «الاحتراف». وأدّى ذلك إلى تحوّل الأحزاب السياسية، في كثير من الحالات، إلى نوع من التضافر بين آلات لجمع الأموال، وعلامات تجارية تنشط بين مناسبة انتخابية وأخرى، لكنها تخلد إلى الراحة في ما بينهما. وترى أطروحة «السياسة الحديثة» أن الأحزاب السياسية أصبحت مؤسسات تقليدية فاقدة الصداقة وغير ملائمة لعصر المجتمع الشبكي وسياساته. لكن هناك من يشير إلى دور الأحزاب المثابر في تنظيم الناخبين والحكومات، وإلى قدرة التقانة الشبكية على بث الروح في الأحزاب معيدةً إليها الحيوية في ممارسة وظيفتها الديمقراطية، باعتبارها الحوامل التي تشكّل الرأي العام وتصوغ السياسات.

والحال، إنّ الأحزاب الموجودة في الدول الليبرالية الديمقراطية الثرية تبنت، بالفعل، تقانات المعلومات والاتصال الحديثة (57). وفي معظم الحالات، تستعمل الأحزاب هذه التقانات تمامًا مثلما تستعملها الحركات الاجتماعية الجديدة؛ إذ تستخدم الرسائل الإلكترونية ومواقع الإنترنت باعتبارها وسائل نشر، وتجنيد، وتمويل، وتعبئة، وتنظيم (58). كما تستعمل الأحزاب التقانة الرقمية أيضًا لتطوير طرائقها في جمع المعلومات، ما يسمح لها بالقيام بحملات انتخابية ذات مواصفات عالية؛ ذلك أنها تجمع بين القوائم الانتخابية الإلكترونية المُعدّة بواسطة مسؤولي الانتخابات واستطلاعات الرأي

والمعلومات المتاحة في شأن عمليات الاقتراع التي تجمعها الأحزاب بنفسها، وتضيف إلى ذلك البيانات المتاحة للعموم وتلك التي تقتنى من الشركات التجارية المتخصصة في جمع المعلومات، ثم يقع تجميع هذه المواد كلها وتحليلها لإنتاج معطيات ديموغرافية ومعطيات تتعلق بالرأي العام ذات جودة. وتستعمل الأحزاب هذه المعطيات لتحضير حملاتها الانتخابية عبر صوغ ملفات مفصلة عن الدوائر والمقاطعات الانتخابية والأحياء، بل حتى عن الأسر والأفراد (59). وفي النهاية، تسمح مواقع الأحزاب، شأنها في ذلك شأن مواقع الإنترنت الحكومية والبرلمانية، بأشكال عدة من التفاعل والتواصل. فهي تدرج روابط لعناوين البريد الإلكتروني للمسؤولين في الحزب وممثليه ومرشحيه، وتترك المجال لترك تعليقات وملاحظات، وتفتح أبواب النقاش عبر المنتديات واستطلاعات الرأي على شبكة الإنترنت، وفي بعض الحالات تتيح فرص التصويت للمرشحين للقيادة أو للمشاركة في نقاشات في شأن سياسة الحزب. ومع هذا، يعتقد النقاد أن هذه الوظائف التفاعلية لا تزال أقل تطوراً من وظائف الدعاية، وأن مدى تأثيرها على أرض الواقع في نتائج سياسة الحزب لا يزال غير واضح (60). ويبدو جلياً أن استعمال الأحزاب السياسية القائمة والسائدة تقانة المعلومات والاتصال الحديثة يُعدّ تطوراً نوعياً لافتاً في مجال ممارسات الديمقراطية الانتخابية والتمثيلية التي أصبحت مؤخراً محل استياء واسع النطاق في الديمقراطيات الليبرالية الغربية.

في الوقت الذي اختارت الحكومات والأحزاب السياسية أن تستفيد من القدرات التفاعلية التي تتيحها تقانة الاتصال الرقمية من أجل إرساء التزام ديمقراطي متين، ليس واضحاً مطلقاً أنّ أكثرية المواطنين، أو حتى أقلية مهمة منهم، قد أفادت من هذه الفرصة. وكنا قد بيّنا في جزء سابق من هذا الفصل أن فئة قليلة من المواطنين، في ما يسمّى الديمقراطيات «المتقدمة» للغرب الرأسمالي، تعير اهتماماً كبيراً لتقانة المعلومات والاتصال الحديثة، أو تتجه إليها مباشرة، لأغراض سياسية صريحة، لذلك لن نكون متفائلين برغبتهم في المشاركة في الحياة السياسية بشكل منتظم. ويؤكد كاستلز أنه «في عالم يعاني أزمة شرعية سياسية متفاقمة، ونفور المواطنين من ممثليهم، تعجز الإنترنت، بما هي قناة اتصال تفاعلية ومتعددة المشارب، عن استقطاب كثير من النشاط على طرفي نقيض الحياة السياسية». ولا شك في أن أسباب دينامية نزع السياسة المزمنة هذه هي أسباب معقدة، فلا أريد أن أوحى هنا بأنّ الإنترنت هي التي يجب أن تلام وحدها، أو حتى بالدرجة الأولى، على ذلك. ومن ثمّ، فإن القول إنّ الإنترنت يمكن أن

تغلب على هذه الدينامية هو قول محل شكٍّ بالمثل. وحتى كاستلز الذي عادةً ما يرى إلى الإنترنت كتقنية تغييرية، يبدي شيئاً من الاعتدال في تقويمه احتمال أن يعمل هذا الوسيط على دقطة السياسة التقليدية بصورة جذرية: «في الواقع، سوف يكون من المدهش إذا ما قلبت الإنترنت، بواسطة تقنياتها، ما لدى غالبية المواطنين في أرجاء العالم من انعدام الثقة الراسخ بالسياسة... ليس للإنترنت أن تقدم حلاً تقنياً لأزمة الديمقراطية (61)

ماذا عن احتمال أن توفر الإنترنت أداةً لمجال عام من الحوار والجدال السياسيين الديمقراطيين أشدَّ نشاطاً واستيعاباً ومستقلاً عن الحكومة والنظام الحزبي؟ ثمة إشارات إلى أن الإنترنت تحمل وعداً بأن تعمل كمجال عام ديمقراطي على نحو جذري، وأن تتغلب على ضروب التحيز والإقصاء التي تقوّض السياسات الديمقراطية الليبرالية القائمة (62). لكن أسباباً كثيرة تدفعنا إلى الشك في هذا الرأي. على سبيل المثال، أشير إلى أن التأثير الأكثر احتمالاً للاتصال الشبكي في المجال العام هو مساهمته في توليد ظرف من «التعددية المُسرَّعة» (63). وهذا يعني تسريع الميول السياسية الديمقراطية الليبرالية القائمة واتخاذها هيئة تنازع بين مجموعات تجتمع حول مصالح ضيقة التحديد، لكنها قليلة الاهتمام بالسياسة التي تتعدى قضاياها الخاصة. ومثل هذه التعددية لطالما كانت تميّز معظم الديمقراطيات الليبرالية، وهي ليست غريبة تماماً عن المنظور الديمقراطي. لكن النقد يقلقهم أن الإنترنت سوف تزيد الأوجه السلبية للتعددية، حيث يتشظى المجال العام إلى مجموعات صغيرة كثيرة تسعى وراء مصالحها الخاصة ضد الآخرين، أو بمعزل عنهم، من دون انخراط أيٍّ منها مع الآخرين في ما يهمّ المصالحة العامة (64). وكان تود غيتلن قد وصف هذا بأنه تحوّل من مجال عام شامل ومشترك إلى كوكبة من «المُجِلات العامة» المستقلة والمتكاثرة، ورأى فيه تَبَعَةً من تبعات الديمقراطية لا منفعةً من منافعها (65).

علاوةً على هذا، وعلى الرغم من صحة أن الإنترنت يمكنها أن تكون جامعة وإدنايية بطرائق غير متاحة لغيرها من الوسائط، ليس من الواضح ما إذا كانت المشاركة في هذه الوسيلة تُلبّي معايير المساواة الضرورية لاعتبارها مجالاً عاماً ديمقراطياً بما فيه الكفاية. والحال، أن هناك ضروباً من عدم التكافؤ المادي تسمُ النفاذ إلى التقنيات الرقمية واستخدامها. وفي المقام الأول، إن مستويات النفاذ إلى المعلومات وتقنيات الاتصال الجديدة تعكس توزيع القوة والموارد غير المتكافئ القائم في المجتمع. وبالطبع، فإنّ النفاذ

إلى الإنترنت لا يخالف ما هو قائم من مؤشرات عدم التكافؤ والغبن الاقتصادي - الاجتماعي (66). وفي المقام الثاني، فإنّ من يمكنهم «النفوذ» إلى هذه التقنيات هم أنفسهم أبعد ما يكون عن التكافؤ والتساوي. وفي حين يمكن كل امرئ أن يكون منتجًا وموزعًا وجامعًا مستقلًا للمعلومات عن طريق الإنترنت، تبقى الحقيقة أنّ معظم البشر يختبرون هذه الوسيلة، معظم الوقت، كما يختبرون أيّ وسيلة اتصال جماهيري أخرى: أي كجمهور لا سلطة له نسبيًا بالعلاقة مع أولئك الذين يتحكمون بتصميمها، ومحتواها واستخدامها. وأخيرًا، نعود من جديد إلى الواقع الرديء الذي مفاده أنّ معظم المستخدمين لا يستخدمون التقنيات الرقمية بغية الانخراط في ذلك النوع من النشاطات السياسية التي تسمّى مجالًا عامًا ديمقراطيًا. ويختبر معظم الناس، في معظم الوقت، التقنيات الرقمية بوصفها تقنيات عمل واستهلاك وتسلية وتكيف اجتماعي. ويمكن القول، في هذا المجال، إنّ هذه التقنيات كانت أداةً لخصخصة المجال العام خصخصةً راديكالية، كما كانت أداةً لتحويله الديمقراطي تحويلًا راديكاليًا (67). وكما يلاحظ ألبرت دالبرغ، فإنّه قبل أن تتمكن الإنترنت من المساهمة الحقّة في مجال عام ديمقراطي، فإنّ على المجتمعات الديمقراطية أن تواجه واقعة «المواطنين الذين نشأوا في ثقافة تجارية وفردية معادية للتدريس العام»، وأن تجد سبيلًا كي تولّد لديهم إحساسًا يدفعهم إلى المشاركة في الحياة السياسية أصلًا (68). وهذه مسألة ثقافية، وليست تقنية. وعلى هذه النحو، فإنّ «المجال العام لا يتّسع من خلال انتشار أداة تقنية جديدة فحسب»، كما يستنتج دالبرغ (69).

بدأ هذا الفصل بملاحظة أنّ تقانات المعلومات والاتصالات أساسية في تنظيم السلطة والفاعلية السياسيتين وممارستهما. لا ينبغي لشيء في النقاش التالي أن يُثنينا عن تقدير السُّبل التي تثبت فيها الشبكات الرقمية هذه الحقيقة الأساس. ولا شك في أنّ تقنيات المعلومات والاتصالات الرقمية كانت أساسية في الممارسات السياسية التي تسمّى المجتمع الشبكي. وما يبقى عرضةً للنقاش هو حدود التحول والثبات اللذين يسمّان هذه السياسات وقوامهما الدقيق. وسبق أن ناقشنا العلاقة بين الشبكات وديناميات التدهور والأزمة التي قيل إنها حلّت بالدولة القومية ذات السيادة في عصر العولمة. وتناولنا السجلات التي دارت في شأن القول إنّنا في خضم «سياسات جديدة» تتميز بالصراع الثقافي والسياسات المعلوماتية والحركات الاجتماعية الجديدة التي أفادت كثيرًا من الإمكانيات التي فتحتها التقانات الشبكية. كما عرضنا حصيلة المواجهة بين هذه التقانات والمؤسسات التقليدية الخاصة بالسياسات



الديمقراطية الليبرالية. لكن هناك ما يدفع المرء بقوة، حتى بعد هذه النقاشات، إلى تحديد السمات الأساسية لسياسات المجتمع الشبكي. وكان قد برز بقدر كبير من الإلحاح أن المجتمع الشبكي يطرح على مأسسة السياسات التشاركية والمساواتية والجامعة وذات الروحية العامة والديمقراطية تحديات ضخمة يمثل ضخامة الفرص التي توفرها.

(1) M. Edwards, Printing, Propaganda and Luther Martin (Los Angeles: University of California Press, 1994); E. Eisenstein, The Printing Revolution in Early Modern Europe (Cambridge: Cambridge University Press, 1983); L. Febvre and J. H. Martin, The Book of Coming The Impact of Printing, 1800-1450, Translated by D. Gerard (London: New Left Books, 1976), and E. Gellner, Reason and Culture: The Historic Role of Rationality and Rationalism (Oxford: Blackwell, 1992).

(2) B. Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (London: Verso, 1983); R. Deibert, Parchment and Hypermedia: Communication in the World Order Transformation (New York: Columbia University Press, 1997), pp. 86-92; J. H. Martin and L. Febvre, The Book of Coming The Nationalism and Nations, E. Gellner and D. Held, Globalization/Anti-Globalization (Oxford: Blackwell, 1983), pp. 34-35.

(3) A. McGrew and D. Held, Globalization/Anti-Globalization (Cambridge: Polity, 2002), p. 11.

(4) A. McGrew and D. Held, Globalization/Anti-Globalization, p. 10.

(5) H. Innis, Communications and Empire (Toronto: University of Toronto Press, 1950).

(6) J. Habermas, The Structural Transformation of the Public Sphere, Translated by T. Burger (Cambridge, MA: MIT Press, 1989).

(7) R. Deibert, Parchment and Hypermedia, p. 138; D. Elkins, Beyond Sovereignty: Political Economy in the Twenty-First Century (Toronto: University of Toronto Press, 1995), and J. Ruggie, «Beyond Territoriality and Modernity Problematizing».

- 47 .vol , Organization International «,Relations International in  
(1993 Winter)
- .19 .p ,Globalization/Anti-Globalization ,McGrew and Held (8)
- .138 .p , Hypermedia and Printing ,Parchment ,Deibert (9)
- . Hypermedia and Printing ,Parchment ,Deibert (10)
- ,Blackwell :Oxford) Identity of Power The ,Castells .M (11)  
.254-252 .pp ,(1997)
- .Globalization/Anti-Globalization ,McGrew and Held (12)
- «,Realities and Myths :Economy Global The» ,Hirst .P (13)
- ,Rugman .M .A and ,(1997) 3 .no ,73 .vol , Affairs International  
(2000 ,House Random :London) Globalization of End The  
:World Colonial Post the and Globalization ,Hoogvelt .A (14)
- ,Macmillan :London) Development of Economy Political New The  
(1997)
- .Relations International of Economy Political The ,Gilpin (15)
- :Vancouver) Well-Being and Globalization ,Helliwell .R (16)  
(2002 ,Press Columbia British of University
- Imperialism New the and Marxism ,[.al et] Callinicos .A (17)  
(1994 ,Bookmarks :London)
- .23 .p ,Globalization/Anti-Globalization ,McGrew and Held (18)
- .243 .p , Identity of Power The ,Castells (19)
- .254 .p , Identity of Power The ,Castells (20)
- .304 المصدر نفسه، ص (21)
- .305 المصدر نفسه، ص (22)
- Political Re-imagining ,Kohler .M and Held ,Archibugi .D (23)  
:Cambridge) Democracy Cosmopolitan in Studies :Community  
From :Order Global the and Democracy ,Held .D ;(1998 ,Polity  
,Polity :Cambridge) Governance Cosmopolitan to State Modern the  
Cosmopolitan ,Dannreuther .R and Hutchings .K and ,(1995  
(1999 ,Macmillan :London) Citizenship  
information the in Politics and Culture ,ed ,Webster .F (24)  
(2001 ,Routledge :London) ?Politics New A :Age

- .312-311 .pp , Identity of Power The ,Castells (25)
- (26) المصدر نفسه، ص 312.
- .312-311 .pp , Identity of Power The ,Castells (27)
- the Owns Who ,eds ,Gomery .D and Compaine .B (28)
- Media Mass the in Concentration and Competition ?Media Industry (2000 ,Erlbaum Lawrence :NJ ,Mahwah) ,McChesney .R ;
- Dubious in Politics Communication :Democracy Poor , Media Rich (1999 ,Press Illinois of University :IL ,Urbana) .D and ,Times
- System Market Global the Networking :Capitalism Digital ,Schiller (1999 ,Press MIT :MA ,Cambridge)
- New The :Media Global ,McChesney .R and Herman .E (29)
- (1997 ,Cassell :London) Capitalism Global of Missionaries
- Media of Business The ,Hoynes .W and ,Croteau .D (30)
- (2001 ,Press Forge Pine :CA ,Oaks Thousand)
- .R and ,109-68 . pp , Identity of Power The ,Castells (31)
- in Communication :Hypermedia and Printing ,Parchment ,Deibert (New York :Columbia University World Order Transformation
- .164-157 .pp ,(1997 ,Press
- Political the Challenging ,Kuechler .M and Dalton .R (32)
- ,Polity :Cambridge) Movements Political and Social New :Order (1990)
- Online :Cyberactivism ,Ayers .M and McCaughey .M (33)
- (2003 ,Routledge :London) Practice and Theory in Activism
- and Pendakur .M ; Cyberactivism ,Ayers and McCaughey (34)
- Age Information the in Participation and Citizenship , Harris .R (Aurora ,Ontario :Garamond ,2002) and ,Webster .F «New A»
- Age Information the in Politics and Culture ,Webster :in «?Politics
- .
- Wide World the on Activism Society Civil» ,Deibert .R (35)
- Cameron .R .D :in «Lobby Anti-MAI the of Case The :Web
- :Parks Fantasy and Protests Street ,eds ,Stein Gross .J and of University :Vancouver) State the and Culture ,Globalization

,Smythe .E and Smith .P and ,(2002 ,Press Columbia British  
Multilateral The :Technology and Citizenship ,Globalization»  
,Webster :in «,Internet the Meets Investment on Agreement  
. Age Information the in Politics and Culture  
:Web Wide World the on Activism Society Civil» ,Deibert (36)  
.J and Cameron .R .D :in «,Lobby Anti-MAI the of Case The  
,Globalization :Parks Fantasy and Protests Street ,eds ,Stein Gross  
.93-92 .pp « ,State the and Culture  
,Web Wide World the on Activism Society Civil» ,Deibert (37)  
,eds ,Stein and Cameron :in «,Lobby Anti-MAI the of Case The  
the and Culture ,Globalization :Parks Fantasy and Protests Street  
Ferguson .S :in «,Comeback a Makes Anarchy» ,Potter .E ;« State  
in Politics Cultural and Discourse Civic ,eds ,Shade .L and  
,(2002 ,Ablex :CT ,Westport) Voices of Cacophony A :Canada  
:Technology and Citizenship ,Globalization» ,Smythe and Smith and  
:in «,Internet the Meets Investment on Agreement Multilateral The  
.«. Age Information the in Politics and Culture ,Webster  
and Citizenship ,Globalization» ,Smythe and Smith (38)  
the Meets Investment on Agreement Multilateral The :Technology  
Age Information the in Politics and Culture ,Webster :in «,Internet  
.200 .p «.  
Ferguson .S :in «,Comeback a Makes Anarchy» ,Potter .E (39)  
in Politics Cultural and Discourse Civic ,eds ,Shade .L and  
,(2002 ,Ablex :CT ,Westport) Voices of Cacophony A :Canada  
.104-96 .pp  
Information ,Engagement Civic :Divide Digital ,Norris .P (40)  
Cambridge :Cambridge) Worldwide Internet the and Poverty  
.225 .p ,(2001 ,Press University  
and Technology Digital :Publicity of Invasions» ,Barney .D (41)  
of Commission Law :in «,Sphere Public the of Privatization the  
Divide Public-Private the on Perspectives New ,ed ,Canada  
.(2003 ,Press Columbia British of University :Vancouver)

- .223 .p ,Ibid (42)
- Environmental Grassroots» ,Mellor .M and Dordoy .A (43)
- ,Webster :in «,Age Information an in Mobilization :Movements  
 .175 .p ,Age Information the in Politics and Culture  
 Information ,Engagement Civic :Divide Digital ,Norris (44)
- .231-230 .pp Worldwide Internet the and Poverty  
 ,(1998 ,Blackwell :Oxford) Millennium of End ,Castells .M (45)
- .368 .p
- the on Reflections : Galaxy Internet The ,Castells .M (46)
- ,Press University Oxford :Oxford) Society and Business ,Internet  
 .155 .p ,(2001
- in Engagement Political and Information» ,Bimber .B (47)
- the at Technology Information of Effects for Search The :America  
 1 .no ,54 .vol , Quarterly Research Political «,Level Individual  
 .57 .p ,(2001)
- Online Building :Innkeeping Cyberspace» ,Coate .J (48)
- Reinventing ,eds ,Schuler .D and Agre .P :in «,Community  
 of Exploration Critical :Community Rediscovering ,Technology  
 .T ;(1997 ,Ablex :CT ,Greenwich) Practice Social a as Computing  
 ,Westport) Teledemocracy of Future The ,Slaton .C and Becker  
 :Networks Community New ,Schuler .D ;(2000 ,Praeger :CT  
 .R and ,(1996 ,Addison-Wesley :York New) Change for Wired  
 :Cyberdemocracy ,eds ,Bryan .C and Tambini .D ,Tsagarousianou  
 .(1998 ,Routledge :London) Networks Civic and Cities ,Technology  
 :Democracy Poor , Media Rich ,McChesney .R (49)
- University :IL ,Urbana) Times Dubious in Politics Communication  
 .(1999 ,Press Illinois of
- Information ,Engagement Civic :Divide Digital ,Norris (50)
- .219-218 .pp Worldwide Internet the and Poverty  
 and Cooperation Economic for Organization) OECD (51)
- on Society Information Emerging the of Impact , (Development  
 :Paris) Quality Democratic and Process Development Policy the

Information ,Engagement Civic :Divide Digital ,Norris (52)  
 .130 .p Worldwide Internet the and Poverty  
 ,eds ,Donk de Van .W and Taylor .J ,Coleman .S (53)  
 University Oxford :Oxford) Internet the of Age the in Parliament  
 .(1999 ,Press  
 Public Global :Web Wide World Other The» ,Reinicke .W (54)  
 .(1999 Winter) 117 .vol , Policy Foreign «,Networks Policy  
 Networked» ,Benner .T and Reinicke .W ,Witte .J (55)  
 :at Presented Paper «,Agenda Research a Developing :Governance  
 , Association Studies International the of Meetings Annual The  
 at :at Available .22 .p ,2002 ,March 7-24 ,Orleans New  
 .Reinicke-Benner-Witte%20ISA%202002.pdf /www.isanet.org/noarchive  
 :at Publications ,Network Policy Public Global (56)  
 .www.globalpublicpolicy.net  
 Information ,Engagement Civic :Divide Digital ,Norris (57)  
 .158-148 .pp Worldwide Internet the and Poverty  
 Horrocks .I ,Hoff .J :in «,Parties Political British» ,Smith .C (58)  
 Technology New and Governance Democratic ,eds ,Tops .P and  
 The» ,Gibson .R and Ward .S and ,(2000 ,Routledge :London)  
 in Campaigning and Parties Political .K .U ?Election Internet First  
 ,eds ,Bartle .J and Gosschalk .B ,Crewe .I :in «,Cyberspace  
 Election General the Won Labour Why :Communications Political  
 .(1998 ,Cass Frank :London) 1997 of  
 Canadian Rebuilding ,Young .L and Cross .W ,Carty .K (59)  
 ,Press Columbia British of University :Vancouver) Politics Party  
 .210-200 .pp ,(2000  
 .M ;«?Election Internet First The» ,Gibson and Ward (60)  
 Space Cyber The :Usual as Politics ,Resnick .D and Margolis  
 and Nixon .P and ,(2000 ,Sage :CA ,Oaks Thousand) 'Revolution  
 Internet The :Technology through Transparency» ,Johansson .H  
 Digital ,eds ,Loader .B and Hague .B :in «,Parties Political and

Information the in Decision-Making and Discourse :Democracy  
(1999 ,Routledge :York New) Age

(61) التشديد مضاف. انظر: Castells ,The Galaxy Internet ,p .156

(62) M. Poster ,What's the Matter with the Internet?

(Minneapolis :University of Minnesota Press ,2001) ,pp .171-188

(63) B. Bimber ,«The Internet and Political Transformation

Populism ,Community and Accelerated Pluralism» ,Polity ,vol .31  
no .1 (1998).

(64) C. Sunstein ,Republic.com (Princeton :Princeton University Press

,2001).

(65) T. Gitlin ,«Public or Sphericules?» :in T.

J. Curran and J. Liebes ,eds ,Media ,Identity and Ritual (London :Routledge  
,1998).

(66) Norris ,Digital Divide :Civic Engagement ,Information

Poverty and the Internet Worldwide ,pp .68-94

(67) D. Barney ,«Publicity of Invasions» ,Digital Technology and

the Privatization of the Public Sphere» :in Law Commission of  
Canada ,ed ,New Perspectives on the Public-Private Divide  
(Vancouver :University of British Columbia Press ,2003).

(68) L. Dahlberg ,«The Internet and Democratic Discourse

Exploring the Prospects of Online Deliberative Forums  
the Public Sphere» ,Information ,Communication and Society ,vol .4

no .4 (2001) ,p .615

(69) المصدر نفسه، ص 630

إلى هذا الحد، كنّا قد تطرقنا إلى أطروحة المجتمع الشبكي في علاقتها بالتقانة والاقتصاد والسياسة. لكن هذه الدراسة تركت أحد الأسئلة من دون إجابة: ماذا عني؟ لا أقصد، بضمير المتكلم هنا نفسي، أنا مؤلف الكتاب، بل سؤال الهوية الإنسانية. لا شك في أن الهوية (Identity) فكرة معقدة؛ فالكلمة ترجع إلى الأصل اللاتيني idem الذي يعني «نفسه». ويشير معناها الأول إلى صفة التماثل، وهذا ما يوحي بأن دلالة كلمة الهوية لا تكتسب معناها إلا في سياق علائقي؛ فعندما يكون شيان متماثلين فإننا نقول حينها إنهما يُظهران هوية، أي أنهما يوصّفاً في اللغة الإنكليزية بكونهما متماثلين (identical). ويرتبط هذا المصطلح كذلك بالممارسات البشرية الخاصة بتسمية الأشياء وتصنيفها، ذلك أننا حين نسمّي شيئاً، فإننا نحدد هويته، ومن خلال هذا التحديد للهوية نحدد ماهية ذلك الشيء عبر تصنيفه مع الأشياء التي تُشبهه، وتمييزه من الأشياء التي لا تشبهه. لذلك، تُعرّف الهوية في نطاق علاقات التماثل والاختلاف، والاقتران والتمايز، والجماعة والفرد.

أمّا بالنسبة إلى دلالة الكلمة في علاقتها بنا، باعتبارنا بشراً، فإننا نستعملها لنشير إلى وعينا بماهيتنا، وإحساسنا بالسمات الأساسية التي تُميّزنا. باختصار (واختيارنا الكلمات التالية مقصود)، تتحد هويتي من خلال الأفكار التي يحملها عني الآخر، والأفكار التي أحملها عن «نفسي». ذلك أن هوية الإنسان، كما هو حال الأشياء كلها، تتحدّد ضمن علاقات التماثل والاختلاف التي يعيشها مع الأشياء الأخرى، بما في ذلك، خصوصاً، بني جلدته. وتعكس الهوية البشرية أمرين اثنين: ارتباط الإنسان بالأشخاص الآخرين، وتمييزه منهم في الوقت نفسه. ومع ذلك، وبعيداً من هذا التصور الأساس، يحدثم الجدل في شأن طبيعة الهوية الإنسانية ونمط اشتغالها. من أين تأتي هوية الشخص؟ هل يمكنه أن يختار هويته، أم أنها أمر يخصّه به الآخرون؟ وهل تُستمدّ من خصائص داخل الشخص، أم من البيئة التي يعيش فيها؟ هل مصدر الهوية الرئيس روحاني أم فكري أم ثقافي أم بيولوجي؟ هل الهوية انعكاس لسمات طبيعية أم بناء اجتماعي؟ ما هي أهم العوامل المساهمة في تشكيل هوية الشخص؟ وهل الهوية أمر مستقر ثابت أم مسألة طارئة ودينامية تاريخياً؟

يمكن لقائمة الأسئلة هذه أن تزداد طولاً، لكن ليس هذا مقام السعي



إلى فض الجدل المحتدم في شأن مفهوم الهوية في السياق المعاصر. ويكفي هنا أن نشير إلى ما هو واضح: إن الهوية مكوّن أساس من مكوّنات الذاتية الإنسانية، ومن مكوّنات تجربتنا باعتبارنا أطرافاً فاعلين وواعين في العالم. لذلك، ليس مستغرباً أن تتضمن المقاربات التي عُيّنت بالحياة في المجتمع الشبكي أقوالاً عن إعادة توجّه الخبرة الإنسانية في شأن الهوية مقرّنةً بالتغيرات الحاصلة في النظام التقني والاقتصادي والسياسي البشري. وسنقوم في هذا الفصل، بالتعاطي مع التساؤل بخصوص الهوية، على النحو الذي يناقش به الخطاب الذي يكتنف المجتمع الشبكي. وسوف ننظر أيضاً في ظاهرتين عادةً ما ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بقضايا الهوية، هما الجماعة والثقافة اللتان تبرزان على نحو خاص في نقاش المجتمع الشبكي.

أولاً: الهوية في مواجهة الشبكات

سبق أن أشرنا، بإيجاز، في الفصل الأول، إلى مقارنة كاستلز التي ترى أن منطق الهوية يتخذ أهمية بالغة في مجتمع الشبكات. وتتعاظم مكانة الهوية نظراً إلى الأوضاع الحافة بالمجتمع الشبكي، كما تُعدّ هذه المكانة البارزة مصدراً مهماً للمقاومة الاجتماعية والسياسية لتلك الأوضاع. ويشرح كاستلز ذلك قائلاً:

في عالم تدفقات الثروة والسلطة والصور العالمية يصبح البحث عن الهوية، فردية أكانت أم جماعية، مُسندةً أم مكتسبة، المصدر الأساس للمعنى الاجتماعي... تصبح الهوية المصدر الأساس، وأحياناً الوحيد، للمعنى في فترة تاريخية تتسم بتدمير شامل للمنظمات، وبنزع شامل لشرعية المؤسسات، واندثار أهم الحركات الاجتماعية، والتعبيرات الثقافية سريعة الزوال. وما عاد الناس يؤسسون المعنى استناداً إلى ما يفعلونه ، بل اعتماداً على ما هم عليه، أو ما يظنون أنهم عليه... مجتمعاتنا تتخذ على نحوٍ متزايدٍ بنيةً قائمةً على تقابل ثنائي بين الشبكة والذات (1) .

تُقَدِّم الهوية هاهنا باعتبارها قوة جدلية نشيطة تقابل ديناميات المجتمع الشبكي المُخلّعة. وتظهر الهوية باعتبارها «آخر» العولمة المغترب، آخر «الزمن اللازمي» و«فضاء الدفع» الذي ليس مكاناً. ويظهر هذا «الآخر» تارة جزءاً من الشبكات العالمية، وطوراً عنصراً متفلّتا من قبضتها. وبهذا المعنى، تتراءى الهوية باعتبارها قوة تنظيم تعمل عملها في صفوف أولئك الذين يرون في المجتمع الشبكي عاملاً يُحدّ من استقلاليتهم، ويرون في القوى العالمية عامل تهديد لخصوصياتهم. كما يرى هؤلاء أن قدرتهم على تحديد شروط وجودهم تتراجع؛ لأن أطرافاً ومؤسسات أخرى أحكمت قبضتها على مصيرهم.

وتجاهد الهوية في هذه المناطق من العالم، حيث يكتسي الوجود طابعًا محليًا متعاظمًا، وحيث الانتماء إلى الفضاء الكوني ليس خيارًا جراء الإقصاء المنهجي من الشبكات التقانية والاقتصادية والسياسية العالمية. من هنا، تساهم العالمية القسرية والمحلية القسرية (بما هما ظاهرتان ناتجتان من المجتمع الشبكي)، كل على طريقتهما، في تغيير ماهية سلطة الهوية، على حد تعبير كاستلز.

بحسب كاستلز أيضًا، من بين السمات التي تميّز المجتمع الشبكي «الصعود واسع النطاق للتعبيرات القوية عن الهوية الجماعية التي تتحدى العولمة، العالمية لمصلحة التفرد الثقافي وسيطرة الناس على حياتهم وبيئتهم» (2). ومما لا شك فيه أن التعبئة السياسية لمسألة الهوية ليست أمرًا مستجدًا، لكن الالفت في شأن المجتمع الشبكي هو مدى ترسخ الهوية، باعتبارها قوة اجتماعية وسياسية، على الرغم من الطابع المعولم للشبكات والتقانات والأسواق العالمية. أما السمة المميزة الثانية للمجتمع الشبكي، بعيدًا من المعيار التاريخي للحقبة الحديثة، فهي فقدان الدولة القومية صفة الحامل أو المحرك الوحيد للهوية السياسية. وبحسب كاستلز، تتجلى أولوية الهوية في المجتمع الشبكي، وقوتها فيه (وضده)، في عدد من الحركات الاجتماعية التي ينتظم بعضها على الصعيد القومي، لكن كثيرًا منها ينتظم على صعد أشمل، حيث تكون أسس بناء المعنى لدى هذه الحركات متعددة ومُتشعبة.

يتفحص كاستلز في كتابه سلطة الهوية (3) مختلف الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع ويميّز ثلاثة أصناف مختلفة، هي: الهويات المُشرّعة التي تُملئها المؤسسات المهيمنة والأيديولوجيا بغرض فرض رؤيتها لبنية الأدوار والعلاقات الاجتماعية، بما فيها علاقات القوة والسلطة، والإدماج والإقصاء، والهيمنة والخضوع وتبرير ذلك كله. وترسم هذه الهويات حدود المجتمع المدني في سياق مخصوص. ومن بين الأمثلة للهويات المُشرّعة مسألة المواطنة التي تستمد معناها من قوانين الدولة القومية ومؤسساتها، وهي هوية ترسم حدود المجتمع المدني للبلد، وتحدد علاقات الإدناء والإقصاء، في ما يتعلق بالحقوق والواجبات والمنافع وحماية حق المواطنة. أما الهويات المقاومة فتتشكل على أساس معارضة الخضوع للهويات المُشرّعة في مجتمع ما ولمؤسساته، ومقاومة الإقصاء الذي تتعرض له؛ ذلك أن عمليات الإقصاء والتهميش والإخضاع التي تفرضها القوى المهيمنة، في مجتمع ما، تولّد هويات جماعية مقاومة لشرعية النظام السائد ومؤسسات المجتمع المدني. وتتوقع هذه الهويات المقاومة عادة حول الأسس التي أدّت إلى إقصائها

أو تهميشها من المجتمع المدني السائد، كأن تتمسك بالعامل البيولوجي فيها (العرق والجنس) أو التاريخي (الطبقة أو الأقليات الدينية والإثنية) أو الجغرافي (الأقليات الإقليمية). لذلك، تتفوق الهوية النسوية الليبرالية، على سبيل المثال، حول مسائل الإقصاء والسيطرة والإخضاع في المجتمع المدني القائم على التمييز بين الجنسين، وتعتمد إلى النضال باسم «حقوق المرأة». وفي هذه الحالات، تعمل هويات المقاومة على عكس حكم القيمة في الوقت نفسه الذي تعزز فيه الحدود» (4). ومثل هذه الهويات تتحدى بنية المجتمع المدني كي تصبح أقل قمعاً للاختلاف، وكي يغدو صدرها أكثر اتساعاً وإدناءً للآخر. وإضافة إلى الهوية النسوية نجد ضمن هذا الصنف كذلك، الهوية الأميركية - الأفريقية المرتبطة بحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، وكثير من الهويات التي تشكّلت حول الأقليات الخاضعة والإثنية والدينية والجغرافية في مختلف بلدان العالم.

أخيراً، تظهر الهوية باعتبارها مشروعاً عندما «تبنى الأطراف الاجتماعية الفاعلة (استناداً إلى العوامل الثقافية المتاحة لها) هوية جديدة تُعيد تحديد وضعها في المجتمع، ساعيةً من خلال ذلك، إلى تغيير بنية المجتمع ككل» (5). وتقاوم هذه الهويات كذلك شرعية المجتمع المدني وتتحداه لأنه مفروض من الفئات والمؤسسات المهيمنة. لكن هذه الهويات تختلف عن هويات المقاومة في أمرين: أولهما أنها لا تتفوق حول فئات تعكس ببساطة أسس الإقصاء/الخضوع المترسخة في الهويات المشرعة لمجتمع ما، بل تبني هوية جديدة تماماً، وثانيهما، وخلافاً للهويات المقاومة، لا تسعى الهويات باعتبارها مشاريع إلى إدنائها أو قبولها في المجتمع المدني السائد، بل تسعى إلى تغيير بنية المجتمع برمّته. ومن بين الأمثلة لهذا الصنف من الهويات، الهوية التي بُنيت في نطاق حركة البيئة العالمية، وربما يشمل ذلك أيضاً الهويات التي تقف وراء حركات السلام العالمي.

في رأي كاستلز، يتّسم صعود المجتمع الشبكي بانهيار شرعية الهويات المشرعة، جرّاء العولمة الاقتصادية والدينامية التقانية، وتراجع ميل الدولة القومية وغيرها من المؤسسات التقليدية (بما فيها العائلة الأبوية خصوصاً) وقدرتها على منح مناصريها شيئاً من الاستقلالية والفاعلية، أو تقديم الرفاه الاجتماعي اللازم لضمان الولاء والقبول. وتنتج أزمة الهويات المشرعة من انتشار أصناف كثيرة من الهويات المقاومة التي يلجأ إليها الأفراد، بحثاً عن المعنى المحلي وبناء الاستقلالية، في مواجهة لحالة انعدام السلطة وانعدام المعنى التي يعيشونها في ظل العولمة الاقتصادية والتقانية، وفي ظل اندثار

تقاليد المجتمع الصناعي المعاصر. وهذه الهويات المقاومة، في رأي كاستلز، ما هي إلا «ردات فعل دفاعية» تجاه التهديدات التي تطاول التنظيم الاجتماعي التقليدي، بسبب العولمة ومنطق التشبيك والمرونة والانهيـار (المزعوم) لعلاقات العائلة الأبوية (6)؛ ففي هذا السياق تبرز «النفـس»، أو الهوية، باعتبارها قوة مضادة شاملة، وإن تكن متنوّعة، تواجه «الشبكة»، أو المجتمع الشبكي العالمي.

تُحفّز هذه التهديدات الحركات الاجتماعية التي نشأت حول هويات المقاومة بأشكال متنوعة. ويشمل ذلك الأصولية الدينية، كما تتجلى في كل من الأصوليتين الإسلامية والمسيحية الأميركية؛ كما يشمل القوميات الإثنية والأقلوية كالتي ازدهرت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن أمثلة أخرى تضم القوميات الكردية والكاتالونية والكيبيكية؛ والجماعات المناطقية التي تجتمع حول موضع للهوية على المستوى المدني، سواء في حركات إصلاحية مدنية تقدمية أو في معتزلات وجيوب متفوّقة ورجعية ترنو إلى حماية الجماعة من أدران العالم الخارجي (7). ويؤكد ظهور هذه الحركات وغيرها من حركات المقاومة، بحسب كاستلز، التعطش إلى هوية في وجه المجتمع الشبكي.

لكن ماذا عن الهوية باعتبارها مشروعاً؟ يبرز هذا الصنف من الهويات حين تتجذّر هويات المقاومة، وعندما لا يصبح همّ مجموعة من الناس المهمشين والخاضعين مجرد الاندماج والإدناء في المجتمع المدني، بل رفض المجتمع الذي لفظهم والتوق إلى تغييره. ويكون هذا الصنف من الهويات ذا طابع سياسي عميق وفيه وعي للذات، وينطوي على مواقف أيديولوجية متباينة. لذلك، يؤكد كاستلز، على سبيل المثال، وجود «ثلاث حركات وقفت بوضوح ضد النظام العالمي الجديد لفترة التسعينيات» (8) : المتمرّدون الزاباتيون في الشيباس (المكسيك)، والميليشيا اليمينية والحركة الوطنية في الولايات المتحدة، وحركة «أوم شينزيكيو» اليابانية. وظهرت كل حركة من هذه الحركات جرّاء التزام أسلوب جديد بديل في الحياة الاجتماعية المنظّمة بحسب مواقع كل حركة. وعلى الرغم من أن هذه الهويات المشاريع أقل تطرفاً، فإنها ذات طابع راديكالي، وجرى تشكيل بعضها في سياق الانشغال الشديد بالنظام البيئي العالمي، أو في سياق تحدي المجتمع الأبوي، كما يظهر ذلك في الحركة النسوية العالمية (9). ويمكن أن نضيف، في هذا الإطار، حركة مناهضة العولمة الناشئة التي ظهرت في نهاية التسعينيات، على الرغم من أننا لم نتبيّن إذا ما كانت الأطراف المختلفة لهذا التحالف

الدينامي والفضفاض تلتزم بمشروع مشترك متماسك وإيجابي، أم أنها لا تشترك سوى في معاداة مختلف أشكال الرأسمالية العابرة للقوميات والهيمنة الأميركية. وفي الأحوال كلها، يرى كاستلز أن الأمل في تغيير اجتماعي، في عصر المعلومات، يكمن في تحويل الهويات المقاومة التقدمية إلى مشاريع تهدف إلى تحقيق تغيير جوهري (10).

كنّا قد عرضنا في الفصل الرابع العلاقة الحميمة بين الحركات الاجتماعية الجديدة وتقانات المعلومات والاتصالات التي تميز سياسات المجتمع الشبكي. وتشبي دراسة الحركات القائمة على هويات المقاومة، وعلى الهويات باعتبارها مشروعاً، بأن تلك العلاقة هي علاقة متجاذبة يشوبها التناقض في كثير من الحالات. فمن جهة، نجد أنّ الحركات المدفوعة بهويات تطورت في معارضة «النظام العالمي الجديد»، هي، في الحقيقة، معارضة للنظام الذي بنته التقانة الشبكية. وإن ما يستثير (على الأقل جزئياً) تلك الحركات الاجتماعية القائمة على الهويات المقاومة، على الرغم من تنوعها الأيديولوجي، هو «تجريد القوة في شبكة من الحواسيب التي تفكك آليات الرقابة الاجتماعية والتمثيل السياسي القائمة». إنها تشترك في «رفض العولمة، لأنها تؤازر الرأسمالية، وترفض إضفاء الطابع المعلوماتي لأجل التقانة» (11). ومن جهة أخرى، وكما أشرنا في الفصل السابق، فإن العلاقة بين الحركات الاجتماعية الجديدة وتقانات المعلومات والاتصالات الجديدة يمكن أن توصف بأنها مصيرية؛ ذلك أن شبكات الحواسيب توقّر الشريان الذي يهب الحياة لتلك الحركات. وبحسب تعبير كاستلز، فإن «التأثير القوي الذي أحدثته هذه الحركات آتٍ إلى حد كبير من حضورها الإعلامي واستخدامها الفاعل لتقانة المعلومات... لذلك، إن دور تقانات الاتصال الجديدة دور أساس حتى تتمكن تلك الحركات من البقاء» (12). ويمكن، في المجتمع الشبكي، أن تتعارض «الشبكة» مع «الذات»، لكنهما يظلان مرتبطين، واحدهما بالأخرى، على نحو معقد.

ثانياً: الهوية باعتبارها شبكة

ليس كل من خَبِرَ ما للعولمة والتقانة الشبكية من طاقات نابذة ستتولّد لديه هوية مقاومة أو هوية مشروع تجعله طرفاً في الحركات الاجتماعية الساعية إلى منابذة نظام المجتمع المدني الطاغي. لكن هذا لا يعني في المقابل أن هويات هؤلاء أو ممارسات بناء الهوية لديهم تظل غير قابلة للتأثر بديناميات العولمة والتقانات الجديدة. وبالفعل، حتى بالنسبة إلى أولئك الذين لا يستمدون هويتهم من معاداة التيارات السائدة في المجتمع

المعاصر، يمكن أن يُفهم الوضع الراهن على أنه وضع تحضر فيه أسئلة الهوية بالنسبة إلى الأفراد، على المستوى الشخصي، بطريقة مباشرة تمامًا. وهذا ما يشير إليه أنتوني غدنز عندما وصف الوضع المعاصر بـ «النظام ما بعد التقليدي»، حيث «تصبح الذات مشروعًا انعكاسيًا مرناً» (13). إذ شهد سكان الغرب المعاصر احتجاجًا تدريجيًا للكثير من مصادر المعنى والهوية التقليدية، بما في ذلك السنن الدينية والأخلاقية، والثقافات القومية المتجانسة، والأواصر العائلية المستقرة الممتدة على أجيال متعاقبة، والمسيرات المهنية الطويلة المدى القابلة للتوقع، بل حتى الاستقرار في منطقة جغرافية ما مدة طويلة. وتلاشت أهمية مصادر المعنى والهوية التقليدية في المجتمعات الغربية الرأسمالية المعاصرة، فاسحة في المجال للناس كي يبنوا هويتهم بطريقة انعكاسية، بدلًا من قبول الهويات القائمة بطريقة سلبية. وكانت الأسئلة، في ما سبق، على غرار «من نحن؟» اختصاصًا حصريًا للشعراء والفلاسفة ورجال الدين. أما الآن فإن الأفراد في المجتمعات المعاصرة يعيشون على وقع سؤال «من أنا؟»، في «اختياراتهم أسلوب الحياة» يوميًا. ويؤكد غدنز أنه «بقدر تلاشي التقاليد واكتساب الحياة اليومية طابعًا جديًا بين المحلي والعالمي، يزداد اضطراب الأفراد إلى مفاوضة اختياراتهم أسلوب الحياة بين تشكيلة من الخيارات... ويصبح تخطيط الحياة المنظمة على نحو انعكاسي مرن... السمة المركزية في بناء الهوية الذاتية» (14). ومثلما ناقشنا في الفصل الأول، وسّع مفكرو ما بعد الحداثة هذا التصور للهوية، معتبرين أن عناصر الهوية أو جلّها لا تتحقق بالتلقي بتاتًا. وعلى العكس، يرى هؤلاء أن الهوية تُفرض على الناس من خلال سيرورات إدماجهم في العلاقات الاجتماعية. وهي كذلك شيء يمارسه الناس في أثناء عمليات التملك التي يقومون بها عند تويدهم الخطاب الاجتماعي وتداولهم إيّاه؛ ذلك أن الهوية ما بعد الحداثيّة تُبنى باعتبارها خليط معقد من العلاقات والخيارات والأفعال التي يؤتي بها في سياقات متوازية ومتداخلة. وما عادت الهوية أمرًا ثابتًا طبيعيًا متكلسًا ذا عناصر مستقرة، بل أصبحت في عصر ما بعد الحداثة مسألة مصنّعة ومرنة، وعارضة وحمالة أوجه ومتحولة.

يمكن القول إن الهوية ما بعد الحداثيّة لها خصائص الشبكة نفسها. وليس مستغربًا أن يكون اتساع دائرة نفاذ الأفراد إلى التقانة الشبكية وبلورة هوية ما بعد الحداثة مشتركين في كثير من السمات. ولعل أبرز نقاط الانسجام بين الأمرين هو ما ذكرته شيري توركل في كتابها الحياة على الشاشة (15)، حين درست المجال الاجتماعي للبيئات الإلكترونية التي

يستعملها كثير من المستخدمين، ونجحت نجاحًا باهرًا في كشف التناسق المزعوم بين الشبكات الرقمية والهوية ما بعد الحداثية. وترى توركل أن «الحواسيب لا تغيّر حياتنا فحسب، بل تغيّر ذواتنا أيضًا» (16). وتغيّر الحواسيب، بهذا المعنى، ذواتنا، من خلال مدّنا بالأدوات الجديدة التي تكفل البناء الاجتماعي لذواتنا، على نحو موجّه صوب الذات. فعلى شبكة الإنترنت، كما تقول توركل، «تُبنى الذات، وتُبنى قواعد التفاعل الاجتماعي، ولا تُتلقّى تلقّيًا» (17)؛ فإن نستخدم شبكة الإنترنت يعني أن «نبتدع ذواتنا على نحو متواصل... فأنت ما تزعم أنّك عليه... وهويتك على الحاسوب هي محصّلة حضورك المشتت... ذلك أن هويتك شديدة السيولة والتعدد إلى الدرجة التي تجعل مفهوم الهوية ذا حدود فضفاضة» (18). وبالفعل، وخلافًا لما كانت عليه الهوية من ثبات وفردية وموثوقية، فإن الهوية على الإنترنت، كما تراها توركل، متعددة وقابلة للاصطناع والمراجعة مرارًا وتكرارًا. ولممارسات الذات التي تتم بواسطة الشبكات «طابع مختلف ومتعدد ومتغير ومتشظّ... ارتبطت الأفكار القديمة عن الهوية بمفهوم الأصالة، لكن التجارب الافتراضية ما فتئت تخرب ذلك أيما تخريب... لم يجر إسقاط مركزية الذات فحسب، بل تعددت الذات وانفطرت حدودها أيضًا» (19). وبالنسبة إلى أولئك الذي انغمسوا في تقانات المجتمع الشبكي، فإن السؤال المطروح، في ما يتعلق بالهوية، ليس «من أنا؟» (I am Who?) بل «من ذواتي؟» (we am Who?) (20).

يتوافق كثير من السمات التقنية لبيئات الوسائط الشبكية مع الهوية ما بعد الحداثية الذي تتبناه توركل. وأولى هذه السمات هي الطابع اللامكاني لشبكات الاتصالات التي تقلّص النطاق الجغرافي ليصبح عاملًا حاسمًا في تحديد الهوية، على الأقل بالنسبة إلى أولئك العالميون (الكوسموبوليتانيون) الذين يُوفّر لهم الاتصال وسيلة للفرار الافتراضي من المحلية. ففي البيئة الافتراضية، حيث الإنسان مجرد رمز «@»، يُصبح للأماكن التي يُمكنه «الذهاب» إليها، والأشياء التي يُمكنه «الحصول» عليها، أهمية بالغة في علاقته بتحديد الهوية، تتجاوز أهمية «المكان» الذي يوجد فيه حينها، أو «المكان» الذي يتحدّر منه. ثانيًا، إنّ الاتصال الشبكي غير مُجسّد، ولا يتطلب حضورًا مشتركًا للتفاعل الروتيني بين الأشخاص. وكان الجسد البشري قد مثّل تقليديًا أساسًا ثابتًا نسبيًا ومستقرًا لتحديد الهوية، لكن الوساطة التي تمكّن من قيام الاتصال من دون وجود الأجساد معًا في الزمان والمكان قللت من أهميته باعتباره سمة ملازمة للهوية في التفاعل الاجتماعي. وتكتسب مسألة

عدم حضور الجسد أهمية كبرى، باقترانها بالعتامة التي تتسم بها الاتصالات الرقمية؛ إذ لا تسمح الشبكات، في معظمها، للمتخاطبين بأن يرى بعضهم بعضاً، الأمر الذي يقلل من دور المظهر الخارجي والسلوك في رسم ملامح الهوية، خلافاً لما كان سائداً سابقاً؛ ذلك أن محددات الهوية، مثل الجنس ولون البشرة وشكل الجسم والسن واللباس، لا يمكن إدراكها ما لم يتطوع الآخر بكشفها، حتى حينها لا يمكن الوثوق بما يخبره لنا الآخرون من معلومات.

يمكن أن يسمح غياب المكان والتجسّد إضافة إلى العتامة في الاتصال الشبكي بقدر فائق من السرية والمرونة في البناء الاجتماعي لذواتنا، وتجسيد المقاربة لما بعد حداثة للهوية؛ ففي العالم الافتراضي يصبح بمقدور الأفراد أن يبنوا هوياتهم وفق مشيئتهم، بدلاً من أن يقرر عنهم الآخرون كنه ذواتهم، بناء على سمات منحازة، مثل المكان والجسم والصفات الفيزيائية. ولاحظ كامبيرون بايلي أن «التقابلات الثنائية بين الأنا/الآخر، والأبيض/الأسود، والذكر/الأنثى، والكاتب/القارئ، ستندثر في عالم الخطاب الإلكتروني البعيد من اليقين أشدّ البعد. فالرسائل تأتي وتروح من دون وجه، والحوارات تتم من دون أن تُرى أطرافُ الحوار... وفي العالم الافتراضي، يختار الناس هوياتهم، ويتلاعبون بها، ويشوهونها أو يبرزونها بوصفها بناءً... حيث لا يمكن الثقة بأي معلّم من المعالم المعتادة» (21). وإلى جانب ذلك، يمكن للناس أن يختاروا أكثر من هوية، وأن يراجعوا هوياتهم المتعددة بيسر، ويضمنوا أن «ذاتهم» لم تعد رهينة تاريخهم إلا بقدر ما هي رهينة اسمهم أو جسدهم أو غير ذلك. وفي إطار هذه البنية، ما عادت الذات أو الهوية أمراً تتوسطه الشبكة فحسب، بل باتت الهوية ذاتها تكتسب سمات الشبكة (نظام من العقد التي تربطها وصلات مختلفة القوة والعمر، تُمارَس الهوية عبرها، ولا تكون مجرد وجود قبلي).

يُقدّم كثير من الملاحظين هذه الوضعية باعتبارها وضعية تقدمية، ما دامت الشبكات الرقمية قد استخدمت أداة تحرير من الأحكام المسبقة والقمع والحيث التي ميّزت مجموعات الهويات التي وجدت في حققتي ما قبل الحداثة والحداثة. وليست الهوية، في المجتمع الشبكي، شيئاً نلقاه ف «يطبّع» أو «يُجوهر» التصنيفات الاعتبارية المتعلقة بالأصل الإثني - العرقي، والموقع الجغرافي والجسد المجنس؛ إذ أصبح بمقدور الأفراد أن يسيطروا تقانياً على شروط تمثّلهم لذواتهم/هويتهم. وهكذا، يُقدّم الفضاء الافتراضي، باعتباره يحرّر البشر من هوياتهم التي خصّوا بها تاريخياً، جرّاء الإقصاء



والتهميش وحالات السيطرة والإخضاع. وجرت البرهنة على ما تنطوي عليه البيئة الشبكية من طاقة تحررية بالنسبة إلى النساء (22) والأقليات العرقية (23)، والمثليين (24). ويصبح لغياب المكان والجسد وحضور الاتصال المعتمد، في البيئات الشبكية، دور بالغ في تمكين النساء وأصحاب البشرة السمراء والمثليين من ممارسة هوياتهم كما يشاؤون، بدلاً من أن يسند لهم الآخرون هويات لا تخدم مصالحهم أو تقض مضاجعهم. ورأى بعض المعلقين أن مساهمة الشبكات في تحرير الهوية ومواقع الذات جعل من الفضاء العام أكثر تعددية وديمقراطية وإدناءً (25).

لا يحظى هذا التقويم التقدمي لعملية بناء الهوية، في عصر تقانة الشبكات، بإجماع شامل؛ إذ رأى بعضهم أنه على الرغم من الطابع التقدمي لهذه العملية، فإن غياب الجسد وسرية المعلومات في أثناء التفاعلات الشبكية لا يعالجان مشكلات التمييز والحيث القائمة على أساس الهوية في العالم الحقيقي، بقدر ما يخفيها ويتيح الهروب منها، ذلك أن التقارب الحاصل هنا بين ما بعد الحداثة والفضاء الافتراضي ينتج مجالاً من الذاتية مفرطة الجمال ومنزوعة السياسة، حيث «يتم التنصل من واقعية العالم الواقعي، ويتفتت تناسق الذات، وتتحول التجربة إلى مجرد أحاسيس ونشوة... وحيث التمكين يستتبع رفضاً للاعتراف بالواقع الجوهرى والمستقل للآخرين، والانخراط في علاقات الاعتماد المتبادل والمسؤولية المشتركة» (26). ويؤدي ذلك إلى طرح أسئلة في شأن التبعات الأخلاقية للتقاطع بين التقانات الشبكية والهوية ما بعد الحداثية. وتعليقاً على «الترويج للعقلية التي تتيح بناء الهوية على نحو مرن وسري ومتعدد»، تعبّر ميشال ويلسن عن قلقها من أن «يتسبب تفكيك الذات والطابع الزائل لعملية التواصل الإلكتروني، في فصل الفرد عن الفعل المادي، وإبعاده عن الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والشخصية عن الآخرين» (27). كما أشار آخرون إلى أن غياب الجسد يسلب الاتصال شروط الخطر التي تسبغ عليه معنى وتمنحه جوهرًا وتشجّع على اعتدال التأكيد العدمي على الإرادة الشخصية دون حدود (28).

لا شك في أن هذه الانتقادات الموجهة إلى الهوية ذات الطابع الشبكي المصطنع، تستحق النظر والدراسة، لكنها تظل مع ذلك مثيرة للجدل، كما هي الحال مع المزاعم القائلة إن الوسائط الشبكية، مثل الإنترنت، تمثل موقعاً مهماً للممارسات «المابعد حداثية»، ذات العلاقة ببناء الهوية. ولعل من المبالغة اعتبار الإنترنت أحد العوامل الرئيسة في صنع الهوية في حقبة

ما بعد الحداثة، لأن الاستنتاجات والتحليلات في هذا الخصوص تتم من خلال التركيز المفرط على أدلة حكاية مستمدة من ممارسات هامشية تمامًا بالعلاقة مع الميول السائدة في استخدام الإنترنت. وتؤكد البراهين والتجارب التي أُجريت مؤخرًا، أن عدد الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت بانتظام، من أجل بناء هويتهم، هو عدد محدود. ويذهب هذا المذهب أيضًا كاستلز الذي يرى أن «التفاعل الافتراضي المراد به تأدية دور وبناء هوية يمثل نسبة صغيرة لا غير من عمليات التواصل الاجتماعي الافتراضي، فضلًا عن أن تلك الممارسات تشيع لدى المراهقين عادة... ومن المؤكد أن تأدية الدور هي تجربة اجتماعية موحية، لكنها لا تمثل بأي حال من الأحوال تلك النسبة المهمة من التفاعل الاجتماعي على الإنترنت هذه الأيام» (29). وقد يستمر هؤلاء المراهقون في تقمص شخصيات بديلة وهم سائرون على طريق النضج والتحول إلى مستخدمين راشدين، ولكن العكس قد يكون صحيحًا أيضًا. وربما ينجح أولئك الذين يبحثون عن أداء هويات بديلة من الهويات التي أسندت إليهم في العالم الحقيقي، في الاستمرار في تقمص تلك الهويات على منصة الإنترنت. إلا أن معظم الناس يدخلون العالم الافتراضي حاملين هويات مكتملة وليسوا ساعين إلى إيجاد هويات جديدة. والشيء نفسه بالنسبة إلى التركيز على الغفلية في التعاملات الافتراضية؛ إذ يمكن أن يعمي على نقطة مهمة تتعلق بالهوية في سياق الاتصال بوساطة الإنترنت. وفي هذا الصدد يذكّرنا المتخصصون في قضايا الرقابة والخصوصية بأن الغفلية المطلقة أمر مستحيل التحقق (ذلك أن الانخراط في المجتمع الشبكي يعني بالضرورة أن تكون هويتك محددة، وأن تكون مراقبًا ومُصنّفًا باستمرار) (30). وبناء عليه، يمكن التأكيد أن التقانات الرقمية يمكن أن تمثل وضعًا يكون فيه الناس أقل سيطرة على هوياتهم من ذي قبل.

#### ثالثًا: الجماعة الشبكية

تُعَدُّ مسألة الجماعة (Community) وثيقة الصلة بقضية الهوية. وقد اتسعت دائرة نقاش العلاقة بين الشبكات والجماعة في الأعوام الأخيرة، على الرغم مما يشوب تعريف كلمة Community في اللغة الإنكليزية من تعقيد وضبابية. ويمكن أن تحمل الكلمة في الخطاب المعاصر دلالات مختلفة؛ إذ قد تشير إلى موقع جغرافي، أو مكان تقطن فيه مجموعة من البشر، أو ربما أكثر دقة، إلى جمع من البشر يقطنون في مكان مشترك، سواء كان حيًا أم بلدة أم مدينة. ويمكن أن تشير الكلمة كذلك إلى مجموعة من البشر يشتركون في الهوية أو السمات أو القيم أو نمط الحياة

(مثل الجماعة الدينية أو الإثنية المثلية). ويمكن أن تكون الجماعة مجموعة من الأشخاص الذين يجتمعون على أساس المصالح المشتركة أو المتبادلة (مثل الجماعة التجارية أو البيئية أو جماعات المناصرين). إلى جانب ذلك، يُمكن للممارسات التي يشترك فيها أفراد الجماعة أن تكون شديدة التنوع. وعلى سبيل المثال، يمكن لكلمة جماعة أن تشير إلى روابط لا تملك عناصر مشتركة بينها، سوى عملية الاتصال القائمة بين أعضائها. وفي الختام، لا يوجد إجماع في شأن طبيعة العلاقة التي يجب أن تسود بين الأعضاء ليستحقوا تسمية «الجماعة». ويرى بعضهم أن الجماعة تتطلب وجود علاقة التزام أخلاقي «كثيفة» محكومة بأواصر وممارسات قوية، دائمة ومتعددة تتحدد بها الأدوار والمعايير والهوية، ولا تنفصم عراها بسهولة. ويرى آخرون أن «الجماعة» تسم العلاقات «الناعمة» التي تشمل الأواصر الطوعية والدينامية القابلة للمراجعة، والمستندة إلى المصالح والحاجات الفردية المشتركة.

يرجع الطابع الإشكالي للعلاقة بين التقانة الشبكية والجماعة إلى هذا التعقيد كله الذي يشوب المسألة والذي لا يمكن تجاهله. وترتبط الهوية بالجماعة ارتباطاً عضوياً، وفي الوقت نفسه، لطالما اعتبرت تقانات الاتصالات ذات أهمية بالغة في تكوين الجماعات والحفاظ عليها وإعطائها طابعها؛ ففي الخمسينيات أكد أرنولد إينيس أن الموازنة بين غلبة عامل الزمان وغلبة عامل المكان في مجتمع تسود فيه وسائط الاتصال (أي بين غلبة توجّه الاتصال نحو المحلية والدوام في الزمن، وغلبة توجّهه نحو المدى الواسع والسرعة عبر الفضاء) هي موازنة حاسمة في توليد الجماعات في المجتمع (31). وأشار جيمس كاري بعد عقود من ذلك إلى الاختلاف بين وظيفة الاتصال باعتباره أداة «نقل» للمعلومات ووظيفته «الشعائرية»، وذلك بأخذ الاتصال على أنه ممارسة ثقافية جارية يتم فيها تشارك المعلومات بين المجموعات التي تشكل جماعة، خاصةً في أشكاله «الكثيفة» (32). وأشار كثير من المفكرين إلى أهمية الاتصال الذي تتوسطه التقانات في بناء وحفظ الجماعات الواسعة النطاق التي لا يوجد قرب وتواصل مباشر بين أفرادها، وإنما يوجد نظام رمزي مشترك بينهم تنتقل عناصره بواسطة تقانات الاتصالات.

يطرح هذا مسألة مثيرة للاهتمام كان لها أهمية بالغة في النقاشات التي دارت في شأن التقانة الشبكية والجماعة. ولطالما كانت موجودة تلك الفكرة التي مفادها أنّ الاتصالات قادرة على تعويض القرب الجغرافي كأساس للجماعة. وقد كتب جون ديوي في عام 1916 أنه «لا يغدو الأشخاص

مجتمعًا بالعيش في تقارب ماديٍّ، كما لا يتوقف شخص عن التأثير الاجتماعي لكونه يعيش بعيدًا بأميال من الآخرين. وقد يشكّل كتاب أو رسالة رابطة بين بشر تفصلهم آلاف الأميال وتكون أشدّ حميمية من تلك التي تربط من يعيشون تحت السقف ذاته» (33). وأثار ملفين وبر منذ 40 عامًا إمكانية أن تؤدي النزعة الحضرية الحديثة، المرتبطة بتراجع العلاقات الجماعية العضوية، إلى ظهور «جماعة من دون تجاور» (34). وفي عصر الاتصال الجماهيري وتقانات النقل، ما عادت الجماعات بحاجة إلى أن تكون موجودة في مكان واحد، ولا بحاجة إلى أن يتلاقى أفرادها وجهًا لوجه. وفي تعليق على دور الطباعة في تأسيس هوية جماعية، على صعيد الدولة القومية، كتب بينديكت أندرسن مؤخرًا ما يلي: «كل الجماعات التي تفوق في حجمها حجم أبسط القرى القائمة على التماس والاتصال المباشرين هي جماعات متخيّلة... هي متخيّلة لأن أفراد أيّ أمة، بما فيها أصغر الأمم، يلتقونهم، أو حتى أن يسمعوا بهم، مع أن صورة تشاركهم تعيش حيّة فيذهن كلّ واحد منهم» (35). وبما أن الناس ما عادوا يعيشون في أماكن موحّدة، فإنه يمكننا أن نعتبر أن تقانات الاتصال أصبحت، بشكل أو بآخر، المكان الذي تعيش فيه الجماعة.

من جهة أخرى، أشرنا إلى أن لانتشار تقانات الاتصال يدًا في ما يُعرف الآن بالتراجع الطويل الأمد الذي تشهده حيوية الجماعة في الغرب الحديث. وتفتنّ إلى هذا التراجع منذ نهاية القرن التاسع عشر فرديناند تونيز (36) الذي رأى في ظهور الدولة الصناعية الرأسمالية الليبرالية تحولًا من العلاقات الجماعية التقليدية الواجبة والمُشخّصة (الجماعة)، إلى علاقات اجتماعية أكثر قانونية وطوعية ولاشخصية (المجتمع). وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين ازداد زخم التصور القائل إن «الجماعة» بدأت تفقد بريقها. ويرى روبرت بللاه وزملاؤه في الكتاب الموسوم عادات القلب (37) أن مؤسسة أيديولوجيات الفردانية الليبرالية والنزعة الاستهلاكية الرأسمالية، في الثمانينيات والتسعينيات، قوّضت إمكان ظهور الجماعات (جزءًا الإفراط في إعطاء قيمة للإنجازات الفردية والتنافس وتحقيق الذات، على حساب المصلحة العامة، والتعاون والهوية المدنية). ويستخدم روبرت بوتنام (38) الحجج ذاتها في توثيقه تراجع أعداد المنضمين إلى الجمعيات المدنية الطوعية في الولايات المتحدة في العقود القليلة الماضية، في إشارة إلى تراجع خطر في «رأس المال الاجتماعي» (الموارد والطاقات المتوافرة لإنجاز المشاريع ذات النفع العام). واللافت أن كثيرًا ممن قرعوا جرس الإنذار، مُنبّهين على تراجع منزلة

الجماعة، هم أنفسهم من يحددون الأدوات الكفيلة بجعل الجماعات «الخيالية»، ممكنة في الشروط الحديثة: تقانات الاتصال. ويمكن القول إن تقانات الاتصال لا تخترق حاجز العزلة المكانية وحالة التباعد في الحياة الاجتماعية المعاصرة، بقدر ما تُعزّزهما وتُشجّع عليهما. وعرفَ بعضهم تقانات الاتصال، خصوصًا التلفزيون، بأنها ذات قدرة على تغييب المكان وتذير الأشياء وخصخصتها، إلى الدرجة التي تجعلها تُضعف الجماعة ذلك الإضعاف المهلك، بدلًا من المساهمة في إنشاء جماعة ذات مغزى. وبهذا المعنى، ما عادت تلك الجماعات التي تساهم في إيجادها التقانات تستحق أن يُطلق عليها اسم جماعة؛ فما هي إلا مجرد «أشباه جماعات» لها مظهر الجماعة لكن جوهرها خاوٍ من سمات الجماعة الأصلية (39).

يمكننا أن نضع مسألة الجماعة والتقانة الشبكية في سياق هذه النقاشات. فمن الواضح أن الشبكات الرقمية تيسر سبل الاندماج في المجتمع والتفاعل التواصلي. وكما يؤكد ستيف جونز: «إن التواصل بواسطة الحاسوب ليس مجرد أداة فحسب، بل هو في الوقت نفسه تقانة ووسيط ومحرك للعلاقات الاجتماعية. ولا تقتصر مهمة هذا الضرب من التواصل على بناء العلاقات الاجتماعية، ذلك أنه المكان الذي تقع فيه العلاقات، والأداة التي يستخدمها الأفراد للدخول إلى ذلك المكان» (40). والسؤال المطروح: هل المكان التقاني الذي توفره الشبكات الرقمية لعملية الاندماج الاجتماعي قادر على تأسيس جماعات قوية، أم أنه سيؤدي - على العكس - إلى تفاقم ضعفها؟

بالنسبة إلى بعضهم، يُبشّر التقدم والانتشار الذي شهدته التقانة الشبكية بإعادة النضارة إلى اندماج الجماعة وتضامنها، وهي بشارة لقيت الجحود من تقانات الاتصال الجماهيري السابقة، مثل الطباعة والتلفزيون اللذين افترقا إلى القدرة على إيجاد التواصل المتعدد والتفاعلي الذي وفّره الإنترنت. ويسود الاعتقاد بأن الإنترنت، وخلافًا لتقانات الاتصال السابقة، لن يحالفها النجاح فحسب، بل ستساعد الجماعة أيضًا في التعافي من الآثار المرضية التي خلّفتها تلك التقانات. ويعلق جونز في هذا الصدد قائلاً:

من بين أهم المسائل المطروحة بخصوص شبكات الاتصال، هو ذلك الوعد بتجديد معنى الجماعة، وفي كثير من الحالات، الوعد بأصناف جديدة من الجماعات. ويبدو أن التواصل بواسطة الحاسوب، ومن خلال طرائقه الإلكترونية السريعة، سيفعل ما عجزت عنه الطرق الأسمنتية المعبّدة. وستمكننا عملية التواصل بواسطة الحاسوب من جمع شتاتنا بعدما تفرّقت

بنا السُّبل. وستضعنا على الدرب الصحيح ولن تعزلنا عن بقية العالم (41). انصبَّ معظم الاهتمام، عند مناقشة مدى جدية هذا الوعد وإمكان تحقيقه، على مسألة «الجماعة الافتراضية». ولا ريب في أن الجماعات الافتراضية موجودة على شبكة الإنترنت حصراً: فهي جماعات خارج نطاق الجغرافيا، وهي تجمعات لأفراد لا يجمعهم مكان واحد، بل التفاعل بواسطة شبكات الحاسوب حصراً، من خلال مشاركتهم في قوائم البريد الإلكتروني، والمجالات المتعددة المستخدمين، والمدونات، والدرشة، ومجموعات النقاش. ومن بين أولى محاولات التعبير عن هذه الفكرة وتفسير ظهورها في الممارسة كان كتاب هوارد رينولدز النافذ المجتمع الافتراضي (1993)، حيث روى تجربته كرائد من رواد الشبكة الأسطورية WELL، أو Earth Whole Link Lectronic، وهي شبكة عالمية يتوسطها الحاسوب وتحتوي مجموعات نقاشية عديدة. وتوجد ضروب مختلفة من الجماعات الافتراضية تشترك (إلى جانب توسط الشبكات الرقمية) في مركزية عملية التواصل (وكونها النشاط الحاسم والمحدّد)، وفي العضوية الطوعية وإمكان التراجع عنها بيسر. كما تتميز الجماعات الافتراضية بكونها تشترك في مصالح شخصية، لا في شكل من أشكال الالتزام المفروض.

مثلما كان متوقّعا، ظلت ظاهرة الجماعة الافتراضية عرضة لتقويمات متباينة؛ إذ يرى مؤيدوها أن بمقدور الجماعات الافتراضية التغلب على العراقيل المتعلقة بالأبعاد، بما في ذلك أبعاد الزمن والمسافة والتعداد السكاني التي تجعل من تحقق الجماعة، على أرض الواقع، أمراً مستعصياً، في ظل الأوضاع الجغرافية والديموغرافية السائدة في الدول القومية والمدن الحديثة (42). وتتحقق الجماعات الافتراضية على أرض الواقع على نحو أكثر إقناعاً بالقياس إلى غيرها من أشكال الالتزام بالجماعة، بفضل وسائل التواصل المتاحة في المجال الخاص داخل البيت، وبفضل ما تتيحه الشبكات من تواصل غير متزامن على مدار الساعة. ويشار، في كثير من الأحيان، إلى أن الجماعات الافتراضية تحمل معنى أكثر من غيرها من الجماعات، لأن الانخراط فيها يكون طوعياً وغير مستند إلى عوامل عرضية واعتباطية تخص التقارب الجغرافي أو الاشتراك في العرق أو النسب (43). ويرى بعضهم أيضاً أن البيئة الرقمية للجماعات الافتراضية هي بيئة سوية وآمنة ومُتاحة للجميع، لذلك هم يُقدّمونها بديلاً من العالم المادي الحقيقي الذي يكون الفضاء العام فيه متدهوراً وغير آمن، وغير متاح للجميع (44). وما يُحسب للجماعات الافتراضية أيضاً هو أنها أقل تراتبية وتمييزاً وإقصاء وأكثر مساواة

وإدناءً من الجماعات التقليدية، حيث يؤدي، غالبًا، ارتباط الهوية بالمظهر الخارجي إلى الإقصاء المجحف وتكميم الأفواه وسوء المعاملة. ومن بين الحجج التي تُساق في هذا الإطار، دور الجماعات الافتراضية في السماح للأفراد بتقديم أنفسهم أو التعريف بها بالطريقة التي يشاؤون، وسط تفاعلات متعددة داخل الجماعة، بما في ذلك تقمّمهم شخصيات متعددة ومتغيرة، كما يحلو لهم (45). وأخيرًا، فإن طبيعة التوسّط التقني في الجماعات الافتراضية تجعل الدخول فيها أو الخروج منها أيسر كثيرًا من الدخول في الجماعات الحقيقية أو الخروج منها. ومن المؤكد أن هذا اليسر الذي يُميز الانتماء إلى هذه الجماعات، إلى جانب الطابع الطوعي لعملية الانتماء التي تتم على أساس الرغبة الحرة، يجعل الجماعات الافتراضية تبدو في منزلة الحلّ الأمثل لـ «مشكلة» الجماعة في السياق المعاصر، خصوصًا أنها تُكرّس المزيد من الاستقلالية وحرية الاختيار، من دون التضحية كليًا بإمكان التعلّق بالجماعة أو بالعكس بالعكس (46).

في المقابل، سارع النقاد إلى الإشارة إلى أوجه النقص والعيوب المحتملة في الجماعة الافتراضية؛ ففي المقام الأول ثمة من يقول إن انتفاء المكان وغياب التجسّد، خلال عملية التواصل الشبكي، يقوِّضان عاملي التجدُّر في المكان والتجسّد الضروريين لعيش تجربة الجماعة والاتصال بها (47). ويتخوَّف آخرون من أن السهولة والراحة اللتين تُميّزان التواصل عبر شبكة الإنترنت قد تشجعان المستعملين على مزيد التملص من الالتزام المدني في العالم المادي، فضلًا عن تعميقها خصخصة الحياة الاجتماعية (48). انبثقت انتقادات ذات صلة من قدرة مستعملي الإنترنت على تعديل لقاءاتهم ومساحاتهم الاجتماعية لتلائم مصالحهم الضيقة؛ إذ إن الانتشار السريع للجماعات ذات المصالح المشخصة يُعرّض جماعات المصالح العامة لخطر التفكك، إلى درجة الزوال، فضلًا عن عزل أعضاء هذه الجماعات، الضيقة نسبيًا، عمّا يسود العالم الحقيقي من اختلاف وتنوّع وعدم تجانس (49). ونبّه بعضهم إلى أن الجمع بين الانتماء الطوعي القائم على المصالح الشخصية وسهولة الدخول إلى الجماعات والخروج منها يقوِّضان الالتزامات الاجتماعية والأخلاقية التي من شأنها أن تحوّل العلاقات من مجرد عقود تجارية إلى جماعات (50). أخيرًا، يشير النقاد إلى أن العُفْلِيَّة التي تسمُّ التفاعل ضمن الجماعات الافتراضية تخلخل أسس المسؤولية والمساءلة والثقة الاجتماعية التي تُبنى عليها الجماعات ذات المغزى (51). وأحسن بيمبر في جمع هذه المجموعة من الانتقادات بقوله: «إنّ فهمنا لمضمون التفاعل

الاجتماعي على شبكة الإنترنت لا يیشّر بأن الجماعة سوف تشهد تحسناً كبيراً؛ إذ إن بناء جماعة ذات قيم راقية ليس مهمة يسيرة، ولا يمكن أن نقارن بينها وبين مجرد زيادة حجم الحوار الاجتماعي على الشبكة، وهناك سبب وجيه يدفعنا إلى الاعتقاد بأن المسألة الثانية هي القاعدة على شبكة الإنترنت» (52). ويخلص بيمبر إلى أن الأثر الأرجح للاتصال الشبكي على الجماعة هو مساهمته في قيام «تعددية مُسرّعة»، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من انتشار الجماعات «الناعمة» (روابط الأفراد الذين تتكامل مصالحهم الشخصية)، وتراجع الجماعات «الكثيفة» (التي يسعى أعضاؤها إلى أهداف جماعية تتجاوز مصالحهم الخاصة).

لا يُمكن الانتهاء من هذا الجدل بيسر، لكن الأدلة التي بدأت تلوح توحي بأن هذه الخلافات قد تكون على علاقة بسؤال أشمل، يخص كيفية تأثير التقانات الشبكية في ممارسات الجماعة والتزامها. وكُنّا قد أشرنا في ما سبق إلى الممارسات الخاصة ببناء الهويات البديلة والمتعددة، ونلاحظ في هذا الإطار أن قلة من مستخدمي التقانة الشبكية هي التي تشارك بانتظام في نشاط الجماعات الافتراضية المحضة، وأن نسبة قليلة جداً من مستخدمي الإنترنت منخرطة انخراطاً حصرياً ومستمرّاً في الجماعات الافتراضية (53). يُلخّص كاستلز هذه الاستنتاجات على النحو التالي: «الاستعمال الأدائي للإنترنت هو الغالب، وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة العملية والأسرية واليومية لمستخدمي الشبكة... وعلى الرغم من أن غرف الدردشة والمجموعات الإخبارية والمؤتمرات المتعددة الأغراض كانت تلقى إقبالاً من مستخدمي الإنترنت في البدء، فإن أهميتها الكمية والنوعية تضاءلت مع انتشار هذه التقانة» (54). وما يشير إليه هذا هو أن الجماعة «الافتراضية» ليست الفضاء الأنسب لسبر أغوار العلاقة بين التقانة الشبكية وآفاق الجماعة.

بناء عليه، انتقل علماء الاجتماع من طرح الأسئلة التأملية في شأن الجماعة الافتراضية إلى إجراء دراسة تطبيقية تتعلق بالإنترنت في «الحياة اليومية». ويقوم هنا الدارسون بالنظر في الطريقة التي يدرج بها الأفراد التقانات الشبكية في نشاطهم التواصلي والاجتماعي بشكل عام. وركز كثير منهم، بشكل خاص، على مسألة إذا كان لاستخدام الإنترنت تأثير في أنماط الالتزام حيال الجماعة والمجتمع، أكان على الشبكة أم في الحياة الفعلية. وعثرت بعض الدراسات الباكرة على الدليل الذي يثبت وجود ارتباط بين الاستخدام المتزايد للإنترنت والزيادة المسجلة في نسبة الانسحاب الاجتماعي، إضافة إلى وجود علاقة بين استخدام الإنترنت وانحسار التواصل مع العائلة



والأصدقاء، فضلاً عن ارتفاع حالات الاكتئاب والشعور بالوحدة (55). تأكيداً للنتائج التي توصلوا إليها في وقت سابق، أشار نورمان نيه وزملاؤه إلى أنه مع ازدياد المدة الذي يمضيها الفرد على شبكة الإنترنت، تقل المدة التي يمضيها مع أصدقائه وعائلته وزملائه. أو بعبارة أخرى، فإن ازدياد المدة التي يمضيها الفرد على شبكة الإنترنت يعني زيادة المدة التي يمضيها وحيداً» (56).

مع ذلك، ظهرت مجموعة كبيرة من الأدلة التي تتعارض مع هذه النتائج. وخلصت دراسة مستندة إلى معطيات مستمدة من دراسة استقصائية شاملة لزوار موقع «الويب» الخاص بقناة «ناشيونال جيوغرافيك» في عام 1998 إلى أن «الإنترنت تساهم في زيادة رأس المال الاجتماعي والمشاركة المدنية وتطوير الشعور بالانتماء إلى الجماعة الافتراضية» (57). واعتماداً على مُعطيات جادت بها استطلاعات رأي واسعة النطاق أجريت في عام 2000، بيّنت دراسة أنجزها «مشروع بيو للإنترنت والحياة الأميركية» أن استخدام البريد الإلكتروني يؤشر إلى أن التواصل مع العائلة والأصدقاء يتم على نحو مكثف، وأن التواصل الاجتماعي عمومًا قائم على نطاق واسع. ويستنتج مؤلفو الدراسة أن «مختلف التطبيقات التي تتيحها الإنترنت تركز التواصل الاجتماعي وتوسع نطاقه، بدلاً من التقليل منه... وتساهم الإنترنت على نحو إيجابي في تعزيز النشاط الاجتماعي» (58). ما يثير الاهتمام هنا هو أن هذه الدراسة أكدت عدم وجود ارتباط بين استخدام الإنترنت وفهو حس الجماعة العام لدى شخص ما، الأمر الذي يوحي بأن الخطاب الطوباوي للحاملين بمثالية الإنترنت من جهة، والخطاب الموغل في التشاؤم لمنتقديها من جهة أخرى، قائمان على المبالغة لا غير. وعززت هذا التفسير إحدى الدراسات المهمة التي أُجريت على استخدام الإنترنت في بريطانيا؛ إذ لم تجد أدلة كافية تثبت أن الإنترنت تؤثر بشكل مستقل في استخدام الفرد لوقته في أثناء ممارسته النشاط التواصلي (59). وأفضت دراسة أخرى ذات أهمية كبرى كانت قد أجريت في الولايات المتحدة، للمقارنة بين مستخدمي الإنترنت وغيرهم، إلى أن استخدام الإنترنت «على علاقة بارتفاع نسبة المشاركة السياسية والانخراط في الجماعة، وبالتفاعلات الاجتماعية المهمة والمتزايدة، أكان على الشبكة أم خارجها» (60). أخيراً، أنجز كيث هامبتون وباري ويلمان دراسة اهتمت بضاحية ناتفل (Netvill) (ضاحية صغيرة في ضواحي تورنتو) بيّنت أن السكان الذين كانوا يستخدمون التقنية الشبكية نجحوا في الحفاظ على الروابط الاجتماعية المتوسطة والبعيدة وعلى شبكات

الدعم، أكثر من أولئك الذين لا يستعملون الإنترنت. كما تفيد الدراسة أن علاقاتهم بجوارهم كانت أفضل، بما أنهم أصبحوا أكثر إلمامًا بالمعلومات التي تخص جيرانهم، وأكثر تفاعلًا معهم، وأكثر إقبالًا على المشاركة في نشاط الجماعة. ودفعت هذه النتائج هامبتون وويلمان إلى الاستنتاج التالي: «خلافاً لما تروّج له التوقعات البائسة، فإن تقانات الاتصال الجديدة لا تفصل الناس عن الجماعات، بل إن الاتصالات الحاسوبية تعزز الجماعات القائمة، وتُقيم الاتصال، وتُشجّع على الدعم في مواضع كان غائبًا عنها» (61).

هذه نتائج جوهرية، لكن من السابق لأوانه الاطمئنان إلى مصير الجماعة في المجتمع الشبكي. وعلى سبيل المثال، يقتصر تركيز معظم الدراسات المذكورة أعلاه، على الجوانب الأدائية لاستخدام الإنترنت - أي على وجهة استخدام الناس للإنترنت في ممارساتهم الاجتماعية التواصلية. وقد لا يكون أثر هذه التقانات في الجماعة ظاهرًا ظهورًا تامًا أول الأمر في جانبها الأدائي، لكن الأكثر أهمية، على الأرجح، هو مدى تأثير الشبكات الرقمية، بكامل تطبيقاتها، في البيئة المادية التي تحدث فيها ممارسات الجماعة ومدى بنائها إيّاها (62). على أي حال، ما يبرز بوضوح من خلال هذه الدراسات هو أن الإنترنت تُعدّ وسيلة مثالية لعالم بات ينظر إلى الجماعة باعتبارها شبكة. ويمكن للمرء أن يجزم بأن المنافع التي تنجم عن هذه التقنية تشجعنا على التفكير في الجماعة على هذا النحو. وأشار كل من باري وويلمان وكلود فيشر منذ أكثر من عشرين عامًا إلى أن مساواة الجماعة بالعلاقات المحلية المتركزة جغرافيًا أمرٌ يصعب الدفاع عنه، وأن من الأفضل أن ننظر إلى الجماعات على أنها شبكات من الروابط متفاوتة القوة بين الأشخاص التي تربط بين عُقد مشتتة مكانيًا (63). وكما كتب ويلمان مؤخرًا في تحديثٍ لموقفه من العلاقة بين هذه الأطروحة وتقانات الاتصال الرقمي: «الجماعات هي شبكات من العلاقات بين الأشخاص تتيح الاندماج الاجتماعي والدعم المتبادل والمعلومات، والشعور بالانتماء والهوية الاجتماعية» (64). والجماعات بهذا المعنى ليست أماكن، بل شبكات مشخصة بُنيت استنادًا إلى الخيارات التي اتخذها فاعلون واعون. ونحن هنا بصدد إعادة تعريف للجماعة على أنها «فردانية شبكية» تعكس خيارات من ينشئها، لا الأوضاع أو القيود الحافة بها.

تعتمد الجماعات، مثلها مثل الشبكات المشخصة، اعتمادًا كبيرًا، في تنظيمها واشتغالها، على التقانات التي تتيح تدفق الموارد التي تمر بين العُقد التي تتألف منها. وكما لاحظ كاستلز، برزت الإنترنت لتصبح «الدعامة

المادية المثلى للفردانية الشبكية» (65). ينطبق هذا على الدعم الذي توفره شبكة الإنترنت للأواصر الهشة والزائلة المميزه للمجتمعات الافتراضية، كما ينطبق على الشبكات الدينامية للأواصر الحقيقية، المنخلعة مكانياً وزمانياً، وتُدار من الأفراد الذين يتميزون بشدة حراكهم في المجتمع الشبكي. ويرى كاستلز أن «أهم دور تضطلع به الإنترنت في بناء العلاقات الاجتماعية هو مساهمتها في خلق نمط جديد من الروح الاجتماعية القائمة على الفردانية... ولا يعني ذلك أن الإنترنت هي ما يؤسس أنموذج الفردانية الشبكية، لكن تطوّر الإنترنت يوفر الدعم المادي الملائم لنشر الفردانية الشبكية باعتبارها الشكل المهيمن بين أشكال الروح الاجتماعية» (66). وبمعنى آخر، يمكننا القول إن التقانة الرقمية هي الوسيلة المثلى التي تمكّن الأفراد المنخرطين في المجتمع الشبكي من تصور أنفسهم في شكل جماعات. وتعدّ الإنترنت أداة مثلى، لأن العلاقات الاجتماعية القائمة على الأنموذج الشبكي تتطلب اتصالاً يمكن الحفاظ عليه في سياق حراك فردي، وعلى الرغم من انخلاع العقد (أي البشر الآخرين) الزماني والمكاني. والممارسات والنشاطات الحياتية الحاسمة في المجتمع الشبكي يتناقض توضعها في تجاوز متّسق ومتواصل مع الآخرين، كما أنّ مشاركتنا الآخرين الإيقاع الزمني هي في تناقص أيضاً، ما دمنا نعيش في مجتمعات كل شيء فيها شغّال ومفتوح ولبيع طوال الوقت. وعلى الرغم من أن التقانة الرقمية تساهم في هذا الانخلاع، فإنها توفر أيضاً الوسائل الكفيلة بتأمين الاتصال والتواصل مع الآخرين المنخلعين هم ذاتهم على نحو مماثل.

#### رابعاً: الثقافة الشبكية

تنطوي كلمة ثقافة (Culture)، مثلها مثل كلمة جماعة (Community)، على مجموعة من المعاني المتعددة المتنازعة. وفي معناها الأصلي تشير هذه الكلمة الإنكليزية إلى أمرين مترابطين: الأول هو فن أو ممارسة الزراعة (cultivation)، والثاني هو الوسط (Medium) الذي تنمو فيه الأشياء، حيث يمكن تغذيتها ورعايتها. وتعني كلمة Cultivation تهيئة الظروف التي تمكّن الأشياء من النمو. وجذر كل من هاتين الكلمتين هو الكلمة اللاتينية Cultus التي تعني الرعاية، وبالتالي فإن الـ (Cultivation) هو رعاية الأشياء والاهتمام بها. والثقافة (Culture) هي إذًا، بهذا المعنى، التعبير عن ذاك الذي نهتم به ونرعاها. وهكذا دخلت هذه الكلمة إلى اللغة الإنكليزية في القرن الخامس عشر، لكن معناها توسع وتغير تغيراً هائلاً منذ ذلك الحين. فاليوم، نحن نستعمل كلمة Culture للدلالة على أنظمة المعنى و«أنماط

الحياة» التي تتمخض عن ممارسات البشر الاجتماعية الجمعية، وتعكس أولوياتهم وتوقعاتهم، وبالتالي تحدد أحكامهم وسلوكهم. وصار فهمنا لـ «الثقافة» فهمًا واسعًا يشمل سلوكيات ثقافية تسنّها مجموعة محددة من الأشخاص. ويشمل ذلك أي مجموعة من الممارسات الاجتماعية الروتينية كافة (أكانت مُمأسَّسة أم لا)، وأي مجموعة من المثل العليا والقيم والمعايير والمعتقدات والعادات والتقاليد، وأي مجموعة من التمثيلات الرمزية أو التواصلية لكل ما ذكرناه آنفًا هكذا، تتألف التقانة من أنماط، وسلوكات، ورموز، ونتائج صناعية. ويمكن أن تُعتبر النظم الثقافية، من جهة أولى، نتاجًا للسلوك البشري والفعل الرمزي، أو أن تُعتبر، من جهة أخرى، تأثيرات محدّدة وشارطة في تلکم السلوكيات والعمل الرمزي. وتكتسي الملاحظة الأخيرة بُعدًا بالغ الأهمية: فالبشر يصنعون ثقافتهم، وتلك الثقافات بدورها تجعل البشر ما هم عليه، ما دامت هذه الثقافة توفر الأسس المادية والمعايير اللازمة لبناء الهوية الشخصية والجمعية وصونها. ويُعتقد أن ظهور التقانة الشبكية الرقمية كان له الأثر البالغ في إحداث تحول ثقافي كامل. انظروا هذا الاقتباس المستمد من مدخل أحد الكتب الجماعية النافذة في هذا المجال:

القول إننا نسكن عالمًا رقميًا يبقى قولًا لا يعكس كل ما يجري. ففي الأعوام الأخيرة، وبفضل شبكة الإنترنت وغيرها من تقانات المعلومات اعترى التحول عددًا من المجالات الأساسية في الحياة: إذ ما عدنا نلعب ونعمل كما في السابق، وتغير نمط تواصلنا واستهلاكنا، وتبدّلت أساليب ابتكارنا المعرفة ومناهج تعلّمنا، حتى فهمنا السياسة والمشاركة في الحياة العامة ما عاد كما كان... هيمنت الحوسبة والاتصالات من بُعد ووسائل تخزين البيانات الرقمية على نواحي حياتنا كافة، الأمر الذي جعلنا نعتمد اعتمادًا كبيرًا على الشبكات الحاسوبية (أكنا مدركين لذلك أم لم نكن). الأمر الذي جعل المجتمع مغلفًا بما يمكن أن ندعوه «الثقافة الرقمية» (67).

ولو صح ذلك، فإنه من الصعب على الفرد أن يحدد النقطة التي يمكن أن يبدأ منها في مسعاه لتحديد ماهية ثقافة المجتمع الشبكي.

دأب بعض الباحثين على اتخاذ الميل الثقافي لمستخدمي الإنترنت مؤشرًا على هذا الصعيد، على الرغم من أن قلة فحسب توافقت على فحوى هذا الميل، أو حتى على ما يجب أن يؤخذ في الحسبان. وأشار كاستلز من جانبه إلى أن ثقافة الإنترنت تشكّلت انطلاقًا من قيم منتجي هذه التقانة ومستخدميها الأوائل. وفي رأيه، فإن ثقافة الإنترنت قائمة على الانفتاح

والحرية والتعاون الطوعي، ومبنية على أربع «طبقات» من المستخدمين المؤكدين: النخبة الملمة بالتقانة، والقرصنة، وأعضاء الجماعات الافتراضية، وأصحاب الأعمال (68). وبحسب هذه الصيغة، فإن طبقة النخبة الملمة بالتقانة هي طبقة «الانفتاح...» التي تُحددها ثقافة الجدارة الفنية المتجذرة في الأوساط الأكاديمية والعلمية؛ إنها ثقافة تؤمن بالخير الفطري الذي ينطوي عليه التطور العلمي والتقني باعتباره عنصراً رئيساً في تقدم البشرية» (69). أما الطبقة الثانية من ثقافة الإنترنت، وفقاً لكاستلز، فهي ثقافة القرصنة التي تجمع بشكل فضفاض مطوري البرمجيات الذين بنوا بشكل خلاق وتعاوني على الجذور الأكاديمية والعلمية للإنترنت، لينتجوا مختلف لغات البرمجة والبروتوكولات والتطبيقات التي تشكل الآن البنية التحتية للإنترنت، بدءاً من أشياء مثل البريد الإلكتروني، إلى الشبكات، ووصولاً إلى مختلف برامج التصفح مثل «لينوكس» وغيرها من البرمجيات المفتوحة. ويرى كاستلز أن القيمة «الأكثر أهمية» في ثقافة القرصنة هي «الحرية»: «حرية الإبداع والحصول على المعارف المتاحة كافة، وحرية إعادة توزيع تلك المعرفة تحت أي شكل وعبر أي وسيلة يختارها القرصان» (70). أضف إلى ذلك قيم التعاون الطوعي العفوي، ومناهضة العقلية التجارية، ومبدأ الملكية الشخصية، وعلاقات الملكية التجارية، والسلطة المؤسسية.

أما الطبقة الثالثة التي حددها كاستلز لثقافة الإنترنت فهي الثقافة الجماعية الافتراضية التي انبثقت من التشكيلات الاجتماعية التي تكونت على الإنترنت من المستخدمين الأوائل، والتي نشأ معظمها من رحم الحركات الثقافية المضادة وأنماط الحياة البديلة التي ظهرت في أواخر الستينيات. ويرى كاستلز أنه «في حين أن ثقافة القرصنة وفرت الأسس التقنية للإنترنت، فإن الثقافة الجماعية هي التي حددت أشكالها الاجتماعية وسيوراتها واستخداماتها» (71). ويشير إلى أنه على الرغم من أن تنوع الجماعات الافتراضية يجعل من تحديد مجموعة متسقة أو متماسكة من القيم التي تشترك فيها كلها أمراً غاية في الصعوبة، فإن هذه الجماعات تشترك في «ميزتين ثقافيتين مشتركتين كبيرتين»: تتمثل الميزة الأولى في «قيمة حرية التواصل الأفقي»، أي حرية التعبير المكفولة عالمياً، بطريقة تتمرد على هيمنة التكتلات الاقتصادية والبيروقراطيات الحكومية على مجال الاتصالات (الرقابة والمصادرة). أما الميزة الثانية فهي قيمة «التشبيك الموجه ذاتياً، وهو قدرة أي شخص على تحسس طريقه على شبكة الإنترنت، وفي حال تعذر ذلك، اللجوء إلى إنتاج معطيات خاصة، ومن ثم نشرها، لتشكل بذلك

الشبكة». إن هذا التشبيك الموجّه ذاتيًا هو «أداة ثقافية تتيح التنظيم والعمل الجماعي وبناء المعنى» (72). أما الطبقة الرابعة والأخيرة في ثقافة الإنترنت فتتمثل بحسب كاستلز في الثقافة التجارية، ثقافة أصحاب المشاريع التجارية وأصحاب رؤوس الأموال المغامرين المسؤولين عن نشر ثقافة الإنترنت في المجتمع برمته. أمّا القيم التي تُعدّ حجر الزاوية في هذه الطبقة فهي قيم الأفكار والمعرفة والابتكار، فضلًا عن الجمع بين كسب الأموال الطائلة والنجاح والحرية، والإيمان بأن المستقبل يُبنى منذ اللحظة الراهنة. إنها ثقافة المال والإقبال المرّضي على العمل؛ ثقافة «الاستهلاك المُفرط» الهادف إلى «الإشباع الفوري»، والعزوف عن الالتزام الاجتماعي والمدني لفائدة تحقيق الإنجازات الفردية والعلاقات النفعية. ومريدو هذه الثقافة، كما يصفهم كاستلز:

يفرون من المجتمع، إذ يزدهرون على التقنية، ويُصبحون من عبدة الأموال، وينحسر تفاعلهم مع العالم الحقيقي. فما الذي سيجبرهم على الاهتمام بالعالم ما داموا يعيدون تشكيله على صورتهم؟ إن رجال الأعمال العاملين على شبكة الإنترنت هم في الوقت نفسه فنانون وأنبياء وجشعون؛ لأنهم يخفون توحدهم الاجتماعي وراء براعتهم التقانية (73). بحسب كاستلز أيضًا، تتفاعل الثقافات الأربع هذه لتتشكّل ثقافة الإنترنت: «تتشكّل ثقافة الإنترنت انطلاقًا من إيمان تكنوقراطي بأن التقدم البشري الإنساني يتم بواسطة التقنية التي تُنشئها جماعات القراصنة الذين يناضلون من أجل الابتكار التقني المفتوح والحر الذي يتحقق بفضل الشبكات الافتراضية التي تسعى إلى إعادة تشكيل المجتمع، وبفضل أصحاب الأعمال المدفوعين بحب المال، والساعين إلى بناء اقتصاد جديد» (74).

قدمت بيبا نوريس تفسيرًا مختلفًا، نوعًا ما، لثقافة الإنترنت؛ فهي مهتمة بتحديد الثقافة السياسية لمستخدمي الإنترنت، وتقوم بذلك من خلال «دراسة ما إذا كانت القيم والمواقف والاعتقادات السائدة في عالم الإنترنت مختلفة عن الثقافة السياسية الأوسع» (75). وينطوي ذلك، من دون شك، على شكل معيّن لـ «الثقافة السياسية الأوسع» التي يمكن أن نقارن بينها وبين القيم السائدة لدى جمهور الإنترنت. ولهذا السبب تحيل نوريس إلى رونالد إنجلهارت في أطروحته مابعد المادية، وتتمثّل هذه الأطروحة في بيان بالغ الأثر للاتجاهات السائدة في الثقافة السياسية الصناعية الغربية، استنادًا إلى بيانات مستمدة من «مسح القيم العالمي» (76). وكما وضّحت نوريس، تشير الأطروحة مابعد المادية إلى أن الاختلافات المرصودة بين التجارب

التكوينية للأجيال التي بلغت من العمر عتياً في أوائل القرن العشرين، والتجارب التي خبرها جيل طفرة الولادات(\*) التي حدثت في أواخر القرن العشرين أنتجت مجموعتين مختلفتين من القيم الثقافية في هذه المجموعات؛ إذ يمكن وصف التجربة التكوينية التي عاشها جيل أوائل القرن العشرين بأنها تجربة انعدام الأمن المادي، وذلك نتيجة للحربين العالميتين وفترة الكساد الكبير، وعدم وجود دولة رفاه متطورة بشكل كامل. أدت التجربة الفتية لهذا الجيل الذي لم يعرف الأمان المادي إلى ظهور مجموعة خاصة من القيم الثقافية. هذه الثقافة «المادية» أعطت «الأولية للقضايا الحياتية التقليدية، مثل النمو الاقتصادي الأساس، وفرص التشغيل، وانخفاض التضخم المالي، والأمن الوطني، والسياسة الطبقية المعتمدة في إعادة توزيع الثروة، ودولة الرفاه، إضافة إلى إبداء المزيد من التقدير للسلطات البيروقراطية والسياسية» (77). كما يولي هذا الجيل أهمية كبيرة للقومية (على حساب العالمية) وللسلطة الدينية والأخلاقية التقليدية المقننة. وبعبارة أخرى، تكمن مادية هذا الجيل في أن اهتماماته الأولية تتمحور حول تحقيق الأمن المادي في عالم غير آمن، ودعم المؤسسات التي تساهم في تحقيق هذا الأمن. في المقابل، التجربة التكوينية التي خاضها جيل طفرة الولادات الذي جاء في فترة ما بعد الحرب، هي تجربة التزعزع في خضم الوفرة والأمن النسبيين. وبناء عليه، لا تهتم ثقافة هذا الجيل بالقضايا الأساسية للأمن المادي، بقدر ما تهتم بالقيم مابعد المادية التي تُعدّ الأمن المادي الأساس من المسلّمات؛ إذ إن هذا الجيل يولي اهتماماً أكبر لـ «نوعية الحياة» و«تحقيق الذات» على حساب الأمن المادي. وبذلك، تشمل القيم لمابعد مادية العمل الذي ينطوي على المعنى (عوض الأمن الأساس الذي توفره الوظيفة)، وحماية البيئة (عوض النمو الاقتصادي)، والمساواة بين الجنسين (عوض الأدوار الأسرية التقليدية)، والعالمية أو الكوسموبوليتانية (عوض الهوية القومية)، والتسامح بإزاء التنوع، والعلمانية وحرية التعبير (عوض السلطة الدينية)، والديمقراطية التشاركية (كبدل من الإذعان والبيروقراطية).

وفقاً لهذه الأطروحة، تعيش المجتمعات الغربية المرحلة النهائية من تحوّل الأجيال من القيم المادية إلى القيم مابعد المادية. وتقيم نوريس فرضيتها استناداً إلى المعلومات الديموغرافية التي تخص مستخدمي الإنترنت (الأثرياء والمتعلمون والشباب)، والتي تسمح لنا بأن نتوقع أن تكون ثقافة هؤلاء المستعملين مابعد مادية في بنيتها الأيديولوجية/القيمة. ولاختبار مدى صحة هذه الفرضية، تقوم نوريس بدراسة عدد من المعطيات الخاصة بمدى

تعاطف مستعملي الإنترنت مع المواقف المابعد مادية الأنموذجية. كما تدرس مواقف بعض مستخدمي الإنترنت من الحرية الاقتصادية التي يُنظر إليها على أنها تحرر من التنظيم الحكومي للاقتصاد، ومن تدخل الدولة بموجب إعادة توزيع الثروات (تبدو هذه القيم الاقتصادية/ الدولية غامضة في النظرية مابعد المادية؛ إذ يمكن أن نجد، على سبيل المثال، أحد المنتمين إلى التيار مابعد المادي معارضًا لتدخل الدولة في الاقتصاد، لكنه مدافع عن تدخل الدولة لحماية البيئة).

خلصت نوريس، بشكل عام، إلى أن ثقافة الإنترنت هي بالفعل ثقافة مابعد مادية (وهي على الأرجح أكثر مابعد مادية من الشعب عمومًا، وأكثر أعضاء مجتمع الإنترنت حماسةً هم الذين يحملون القيم مابعد المادية أكثر من غيرهم. ويغلب على مستخدمي الإنترنت النفس التقدمي من الناحية الاجتماعية، والتوجه العلماني من الناحية الأخلاقية، والنهج النيوليبرالي من الناحية الاقتصادية.. كما ترى أن المتحمسين الأميركيين للإنترنت أشد دعمًا للحركات الاجتماعية التقدمية من بقية السكان، وأقل دعمًا للقضايا اليمينية ويغلب عليهم وصف أنفسهم بـ «الليبراليين»، وأن الثقافة الإلكترونية هي أكثر علمانية حتى من الثقافة السائدة؛ فهي أقل ميلًا إلى المسيحية الأصولية، وأقل ميلًا إلى تأكيد أهمية الصلاة، وأكثر تسامحًا مع أنماط الحياة والعلاقات الأسرية البديلة. أخيرًا، ترى نوريس أن مستخدمي الإنترنت والمتحمسين لها هم على الأرجح مناصرون لاقتصاد السوق الحرة، ومعارضون للتدخل الحكومي والنقابات ودولة الرفاه، إذا تعلق الأمر بالاقتصاد. واستنتجت تبعًا لذلك ما يلي:

بشكل عام، تشير الأدلة هنا إلى أن الثقافة الإلكترونية تتعاطف مع قيم الانفتاح والحرية والتسامح، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي قد يعكس الأخلاق الأوسع لـ «الفردانية» وأنماط الحياة البديلة التي يبدو أنها تزدهر على الإنترنت... إنها ثقافة تفضل القيم العلمانية على القضايا الأخلاقية التقليدية، مثل الزواج والأسرة والاختيارات الجنسية والمعتقدات المسيحية الأصولية، فضلًا عن تكريس عقلية «دعه يعمل، دعه يمر»، والاكتفاء بدور محدود للدولة في الاقتصاد والأعمال (78).

كما تقدم نوريس دلائل على أن مستخدمي الإنترنت في أوروبا يبدون بمظهر مماثل؛ إذ إنهم يتبنون القيم المابعد مادية أكثر من الناس العاديين الذين لا يستخدمون الإنترنت، على الرغم من أنهم أقل ضراوة من نظرائهم الأميركيين في معارضة توجيه الدولة للاقتصاد.



على الرغم من استعمالهما لغتين مفهومتين مختلفتين، يبقى لهاتين الروائيتين المختلفتين من ثقافة الإنترنت العديد من أوجه التشابه (بل ويمكن أن نجزم أنهما تتفقان في نشر ضرب معين من الحرية كقيمة أساسية لثقافة مستخدمي الإنترنت) وهما تنطويان بلا شك على قدر كبير من الحقيقة. لكنه من غير الواضح إذا كان نجاحنا في تحديد ماهية الثقافة التي يحملها مستخدمو الإنترنت سيكفل لنا الإلمام بالتبعات الثقافية للتقانة الشبكية. تنتهك التقانة الشبكية، بمختلف تجلياتها، الثقافة بطرائق متنوعة. وتوجد سبل عدة ممكنة لتفسير الوضع الثقافي للمجتمع الشبكي، حيث يمكن، على سبيل المثال، أن نجادل بأن التقانة الرقمية هي أداة لجعل الثقافة العالمية متجانسة، ولمحو الفروق الثقافية قومياً ومحلياً، وتوسيع نطاق الثقافة الأميركية الترفيهية والاستهلاكية؛ لتشمل كل زاوية من زوايا الحياة، في كل ركن من أركان العالم. وكما سبق ورأينا في الفصول السابقة، ترتبط تقانة الاتصالات الرقمية ارتباطاً وثيقاً بالعملة الاقتصادية والسياسية، ويمتد هذا الارتباط إلى المجال الثقافي أيضاً. يتجلى هذا بوضوح في الدور الذي أدته التقانات الرقمية في دعم التكتلات الضخمة العابرة للقوميات، المتخصصة بمجال الوسائط المتعددة، وفي تعزيز ديناميات النيوليبرالية التي تطالب بالحد من تدخل الحكومات الوطنية في الصناعات الثقافية. ويتجلى ذلك أيضاً من خلال الصعوبات التقنية التي تعترض مسألة مراقبة تدفق البيانات في البيئة الشبكية. ويحتفي بعضهم بعملة الثقافة التي تتم بوساطة رقمية، باعتبارها تجعل من قيم الحرية والديمقراطية قيماً كونية. ولننظر في ما خطّه والتر ريستون، أحد مؤيدي العصر الرقمي:

إن تقانات الاتصال الحديثة... بصدد إنشاء سوق عالمية لا تنفك تستفتي في شأن ما راح يتخذ هيئة ثقافة عالمية... فجأة، أصبح للجميع القدرة على الوصول إلى كل شيء... عشرات الملايين من الصينيين والهنود والفرنسيين والملاويين يشاهدون المسلسلين التلفزيونيين Dallas و The Honeymooners، وهما مسلسلان يمكن أن يشكّلا معول هدم للسلطة السيادية (على طريقتيهما) أكثر من قناة «CNN» ذاتها. إن الأشخاص الذين يشاركون في الحوارات العالمية يصوّتون لـ «مادونا» و«بينيتون» و«بيبيسي» و«برنس» لكنهم في الوقت نفسه يدلون بدلوهم في قضايا الديمقراطية وحرية التعبير والأسواق الحرة، وحرية تنقل الأشخاص والأموال (79).

بطبيعة الحال، يعيش كثيرون الدينامية التي وصفها ريستون بأنها أرض يباب ثقافية وفقدان رهيب للاستقلالية الذاتية؛ حيث يصعب علينا أن

نتخيل أن «الهوية» يمكن ألا تتأثر بأوضاع ثقافية كهذه في المجتمع الشبكي. توجد مجموعة أخرى من الحجج المنطقية التي تتعارض نوعاً ما مع أطروحة التجانس، ويرى أصحابها أن السمة الثقافية الأكثر أهمية في التقانات الشبكية هي الدعم الذي تُقدّمه هذه التقانات للتفتيت أو التشطّي الثقافي. وتُسْتَمَد أكثر الأشياء ذات الأهمية الثقافية المتعلقة بوسائل الاتصال السابقة على ظهور الإنترنت، من الطابع الجماهيري لوسائل الإعلام القادرة على اجتذاب جماهير واسعة وبناء وعي جماهيري. وجلبت وسائل الإعلام هذه (الصحف وسينما هوليوود والبرث الإذاعي التلفزيوني) اهتمام عدد كبير من الناس الذين قرأوا الشيء نفسه أو شاهدوه أو سمعوه، بالشكل نفسه، ومن المصدر نفسه، في الوقت ذاته تقريباً. وقدرة وسائل الاتصال هذه على جمع الجمهور الواسع وبناءه هي ما جعلها ذات أهمية اقتصادية كصناعات (لأن الاهتمام الجماهيري أمكن بيعه للمعلنين). كما اكتسبت أهمية سياسية كأدوات للإدارة والدعاية واكتسبت كذلك أهمية ثقافية باعتبارها مصادر لتشكيل منظومات المعنى والتفاعل الرمزي والنشاط الاجتماعي.

يقال إن لوسائل الإعلام الرقمية خصوصيات تقنية قادرة، بهذا المعنى أو ذاك، على تقويض أُمُودج وسائل الإعلام الجماهيرية. ومن المؤكد أنّ الإنترنت وسيلة إعلام جماهيرية، بمعنى أنها تصل إلى عدد متزايد من الجماهير، لكن القاعدة الجماهيرية التي تبنيتها لا تهتم كلها بالضرورة بالشيء نفسه، في الوقت نفسه. وكما سبق بيانه، فإن الخصائص التقنية لهذه التقانة مصمّمة بطريقة تسمح بتكييف الاستهلاك الثقافي، بحسب رغبة الأفراد، وذلك لأسباب عدة: أولاً، اعتماد سياسة اللامركزية في عمليتي إنتاج المعطيات وتوزيعها على الحواسيب الشخصية المرتبطة بعضها ببعض، الأمر الذي أدى إلى إنتاج كمّ هائل من المواد الثقافية المتنوعة التي توفرها مصادر متعددة بعيدة من المركزية. ثانياً، تُيسّر رقمنة المواد الثقافية عمليات الاستنساخ والتعديل والامتلاك والتوزيع، بما يجعل تلك المواد تجد سبيلها في الشبكة بطريقة لم يقصدها منتجها الأصلي. ثالثاً، تسمح الواجهات الرقمية للأفراد بقدر متزايد من الحرية في اختيار المواد المفضلة، واتخاذ القرارات، والتحكم بصنف المعلومات الثقافية الواردة. رابعاً، تسمح الطبيعة غير المتزامنة لهذه الوسيلة للمستخدمين، المشتتين جغرافياً، بالمشاركة في تلقّي المواد الثقافية المتاحة متى شاؤوا. خامساً، يَسِّر الرقمنة أيضاً تجاوز الحدود التي كان يفرضها «عرض النطاق» المتوافر الذي كان لا يسمح سوى ببث قدر محدود من المواد

الثقافية (عدد القنوات التلفزيونية على مستوى العالم بلغ 500 قناة، وارتفع عدد المحطات الإذاعية الرقمية، وتضاعف عدد المواقع الإخبارية على الإنترنت... إلخ)، الأمر الذي جعل هامش الاختيار الفردي يتسع مرة أخرى.

هنالك عدد من التفسيرات الممكنة لدينامية التشطّي هذه؛ فمن الممكن مثلاً أن تكون الادعاءات المتعلقة بتراجع نسبة الجماهير بسبب شبكة الإنترنت، ادعاءات مبالغاً فيها إلى حد كبير. وكانت المؤسسات الثقافية والإعلامية الدولية العملاقة قد سارعت إلى إحكام سيطرتها على المحتوى الإلكتروني. وتعود هذه السيطرة إلى إدراك تلك المؤسسات أنه مهما يكن التهديد الذي يطرحه الإنترنت على حجم الثقافة الجماهيرية وعلى الجمهور الضخم، فإن هذا التهديد يشير إلى فرصة أكبر لزيادة سيطرتها على العالم الثقافي وتنويع هذه السيطرة. لذلك يرى نقّاد أطروحة التشطّي أنه على الرغم من القدرة التقنية للشبكات الرقمية على تنويع الإنتاج والاستهلاك الثقافي، يشي الاقتصاد السياسي للاتصالات بإمكان أن تصبح هذه الوسيلة تحت هيمنة أصحاب المصالح والمؤسسات ذاتها التي سيطرت على مر التاريخ على الثقافة الجماهيرية أكثر من ذي قبل، كما أن معظم مستخدمي الإنترنت سيتعاطون، في أغلب الأحيان، مع الإنترنت على أنها وسيلة أخرى للثقافة الجماهيرية. وعلى أكثر تقدير، يعني التشطّي إعادة تنظيم الجماهير في شكل أسواق مخصصة محددة بشكل أدق، وجاهزة لاستراتيجيات تسويقية متكيفة مع الحاجات والرغبات الشخصية.

نجد تبايناً في تقويم نتائج هذه الأطروحة حتى في صفوف أولئك الذين هم أكثر قابلية لقبول أطروحة التشطّي؛ فبعضهم سعيد بمشاهدة اندثار الثقافة الجماهيرية، ويعدونها منتجاً زائفاً وصناعياً سلب الثقافة الشعبية أصالتها وتنوّعها وكرامتها، وحوّلها إلى سلعة وجهاز دعاية للعروض التافهة والبرامج الترفيهية المدمرة للروح، فضلاً عن نشر الوعي الزائف وإضعاف التمكين السياسي. ومن وجهة النظر هذه، فإن الإنترنت توفر الوسائل الكفيلة بنشر الأشكال والممارسات الثقافية الأصلية والمتنوعة وغير السلعية، على نحو هائل. ومن جهة أخرى، يرى كثيرون في تشطّي الثقافة التقاني تدميراً للفضائل التي يمكن أن تتيحها لنا الثقافة المشتركة. وتقوم الإنترنت بتقديم الثقافة تلقائياً ومن دون وساطة، ما يسمح بحد معين من التكيف والشخصنة اللذين يُحدّان من قدرتنا على الاطلاع على مختلف الممارسات الثقافية والأعمال الفنية. كما يؤدي ذلك إلى تقويض فرص معايشة تجارب ثقافية مشتركة من شأنها أن ترعى الاهتمام بالخير العام المشترك. ومن

وجهة النظر هذه، فإن الإنترنت يحوّل الصحيفة اليومية إلى «صحيفتي أنا» ، بحيث تصبح الثقافة مجرد تكرار لاختياراتنا الشخصية، لا فضاء تزدهر فيه التقاليد والممارسات التي نتشاركها ونتعلّمها معًا. وما عادت الثقافة، بهذا المعنى، أمرًا يجمعنا بكثير من الناس في منظومات معانٍ مشتركة، بل أصبحت تعزلنا عن الآخرين جرّاء ما قررناه لأنفسنا من خيارات ومصالح. لذلك، الإنترنت، من وجهة النظر هذه، هي الأداة المثلى لنشر ثقافة الفردانية الجذرية والرجسية والحماقة. ومن المفارقات أن هذه الثقافة تفترض أنه لا وجود لشيء يسمّى الثقافة؛ إذ لا وجود إلّا للخيارات التي يحددها الفرد بحريّة ويضطلع بها.

يشكّل تعارض أطروحتي التجانس الثقافي والتشظّي الثقافي ونظرتيها المختلفة للمسألة الثقافية، أحد التناقضات (وما أكثرها) التي يمكن أن تدفع نحو دراسة مسألة ثقافة المجتمع الشبكي دراسة مثمرة. ويمكننا أن ندرس عددًا من المسائل التي تخص تحديد إذا كانت هذه الثقافة بالأساس ثقافة أبوية أم ثقافة مناهضة للأبوية (وفق تعبير كاستلز)، فضلًا عن مسائل تخص ثقافة المجتمع الشبكي إذا كانت تشجع على الانخراط في العمل السياسي والمدني أم تناهض ذلك. وهناك العديد من المسائل الأخرى التي يمكن طرحها للنقاش. ومن بين هذه المسائل الكثيرة، هنالك أيضًا المشكل الملحّ، والمتمثّل في تحديد إذا كان للتقانة الشبكية آثارٌ (مستقلة وقابلة للقياس) على الثقافات التي توجد فيها، أو إذا كان تأثير هذه الثقافات ذاتها هو العامل الحاسم في إحكام هذه التقانات في شكل اجتماعي. وخلاصة القول هي أن مسألة الثقافة في المجتمع الشبكي مسألة تستعصي على التحليل الدقيق، خصوصًا في هذه المرحلة المبكرة من تطورها. وتظل قدرتنا على إيجاد إجابات واضحة رهينة قدرتنا على النظر إلى هذه الديناميات كلها من خارجها. ومع ذلك، فإنّ الحسم في مسألة الهوية يتطلب، على الأقل، محاولة الحسم في مسألة الثقافة أيضًا.

(1) M. Castells, *The Rise of the Network Society* (Oxford):

Blackwell, (1996), p. 3.

(2) M. Castells, *The Power of Identity* (Oxford): Blackwell,

(1997), p. 2.

(3) M. Castells, *The Power of Identity*, pp. 8-10.

(4) المصدر نفسه، ص 9.

(5) M. Castells, *The Power of Identity*, p. 8.

- (6) Castells, The Identity of Power, pp. 65-66.
- (7) المصدر نفسه، ص 12-64.
- (8) المصدر نفسه، ص 69.
- (9) Castells, The Identity of Power, pp. 110-242.
- (10) المصدر نفسه، ص 12.
- (11) المصدر نفسه، ص 60 و 71.
- (12) Castells, The Identity of Power, pp. 106-107.
- (13) A. Giddens, Self-Identity and Modernity, Society and Self.
- in the Late Modern Age (Cambridge: Polity, 1991), p. 32.
- (14) Giddens, Self-Identity and Modernity, pp. 1 and 5.
- (15) S. Turkle, Life on the Screen: Identity in the Age of the Internet (New York: Schuster and Simon, 1995).
- (16) S. Turkle, «We Am Who?» in: D. Trend, ed., Reading Digital Culture (Oxford: Blackwell, 2001), p. 236.
- (17) Turkle, Life on the Screen: Identity in the Age of the Internet, p. 10.
- (18) المصدر نفسه، ص 10-12.
- (19) Turkle, «We Am Who?» in: D. Trend, ed., Digital Reading Culture, p. 242.
- (20) المصدر نفسه، ص 236.
- (21) C. Bailey, «Virtual Skin: Articulating Race in Cyberspace», in: D. Trend, ed., Digital Reading Culture (Oxford: Blackwell, 2001), p. 335.
- (22) D. Haraway, Simians, Women and Cyborgs (New York: Routledge, 1991); N. Hayles, How We Became Posthuman: Virtual Bodies in Cybernetics, Literature and Informatics (Chicago: University of Chicago Press, 1999); S. Plant, Ones and Zeros (New York: Doubleday, 1997), and A. R. Stone, «Will the Real Body Please Stand Up? Boundary Stories about Virtual Cultures», in: M. Benedikt, ed., Cyberspace: First Steps (Cambridge, MA: MIT Press, 1992).

in Race ,eds ,Rodman .G and Nakamura .L ,Kolko .B (23)  
 ,(2000 ,Routledge :York New) Cyberspace

,Wolmark .J :in «,Cyberqueer the of Birth» ,Morton .D (24)  
 ;(1999 ,Press University Edinburgh :Edinburgh) Cybersexualities ,ed  
 ,eds ,Munt .S and Medhurst .A :in «,Cyberqueer» ,Wakeford .N  
 ,Cassell :London) Introduction Critical A :Studies Gay and Lesbian  
 and ,Boys Modem ,Spaces Queer» ,Woodland .J .R and ,(1997  
 of Construction the and Identity Gay/Lesbian :Statues Pagan  
 ,(1995) 2-1 .nos ,13 , Days and Works «,Cyberspace  
 ?Internet the with Matter the What's ,Poster .M (25)  
 .188-183 .pp ,(2001 ,Press Minnesota of University :Minneapolis)  
 :in «,in Live we World the and Cyberspace» ,Robins .K (26)  
 :London) Reader Cybercultures The ,eds ,Kennedy .B and Bell .D  
 .85-84 .pp ,(2000 ,Routledge  
 and Political A :Abstract the in Community» ,Willson .M (27)  
 The ,eds ,Kennedy .B and Bell .D :in «?Dilemma Ethical  
 .650 .p ,(2000 ,Routledge :London) Reader Cybercultures  
 ,(2001 ,Routledge :York New) Internet the On ,Dreyfus .H (28)  
 the on Reflections : Galaxy Internet The ,Castells .M (29)  
 ,Press University Oxford :Oxford) Society and Business ,Internet  
 .119-118 .pp ,(2001  
 Life Everyday Monitoring :Society Surveillance ,Lyon .D (30)  
 The ,Whitaker .R and ,(2001 ,Press University Open :London)  
 Reality a Becoming is Surveillance Total How :Privacy of End  
 ,(1999 ,Press New :York New)  
 University :Toronto) Communications and Empire ,Innis .H (31)  
 ,(1950 ,Press Toronto of  
 :Boston) Culture as Communication ,Carey .J (32)  
 ,(1989 ,Unwin-Hyman  
 :York New) Education and Democracy ,Dewey .J (33)  
 .5-4 .pp ,(1964 ,Macmillan  
 without Community :Diversity in Order» ,Weber .M (34)

Johns :Baltimore) Space and Cities ,ed ,Wingo .L :in «Propinquity  
 .(1963 ,Press University Hopkins

the on Reflections :Communities Imagined ,Anderson .B (35)  
 .(1983 ,Verso :London) Nationalism of Spread and Origins  
 and Gemeinschaft :Society and Community ,Tönnies .F (36)  
 Michigan :Lansing East) Loomis .P .C by Translated ,Gesellschaft  
 .(1964 ,Press University State  
 and Individualism :Heart the of Habits ,[.al et] ,Bellah .R (37)  
 California of University :Berkeley) Life American in Commitment  
 .(1985 ,Press  
 of Revival and Collapse The :Alone Bowling ,Putnam .R (38)  
 .(2000 ,Schuster and Simon :York New) Community American  
 the and Media Mass of Personalization» ,Beniger .J (39)  
 ,14 .vol , Research Communication «Pseudo-Community of Growth  
 .(1987) 3 .no

Definition a toward Notes :There a is There» ,Fernback .J (40)  
 :Research Internet Doing ,ed ,Jones .S :in «Cybercommunity of  
 Thousand) Net the Examining for Methods and Issues Critical  
 .224 .p ,(1999 ,Sage :CA ,Oaks  
 .220 .p , Research Internet Doing ,Jones (41)  
 Online Building :Innkeeping Cyberspace» ,Coate .J (42)  
 Reinventing ,eds ,Schuler .D and Agre .P :in «Community  
 of Exploration Critical :Community Rediscovering ,Technology  
 .(1997 ,Ablex :CT ,Greenwich) Practice Social a as Computing  
 .R :in «Cyberspace in Own One's Finding» ,Bruckman .A (43)  
 and Community ,Identity :Cyberspace Composing ,ed ,Holeton  
 ,(1998 ,Hill McGraw :Boston) Age Electronic the in Knowledge  
 in Internet The ,eds ,Haythornethwaite and Wellman and  
 . Life Everyday

Definition a toward Notes :There a is There» ,Fernback (44)  
 :Research Internet Doing ,ed ,Jones .S :in «Cybercommunity of  
 . Net the Examining for Methods and Issues Critical

- the of Age the in Identity :Screen the on Life ,Turkle .S (45)  
 .(1995 ,Schuster and Simon :York New) Internet
- ,Virtuality :Cyberspaces of Archaeology An» ,Wilbur .S (46)  
 New) Culture Internet ,ed ,Porter David :in «,Identity ,Community  
 .(1997 ,Routledge :York
- and Political A :Abstract the in Community» ,Willson .M (47)  
 The ,eds ,Kennedy .B and Bell .D :in «?Dilemma Ethical  
 .(2000 ,Routledge :London) Reader Cybercultures
- and Individualism Electronic ,Politics Progressive» ,Lockard .J (48)  
 Internet ,ed ,Porter .D :in «,Community Virtual of Myth the  
 The ,Doheny-Farina .S and , (1997 ,Routledge :York New) Culture  
 .(1996 ,Press University Yale :Haven New) Neighborhood Wired  
 University Princeton :Princeton) Republic.com ,Sunstein .C (49)  
 .(2001 ,Press
- ?Community Affect Internet the Does (How)» ,Galston .W (50)  
 and Kamarck .C .E :in «,Evidence of Search in Speculation Some  
 Networked a in Governance ?Democracy.com ,eds ,Jr ,Nye .S .J  
 .(1999 ,Publishing Hollis :NH ,Hollis) World
- :Transformation Political and Internet The» ,Bimber .B (51)  
 ,31 .vol ,Polity «,Pluralism Accelerated and Community ,Populism  
 .(1998) 1 .no
- (52) المصدر نفسه، ص 148.
- and Days» ,Jones .S and Rainie .L ,Howard .N .E .P (53)  
 ,eds ,Haythornethwaite and Wellman :in «,Internet the on Nights  
 .56 .p , Life Everyday in Internet The
- .118 .p , Galaxy Internet The ,Castells .M (54)  
 Technology Social A :Paradox Internet» ,[.al et] Kraut .R (55)  
 «?Well-Being Psychological and Involvement Social Reduces that  
 ,Radio Public National ;(1998) 53 .vol , Psychologist American  
 ,Government of School Kennedy and Foundation Family Kaiser  
 «,Technology High for Enthusiasm Widespread Shows Survey»  
 .L and Nie .H .N and , (2000) 3 .no , Report Online NPR



,Stanford) Report Preliminary A :Society and Internet , Erbring  
.(2000 ,Society of Study Quantitative the for Institute Stanford :CA  
,Use Internet» ,Erbring .L and Hillygus .S .D ,Nie .H .N (56)  
and Wellman :in «,Sociability and Relations Interpersonal  
- 238 .pp , Life Everyday in Internet The ,eds ,Haythornethwaite  
. 239

:Internet the on Capitalizing» ,[.al et] Haase Quan .A (57)  
:in «,Community of Sense and Engagement Civic ,Contact Social  
Everyday in Internet The ,eds ,Haythornethwaite and Wellman  
.319 .p , Life  
the on Nights and Days» ,Jones and Rainie ,Howard (58)  
in Internet The ,eds ,Haythornethwaite and Wellman :in «,Internet  
.68 .p , Life Everyday  
Impact The :Living Digital» ,Tracey .K and Anderson .B (59)  
:in «,Life British Everyday on Internet the of (Otherwise or)  
Everyday in Internet The ,eds ,Haythornethwaite and Wellman  
. Life  
Civic ,Access :Syntopia» ,Rice .R and Katz .E .J (60)  
and Wellman :in «,Net the on Interaction Social and ,Involvement  
.135 .p , Life Everyday in Internet The ,eds ,Haythornethwaite  
Village Not-So-Global The» ,Wellman .B and Hampton .K (61)  
Internet The ,eds ,Haythornethwaite and Wellman :in «,Netville of  
.368 .p , Life Everyday in  
a in Community ,or ,Table Vanishing The» ,Barney .D (62)  
,eds ,Barney .D and Feenberg .A :in «,World No is that World  
,Lanham) Practice and Philosophy :Age Digital the in Community  
.(2004 ,Littlefield and Rowman :MD  
in Networks Personal :Friends among Dwell To ,Fischer .C (63)  
and ,(1982 ,Press Chicago of University :Chicago) City and Town  
of Journal American «,Question Community The» ,Wellman .B  
.(1979) 84 .vol , Sociology  
of Rise The :Cyberplace and Place Physical» ,Wellman .B (64)

- and Urban of Journal International «Individualism Networked  
 .227 .p , (2001) 25 .vol , Research Regional
- (65) Castells ,The Internet Galaxy ,p .129
- (66) المصدر نفسه، ص 130-131.
- (67) D. Trend ,ed ,Culture Digital Reading (Oxford) :Blackwell ,  
 .1 .p , (2001)
- (68) Castells ,The Internet Galaxy ,p .37
- (69) Castells ,The Internet Galaxy ,p .39
- (70) المصدر نفسه، ص 46-47.
- (71) المصدر نفسه، ص 53.
- (72) Castells ,The Internet Galaxy ,pp .55-54
- (73) المصدر نفسه، ص 60.
- (74) المصدر نفسه، ص 61.
- (75) P. Norris ,Digital Divide :Civic Engagement ,Information  
 Cambridge (Cambridge) Worldwide Internet the and Poverty  
 .196 .p , (2001 ,Press University
- (76) R. Inglehart ,Modernization and Post-Modernization  
 :Princeton) Societies 43 in Change Political and Economic ,Cultural  
 .(1997 ,Press University Princeton
- (\*) جيل طفرة الولادات (Generax Born Baby) هو الجيل الذي ولد  
 بين 1946 و1964، ويشكل جزءاً أساساً من سكان أميركا الشمالية، حوالي  
 20 في المئة، مما يجعل لهم أثراً مهماً في الاقتصاد، وغالباً ما تركز عليهم  
 حملات التسويق وخطط الأعمال [المراجع].
- (77) Norris ,Digital Divide ,p .199
- (78) Norris ,Digital Divide ,p .210
- (79) W. Wriston ,Twilight of Sovereignty :How the Information  
 Revolution is Transforming our World (New York) :Scribner's ,  
 .(1992

#### خاتمة

يقول جوزيف لوكارد: «في بعض الأحيان، وفي خضم الرغبة، نتصرف، وفقاً  
 لاعتقاد مفاده أننا إذا سمينا شيئاً بحسب رغبتنا، فإن ذلك الشيء سيصبح  
 تجسيداً لما سميناه» (1). ويشير الكاتب هنا إلى الميل إلى تسمية الروابط

والتجمعات الرقمية بـ «الجماعات الافتراضية»، لكن الاعتقاد الذي أشار إليه يتعلق بأطروحة المجتمع الشبكي أيضًا. فنحن عندما نسمي طفلًا، فإننا نختار اسمًا نأمل أن يكبر الطفل ليغدو عليه، ومع مرور الوقت يصبح من المستحيل علينا أن نتخيل الطفل حاملًا اسمًا آخر. ففي البداية، نأمل أن يصبح الاسمُ الطفلَ وفي آخر المطاف يصبح الطفلُ اسمَه. فالأسماء لا تكتفي بمجرد الوصف بل تفرض بعض الأوصاف أيضًا. ويمكننا القول أيضًا إن للأسماء جانبًا أدائيًا: فهي ليست مجرد وصمة، بل لها وظائف عملية أيضًا. ومن المهم هنا أن نأخذ بالاعتبار أطروحة المجتمع الشبكي التي تعتبر أن الشبكات أصبحت الأنموذج التقاني الأساس للتنظيم البشري، عبر نطاق واسع من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في هذا المجال. وخلاصة القول هنا أنه ينبغي ألا ننظر إلى تسمية «المجتمع الشبكي» إن كانت تصف بدقة خصائص المجتمع المعاصر فحسب، بل يجب أن نأخذ بالاعتبار أيضًا الوظيفة الواسطية لهذه التسمية، باعتبارها وظيفة فاعلة لا مجرد وصف محايد للديناميات التاريخية الجارية حاليًا.

يستدعي الاعتبار الأول تقويم مدى نجاح الأنموذج الشبكي في وصف المجتمع الذي نعيش فيه. فهل يُفهم معظم الممارسات الرئيسة في حياتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلاقاتنا ومؤسساتنا، على أكمل وجه، وفقًا لأحكام الأنموذج الشبكي؟ وهل أُعيد تشكيل هذه الممارسات والعلاقات والمؤسسات لتأخذ شكل تدفقات موزعة بين شبكات متكوّنة من عُقد متصلة بوساطة روابط عدة متشعبة؟ وهل تُعدّ تقانات المعلومات والاتصال الشبكية ذات دور محوري في عملية إعادة التشكيل هذه؟ وهل بلغت هذه الديناميات المستويات القصوى من الشمول والكثافة، إلى الحد الذي يسمح باعتبارها جوهر هذا النمط الجديد من المجتمعات؟

إن أسلم إجابة عن هذه الأسئلة هي، ببساطة، الإقرار بأن الإجابة سابقة لأوانها. وأشار هيغل، أحد رواد الفلسفة الحديثة العظماء، أن «بومة مينيرفا لا تفرد أجنحتها لتحلّق إلّا عند الغسق» (2). ويقصد هنا أنه لا يمكن إنتاج نظرية تُعنى بتغيير تاريخي إلّا بعد أن يأخذ هذا التغيير مجراه، أي بعد أن تغرب شمسُه لا عند طلوعها. وبحسب هذا المقياس، لا يمكن أن نحكم بصوابية أطروحة المجتمع الشبكي أو خطئها، لأن الحكم سابق لأوانه. وفي الأحوال كلها، فإن الحكم على هذه التسمية إن كانت مناسبة ليس موكولًا إلينا، بل إلى التاريخ. وعلى الرغم من وجهة هذا التحليل، فإنه لا يتنافى مع فرضية أن أطروحة المجتمع الشبكي تتيح لنا الإمام بمسائل نجهلها

عن وضعنا الحالي.

للتذكير، حددت نظرية كاستلز في شأن المجتمع الشبكي خمس خصائص نهائية للوضع المعاصر، ونجم كل منها عن انتشار شبكات المعلومات وتقانات الاتصال:

- تحول الاقتصاد الرأسمالي من اقتصاد قائم على الصناعة إلى اقتصاد قائم على المعلومات.

- تنظيم النشاط الاقتصادي الرأسمالي على الصعيد العالمي وفق الأنموذج الشبكي.

- إعادة توجيه تنظيم النشاط البشري زمنيًا ومكانيًا وفق التقانات التي تتيح التواصل الآني عبر مسافات شاسعة.

- توزيع السلطة على أساس القدرة على الوصول إلى الشبكات والسيطرة على التدفقات.

- التوتر بين الهوية البشرية المرتبطة بالمكان، والشبكات التي تتخطى الحواجز المكانية.

هل يمكن أن نتخذ هذه الخصائص مؤشرًا على ما يحدث من حولنا؟ قد يبدو إقرار تسمية «المجتمع الشبكي» بشكل نهائي سابقًا لأوانه، لكن، من خلال ما سبق بيانه من معطيات في الفصول السابقة، يمكن أن نقول إن هذه الرواية توفر لنا أدوات لغوية وصفية ذات طابع عملي، تُمكننا من التعبير عن مجموعة واسعة من الديناميات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاصرة.

ما فتئت التقانات الرقمية، في المجتمعات المترفة من العالم المتقدم اقتصاديًا على الأقل، تشكّل البنية التحتية الضرورية للحياة اليومية. وأُعيدت هيكلة الأسس الرئيسة التي تقوم عليها الاقتصادات الرأسمالية (التمويل والإنتاج والاستهلاك) على المستوى العالمي، إلى حدٍ كبير، وهذه الاقتصادات تتخيّل نفسها على أنها «جديدة»، أو «قائمة على المعرفة» عمومًا. وأعاد العديد من المؤسسات تصميم بنيته في شكل شبكات، وأُعيد تشكيل العمل والعمالة وفق الأنموذج نفسه، مع أن نتائج ذلك لا تزال غير واضحة. كما خضعت مسألة احتكار السلطة السياسية من الدول القومية ذات السيادة لتعديلات بفضل اعتماد أساليب الحوكمة العالمية والمحلية، وفقًا للأنموذج الشبكي. وأصبحت الحركات الاجتماعية الجديدة التي انتظمت تبعًا للأنموذج الشبكي، وباستخدام تقاناته، قوةً سياسيةً بارزةً محليًا وعبر الحدود القومية. وتكيّفت الجهات السياسية التقليدية والمؤسسات الفاعلة داخل الدول

الليبرالية الرأسمالية أيضًا مع مزاج الشبكات ومصالحها، لكن هذا لم يتماش دائمًا مع التقدم الديمقراطي. ويُعدّ النفاذ إلى الشبكات والقدرة على تحديد ما يتدفق فيها من معلومات من المؤشرات المهمة التي تحدد ميزات النظام وعبوبه، محليًا وعالميًا. وتوجد أيضًا، على ما يبدو، أدلة على أن مناهضة عولمة الشبكات الاقتصادية والسياسية التي يُهيمن عليها رأسماليو الغرب/الشمال أصبحت مصدرًا مهمًا للهوية السياسية في أنحاء العالم كلها. وفي النهاية، اكتشفنا أيضًا أن أوجهًا مهمة للجماعة والثقافة، في السياق المعاصر، هي أوجه قابلة لمزيد من السبر الفاعل، باستخدام النموذج الشبكي. وبهذا المعنى، يبدو جليًا أن أطروحة المجتمع الشبكي تحمل قيمة وصفية كبيرة. وبناءً عليه، ينبغي ألا توضع بسبب مالها من طموح مفرط.

مع ذلك، يتطلب هذا الطموح اعتدالًا في المصادقة على قوة هذه النظرية في تفسير الأشياء. وكما سبق بيانه، فإن المصطلحات المستعملة في أطروحة المجتمع الشبكي لا تكتفي بوصف ما هو موجود فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى توقعات لما قد يكون، أو ما يجب أن يكون. وشقّت لغة الشبكات طريقها في الخطاب المعاصر، على المستويين الرسمي والشعبي، بثبات حازم. وبدأ المثقفون، بمن في ذلك كاستلز نفسه، الإشارة إلى الشبكات على أنها ليست مجرد واقع اجتماعي يجب الاعتراف به، لكنها أيضًا «شكل تنظيمي أسمى»، يمكن، أو بالأحرى يجب، أن يُبنى النظام الاجتماعي برمته وفقًا له (3). وما يجري هنا هو تطبيع هذا النتاج الصناعي الذي هو الشبكات واتخاذ مقياسًا يقارب الكمال. وفي نظرية المجتمع الشبكي، فإنه لا يكتفى بتعريف الشبكات وتحديد سماتها، بل يتم تشيئها وتصنيفها. وفي هذا الصدد، يتخذ الخطاب المتعلق بالمجتمع الشبكي منحىً أيديولوجيًا، في تعارض مع المنحى الاجتماعي المحض.

وفي تحليله بلاغة «مجتمع المعلومات»، يصف كريستوفر ماي الوظيفة الأيديولوجية للاسم، على النحو التالي:

الحجج التي تدعم بروز مجتمع المعلومات كانت قد عززت الدينامية التي يزعمون الامتثال لها، من خلال المساهمة في إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التي يدعون مجرد «الاعتراف» بها. وكانت التحليلات مابعد الصناعية التي تزعم أن مجتمع المعلومات في حالة نمو وتطور قد ساهمت هي ذاتها في ظهور هذا «الواقع» الاجتماعي الجديد. والقول إن هذه التغيرات حقيقية ويجب الاستجابة لها، دفع التطور الاجتماعي والاقتصادي في اتجاه معيّن (4).

حتى القراءة الخاطفة لآخر الخطابات الرسمية والشعبية «المستنيرة» تشير إلى أن بلاغة «المجتمع الشبكي» (ونضع الاسم بين مزدوجين عمدًا هنا) تضطلع حاليًا بوظيفة أيديولوجية مماثلة؛ ذلك أن «المجتمع الشبكي» ليس مجرد تسمية تُحيل إلى سمات معيّنة، بل هو خطاب مُحكَم كذلك. وعلى الرغم من أن التسمية تبدو محيلة إلى مجموعة من الديناميات الاجتماعية المعاصرة فحسب، فإنها تقدّم، في واقع الأمر، السيناريو الذي يضبط دور كل طرف منا، ومعايير الحوار بيننا، وتطلّعاته وشروطه. ويساعدنا التفكير، بحسب أنموذج الشبكة - العقد والروابط والتدفقات - في فهم كثير في شأن إعادة هيكلة المؤسسات والعمل الرأسمالي، وتفكيك سيادة الدولة، ونشأة الحركات الاجتماعية الجديدة وكيفية اشتغالها، فضلًا عن الممارسات الخاصة بتشكّل الجماعات والهويات الناشئة، على سبيل المثال. لكن عندما نُعلي من شأن هذه الفكرة، ونتعاطى معها على أساس أنها واقع اجتماعي وتاريخي يستوعب المسائل كافة، لا باعتبارها مجرد وسيلة نتحسس بها طريقنا، فإن وظيفتها تتغير تغيرًا جذريًا.

أصبح «المجتمع الشبكي»، بوصفه واقعًا مزعومًا، المعيار الذي يُحدد بوساطته ما هو طبيعي، ومرغوب فيه، ومعياريًا لتطلّعاتنا المعقولة. وفي الوقت الراهن، تقوم الشركات بإعادة هيكلة نفسها في شكل شبكات لا تخضع للحدود الجغرافية، بحيث تشتت التزاماتها تجاه إلى الأماكن التي توجد فيها، وتجاه الموارد الطبيعية والبشرية التي تستغلها، تشتتًا بلغ حد التلاشي. وفي «المجتمع الشبكي»، تُعتبر هذه الحالة طبيعية ومتوقعة، وتكتسب شرعيتها من الشروط التي تخيلها المجتمع لنفسه، وليست حالة مفتوحة على النقد الجوهري، وعلى إمكان أن يتم تنظيمها بطريقة مختلفة. وتغيّرت حالة العمال ليصبحوا عُقدًا مرنة في شبكات مؤقتة، وهي حالة يعيشها معظم العمال بوصفها مصدرًا للانعدام الدائم للأمن المادي؛ ففي «المجتمع الشبكي»، يُعدّ هذا الوضع طبيعيًا ويجب أن نتكيف معه، لا وضعاً يجب علينا أن نعبر عن رفضنا العقلاني له. وتحولت سيادة الدول إلى شبكات مفككة غير خاضعة للحدود الجغرافية، وهذا ما يحد من إمكانات التمثيل الديمقراطي والمساءلة والأمن الاجتماعي وتقنين وضع الجهات الاقتصادية الخاصة المتنفذة. ففي مجتمع تحدّد معايير الشبكات، لا توجد مشكلات جذرية تسائل شرعية السلطة، لكن يتم تحديد المعايير الخاصة بالتطلّعات التي نرغب من الدولة في أن تحققها، في إطار المجتمع الشبكي. وتنظم المجتمعات البشرية نفسها بحسب الأنموذج الشبكي، وهو أنموذج قد يكفل (وقد لا يكفل)

نوعية العلاقات الجماعية التي يرغب الناس في تكريسها. وفي مجتمع تُعدّ فيه الشبكة النموذج الطبيعي الذي يجب انتهاجه على الصعد كلها، يندر أن يُطرح هذا السؤال، ذلك أن تنظيم الجماعات في شكل شبكات يعكس «حال الدنيا». وفي أرفع مستويات تعبيره، لا يكتفي خطاب «المجتمع الشبكي» بجعل الأوضاع الحالية تبدو طبيعية فحسب، بل يبرر أيضًا التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تكون محل خلاف. وعند هذا الحد، وفي نورد مثالًا واحدًا فقط، فإن تغيير قوانين العمل باتجاه سيء قد يُبرّر على نحو غير نقدي لأننا نعيش في مجتمع شبكي.

التمييز الذي أشير إليه هنا هو بين أطروحة المجتمع الشبكي باعتبارها وسيلة استقصاء وتفسير وخطاب «المجتمع الشبكي» باعتباره خطابًا أيديولوجيًا ذا وظيفة أدائية وتوجيهية. وما أود تأكيده هو أن تقديرنا لنفع الأولى يجب أن يشوبه الإقرار بما تنطوي عليه الأخرى من إشكالات. وأما الإجابة عن سؤال هل الفصل التام بين هاتين العمليتين ممكن، فليست بالأمر الهين، لكن وعينا بهذه المشكلة قد يكون كافيًا في حد ذاته. وعلى أي حال، فإن التاريخ، لا نحن، هو الذي سيقدر ما إذا كان أولئك الذين تكلموا لغة المجتمع الشبكي قد حسموا الأمر، أم أنهم لا يزالون قيد حسمه.

(1) J. Lockard, «Politics Progressive and Individualism Electronic», in «Community Virtual of Myth the Culture (New York: Routledge, 1997), p. 225.

(2) G. W. F. Hegel, «Right of Philosophy», (Oxford: Oxford Press University, 1952), p. 13.

(3) J. Castells, «The Internet Galaxy», p. 2.

(4) C. May, «The Information Society: A Sceptical View» (Cambridge: Polity, 2002), p. 8.

ثبت المصطلحات

اتصال/تواصل (Communication): بث المعلومات من شخص أو مجموعة إلى أخرى. ويمثّل التواصل الأساس الضروري للتفاعل الاجتماعي برمته. وفي السياقات الواجهية يجري التواصل من طريق استخدام اللغة، لكن قد تُستخدم فيه إيماءات جسدية يفسرها الأفراد لفهم ما يقوله الآخرون أو يفعلونه. ومع تطوّر الكتابة ووسائل الإعلام الإلكترونية مثل المذياع والتلفزيون ونظم البث الحاسوبي، أخذ التواصل ينفصل بدرجات متفاوتة عن

السياقات المباشرة التي تكتنف العلاقات الاجتماعية الواجهية.  
اتصالات (Telecommunication): إيصال المعلومات والأصوات والصور عبر  
المسافات باستخدام وسائط تقنية.

إدارة تايلورية : وتُسمَّى أيضًا الإدارة العلمية (Management Scientific) ،  
مصطلح استخدمه تايلور في عام 1882 وُسِّمَ لاحقًا «التايلورية»، وهي  
طريقة في تنظيم العمل الصناعي، تقوم على أساس قياس حركات العمل،  
من أجل فرض تقدير لجهد العامل وتحديد الأجر بحسب المردودية  
الإنتاجية، في غير اهتمام بما يعانيه العامل من إرهاق نفسي وفيزيولوجي.  
إدارة العنصر/المورد البشري (Management Resource Human) : فرع  
من النظرية الإدارية يُعَدُّ حماسة الموظفين والتزامهم من العوامل الجوهرية  
للمنافسة الاقتصادية. ويسعى هذا النهج في الإدارة إلى تعميق الإحساس  
لدى العاملين بأن لهم استثمارًا أو نصيبًا في منتجات الشركة، وفي مسيرة  
العمل نفسها.

استثمار (Investment) : الإنفاق الرأسمالي على المشاريع الجديدة في  
قطاعات المرافق العامة، والبنية التحتية، مثل مشاريع شق الطرق الرئيسة  
والفرعية، ومشاريع تمديدات المياه، وتمديدات الصرف الصحي، وتهيئة  
المخططات العمرانية ومشاريع البناء والإسكان، وتمديدات الكهرباء وتوليد  
الطاقة، وكذلك مشاريع التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة  
 والاتصالات، إضافة إلى المشاريع التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي؛ لإنتاج السلع  
والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية، مثل الصناعة والزراعة والإسكان  
والصحة والتعليم والسياحة . ويمكن تعريفه أيضًا بأنه إضافة طاقات إنتاجية  
جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع، بإنشاء مشاريع جديدة أو  
التوسع في مشاريع قائمة، أو إحداث مشاريع أو تجديدها بعد انتهاء  
عمرها الافتراضي، وهو كذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشاريع  
جديدة.

استغلال (Exploitation): علاقة اجتماعية أو مؤسسية ينتفع فيها أحد  
الأطراف على حساب الآخر بفعل اختلال موازين القوى في ما بينهما.  
استهلاك/جمعي (Consumption Collective) : مفهوم استخدمه مانويل  
كاستلز للدلالة على عمليات استهلاك الخدمات المشتركة في الحياة في المدن،  
مثل النقل ومرافق الترويح عن النفس.

إعادة إنتاج الثقافة (Reproduction Cultural) : انتقال القيم الثقافية  
والمعايير من جيل إلى آخر. ويشير هذا المصطلح إلى الآليات التي يجري



بوساطتها الحفاظ على استمرارية التجربة الثقافية عبر الزمن. وتُعدّ عملية التعليم في المجتمعات الحديثة من الآليات الرئيسة لإعادة انتشار الثقافة. وهي لا تعمل من خلال ما يدرس في مسافات التعليم الرسمي فحسب. وتتمّ إعادة الإنتاج الثقافي، بصورة أكثر عمقًا، من خلال الأجندة والمناهج التعليمية الخفية، وهي جوانب السلوك التي يتعلّمها الأفراد بطرائق غير رسمية في أثناء وجودهم في المدرسة.

اعتماد اقتصادي متبادل (Interdependence Economic) : محصّلة التخصّص وتقسيم العمل عندما تنتفي حالة الاكتفاء الذاتي، ويعتمد الأفراد على غيرهم في إنتاج كثير من السلع التي يحتاجون إليها أو أغلبيتها لاستمرار حياتهم.

اقتصاد (Economy) : نسق الإنتاج والتبادل الذي يوفّر الحاجات المادية للأفراد الذين يعيشون في مجتمع ما، وتُعدّ المؤسّسات الاقتصادية ذات أهمّية بالغة في الأنظمة الاجتماعية كلها. ويؤثّر ما يحصل في الاقتصاد عادة، في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى. وتختلف الاقتصادات الحديثة اختلافًا أساسيًا عن النظم التقليدية؛ لأن السكان ما عادوا في أغلبيتهم ينخرطون في الإنتاج الزراعي.

اقتصاد تقليدي (Economy Traditional) : ينظر الاقتصاد التقليدي إلى عملية الإنتاج على أنها «نظام مغلق»، تقوم من خلاله الشركات ببيع السلع والخدمات، ثم توزّع العائد على عناصر الإنتاج من أرض ويد عاملة ورأس مال. ولا تتضمن مثل هذه المعادلة عوامل أخرى غير مباشرة تدخل في صميم العملية الإنتاجية. ومن أسس الاقتصاد التقليدي أيضًا، أن الناتج القومي الإجمالي يُعتبر مؤشرًا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى القومي. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن هنالك عوامل أخرى أغفلها هذا النظام؛ إذ إنه لا يأخذ بالاعتبار ما يصاحب العملية الإنتاجية من تلوث بيئي، ولا يعطي أي قيمة للموارد الطبيعية، وتُعدّ التكاليف المتعلقة بمكافحة التلوث والرعاية الصحية للحالات المتضررة مساهمات إيجابية في الناتج القومي الإجمالي؛ لأن مثل هذه التكاليف هي مدخلات إيجابية لمجموع أشكال نشاط الوحدات الصحية أو الخدماتية القائمة عليها.

اقتصاد جديد (Economy New) : مصطلح ظهر أول مرّة في الخمسينيات، عندما بدأ الباحثون يلاحظون التطوّر التصاعدي لقطاعات جديدة في الدول المتقدمة صناعيًا، على حساب قطاعي الزراعة والصناعة. ووصفت هذه القطاعات الجديدة حينها بالنواة لاقتصاد جديد. كما سُمّيت

في تلك الفترة مصطلح «مرحلة ما بعد الصناعة». وكان أول من حاول وضع الدراسات الأولية المتعلقة بمجال اقتصاد الخدمات والمعرفة هو ماشلوب (Machlup) (1962). وفي عام 1977 أصدر مارك يوري بورات (U. M. Porat) مصنفًا من تسعة أجزاء، ضمّنه دراسات معمّقة لقياس حجم هذا الاقتصاد الجديد، وتحدّث في أبحاثه تلك عن «اقتصاد المعلومات». ومن المحاولات الحديثة أيضًا لدراسة فاعلية هذا الاقتصاد وأهميته، هناك الدراسة التي قام بها أبتى ونات (Nath et Apte) (2004) ، وتقول هذه الدراسة إن نسبة هذا القطاع الجديد كانت تشكّل 46 في المئة من المنتج المحلي الأمريكي العام في عام 1967، وارتفعت النسبة لتصل إلى 63 في المئة في عام 1997.

اقتصاد رقمي (Economy Digital) : يُقصد بالاقتصاد الرقمي توظيف تقانة المعلومات والاتصالات في خدمة الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي، وذلك برقمته وحوسبته على نحو يضمن الشفافية الفورية، ويمكن من الوصول إلى المؤشرات كلها، الاقتصادية والإدارية والمالية الخاصة ببلد ما في فترة ما.

اقتصاد صناعي (Economy Industrial) : العلم الذي يهتم بتحليل الصناعات والأسواق، وبسلوك المؤسّسات التنموية. ويمكن تعريف علم الاقتصاد الصناعي بأنّه علم يهدف إلى دراسة العلاقات بين الشبكات العاملة في السوق نفسها، وتنظيم الصناعات، والنظر في أداء المؤسّسات الاقتصادية عموماً، والصناعية خصوصاً، وآليات إنتاجها وكيفيات تطويرها.

اقتصاد ما بعد صناعي (Economy Post-Industrial) : هو الاقتصاد الذي يقوم أساساً على المعلومات، باعتبارها العنصر الرئيس في العملية الإنتاجية، وهي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، وتشكّل المعلومات والتقنيات المتّصلة بها، أو تحدّد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته. وربما يُقصد بالمعلومات هنا مجرد الأفكار والبيانات. كما ربما تشمل الأبحاث العلمية والخبرات والمهارات.

اقتصاد المعرفة (Economy Knowledge) : ما عادت المجتمعات قائمة بصورة أساسية على إنتاج السلع المادية فحسب، بل تجاوزت هذه المرحلة إلى إنتاج المعرفة. وترتبط نشأة اقتصاد المعرفة بظهور قاعدة واسعة من المستهلكين الملمين بالتقانة و ظهورها، وهم الذين قطعوا أشواطاً جديدة في تقدّم مجالات الحياة، في نواحي الحوسبة والترفيه والاتصالات.

إنتاج بالجملة، إنتاج ضخم، إنتاج جماهيري (Production Mass) : إنتاج

كميات ضخمة من السلع باستخدام قوة الآلة. وهذا النمط من الإنتاج هو من نتائج الثورة الصناعية.

إنترنت (Internet): شبكة عالمية من الروابط بين الحواسيب تسمح للناس بالاتصال والتواصل، بعضهم مع بعض، واكتساب المعلومات من الشبكة الممتدة إلى أرجاء الأرض كلها، بوسائل بصرية وصوتية ونصية مكتوبة، وبصورة تتجاوز حدود الزمان والمكان والتكلفة وقيود المسافات، وتتحدى في الوقت نفسه سيطرة الرقابة الحكومية.

انعدام الأمن الوظيفي (Insecurity Job): تخوُّف الموظَّفين واهتمامهم بمسألتين هما: استقرار وضعهم العملي، واستمرار دورهم في مكان العمل. أيديولوجيا (Ideology): منظومة من المعتقدات والأفكار المشتركة التي تبرز الجماعات المهيمنة في المجتمع. وتوجد الأيديولوجيات في المجتمعات كلها التي تقوم فيها، وتترسَّخ أنساق منهجية للتفاوت وعدم المساواة بين الجماعات. ويرتبط مفهوم الأيديولوجيا ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القوة؛ إذ تسعى النظم الأيديولوجية إلى إضفاء الشرعية على تباين القوة بين الجماعات وتفاوتها.

بروباغندا أو دعاية (Propaganda): مصطلح يراد به نشر المعلومات وتوجيه مجموعة مركزة من الرسائل، بهدف التأثير في آراء أو سلوك أكبر عدد من الأشخاص. وهي مضادة للموضوعية في تقديم المعلومات. والبروباغندا في معنى مبسط، هي عرض المعلومات بهدف التأثير في المتلقى المستهدف. وكثيراً ما تعتمد البروباغندا على إعطاء معلومات ناقصة، وبذلك يتم تقديم معلومات كاذبة عن طريق الامتناع من تقديم معلومات كاملة، وهي تقوم بالتأثير في الأشخاص عاطفياً، عوضاً عن الرد بعقلانية. والهدف من هذا هو تغيير الوقائع استجابة لأجندات سياسية. والبروباغندا تعني الترويج لطرف سياسي ما وإقصاء أطراف أخرى، وتعني اقتصادياً الدعاية، ودينياً تعني التبشير.

بروليتاريا (Proletariat): ربما كان أول من استخدم كلمة البروليتاريا المفكر الفرنسي سان سيمون (1760 - 1825)، استخدمه لوصف الذين لا يملكون نصيباً من الثروة العامة، ولا يحظون بأي ضمانة من ضمانات الحياة، وبحسب تعبيره، فإنها طبقة بلا ماضٍ ولا مستقبل. وتطور المفهوم بعد ذلك على يد كارل ماركس (1818 - 1883) الذي يرى أنها الطبقة التي تتحمل أعباء المجتمع كلها، من دون أن تنال أي ميزة من ميزات، فهي طبقة لا تعيش إلا بقدر ما تجد عملاً، وبالتالي فهي تتقوّت عن

طريق بيع قوة عملها، فتصبح سلعة شبيهة بأي سلعة أخرى تخضع لقوانين السوق من عرض وطلب. ويعمل أفرادها في المصانع بالتحديد. وهي، في رأيه، تمثل الضياع الكامل للإنسان، وهذا الضياع لا يعوّض سوى بالثورة ضد الطبقات الأخرى .

بطالة (Unemployment) : موقف يرغب فيه الفرد في الحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، لكنه يعجز عن ذلك. وتُعدّ البطالة فكرة أعقد كثيراً مما تبدو أول وهلة؛ فالشخص الذي لا يعمل ليس بالضرورة متعطّلاً عن العمل، بمعنى أنه ليس لديه ما يفعله؛ فربّات البيوت، على سبيل المثال، لا يتلقّين أي أجر لقاء عملهن، لكنهن يؤدّين في العادة أعمالاً غاية في المشقّة.

بلدان حديثة التصنيع (Countries Industrializing Newly) : اقتصادات العالم الثالث، كما في البرازيل وسنغافورة التي أخذت على مدى العقدين أو العقود الثلاثة الماضية بإنشاء قاعدة صناعية قوية.

بنية اجتماعية (Structure Social) : أنماط التفاعل بين الأفراد أو الجماعات؛ فالحياة الاجتماعية لا تمضي بطريقة عشوائية، بل الواقع أن نشاطنا محدّد في معظمه بنائياً؛ فهو منظّم بطريقة مضبوطة ومتكرّرة. وعلى الرغم من أن المقارنة قد تكون مضلّة، فمن الأيسر أن نفكر في البناء الاجتماعي للمجتمع كما لو أنه بمنزلة العوارض الصلبة التي ينهض عليها البناء، وترتبط أجزاءه بعضها ببعض.

بيروقراطية (Bureaucracy) : منظّمة تراتبية تتخذ شكلاً تراتبياً في ترتيب السلطات فيها. شاع استعمال هذا المفهوم بعد أن استخدمه ماكس فيبر الذي اعتبر البيروقراطية النوع الأكثر كفاءة بين أنماط المنظّمات البشرية الكبيرة الحجم. وكلّما ازداد حجم المنظّمات والمؤسّسات، على رأي فيبر، تزايدت فيها النزعة البيروقراطية.

بيئة مصنوعة (Environment Created) : جوانب وعناصر في العالم الطبيعي المادي تنشأ من استخدام الإنسان للتقانة. والمدن، على هذا الأساس، بيئة مصنوعة، إذ تضم المنشآت التي صنعها البشر لتلبية حاجاتهم وإشباعها، بما في ذلك الطرق وسكك الحديد والمصانع والمكاتب والمساكن والمباني الأخرى.

تجربة (Experiment) : طريقة في البحث لاختبار فرضية ما بأسلوب منهجي ومنضبط، أكان بناء موقف غير طبيعي ومصطنع يخلقه الباحث، أم في ظلّ أوضاع وأحوال طبيعية.

تراصف/تراتب اجتماعي (Stratification Social): وجود أشكال من عدم المساواة البنيوية بين الجماعات في المجتمع، من حيث قدرتها على النفاذ إلى المغنم المادية أو الرمزية. وفي حين تنطوي المجتمعات كلها على شكل من أشكال التدرج، فإن الفروق الشاسعة في الثروة والقوة لا تنشأ إلا في ظلّ النظم التي تتكوّن في إطار الدولة. وتُعدّ التقسيمات الطبقية أكثر أشكال التدرج تميزاً في المجتمعات الحديثة.

تربية/تعليم (Education): نقل المعرفة من جيل إلى آخر بالتعليم المباشر. وعلى الرغم من وجود العملية التعليمية في المجتمعات كافة، فإن التعليم الجماهيري لم يتخذ في العصر الحديث إلا شكل التدريس في المدارس، أي التعليم في بيئة تربوية متخصصة، يمضي فيها الأفراد أعواماً عدة من حياتهم.

تصنيع (Industrialization): تطوّر الأشكال الحديثة للصناعة مثل المصانع والمعدّات والآليات وعمليات الإنتاج الضخمة. ويُعدّ التصنيع من منظومة العمليات الرئيسة التي تركت تأثيرها في العالم الاجتماعي خلال القرنين الماضيين. وتتميز المجتمعات المصنّعة بخصائص مغايرة، لما تتسم به البلدان الأقل نموّاً. فمع تقدّم التصنيع، على سبيل المثال، تضاءلت نسبة السكان الذين يعملون في الزراعة إلى درجة كبيرة، ما يشكّل اختلافاً كبيراً بينها وبين البلدان التي لا تزال في مرحلة ما قبل الصناعية.

تصوّر مادّي للتاريخ (History of Conception Materialist): وجهة النظر التي طوّرها ماركس، وخلصتها أن العوامل المادية أو الاقتصادية تؤدّي الدور الرئيس في تحديد التطوّر التاريخي.

تضاؤل البيروقراطية (Debureaucratization): الانكماش والتناقص في سيطرة النموذج الفيري للبيروقراطية على تنظيم المؤسسات في المجتمع الحديث. تضخم نقدي (Inflation Monetary): المراد به ضعف المقدرة الشرائية للعملة، للتضخم النقدي والإفراط في إصدار العملة النقدية.

تعدّدية ثقافية (Pluralism Cultural): تعايش ثقافات فرعية عدة على أساس المساواة في ما بينها في مجتمع معيّن.

تعلّم طوال العمر (تعلّم مستمر) (Learning Lifelong): الدعوة إلى ضرورة استمرار التعلّم واكتساب المهارات من خلال مختلف المراحل في حياة الفرد، حيث لا يقتصر التعلّم على نظام التعليم الرسمي في مراحل الحياة المبكّرة. ومن أشكال التعلّم مدى العمر التي قد يلجأ إليها الأفراد، وبرامج التعلّم المستمر للبالغين، والتدرّب في أواسط الحياة المهنية، وفرص التعلّم

باستخدام الإنترنت، و«بنوك التعلم» التي تشرف عليها المجتمعات المحلية. تعلم عبر الإنترنت (Learning Internet-based): النشاط التربوي التعليمي القائم على اكتساب المعرفة من خلال وسائط الإنترنت.

تغير اجتماعي (Change Social): تحول في البنى الأساسية للجماعة الاجتماعية أو المجتمع. وكان التغير الاجتماعي ظاهرة ملازمة على الدوام للحياة الاجتماعية، لكنها أصبحت أكثر حدة في العصور الحديثة خاصة. ويمكن ردّ أصول علم الاجتماع الحديث إلى محاولات فهم التغيرات الدرامية التي قوّضت المجتمعات التقليدية، وشجّعت على نشأة الأشكال الجديدة للنظام الاجتماعي.

تفاعل اجتماعي (Interaction Social): أي شكل من أشكال المواجهة الاجتماعية بين الأفراد. ويتشكّل معظم حياتنا من تفاعلات اجتماعية من نوع أو آخر. ويشير مصطلح التفاعل الاجتماعي إلى كلّ من المواقف الرسمية وغير الرسمية التي يقابل فيها الناس، بعضهم بعضًا. ويُعدّ الفصل المدرسي أُمُودجًا لموقف التفاعل الاجتماعي الرسمي، في حين تقف المقابلة بين شخصين في الشارع أو في إحدى الحفلات باعتبارها أُمُودجًا للتفاعل غير الرسمي.

تقارب/تلاقي الزمان والمكان (Convergence Space Time): التحرك عبر الزمان والمكان في آن واحد، مع التلازم التلقائي بين أحدهما في مجال النشاط الإنساني، على الصعيدين الدولي والعالمي. ويجري اختزال المسافات زمنيًا مع ازدياد سرعة وسائل المواصلات والاتصالات.

تقانة (Technology): تطبيق المعرفة على عمليات الإنتاج في العالم المادي. وتتضمّن التقانة خلق الأدوات المادية (مثل الآلات) التي تُستخدم في التفاعل البشري مع الطبيعة.

تقانة المعلومات (Technology Information): استخدام منتجات العلم الحديث والأبحاث الهندسية والكهرومغناطيسية في نقل المعلومات وتبادلها.

تقسيم العمل (Labour of Division): تقسيم نسق الإنتاج إلى مجموعة من مهمّات العمل أو المهن المتخصصة، بما يؤديّ إلى إيجاد اعتماد اقتصادي متبادل. وتعرف المجتمعات كلها شكلًا أوليًا في الأقل من تقسيم العمل، خصوصًا في المهمّات التي توكل إلى الرجال وتلك التي تؤدّيها النساء. لكن تقسيم العمل يصبح، مع نموّ الصناعة، أكثر تعقيدًا ممّا كان عليه في ظلّ أي نسق إنتاجي آخر. وأصبح تقسيم العمل في العالم الحديث يتمّ على صعيد دولي.

تنظيم/منظمة/مؤسسة (Organization): مجموعة كبيرة من الأفراد تسود بينهم منظومة محدّدة من علاقات السلطة. وتوجد في المجتمعات الصناعية أشكال عديدة من التنظيمات/المنظمات/المؤسسات التي تؤثر في أغلب جوانب الحياة في المجتمع. وعلى الرغم من أنها ليست كلها ذات طابع بيروقراطي، بالمعنى الرسمي لهذا المصطلح، فإن ثمة روابط وثيقة جدًا بين تطوّر المؤسسات من جهة، والتوجّهات البيروقراطية من جهة أخرى.

تنمية مستدامة (Regulation Media): توجّه فكري وخلاصته أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يمضي قُدّمًا إلّا بالقدر الذي تجري فيه إعادة استخدام الموارد الطبيعية بدلًا من إنضابها، والحفاظ على التنوّع الحيوي، وحماية الهواء النقي، والماء والأرض.

تنميط (Stereotype): إسباغ خصائص ثابتة ومتصلّبة على جماعة بشرية ما.

تنوّع حيوي (Biodiversity): تشعّب الأنواع وتنوّع أشكال الحياة.

توزيع/تخصيص الموارد (Allocation Resource): كيفية استخدام الموارد المادية والاجتماعية المختلفة بواسطة الجماعات أو الحركات الاجتماعية القائمة.

ثقافة (Culture): القيم والاحتفالات ووسائل الحياة التي تميز جماعة ما. ويشيع استخدام فكرة الثقافة، شأنها شأن مفهوم المجتمع، بصورة واسعة في علم الاجتماع، وفي العلوم الاجتماعية الأخرى، ولا سيما الأنثروبولوجيا. وتُعَدّ الثقافة واحدة من أهم الخصائص المميزة للتجمّعات البشرية.

ثقافة مؤسسية (Culture Corporate): فرع من نظرية الإدارة يحاول تعزيز الإنتاجية والتنافسية، عن طريق إيجاد ثقافة تنظيمية متميزة تشمل جميع المنتسبين إلى الشركة. ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن إقامة ثقافة دينامية في الشركة - بما فيها الاحتفال بالمناسبات، والطقوس والتقاليد - من شأنها تعزيز ولاء العاملين، وتشجيع التضامن الجماعي بينهم.

ثورة (Revolution): عملية تغيير سياسي تنطوي على تعبئة الحركات الاجتماعية الجماهيرية التي تفضي - من خلال استخدام القوة - إلى النجاح في قلب النظام القائم، وتشكيل حكومة جديدة. وتختلف الثورة عن الانقلاب، نظرًا إلى أنها تنطوي على حركة جماهيرية، وحدثت تغييرات جوهرية في النظام السياسي بمجمله. ويشير مصطلح الانقلاب إلى الاستيلاء على القوة باستخدام السلاح، من أفراد يحلّون بعد ذلك مكان القادة السياسيين، من دون أن يُحدثوا تغييرًا راديكاليًا في نظام الحكم. كما يمكن التفرقة بين الثورات وحركات التمرد التي تنطوي على تحدّي السلطات

السياسية القائمة، لكنها أيضًا تهدف إلى تغيير الأشخاص أكثر من مجرد إحداث تحولات في البناء السياسي بحد ذاته.

الثورة الصناعية (Revolution Industrial): سلسلة واسعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت تطوير الأشكال الحديثة للصناعة. وكانت الثورة الصناعية منطلقًا لعمليات التصنيع في العالم.

حرب باردة (War Cold): حالة الصراع التي استمرت من أواخر الأربعينيات حتى التسعينيات من القرن العشرين بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحلفائهما، وسمّيت هذه المرحلة الحرب الباردة، لأن الطرفين لم يصلا بالفعل إلى المواجهة العسكرية، أحدهما مع الآخر.

حكم /حكومة (Government): قيام المسؤولين في الأجهزة السياسية بالتنفيذ المنتظم للسياسات والقرارات والإجراءات الخاصة بأمور الدولة. ويمكن النظر إلى الحكم بأنه سيورة أو عملية، وإلى الحكومة باعتبارها منظومة السلطات التي تشرف على تطبيق المسؤولين للسياسات. وفيما كان الملوك والأباطرة يرثسون الحكومات في الماضي، فإن السلطات السياسية في المجتمعات الحديثة تنشأ عن طريق الانتخاب، كما يجري تعيين المسؤولين على أساس الخبرة والمؤهلات.

حكومة إلكترونية (E-Government): هي نظام حديث تتبنّاه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت، في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عمومًا، ووضع المعلومة في متناول الأفراد، وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة، وتهدف إلى الارتقاء بجودة الأداء. ويُعتقد أن أول استخدام لمصطلح «الحكومة الإلكترونية» ورد في خطاب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في عام 1992.

خدمات الشبكات الاجتماعية (Services Networking Social): هي خدمات تؤسسها وتبرمجها شركات كبرى لجمع المستخدمين والأصدقاء، ولمشاركة النشاط والاهتمامات، وللبحث في تكوين صداقات، والبحث عن اهتمامات ونشاط لدى أشخاص آخرين.

خطاب (Discourse): منهج فكري في مجال محدّد من الحياة الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فإن خطاب التجريم يعني الطريقة التي يفكر بها الناس في مجتمع ما ويتحدّثون بها عن الجريمة.

دولة (State): جهاز سياسي يضم الحكومة والمؤسسات (إضافة إلى موظفي الخدمة المدنية)، ويسيطر على حيّز مكاني معيّن، ويدعم سلطته



بالقانون والقدرة على استخدام القوة. ولا تتسم المجتمعات كافة بوجود الدولة؛ فثقافات الصيد وجمع المحاصيل، وكذلك المجتمعات الزراعية الصغيرة الحجم، تفتقر إلى وجود مؤسسات الدولة. ويمثّل نشوء الدولة معلماً مميزاً في تحوّل المجتمعات البشرية، نظراً إلى أن تركّز القوة السياسية الذي ينطوي عليه تشكّل الدولة، أدخل ديناميات جديدة على عملية التغير الاجتماعي.

دولة الرفاه (State Welfare): نظام سياسي يتلقّى فيه المواطنون مجموعة واسعة من خدمات الرفاه الاجتماعي.

دولة قومية (Nation-State): نمط خاص من الدولة يتميز به العالم الحديث، تمتلك فيه الحكومة قوة سيادية على مساحة محدّدة من الأرض. وتشكّل جمهرة السكان مواطنين يعتبرون أنفسهم جزءاً من أمة واحدة. وارتبطت الدولة القومية ارتباطاً وثيقاً بظهور القومية، على الرغم من أن الولاءات القومية لا تشكّل دائماً حدود بعض الدول القائمة في الوقت الحاضر. هذا، وتطوّرت الدولة القومية باعتبارها جزءاً من منظومة الدول القومية التي نشأت في أوروبا، وانتشرت في الوقت الحاضر، في معظم بقاع العالم.

ديمقراطية (Democracy): نظام سياسي يسمح للمواطنين بالمشاركة في صنع القرار السياسي، ويتمّ ذلك، على الأغلب، بانتخاب ممثلين لهم في هيئات الحكومة.

ديمقراطية ليبرالية (Democracy Liberal): نسق من الديمقراطية يتركز على المؤسسات البرلمانية - النيابية، ويقترن بنظام الاقتصاد الحرّ في مجال الإنتاج الاقتصادي.

رأس المال المغامر (Capital Venture): رأس المال هو عبارة عن ملكية خاصة تقدّم لمهنيين محترفين في مجال معيّن، لإنجاز مشروع استثماري يحمل في طياته فرص النمو المستقبلي. ويراد به التمويل الذي يستهدف المشاريع التي تتوقّر على فرص نجاح كبيرة، وتواجه في الوقت نفسه مخاطر عالية، وبالتالي فاحتمال الخسارة كبير أيضاً. وتكون هذه المشاريع، غالباً، نوعية وجديدة، تعتمد الابتكار، فهي تبدأ في الجامعات أو مراكز البحث، أو تكون أفكاراً اكتملت لدى بعض المبدعين، وبدأت تظهر في صورتها النهائية. ويتمّ التعويل على رأس المال المغامر في إنجاز المشاريع التقنية والابتكارية، ويكون مصدره غالباً من المؤسسات الاستثمارية والأفراد من أصحاب الثروات الكبيرة.

رأسمالية (Capitalism): نظام للمشروع الاقتصادي القائم على التبادل في السوق. ويشير مفهوم «رأس المال» إلى الأصول الاقتصادية، بما فيها المال والعقار والمعدات والآلات التي يمكن استخدامها لإنتاج السلع بغرض البيع، أو استثمارها في السوق بهدف تحقيق الربح. والمجتمعات الصناعية كلها تقريبًا في هذه الأيام ذات توجه رأسمالي؛ إذ تركز النظم الاقتصادية فيها على التجارة الحرة أو على المنافسة الاقتصادية.

رأسمالية معلوماتية (Capitalism Information): على النقيض من «أشكال» الرأسماليات السابقة (التجارية أو الصناعية أو المرتكزة على الخدمات أو على غيرها)؛ فإن الرأسمالية المعلوماتية (وفي صلبها الاقتصاد المعلوماتي) نشأت معومة الطبيعة، فهي ذات توجه عميق ومتزايد إلى العومة والكونية. والقول بهذا إنما يوازي القول إن نهاية القرن العشرين تزامنت مع انبعاث اقتصاد عالمي جديد قادر على العمل، في شكل وحدة قائمة في زمن واقعي وعلى المستوى الكوني. والمقصود هنا هو القول إنه إذا كان نمط الإنتاج الرأسمالي يتميز بالتطور المتصاعد، ويعمل من دون عناء للدفع بحدود الزمن والمكان، فإنه منذ نهاية القرن العشرين فحسب، أصبح الاقتصاد العالمي قادرًا على أن يصبح كونيًا، بفضل البنية الجديدة التي وفّرتها تقانة الإعلام والاتصال.

رأسماليون (Capitalists): الفئة التي تملك الشركات والأراضي أو الأنصبة والأسهم، وتستخدم هذه الممتلكات لتوليد ريع اقتصادي.

سلطة (Authority): القوة الشرعية التي تتمكّن بها مجموعة أو شخص من السيطرة على مجموعات أو أشخاص آخرين. ويتمتع عنصر المشروعية بأهمية حيوية في مفهوم السلطة؛ إذ إنه الوسيلة الرئيسة التي تتميز بها السلطة من المفهوم العام للسلطان. ويمكن ممارسة السلطان / القوة من خلال استخدام القسر أو العنف. وفي مقابل ذلك، تعتمد السلطة على قبول المرؤوسين بحقّ رؤسائهم في إعطائهم الأوامر والتعليمات.

سوق حرة (Market Free): مصطلح يشير إلى الأسواق المتحررة من تدخلات الحكومات وقيودها، إضافة إلى القدرة العملية على الحفاظ على النظام القانوني الداخلي للسوق، وحماية الممتلكات العامة والخاصة.

سيادة (Sovereignty): الحكم السياسي المعترف به لدولة على مساحة محدّدة من الأرض.

شبكات اجتماعية (Networks Social): معظم الشبكات الاجتماعية الموجودة حاليًا هي عبارة عن مواقع «ويب» تقدم مجموعة من الخدمات

للمستخدمين، مثل المحادثة الفورية والرسائل الخاصة والبريد الإلكتروني والفيديو والتدوين، وتبادل الملفات ونشرها وغير ذلك من الخدمات. ومن الواضح أن تلك الشبكات الاجتماعية أحدثت تغييرًا كبيرًا في كيفية الاتصال والتفاعل بين الأشخاص والمجتمعات وتبادل المعلومات. وهي تجمع الملايين من المستخدمين في الوقت الحالي. وتنقسم تلك الشبكات الاجتماعية بحسب الأغراض، فهناك شبكات تجمع أصدقاء الدراسة، وأخرى تجمع أصدقاء العمل، إضافة إلى شبكات التدوينات المصغرة، ومن أشهرها «فيسبوك» و«ماي سبيس» و«غوغل»، وغير ذلك كثير.

شرعية (Legitimacy): يكتسب نظام سياسي ما صفة الشرعية عندما يقرّ من يحكمهم هذا النظام بأنه عادل وسليم وصحيح.

شركات عابرة القوميات (Corporations Transnational): شركات متعدّية الجنسية يتّسم بناؤها الإداري بالطابع الكوني، فلا يوجّه من أي دولة بعينها.

شيوعية (Communism): منظومة الأفكار السياسية التي ارتبطت بماركس وبلورها لينين بصورة خاصة، وتمّأست في الصين وفي الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية حتى عام 1990.

طبقة (Class): على الرغم من أن الطبقة هي من المفاهيم الأكثر استخدامًا وتكرارًا في علم الاجتماع، فإن ثمة اتفاقًا واضحًا في شأن تعريف هذه الفكرة. وبالنسبة إلى ماركس، تمثّل الطبقة مجموعة من الناس يشتركون في أن لهم علاقة مشتركة مع وسائل الإنتاج. كما أن فيبر أيضًا عرّف الطبقة بأنها فئة اقتصادية، لكنه أكّد تفاعلها مع المكانة الاجتماعية والوشائج التي تربطها بالأحزاب. وفي الأعوام الأخيرة، بدأ بعض المتخصصين بالعلوم الاجتماعية استخدام التصنيف المهني بكثافة، باعتباره أحد المؤشرات على الطبقة الاجتماعية، بينما شدّد آخرون على ملكية العقار، أو على الثروة، في حين أظهرت فئة ثالثة من العلماء اهتمامًا خاصًا بخيارات أساليب الحياة.

طبقة عاملة (Class Working): طبقة اجتماعية تتكوّن من الأفراد ذوي الياقات الزرقاء - أي العمّال اليدويين - أو الذين يشتغلون في مهن يدوية.

عالم أوّل (World First): منظومة الدول التي تتمتع باقتصادات صناعية ناضجة، قائمة على الإنتاج الرأسمالي.

عالم ثالث (World Third): المجتمعات الأقلّ نموًا، وليس فيها إنتاج

صناعي، وإن وجد فإنه لا يكون على درجة كبيرة من النمو. ويعيش معظم سكان العالم في بلدان تنتمي إلى العالم الثالث.

علاقات رسمية (Relations Formal): العلاقات التي تقوم في الجماعات والتنظيمات على أساس المعايير أو القواعد التي يسير عليها نسق السلطة «الرسمي».

علاقات غير رسمية (Relations Informal): العلاقات التي تنشأ بين الجماعات والهيئات، على أساس الروابط الشخصية أو أساليب أداء النشاط التي تمارس بمعزل عن الأنماط الإجرائية الرسمية المتعارف عليها.

علم (Science): يعنى بالمعنى الشائع في العلوم الفيزيائية، وبالدراسة المنظمة للعالم الطبيعي. وينطوي العلم على التوليد المنظم للبيانات الإمبريقية، مصحوبًا ببناء المقاربات النظرية والنظريات التي يسترشد بها في تفسير البيانات. ويجمع النشاط العلمي بين خلق أشكال جديدة من الفكر، والاختبار الدقيق للفروض والأفكار. ويمثل الادعاء القائل إن الأفكار العلمية هي تلك الأفكار المعرضة للنقد المتبادل من جانب أعضاء المجتمع العلمي، أحد الملامح الأساسية التي تعين على تمييز العلم من الأشكال الأخرى من أنساق الفكر.

عمل (Work): النشاط الذي ينتج من خلال البشر من عالم الطبيعة، وبفضله يحافظون على بقائهم. وينبغي عدم التفكير في العمل باعتباره يقتصر، فحسب، على العمل المدفوع الأجر؛ إذ كانت الثقافات التقليدية ذات نسق نقدي متدن، ولم يكن هناك سوى عدد محدود جدًا من الناس الذين يعملون لقاء أجر نقدي. وفي المجتمعات الحديثة، لا يزال هناك العديد من أنماط العمل - مثل العمل المنزلي - التي لا تنطوي على أجر نقدي أو رواتب.

عولمة (Globalization): تعاظم الاعتماد المتبادل بين شعوب العالم وأقاليمه وبلدانه جرّاء توسّع نطاق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية عبر بقاع المعمورة.

فجوة رقمية (Divide Digital): يعبر مفهوم الفجوة الرقمية عن الفرق في حيازة تقانة المعلومات والاتصالات في شكلها الحديث، وحيازة المهارات التي يتطلبها التعامل معها بين الدول المتقدمة المنتجة لهذه التقنيات، ولبرامجها ومحتوياتها، والدول النامية التي لا تساهم في إنتاج هذه التقنيات وفي صوغ محتوياتها وأدواتها. والفجوة أيضًا هي لفرق في مستوى انتشار هذه التقنيات بين الأفراد في الدول المتقدمة، وفي دول العالم الثالث. وتظهر

الفجوة الرقمية أيضًا في مستوى مدى النفاذ إلى المعرفة وتبادلها وإنتاجها،  
باعتقاد أنظمة التواصل من بُعد، والوسائل الرقمية المتعددة الخيارات  
والوسائط.

فقر المعلومات (Poverty Information) : حالة الناس الذين يفتقرون إلى  
وسائل تقانة المعلومات مثل الحاسوب، أو لا يستطيعون الوصول إليها.  
فوردية (Fordism) : أحد النظم المتقدمة في الإنتاج الرأسمالي الذي  
اضطلع هنري فورد بالدور الريادي فيه. وكان من أبرز معاملته استحداث  
خطّ التجميع المتحرك، وربط طرائق الإنتاج الجماعي ربطاً محكماً بتوسيع  
مجالات السوق أمام البضائع المنتجة، وكان أبرزها بالنسبة إلى فورد السيارة  
المسماة باسمه.

قانون (Law) : منظومة من قواعد السلوك التي تضعها السلطة السياسية  
وتعزّزها قوة الدولة.

قرية كونية (Village Global) : فكرة طرحها أول مرة الكاتب الكندي  
مارشال مكلوهان الذي كان يرى أن انتشار الاتصالات الإلكترونية سيجعل  
العالم أقرب ما يكون إلى الجماعة البشرية الصغيرة. ومن هنا، غدا الناس  
في مختلف أرجاء العالم يتابعون ويشاهدون الأخبار والحوادث نفسها في  
وقت واحد عبر البث التلفزيوني.

قوة (Power) : مقدرة الأفراد أو أعضاء الجماعة على تحقيق أهدافهم،  
أو قدرتهم على تطوير المصالح التي يتمتعون بها. وتتخلل القوة جوانب  
العلاقات الإنسانية كلها. ويمكن النظر إلى العديد من الصراعات التي تدور  
في المجتمع بوصفها صراعات من أجل الاستحواذ على القوة، نظرًا إلى أن  
مقدار القوة الذي يمكن أن يحوزه الفرد أو الجماعة هو الذي يحدّد  
قدرتهم على تحويل أمانهم إلى واقع.

قومية (Nationalism) : منظومة من المعتقدات والرموز التي تعبّر عن  
الوحدة والتماهي بجماعة قومية محدّدة.

قيم (Values) : أفكار يعتنقها الأفراد أو الجماعات البشرية تتعلّق بما  
هو مرغوب فيه، وملائم، وطيب أو سيئ. ويمثّل الاختلاف في القيم جانباً  
رئيساً من جوانب التباين في الثقافة الإنسانية. كما يتأثر ما يثمنه الأفراد  
بشدة برؤية الثقافة الخاصة التي يعيشون فيها.

كلام (Talk) : القيام بمحادثات أو مبادلات لفظية في مجرى الحياة  
الاجتماعية اليومية.

لاتسليع (Decommodification) : درجة تحرّر خدمات المعونة والرفاه

الاجتماعي من قيمتها في السوق. ففي النظام الذي تجرّد فيه الخدمات من قيمتها كسلع متوافرة في السوق، فإن خدمات الرفاه مثل التعليم والعناية الصحيّة تقدّم للجميع، ولا ترتبط بالضرورة بعمليات السوق. أمّا في النسق السلعي فإن هذه الخدمات تُعدّ سلعةً تباع في السوق مثل غيرها من البضائع والخدمات.

لأمانة (Deinstitutionalization) الوضع الذي يُسحب فيه الأفراد من مؤسسات الدولة ومرافقها التي تقدّم إليهم العناية والرعاية، ويعادون إلى عائلاتهم أو إلى المساكن التي يديرها المجتمع المحلي.

ما بعد الحداثة (Postmodernism): الاعتقاد بأن المجتمع ما عاد يحكمه أو يسيّره التاريخ أو التقدّم؛ فمجتمع ما بعد الحداثة، وفقًا لهذا الرأي، هو على درجة عالية من التعددية والتنوّع. وليس ثمة «نظرية عملاقة» يُستهدى بها في تطوّره.

ما بعد الفوردية (Post-Fordism): مصطلح يصف نوعًا جديدًا من الاقتصاد الرأسمالي تُستخدم فيه المرونة والابتكار قصد الاستجابة للطلب وتوفير منتجات تُصنع وفقًا لذلك الطلب.

مجال عام (Sphere Public): فكرة وضعها عالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس تحدّد المجال العام بأنه ساحة السجال والنقاش العام في المجتمع الحديث.

مجتمع (Society): يُعدّ مفهوم المجتمع واحدًا من أهم مفاهيم الفكر السوسيولوجي. وهو مجموعة من الناس يعيشون في حيّز معيّن، ويخضعون لنظام واحد من السلطة السياسية، وهم على وعي بأن لهم هوية تميّزهم من الجماعات الأخرى المحيطة بهم. ويتّسم بعض المجتمعات - مثل مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل - بالصغر الشديد؛ إذ لا يزيد عدد سكانها على عشرات عدة من الأفراد. وهناك مجتمعات أخرى بالغة الكبر تشمل ملايين عدة من البشر. فالمجتمع الصيني الحديث، على سبيل المثال، يزيد تعداد سكانه على مليار نسمة.

مجتمع شبكي (society Network): ظهر مصطلح المجتمع الشبكي مع الهولندي جان فان ديك (Dijk van J.) في كتابه مجتمع الشبكة في عام 1991، ومع كاستلز في الجزء الأول من ثلاثيته عصر المعلومات في عام 1991. واستخدم جيمس مارتن مصطلحًا مقاربًا هو المجتمع السلبي، مشيرًا إلى المجتمعات المتصلة عبر شبكات اتصال كبرى. ويعرّف فان ديك مجتمع الشبكة بأنه مجتمع مكوّن من الشبكات الإعلامية والاجتماعية التي تشكّل

هيئته الأساس، وبنيته الرئيسة على المستويات كافة (الشخصية والمنظمة والمجتمعية). ويقارن هذا النمط بمجتمع شامل من المجموعات والمنظمات والمجتمعات المنظمة بشكل فيزيائي. ووفقاً لكاستلز فإن الأنظمة الشبكية المعلوماتية تمثل التحولات المجتمعية الجديدة في عصرنا، وتساهم في تشكيلها. مجتمع مدني (Society Civil): مجال النشاط الذي يقع بين الدولة والسوق، بما في ذلك العائلة، والمدارس وجمعيات المجتمع المحلي، والمؤسسات غير الاقتصادية. و«المجتمع المدني» أو الثقافة المدنية هي من المكونات الجوهرية للمجتمعات الديمقراطية الحية.

مجتمع المعلومات (Society Information): عالم تقانة المعلومات؛ العالم الذي يتجه نحو التكتلات المعلوماتية، ونحو شبكات الاتصالات البعيدة المدى، هي الصفة التي أُطلقت على العصر الذي نعيش فيه، وهو عصر المعلومات؛ - المجتمع ما بعد الصناعي - المجتمع المعلوماتي - مجتمع المعرفة. ويُقصد بمجتمع المعلومات أيضاً التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع تكون المعلومات فيه أكثر اتساعاً وتنوعاً وهي القوة المسيطرة - المجتمع الذي ينشغل معظم أفراده بإنتاج المعلومات أو جمعها أو اختزانها - المجتمع الذي تتاح فيه الاتصالات العالمية وتنتج فيه المعلومات بكميات ضخمة، وتتنوع على نحو متزايد، وتصبح لها قوة تأثير في الاقتصاد. ومجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يقوم أساساً على المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي، وهو شكل معين من التنظيم الاجتماعي، حيث يُعتبر إنتاج المعلومات واستغلالها وإرسالها الموارد الأولية للإنتاجية، وللسلطة بحكم المستجدات التقنية الحديثة.

مجتمعات زراعية (Society Agrarian): المجتمعات التي تقوم فيها وسائل العيش على الإنتاج الزراعي (زراعة المحاصيل).

مجتمعات صناعية (Societies Industrial): المجتمعات التي تنخرط فيها الأغلبية الغالبة من الأيدي العاملة في الإنتاج الصناعي.

مجموعة اجتماعية (Group Social): مجموعات من الأفراد الذين يتفاعلون بأساليب انتمائية بعضهم مع بعض. وقد تتفاوت الجماعات من حيث الحجم، فتتراوح بين روابط بالغة الصغر، وتنظيمات كبيرة، أو مجتمعات. وأياً يكن الأمر، فإن الملمح المحدد للجماعة هو وعي أعضائها بوجود هوية مشتركة بينهم. ونحن نمضي حياتنا في علاقات مع جماعات اجتماعية. وفي المجتمعات الحديثة ينتمي معظم الناس إلى جماعات ذات أنماط عديدة متباينة.

مدينة كونية (City Global): إحدى المدن الضخمة، مثل: طوكيو ولندن ونيويورك التي أصبحت مركزًا لتنظيم الاقتصاد العالمي الجديد.

معايير (Norms): قواعد من السلوك تعكس أو تجسّد القيم في ثقافة ما، إمّا بتحديد نمط معيّن من السلوك أو بالنهاي عنه ومنعه. وتكون المعايير معزّزة دائماً بعقوبات من نوع آخر، تتراوح بين عدم القبول الرسمي والعقاب البدني أو الإعدام.

معلوماتية (science Information): مصطلح يُراد به علم المعلومات وما يتعلّق به من تقنيات ووسائل متعدّدة، ويشتمل على خواص تركيب المعلومات وكيفيات صوغها وترتيبها، ونظريات وأساليب نقلها وتنظيمها وتخزينها واسترجاعها وتقويمها وتوزيعها والاستفادة منها عبر استخدام الحاسوب وغيره من الأجهزة الرقمية.

مفهوم اللامركزية (Concept Decentralization): ازداد الاهتمام بمفهوم اللامركزية منذ أواخر القرن العشرين نتيجة المتغيرات السياسية والاقتصادية والتقنية التي شهدتها العالم . واللامركزية لا تعدّ هدفًا في حد ذاتها، وإنما هي فلسفة تنظيمية، وأداة تنمية تمكّن البشر من المشاركة في الشأن العام، واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعاتهم، بما يعود عليهم بالفائدة، فاللامركزية معنية أساسًا بنقل السلطات والصلاحيات من المستويات المركزية الأعلى إلى المستويات المحلية الأدنى.

مكانة (Status): الشرف الاجتماعي أو الهيبة التي يضيفها بعض أعضاء المجتمع على جماعة بعينها. وعادة تتّسم الجماعات ذات المكانة بأسلوب مميز للحياة؛ أي بأنماط السلوك التي يتّبعها أعضاء الجماعة. وقد تكون الامتيازات المصاحبة للمكانة إيجابية أو سلبية، فجماعات المنبوذين ينظر إليها باحتقار، و/أو تعامل باعتبارها جماعات طريدة من أغلبية السكان.

ملكية فكرية (Property Personal): الملكية الفكرية هي حق الأفراد والشركات بامتلاك الابتكارات إذا توافر فيها شرطان؛ الأول أن يكون هذا الابتكار إنشاءً جديدًا غير معروف، والثاني أن يكون له تطبيق عملي أو استعمال مفيد. وقوانين الحماية للملكية الفكرية تعطي حق ملكية الأفكار هذا عن طريق آلية ما يسمّى تسجيل «براءة الاختراع»، فالذي يسبق إلى تسجيل الابتكار يكون مالك العين والمنفعة، يتصرف بهما كما يشاء. وفي أغلب الأحيان تُمنح البراءات لمدة عشرين سنة، وبعد ذلك يفقد صاحب الابتكار (أي صاحب تسجيل براءة الاختراع) الحماية القانونية لابتكاره؛ أي يستطيع أي فرد أو شركة أن ينتفع به من دون إذن أو مقابل .



منافسة تجارية (Competitiveness): سباق اقتصادي ربحي بين مجموعة من الشركات التي تنتمي إلى مجال العمل التجاري نفسه، وتتنافس في السوق نفسها، من أجل كسب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتحقيق أكبر نسبة من الأرباح.

مناهج/طرق البحث (Method Research): طرائق متنوعة للبحث تُستخدم لجمع البيانات الإمبريقية (الواقعية). وهناك العديد من الطرائق البحثية في علم الاجتماع، لكن ربما كان أكثرها شيوعاً هو العمل الميداني (أو الملاحظة بالمشاركة) والمسوح. ومن المفيد الجمع بين اثنتين أو أكثر من هذه الطرائق في المشروع البحثي الواحد، بغرض تحقيق أهداف عدة في آن معاً.

مهنة (Occupation): أي شكل من أشكال العمل المدفوع الأجر يقوم فيه الفرد بعمل منتظم ومنظم.

موارد بشرية (Resources Human): تُبنى إدارة الموارد البشرية على الطاقات والعاملين عليها، وتُعنى برصد أداء الفاعليات والنشاط الإداري، وتهتم بالتخطيط للمؤسسة وتنظيمها وتطويرها وتوجيه القيادة بها، وهي معنية بتحفيز الموظفين للوصول إلى أعلى مستوى من الإنتاجية بكفاءة وفاعلية، والجمع بين الشركة والموظف، قصد المساهمة في تحقيق أهداف كلٍّ منهما، وتهتم كذلك بزيادة حصّة الشركة في السوق والمحافظة عليها، وتحسين أداء العنصر البشري في المنشأة.

مواطن (Citizen): عضو في جماعة سياسية تكون العضوية فيها مرتبطة بسلسلة من الحقوق والواجبات على السواء.

نظرية الكينزية في الاقتصاد (Economics Keynesian): أسس هذه النظرية الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز وتركّز على دور القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، ما يسمّى الاقتصاد المختلط؛ إذ يختلف كينز مع السوق الحرة (من دون تدخل الدولة)، مؤكداً ضرورة تدخل الدولة في بعض المجالات الاقتصادية والخدمات الحيوية.

نمو حضري (Urbanization): نموّ البلدات والمدن وانتشارها.

نوع (Genre): مفهوم متداول في دراسة وسائل الإعلام للدلالة على نوع متميّز من المنتجات الإعلامية أو المفردات الثقافية. ففي عالم التلفزيون مثلاً، تشمل هذه الأنواع فقرات مثل: التمثيليات المثيرة والكوميديا والبرامج الإخبارية والرياضة والمسرحيات.

هجرة (Migration / Immigration): انتقال الناس من بلد إلى آخر

بهدف الاستقرار.

هجرة جديدة (Migration New): يشير هذا المصطلح إلى تغير أنماط الهجرة في أوروبا بعد عام 1989. وتأثرت هذه «الهجرة الجديدة» بانتهاء الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين، والصراع الإثني الذي احتدم في يوغسلافيا السابقة. كما تأثرت بعملية التكامل الأوروبي التي غيرت من الطبيعة الدينامية للعلاقة بين «بلدان الأصل» التقليدية و«البلدان المضيفة». هوية (Identity): السمات المميزة لطابع الفرد أو الجماعة التي تتصل بماهيتهم وبالمعاني ذات الدلالة العميقة لوجودهم. ومن المصادر الرئيسة للهوية: الجنوسة وتوجهات النشاط الجنسي والقومية والأصل الإثني والطبقة الاجتماعية. والاسم هو من المعالم المهمة لهوية الفرد، كما أن التسمية مهمة جدًا لهوية الجماعة.

هوية اجتماعية (Identity Social): الخصائص التي يعزوها الآخرون إلى فرد ما.

واقع مفرط (Hyperreality): فكرة طرحها المؤلف الفرنسي جان بودريار مفادها أن انتشار الاتصال الإلكتروني أدى إلى وضع لا يكون فيه «الواقع» الذي تعالجه البرامج التلفزيونية والمنتجات الثقافية الأخرى كيانًا منفصلًا مستقلًا. وبدلًا من ذلك، فإن ما نعهده «واقعيًا» إنما هو نتاج تبنّيه وسائل الاتصال نفسها. من هنا، فإن الفقرات التي يجري التبليغ عنها في الأخبار ليست مجرد سلسلة من الحوادث المنفصلة عنّا، بل هي التي تعرّف المعنى والدلالة لهذه الحوادث وتبنيهما وتشكّلهما.

وسائل الاتصال الجماهيرية (Media Mass): أشكال الاتصال المصمّمة للوصول إلى جمهرة من القراء أو المشاهدين أو المستمعين، ومن بينها الصحف والمجلات والمذيع والتلفزيون.

وسائل الإنتاج (Production of Means): الوسائل التي يمكن من خلالها إنتاج السلع المادية في المجتمع. وهي لا تتمثل في الجانب التقني فحسب، بل تشمل أيضًا العلاقات الاجتماعية بين المنتجين.

المراجع

Books

Abbate, J. Internet the Inventing. Cambridge, MA: MIT Press, 2000.

Aglietta, M. A Theory of Capitalist Regulation: The US Experience. London: New Left Books, 1979.

,Technology Reinventing .(eds) Schuler .D and .P ,Agre  
a as Computing of Exploration Critical :Community Rediscovering  
.1997 ,Ablex :CT ,Greenwood . Practice Social  
.1994 ,Blackwell :Oxford . Reader A :Post-Fordism .A ,Amin  
Origins the on Reflections :Communities Imagined .B ,Anderson  
.1983 ,Verso :London . Nationalism of Spread and  
of Dimensions Cultural :Large at Modernity .A ,Appadurai  
.1996 ,Press Minnesota of University :Minneapolis . Globalization  
Political Re-imagining .Kohler .M and Held .D ,D ,Archibugi  
,Polity :Cambridge .Democracy Cosmopolitan in Studies :Community  
.1998  
. Organum Novum and Learning of Advancement .F ,Bacon  
.1900 ,Press Colonial :London  
in Democracy for Hope The :Wired Prometheus .D ,Barney  
Chicago of University :Chicago . Technology Network of Age the  
.2000 ,Press  
and Patton .P ,Foss .P by Translated .Simulations .J ,Baudrillard  
.1983 ,(Semiotext(e :York New .Betchman .P  
. Teledemocracy of Future The .Slaton .C and .T ,Becker  
.2000 ,Praeger :CT ,Westport  
:York New . Society Post-Industrial of Coming The .D ,Bell  
.1973 ,Books Basic  
. Reader Cybercultures The .(eds) Kennedy .B and \_\_\_\_\_  
.2000 ,Routledge :London  
and Individualism :Heart the of Habits .[.al et] .R ,Bellah  
California of University :Berkeley . Life American in Commitment  
.1985 ,Press  
:MA ,Cambridge . Steps First :Cyberspace .(ed) .M Benedikt  
.1992 ,Press MIT  
Economic and Technological :Revolution Control The .J ,Beniger  
Harvard :MA ,Cambridge . Society Information the of Origins  
.1986 ,Press University

Critical :Theory Postmodern .Kellner .D and .S ,Best  
 .1991 ,Press Guilford :York New . Interrogations  
 Social The .(eds) Pinch .T and Hughes .P .T ,W ,Bijker  
 the in Directions New :Systems Technological of Construction  
 ,Press MIT :MA ,Cambridge .Technology of History and Sociology  
 .1990  
 Computer the in Culture Western :Man Turing's .D .J ,Bolter  
 .1984 ,Press Carolina North of University :Hill Chapel . Age  
 Contemporary of Character the and Technology .A ,Borgmann  
 .1984 ,Press Chicago of University :Chicago . Life  
 .T .I .M at Future the Inventing :Lab Media The .S ,Brand  
 .1987 ,Penguin :York New  
 and Protests Street .(eds) Stein Gross .J and .R .D ,Cameron  
 :Vancouver . State the and Culture ,Globalization :Parks Fantasy  
 .2002 ,Press Columbia British of University  
 . Imperialism New the and Marxism .[.al et] .A ,Callinicos  
 .1994 ,Bookmarks :London  
 and Protests Street .(eds) Stein Gross .J and .R .D ,Cameron  
 :Vancouver . State the and Culture ,Globalization :Parks Fantasy  
 .2002 ,Press Columbia British of University  
 ,Unwin-Hyman :Boston . Culture as Communication .J ,Carey  
 .1989  
 and Family ,Work :Economy New the Sustaining .M ,Carnoy  
 Harvard :MA ,Cambridge . Age Information the in Community  
 .2000 ,Press University  
 and Nature The :Work Nonstandard .(eds) [.al et] .F ,Carré  
 :IL ,Campaign . Arrangements Employment Changing of Challenges  
 .2000 ,Association Research Relations Industrial  
 Party Canadian Rebuilding .Young .L and Cross .W ,K ,Carty  
 .2000 ,Press Columbia British of University :Vancouver . Politics  
 .1998 ,Blackwell :Oxford .Millennium of End .M ,Castells  
 ,Internet the on Reflections : Galaxy Internet The .\_\_\_\_\_

.2001 ,Press University Oxford :Oxford . Society and Business

.1997 ,Blackwell :Oxford . Identity of Power The .\_\_\_\_\_

,Blackwell :Oxford . Society Network the of Rise The .\_\_\_\_\_

.1996

in Revolution Managerial The :Hand Visible The .A ,Chandler

.1977 ,Belknap :MA ,Cambridge . Business American

and Thinking :Cosmopolitics .(eds) Robbins .B and .P ,Cheah

Minnesota of University :Minneapolis . Nation the beyond Feeling

.1998 ,Press

of Myth The :Matters Manufacturing .Zysman .J and .S ,Cohen

.1987 ,Books Basic :York New . Economy Post-Industrial the

New . Practice and Theory :Economy Political Global .T ,Cohn

.2000 ,Longman :York

Parliament .(eds) Donk de Van .W and Taylor .J ,S ,Coleman

,Press University Oxford :Oxford . Internet the of Age the in

.1999

?Media the Owns Who . (eds) Gomery .D and .B ,Compaine

. Industry Media Mass the in Concentration and Competition

.2000 ,Erlbaum Lawrence :NJ ,Mahwah

in Forces Social :Order World and Power ,Production .R ,Cox

,Press University Columbia :York New . History of Making the

.1987

Political .(eds) Bartle .J and Gosschalk .B ,I ,Crewe

1997 of Election General the Won Labour Why :Communications

.1998 ,Cass Frank :London .

. Media of Business The .Hoynes .W and .D ,Croteau

.2001 ,Press Forge Pine :CA ,Oaks Thousand

:Order Political the Challenging .Kuechler .M and .R ,Dalton

.1990 ,Polity :Cambridge . Movements Political and Social New

Communication :Hypermedia and Printing ,Parchment .R ,Deibert

University Columbia :York New . Transformation Order World in

.1997 ,Press

.Spivak .C .G by Translated . Grammatology Of .J ,Derrida  
.1974 ,Press University Hopkins Johns :Baltimore

A :Age Computer The .(eds) Moses .J and .M ,Dertouzos  
.1979 ,Press MIT :MA ,Cambridge . View Year Twenty  
,Macmillan :York New . Education and Democracy .J ,Dewey  
.1964

Yale :Haven New . Neighborhood Wired The .S ,Doheny-Farina  
.1996 ,Press University

.2001 ,Routledge :York New . Internet the On .H ,Dreyfus  
Struggle of Circuits and Cycles :Cyber-Marx .N ,Dyer-Witheford  
Illinois of University :IL ,Urbana . Capitalism High-Technology in  
.1999 ,Press

Los . Luther Martin and Propaganda ,Printing .M ,Edwards  
.1994 ,Press California of University :Angeles

. Europe Modern Early in Revolution Printing The .E ,Eisenstein  
.1983 ,Press University Cambridge :Cambridge

Economy Political and Territory :Sovereignty Beyond .D ,Elkins  
Toronto of University :Toronto . Century Twenty-First the in  
.1995 ,Press

.Wilkinson .J by Translated . Society Technological The .J ,Ellul  
.1964 ,Vintage :York New

The :Book the of Coming The .Martin J- .H and .L ,Febvre  
.Gerard .D by Translated . 1800-1450 , Printing of Impact  
.1976 ,Books Left New :London

.1999 ,Routledge :London . Technology Questioning .A ,Feenberg  
of Politics the and Technology .(eds) Hannay .A and \_\_\_\_\_  
.1995 ,Press University Indiana :Bloomington . Knowledge  
Cultural and Discourse Civic .(eds) Shade .L and .S ,Ferguson  
:CT ,Westport . Voices of Cacophony A :Canada in Politics  
.2002 ,Ablex

,Books Left New :London . Method Against .P ,Feyerabend  
.1975

:Age Digital the in Community .(eds) Barney .D and \_\_\_\_\_  
 ,Littlefield and Rowman :.MD ,Lanham . Practice and Philosophy  
 .2004

in Networks Personal :Friends among Dwell To .C ,Fischer  
 .1982 ,Press Chicago of University :Chicago . City and Town  
 of Concept Legal The .Vosko .L and Tucker .E ,J ,Fudge  
 of Commission Law :Ottawa .Workers Marginalizing :Employment  
 .2002 ,Canada

.1983 ,Blackwell :Oxford . Nationalism and Nations .E ,Gellner  
 Rationality of Role Historic The :Culture and Reason .\_\_\_\_\_  
 .1992 ,Blackwell :Oxford . Rationalism and  
 the in Society and Self :Self-Identity and Modernity .A ,Giddens  
 .1991 ,Polity :Cambridge . Age Modern Late  
 . Relations International of Economy Political The .R ,Gilpin  
 .1987 ,Press University Princeton :Princeton  
 Copp :Toronto . Age Mass the and Philosophy .G ,Grant  
 .1959 ,Clark  
 ,Anansi of House :Toronto . Empire and Technology .\_\_\_\_\_  
 .1969  
 ,Anansi of House :Toronto . Justice and Technology .\_\_\_\_\_  
 .1986

:Home the to Chained ,World the to Wired .P ,Gurstein  
 British of University :Vancouver . Life Everyday in Telework  
 .2001 ,Press Columbia

Public the of Transformation Structural The .J ,Habermas  
 ,Press MIT :MA ,Cambridge .Burger .T by Translated . Sphere  
 .1989

Discourse :Democracy Digital .(eds) Loader .B and .B ,Hague  
 :York New .Age Information the in Decision-Making and  
 .1999 ,Routledge

. Future the of Sense Making :Raincoat Empty The .C ,Handy  
 .1994 ,Hutchinson :London

:York New . Women and Cyborgs ,Simians . D ,Haraway  
 .1991 ,Routledge  
 Cornell :Ithaca ?Knowledge Whose ?Science Whose .S ,Harding  
 .1991 ,Press University  
 ,Blackwell :London . Postmodernity of Condition The .D ,Harvey  
 .1989  
 in Bodies Virtual :Posthuman Became We How .K .N ,Hayles  
 of University :Chicago . Informatics and Literature ,Cybernetics  
 .1999 ,Press Chicago  
 Oxford :Oxford . Right of Philosophy .E .W .G ,Hegel  
 .1952 ,Press University  
 Other and Technology Concerning Question The .M ,Heidegger  
 .1977 ,Row and Harper :York New . Essays  
 Modern the From :Order Global the and Democracy .D ,Held  
 .1995 ,Polity :Cambridge .Governance Cosmopolitan to State  
 .Globalization/Anti-Globalization .McGrew .A and .\_\_\_\_\_  
 .2002 ,Polity :Cambridge  
 University :Vancouver . Well-Being and Globalization .R ,Helliwell  
 .2002 ,Press Columbia British of  
 New The :Media Global .McChesney .R and .E ,Herman  
 .1997 ,Cassell :London . Capitalism Global of Missionaries  
 :London .Macpherson .B .C by Edited . Leviathan .T ,Hobbes  
 .1968 ,Penguin  
 Democratic .(.eds) Tops .P and Horrocks .I ,J ,Hoff  
 .2000 ,Routledge :London . Technology New and Governance  
 Community ,Identity :Cyberspace Composing .(.ed) .R ,Holeton  
 ,Hill McGraw :Boston . Age Electronic the in Knowledge and  
 .1998  
 New The :World Postcolonial the and Globalization .A ,Hoogvelt  
 .1997 ,Macmillan :London . Development of Economy Political  
 . Citizenship Cosmopolitan .Dannreuther .R and .K ,Hutchings  
 .1999 ,Macmillan :London



,Cultural :odernization Post-M and Modernization .R ,Inglehart  
:Princeton . Societies 43 in Change Political and Economic  
.1997 ,Press University Princeton  
of University :Toronto . Communication of Bias The .H ,Innis  
.1951 ,Press Toronto  
of University :Toronto . Communications and Empire .\_\_\_\_\_  
.1950 ,Press Toronto  
Report Employment World . Organization Labour International  
:Geneva . Economy Information the in Work at Life :2001  
.2001 ,Organization Labour International  
the in Teleworking :Co-Workplace The .L ,Johnson  
,Press Columbia British of University :Vancouver . Neighbourhood  
.2003  
and Issues Critical :Research Internet Doing .(ed) .S ,Jones  
,Sage :CA ,Oaks Thousand . Net the Examining for Methods  
.1999  
The :Regimes Closed ,Networks Open . Boas .T and .S ,Kalathil  
:DC ,Washington . Rule Authoritarian on Internet the of Impact  
.2003 ,Peace International for Endowment Carnegie  
?Democracy.com .(eds) Jr Nye .S .J and .C .E ,Kamarck  
,Publishing Hollis :NH ,Hollis . World Networked a in Governance  
.1999  
:Toronto . Bullies Brand the at Aim Taking :Logo No .N ,Klein  
.2000 ,Canada Vintage  
in Race .(eds) Rodman .G and Nakamura .L ,B ,Kolko  
.2000 ,Routledge :York New . Cyberspace  
:Chicago . Revolutions Scientific of Structure The .T ,Kuhn  
.1962 ,Press Chicago of University  
Change Technological :Prometheus Unbound The .D ,Landes  
the to 1750 from Europe Western in Development Industrial and  
.1969 ,Press University Cambridge :Cambridge . Present  
the on Perspectives New .(ed) Canada of Commission Law

Columbia British of University :Vancouver . Divide Public-Private  
 .2003 ,Press  
 in Communication Social .Jhally .S and Kline .S ,.W ,Leiss  
 .1990 ,Nelson :Ontario ,Scarborough .ed 2nd . Advertising  
 :York New . Cyberspace of Laws Other and ,Code .L ,Lessig  
 .1999 ,Books Basic  
 a in Commons the of Fate The :Ideas of Future The .\_\_\_\_\_  
 .2001 ,House Random :York New .World Connected  
 . Identity and Ritual ,Media .(eds) Curran .J and .T ,Liebes  
 .1998 ,Routledge :London  
 . Fordism Global of Crisis The :Miracles and Mirages .A ,Lipietz  
 .1987 ,Verso :London  
 . Illusions and Issues :Society Information The .D ,Lyon  
 .1988 ,Polity :Cambridge  
 Minnesota of University :Minneapolis . Postmodernity .\_\_\_\_\_  
 .1994 ,Press  
 :London . Life Everyday Monitoring :Society Surveillance .\_\_\_\_\_  
 .2001 ,Press University Open  
 : Minneapolis .Condition Postmodern The .F - .J ,Lyotard  
 .1984 ,Press Minnesota of University  
 ,Press Beacon :Boston . Man One-Dimensional .H ,Marcuse  
 .1964  
 Cyber The :Usual as Politics .Resnick .D and .M ,Margolis  
 .2000 ,Sage :CA ,Oaks Thousand . 'Revolution' Space  
 . Party Communist the of Manifesto .Engels .F and .K ,Marx  
 .1986 ,Progress :Moscow  
 . Society Post-Industrial as Society Information The .Y ,Masuda  
 .1981 ,Society Future World :DC ,Washington  
 :Cambridge . View Sceptical A :Society Information The .C ,May  
 .2002 ,Polity  
 :Oxford . Communication and Media Computer .(ed) .P ,Mayer  
 .1999 ,Press University Oxford

Activism Online :Cyberactivism .Ayers .M and .M ,McCaughey  
 .2003 ,Routledge :London . Practice and Theory in  
 Communication :Democracy Poor , Media Rich .R ,McChesney  
 ,Press Illinois of University :IL ,Urbana . Times Dubious in Politics  
 .1999  
 and Capitalism .(eds) Foster .B .J and Wood .M .E , \_\_\_\_\_  
 Global the of Economy Political The :Age Information the  
 ,Press Review Monthly :York New . Revolution Communication  
 .1998  
 :Politics Global .(eds) Lewis .P and .G .A ,McGrew  
 .1992 ,Polity :Cambridge . Nation-State the and Globalization  
 . Man of Extensions The :Media Understanding .M ,McLuhan  
 .1964 ,Mentor :York New  
 A :Studies Gay and Lesbian .(eds) Munt .S and .A ,Medhurst  
 .1997 ,Cassell :London . Introduction Critical  
 Information The ?World New Brave Whose .H ,Menzies  
 ,Lines the Between :Toronto . Economy New the and Highway  
 .1996  
 A :Society and Internet . Erbring .L and .H .N ,Nie  
 the for Institute Stanford :CA ,Stanford .Report Preliminary  
 .2000 ,Society of Study Quantitative  
 .Society of Computerization The . Minc .A and .S ,Nora  
 .1981 ,Press MIT :MA ,Cambridge  
 Poverty Information ,Engagement Civic :Divide Digital .P ,Norris  
 University Cambridge :Cambridge .Worldwide Internet the and  
 .2001 ,Press  
 and Cooperation Economic for Organization) OECD  
 on Society Information Emerging the of Impact . (Development  
 :Paris .Quality Democratic and Process Development Policy the  
 .1999 ,OECD  
 the in Strategy and Power :World Borderless The .K ,Ohmae  
 .1990 ,Perennial Harper :York New .Economy Interlinked

of Economy Political The .(eds) Wasko .J and .V ,Mosco  
 .1988 ,Press Wisconsin of University :Madison . Information  
 :Contradictions of World A .(eds) Leys .C and .L ,Panitch  
 .2001 ,Merlin :London .2002 Register Socialist  
 Control and Surveillance :?Bankers the Elected Who .L ,Pauly  
 .1997 ,University Cornell :Ithaca . Economy World the in  
 in Participation and Citizenship . Harris .R and .M ,Pendakur  
 .2002 ,Garamond :Ontario ,Aurora .Age Information the  
 :Divide Industrial Second The . Sabel .C and .J .M ,Piore  
 .1984 ,Books Basic :York New .Prosperity for Possibilities  
 New The + Women Digital :Ones and Zeros .S ,Plant  
 .1997 ,Doubleday :York New .Technoculture  
 .1991 ,Blackwell :Oxford .Flexibility to Farewell . (ed) .A ,Pollert  
 and Definition :Economy Information The .U .M ,Porat  
 of Department US :DC ,Washington .Measurement  
 .1977 ,Telecommunications of Commerce/Office  
 .1997 ,Routledge :York New . Culture Internet .(ed) .D ,Porter  
 :Minneapolis ?Internet the with Matter the What's .M ,Poster  
 .2001 ,Press Minnesota of University  
 of Revival and Collapse The :Alone Bowling .R ,Putnam  
 .2000 ,Schuster and Simon :York New . Community American  
 the on Homesteading :Community Virtual The .H ,Rheingold  
 .1993 ,Addison-Wesley :MS ,Reading .Frontier Electronic  
 From :Technoculture the of Times .Webster .F and .K ,Robins  
 ,Routledge :London . Life Virtual the to Society Information the  
 .1999  
 Unanticipated The :Net the in Trapped .G ,Rochlin  
 University Princeton :Princeton .Computerization of Consequences  
 .1997 ,Press  
 . Sciences Social the and Postmodernism .M .P ,Rosenau  
 .1992 ,Press University Princeton :Princeton  
 ,Washington . 2002 Sourcebook Law Privacy The .M ,Rotenberg

.2002 ,Center Information Privacy Electronic :DC  
Random :London .Globalization of End The .M .A ,Rugman  
.2000 ,House  
Market Global the Networking :Capitalism Digital .D ,Schiller  
.1999 ,Press MIT :MA ,Cambridge . System  
:York New . Economy Crisis the and Information .H ,Schiller  
.1986 ,Press University Oxford  
. Change for Wired :Networks Community New .D ,Schuler  
.1996 ,Addison-Wesley :York New  
,Books Perseus :York New . Revolution Control The .A ,Shapiro  
.1999  
.1986 ,Blackwell :Oxford . Capitalism Casino .S ,Strange  
,Press University Manchester :Manchester .Money Mad .\_\_\_\_\_  
.1998  
,Press University Princeton :Princeton . Republic.com .C ,Sunstein  
.2001  
and Movements Social :Movement in Power .S ,Tarrow  
.1998 ,Press University Cambridge :Cambridge . Politics Contentious  
and Gemeinschaft :Society and Community .F ,Tönnies  
Michigan :Lansing East .Loomis .p .C by Translated . Gesellschaft  
.1964 ,Press University State  
. Cyberspace of Politics The .(eds) Luke .T and .C ,Toulouse  
.1998 ,Routledge :London  
Social Tomorrow's ;Society Post-Industrial The .A ,Touraine  
Society Programmed the in Culture and Conflicts ,Classes :History  
,House Random :York New .Mayhew .X .F .L by Translated .  
.1971  
:Revolution Information the of Myth The .(ed) .M ,Traber  
. Technology Communication of Implications Ethical and Social  
.1986 ,Sage :London  
,Blackwell :Oxford . Culture Digital Reading .(ed) .D ,Trend  
.2001

.(eds) Bryan .C and Tambini .D ,R ,Tsagarousianou  
 :London . Networks Civic and Cities ,Technology :Cyberdemocracy  
 .1998 ,Routledge  
 the of Age the in Identity :Screen the on Life .S ,Turkle  
 .1995 ,Schuster and Simon :York New . Internet  
 .Industry and Trade for State of Secretary .Kingdom United  
 Economy Driven Knowledge the Building :Future Competitive Our  
 .1998 ,Industry and Trade of Department :London .  
 Driven Knowledge the Building :Future Competitive Our .\_\_\_\_\_  
 and Trade of Department :London . Paper Analytical ;Economy  
 .1998 ,Industry  
 Development Human .Program Development Nations United  
 Report Development Human Nations United :York New . Report  
 .1997 ,Office  
 :Online Nation A .Commerce of Department .States United  
 . Internet of Use Their Expanding are Americans How  
 .2002 ,Commerce of Department US :DC ,Washington  
 of Rise The :copywrongs and Copyrights .S ,Vaidhyathan  
 :York New .Creativity Threatens it How and Property Intellectual  
 .2001 ,Press University York New  
 a of Rise Gendered The :Work Temporary .L ,Vosko  
 of University :Toronto . Relationship Employment Precarious  
 .2000 ,Press Toronto  
 . Capitalism of Spirit the and Ethic Protestant The .M ,Weber  
 .1958 ,Scribner's :York New .Parsons Talcott by Translated  
 :Age Information the in Politics and Culture .(ed) .F ,Webster  
 .2001 ,Routledge :London .?Politics New A  
 From :Reason Human and Power Computer .J ,Weizenbaum  
 .1976 ,Freeman .H .W :Francisco San .Calculation to Judgment  
 Hopkins Johns :Baltimore . Space and Cities .(ed) .L ,Wingo  
 .1963 ,Press University  
 The :Age Telecommunications the in Cities .(ed) .J ,Wheeler

.2000 ,Routledge :London . Geographies of Fracturing  
in Life :Village Global the in Networks .(ed) .B ,Wellman  
. Westview :Boulder . Communities Contemporary  
Everyday in Internet The .(eds) Haythornethwaite .C and \_\_\_\_\_  
. 2002 ,Blackwell :London .Life  
is Surveillance Total How :Privacy of End The .R ,Whitaker  
.1999 ,Press New :York New . Reality a Becoming  
of University :Chicago . Reactor the and Whale The .L ,Winner  
.1986 ,Press Chicago  
Edinburgh :Edinburgh . Cybersexualities .(ed) .J ,Wolmark  
.1999 ,Press University  
Technology :Information of Myths The .(ed) .K ,Woodward  
,Paul Kegan and Routledge :London . Culture Post-Industrial and  
.1980  
Information the How :Sovereignty of Twilight .W ,Wriston  
,Scribner's :York New . World our Transforming is Revolution  
.1992  
:York New . Machine Smart the of Age the In .S ,Zuboff  
.1988 ,Books Basic  
Periodicals  
of Growth the and Media Mass of Personalization» .J ,Beniger  
,3 .no ,14 .vol : Research Communication «.Pseudo-Community  
.1987  
:America in Engagement Political and Information» .B ,Bimber  
the at Technology Information of Effects for Search The  
,1 .no ,54 .vol : Quarterly Research Political «.Level Individual  
.2001  
,Populism :Transformation Political and Internet The» .\_\_\_\_\_  
,1 .no ,31 .vol : Polity «.Pluralism Accelerated and Community  
.1998  
Class ,Gender :Restructuring Digital» .Longford .G and .B ,Crow  
« . Canada in Society Information the in Citizenship and

.2000 ,2 .no ,4 .vol : Studies Citizenship  
Exploring :Discourse Democratic and Internet The» .L ,Dahlberg  
Public the Extending Forums Deliberative Online of Prospects the  
,4 .no ,4 .vol : Society and Communication ,Information «Sphere  
.2001  
the and Parties Political .K .U» .Ward .S and .R ,Gibson  
Harvard «?Media New the in 'Usual as Politics' :Internet  
.1998 ,3 .no ,3 .vol : Press/Politics of Journal International  
Journal «.Man and Technology on Conversation A» .G ,Grant  
.1969 ,3 .no ,4 .vol : Studies Canadian of  
« . Realities and Myths :Economy Global The» .P ,Hirst  
.1997 ,3 .no ,73 .vol : Affairs International  
that Technology Social A :Paradox Internet» .[.al et] .R ,Kraut  
«?Well-Being Psychological and Involvement Social Reduces  
.1998 ,53 .vol : Psychologist American  
«.Technics Democratic and Authoritarian» .L ,Mumford  
.1964 Winter ,1 .no ,5 .vol : Culture and Technology  
Kennedy and Foundation Family Kaiser ,Radio Public National  
for Enthusiasm Widespread Shows Survey» .Government of School  
. 2000 ,3 .no : Report Online NPR «.Technology High  
Public Global :Web Wide World Other The» .W ,Reinicke  
.1999 Winter ,117 .vol : Policy Foreign «.Networks Policy  
Modernity Problematizing :Beyond and Territoriality» .J ,Ruggie  
,47 .vol : Organization International «.Relations International in  
.1993 Winter  
of Danger The :Internet the and Qaeda Al» .T ,Thomas  
: Quarterly College War Army .S .U :Parameters «.Cyberplanning'  
.2003 ,1 .no ,33 .vol  
of Journal American «.Question Community The» .B ,Wellman  
.1979 ,84 .vol : Sociology  
Networked of Rise The :Cyberplace and Place Physical» .\_\_\_\_\_  
Regional and Urban of Journal International «.Individualism



Research : vol .25 ,2001 .  
Woodland ,R .J «Queer Spaces ,Modem Boys and Pagan  
Statues :Gay/Lesbian Identity and the Construction of Cyberspace»  
Works and Days : vol .13 ,nos 1-2 ,1995 .  
Conferences  
Witte ,J ,Reinicke .W and Benner .T «Networked Governance:  
Developing a Research Agenda» Paper Presented at The Annual  
Meetings of the International Studies Association ,New Orleans  
24-7 March ,2002 .

فهرس عام  
-أ-

- آسيا: 34، 103، 144  
الاتحاد الأوروبي: 97، 144-145، 161-162  
الاتحاد السوفياتي: 149، 184  
الاتصالات الشبكية: 124، 156  
اتفاقية برين وودز (1944): 33-34  
اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا: 145  
الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة: 145  
الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات: 145  
اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف: 159-160  
اتفاقية ميركوسور: 144  
الأسواق الوطنية: 16  
الأصولية الدينية: 184  
أغليتا، مايكل: 22  
أفريقيا: 103، 114  
أفغانستان: 156، 164  
الاقتصاد الشبكي: 111، 112، 120، 133  
الاقتصاد العالمي: 35، 42، 45، 85، 95، 98، 111، 117، 119، 145-148  
إلول، جاك: 17، 54، 62  
أميركا: 19، 141  
أميركا اللاتينية: 103  
أميركا الشمالية: 19، 25، 35، 78، 97، 121، 162

- إنجلترا، رونالد: 209  
أندرسون، بينديكت: 195  
الأنموذج الاشتراكي: 16  
الأنموذج الرأسمالي: 16  
الأنموذج الصناعي: 16، 92، 120  
الأنموذج الفوردي: 23، 107  
الأنموذج الليبرالي الجديد: 155  
أوروبا: 19، 25، 34، 121، 138-139، 141-142، 211، 234  
أوروبا الغربية: 139  
الأيدولوجيا: 17، 133، 156، 182  
إينيس، أرنولد: 194  
ب-  
باولي، لويس: 36  
براند، ستيوارت: 131  
بريطانيا: 104-105، 202  
بل، دانيال: 16-17، 19  
بلير، توني: 106  
البنك الدولي: 34، 35  
بورات، مارك: 19  
بودريار، جان: 28  
بولتر، دايفيد: 63  
بون، آن: 7  
بنيجر، جيمس: 14  
برنامج الأمم المتحدة للتنمية (1997): 33  
البريد الإلكتروني: 85، 131، 157-158، 160-161، 169، 173، 197، 202  
207  
البطالة: 23-25، 116-117، 120، 126، 129  
بللاه، روبرت: 195  
بوتنام، روبرت: 195  
بورغمان، ألبرت: 55  
بون: 114  
البيروقراطية: 23، 62، 64، 109، 141، 209، 210

- البروليتاريا: 15، 26، 28  
بيكون، فرانسيس: 51، 54  
بيمبر، بروس: 166، 200  
ت-  
تاتشر، مارغريت: 27، 97  
تايلند: 114  
تايلور، تشارلز: 23  
التحول الاجتماعي: 20  
تقانات المعلوماتية: 92، 116  
التقانة الشبكية: 52، 63، 72، 74-76، 79-80، 85، 87، 93-94، 99،  
101-102، 114، 116-118، 131، 159-160، 172، 185-187، 193-194، 196،  
200-201، 203، 206، 212  
التكنوقراطية: 17، 62  
التوازن الاقتصادي: 20  
توركل، شيري: 63، 187-188  
تورين، آلان: 16-17  
توزيع الثروة: 209  
تونيز، فرديناند: 195  
ث-  
ثقافة الاستهلاك: 24، 27، 91  
ثورة المعلومات: 20-21، 71، 114، 117  
ج-  
جونز، ستيف: 196-197  
ح-  
الحاسوب: 19-21، 27، 47، 55، 63، 65-66، 116، 119، 123، 188،  
196-197، 203  
الحرب العالمية الثانية: 34، 147  
الحكومة الشبكية: 170-171  
د-  
دالبرغ، ألبرت: 176  
داير وذفورد، نيك: 20، 114  
دروغان، أندريا: 7

دريدا، جاك: 28  
الديانات القديمة: 11  
دولة الرفاه: 16، 24، 28، 120، 129، 147، 209، 211  
الدولة القومية: 15، 31-32، 37، 41-43، 116، 138-139، 141-144، 147،  
149-151، 176، 181-183، 195  
دوردوي، آلان : 162  
دولوز، جيل: 28  
ديبرت، رونالد: 94-95، 159  
الديمقراطية: 19، 36-37، 41، 46، 51، 57، 70-71، 85، 137-138،  
147-149، 151-154، 165-176، 191، 210، 212  
الديمقراطية الليبرالية: 41، 143، 148، 151، 154، 165، 169، 174، 176  
ديوي، جون: 194  
-ر-  
الرأسمالية: 16-17، 21-22، 28، 32، 34، 38، 41، 51، 54، 80، 91-93،  
100-101، 103، 130، 133، 155-156، 185-186، 195، 219  
الرأسمالية النيوليبرالية: 99، 150  
الراдикаلية: 23  
ريغان، رونالد: 27، 97  
ريستون، والتر: 212-213  
رينولدز، هوارد: 197  
-ز-  
زيسمان، جون: 18  
-س-  
ستراينج، سوزان: 33  
ستون، ماري: 7  
السلطة السياسية: 15، 21، 32، 36، 42، 83، 138-139، 141-144، 154،  
163، 219  
سمايث، إليزابيث: 160  
سميث، بيتر: 160  
سيادة الدولة: 140-141، 144، 146، 150، 159، 221  
-ش-  
شابيرو، أندرو: 71

الشرعية: 25، 45، 60، 140-141، 147-148، 174، 182-183، 222  
شاید، لزلي: 7  
-ص-  
الصناعة الخدماتية: 17  
صندوق النقد الدولي: 34-35، 144، 148  
-ط-  
طوكيو: 114  
-ع-  
عصر الثورة: 14  
عصر الحداثة: 15  
العصر الصناعي: 14  
العلاقات الدولية: 41  
العملة: 15، 31-32، 36-38، 48، 66، 94-95، 133، 138-139، 143،  
146-147، 149-150، 156، 159، 170، 176، 181، 184-186  
العملة الاقتصادية: 93-94، 109، 183، 212  
العملة الثقافية: 38  
العملة الرأسمالية: 93، 99، 159، 161  
-غ-  
غاود، توم: 7  
غرانت، جورج: 55، 61  
غواتاري، فليكس: 28  
غولدينغ، بيتر: 99  
غيتلن، تود: 175  
-ف-  
فورد، هنري: 22  
فوكو، ميشال: 28  
فيبر، ماكس: 11-12، 47، 54-55، 139  
فيرابند، بول: 57  
فيشر، كلود: 203  
الفيليبين: 114  
فينبرغ، أندرو: 51، 55، 58، 68، 77-78  
-ك-

- كاري، جيمس: 194
- كاستلز، مانويل: 12، 41-42، 44-47، 59، 65، 73، 78، 82، 92، 101، 103، 107، 111، 118، 120-123، 125، 128، 131، 147، 150-153، 163، 165، 174، 180-186، 192، 200، 204، 206-208، 215، 218، 220
- كراو، بربرا: 119
- كريفيلد، كلير: 7
- كلاین، ناعومي: 121
- كندا: 27، 164
- الكوسموبوليتانية: 66، 188، 210
- كون، توماس: 57
- كوهين، ستيفن: 18
- ل-ل
- لسيغ، لورنس: 69-70، 74-75
- اللامركزية: 20، 57، 83-85، 87، 94، 114، 166، 171، 213
- لوکارد، جوزيف: 217
- لونغفورد، غراهام: 119
- ليبيتز، آلان: 22
- ليوتار، جان فرانسوا: 28
- م-م
- ما بعد الحداثة: 15، 28-31، 38، 48، 80، 187، 191-192
- ما بعد الفورية: 15، 22، 26-28، 48، 108، 111، 113
- ماكغرو، أنتوني: 141، 144، 150
- ماكبرايد، شون: 97
- ماركس، كارل: 91
- ماركيوز، هربرت: 17
- ماسودا، يونيحي: 18-19
- ماكلوهان، مارشال: 68
- ماي، كريستوفر: 92-93، 100، 114، 118، 220
- مبادئ التaylorية: 114
- مبدأ المرونة: 25
- مجموعة السبع: 97، 118، 144
- مدرسة التنظيم: 22

- مردوك، غراهام: 99  
المركزية: 24، 60، 71-70، 86-83، 109، 123، 143، 167، 171، 187،  
213
- مصطلح التفاعلية: 86  
مصطلح الروح: 11، 15، 47، 55، 172  
معاهدة وستفاليا (1648): 139  
مفهوم الشخصية: 87  
مفهوم الهوية: 180، 188  
المكسيك: 156، 184  
ملروني، بريان: 27  
ممفورد، لويس: 77  
منظمة التجارة العالمية: 35، 98، 144، 148، 160  
منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي: 148  
منظمة العمل الدولية: 117  
منك، آ لان: 19  
المملكة المتحدة: 27، 97، 164  
المواطنة: 36، 53، 143، 146، 151، 153، 182  
المواقع الإلكترونية: 157-158، 160، 169  
موزس، روبرت: 68  
ميللور، ماري : 162  
ن-  
النزعة الصناعية: 15-16  
النظم الثقافية: 205  
نورا، سيمون: 19  
نوريس، بيبا: 162، 169، 209-211  
نيتشه، فريدريك: 29  
نيه، نورمان: 201  
ه-  
هاردنغ، ساندر: 57  
هارفي، دايفيد: 80  
هامبتون، كيث: 202-203  
هايدغر، مارتن: 54-55، 61

هوبز، توماس: 13، 29

هودغنز، بيتر: 7

هيغل، جورج فيلهلم فريدريتش: 218

هيلد، دايفيد: 141، 144، 150

-و-

وايزنباوم، جوزيف: 63

وبر، ملفين: 194

الولايات المتحدة: 19، 27، 38، 76، 97، 121، 156، 164، 166،

183-184، 195، 202

ويلسن، ميشال: 191

ويلمان، باري: 202-204

وينر، لانغدون: 68، 70، 72